جامعة الجزائر3

كلية العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور منظمة الأوبك في سياسات الطاقة العالمية (1973 - 2014)

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

-فرع العلاقات الدولية-

من إعداد:

شكاكطة عبد الكريم

تحت إشراف:

ا.د. ذيب عبد الحفيظ

لجنة المناقشة:

- د. رضا مزوي.................................. رئيسا.
- د. عبد الحفيظ ذيب......................مشرفا و مقررا.
- د. سالم برقوق............................عضوا مناقشا.
- د. محمود شرقي..........................عضوا مناقشا.
- د. طروب بحري...........................عضوا مناقشا.
- د. ناجي عمارة...........................عضوا مناقشا.

السنة الجامعية 1434- 1435الموافق ل: 2014-2015

إهـداء:

اهدي عملي هذا إلى العزيزين الذين غمراني برعايتهما ولم يبخلا علي بأي جهد مادي كان أو معنوي طوال حياتي، إلى والدي أطال الله في عمرهما، حبا وطاعة، وتقديرا لهما وعرفانا على حسن الصنيع....

إلى عمي احمد ، خالي عبد المالك ،إلى من آثر الحياة الآخرة على الدنيا، وأهدى حياته عربونا للجزائر من اجل أن تعيش في حرية واستقلال، إلى جدي الشهيد "الطيب" رحمه الله.

إلى زوجتي الغالية، وابني ظلال عبد الرؤوف .

إلى إخوتي : علي، جمال، إسلام، مليكه...، والى كل أفراد أسرتي الذين شجعوني على العمل والاجتهاد، وصبروا على ذلك لانجاز هذا العمل...

إلى جميع أصدقائي الأوفياء: محمد اسماعيل وطارق سويسي... ، والطلبة لا سيما غرفة خيرة....

إلى الأساتذة الكرام و الباحثين جميعا.

اهدي هذا العمل المتواضع .

عبد الكريم شكاكطة

تشكرات

الشكر والحمد لله قبل كل شيء.....

ثم أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور "ذيب عبد الحفيظ" لقبوله الإشراف على عملي المتواضع أولا، وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة طوال فترة البحث ثانيا.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ برقوق سالم على مساندته ومتابعته لهذا العمل عبر أجزائه المختلفة رغم أن كلمات الشكر لا تفي بحقه، والى كل من أمدني بالكتب والمراجع المختلفة التي كانت لي عونا في إتمام هذا العمل .

مقـدّمــــــــــــــــة

تعتبر منظمة الأوبك من أكبر المؤسسات الاقتصادية التي يمكنها أن تتأثر وتؤثر في الأحداث المتسارعة في العلاقات الدولية عموما وسياسات الطاقة العالمية خصوصا. وبالنظر إلى هدفها الرئيس الرامي إلى التحرر من مختلف أشكال الاستعمار والتبعية الاقتصادية والسياسية لمواردها الإستراتيجية وعلى رأسها الطاقة ، فقد تمكنت المنظمة إلى حد ما من ممارسة حقها في تقرير أسعار نفط دولها ، لاسيما في سنوات السبعينات من القرن الماضي.

لقد كان قرار استخدام النفط كسلاح في هذه الفترة من طرف دول المنظمة ، لاسيما العربية منها ضد إسرائيل والدول الداعمة لها أثناء حربها ضد فلسطين والعرب بمثابة ميلاد جديد لمنظمة الأوبك التي لم تتمكن من فرض مكانتها في السوق البترولية أمام هيمنة الشركات النفطية متعددة الجنسية على ثرواتها لأكثر من عشر سنوات منذ تأسيسها في 1960. وبالرجوع إلى ما وراء هذا التاريخ، فإن التحول الذي ميز العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سمح بظهور فواعل دولية جديدة في شكل تكتلات قوية مناهضة للدول الكبرى وسياساتها الاستعمارية كمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي برزت كفاعل قوي في العلاقات الدولية.

إن دور الشركات متعددة الجنسية هو الآخر ما فتئ يتسع ويرتفع حتى أصبحت هذه الأخيرة تشارك في رسم وتوجيه السياسة الدولية. بل كان لها ضغط رهيب على النخب الحاكمة في عديد الدول لاسيما تلك الأعضاء في منظمة الأوبك كي تستجيب لمصالحها، وهو ما سيتطرق له الباحث في الفصل الثالث من هذه الدراسة. وفي ظل هذه الظروف والأوضاع يجدر بنا التركيز على دراسة منظمة الأوبك باعتبارها تشرف على السياسات النفطية للدول الأعضاء فيها من جهة، وكاحتكار عالمي يقف في وجه أطماع الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسية.

بالنظر إلى القرار التاريخي لاستخدام دول من المنظمة للنفط كسلاح مثلما سبق وأن أشرنا فإن الباحث يسعى من خلال هذه الدراسة لتوضيح التأثير الذي مارسته ويمكن أن تمارسه منظمة الأوبك على سياسات الطاقة العالمية بالخصوص ، وعلى العلاقات الدولية عموما . مع تبيان مسار هذا التفاعل و التأثير بداية من 1973 إلى غاية 2014. سواء أكان تجاه السياسات الطاقوية للدول الكبرى المستهلكة كالولايات المتحدة الأمريكية ، الصين ...الخ. أو كان هذا التفاعل و التأثير تجاه تكتلات دولية منافسة للأوبك، كالمنظمة الدولية من أجل التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE).

إن القرن الواحد والعشرين هو قرن الطاقة التي تعد مصدر قوة للدولة عند وفرتها ، و نظرا لأن مصادر الطاقة الأحفورية – النفط والغاز – قابلة للنضوب ، سيتطرق الباحث في هذا المقام إلى سياسة الإتحاد الأوربي الجديدة الرامية إلى تطوير استغلال الطاقات المتجددة منها مشروع ديزرتيك DESERTEC* لاستغلال الطاقة الشمسية بدول الساحل والشمال الإفريقي وتحويلها إلى طاقة كهربائية يتم نقلها إلى أوروبا ، حيث يتم تبيان انعكاسات هذا المشروع على دول المنظمة وكذا علاقات التفاعل مع المخطط الأورو متوسطي للطاقة الشمسية ، مع دراسة ماضي وواقع الصراع بين منظمة الأوبك والشركات النفطية الأجنبية كالأخوات السبع SEVEN SISTER'S، وهذا بعد دراسة المنظمة من حيث نشأتها التاريخية، هيكلها المؤسساتي وتحديد المهام المخولة لكل جهاز فيها، مع إبراز أثر المنظمة في الاقتصاد العالمي.

ورغم الاختلاف بين الدراسات والأبحاث في تقدير عمر الذروة النفطية بالنسبة لاحتياطيات دول الأوبك، إلا أن الواقع يثبت فعلا أن هناك تحديات تواجه الأوبك، والتي ظهرت إلى العلن منذ أواخر القرن الماضي.

ومن بين هذه التحديات تلك المتعلقة بوجود موارد نفط إستراتيجية قادرة على منافسة نفط الأوبك، خاصة تلك المكتشفة في بحر الشمال والمكسيك ثم بحر قزوين، زيادة على نفط رمال القطران كما سنعرف مفهومها في كل من فنزويلا وكندا.

كما أن من ضمن تلك التحديات نجد وصول نتائج الأبحاث والدراسات إلى مصادر بديلة للنفط، يمكن أن تهدد مستقبل الأوبك في سوق النفط العالمية خصوصا، والطاقة عموما ومنها مصادر الطاقة غير التقليدية كالطاقة النووية والنفط والغاز الصخري....الخ.

لقد بات من الواضح أن تزايد احتراق الوقود الأحفوري بأنواعه، في المصانع والسيارات والطائرات السبب الرئيس في ارتفاع نسبة الغازات الدفيئة في الجو، والتي من ضمنها غاز ثاني أوكسيد الكربون، وهو ما بات يهدد البشرية اجمع لما له من اثر على تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري.

من هذا المنطلق بدأت فرق البحث والدول تفكر في حلول جدية للحد من الظاهرة، حيث تم لهذا الغرض إبرام سلسلة من الاتفاقيات الدولية، بداية بالاتفاقية الأممية للتغير المناخي مرورا إلى بروتوكول كيوتو،

*- مشروع ديزرتك هو عبارة عن تكتل أسس في 20 جانفي 2009 بنادي روما من قبل دول أوربية في مقدمتهم ألمانيا ، وكذا مؤسسات اقتصادية من أوربا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا انظر : Journal EL WATAN. Mina Sellès.26-11-10.

فقمة جوهانسبورغ ثم كوبنهاغن بالدانمرك، وكلها دعت إلى ضرورة التوجه لتنمية طاقات ليست فقط بديلة للنفط ولكن أيضا متجددة، لها فعالية في المردودية ونظافة بالنسبة للبيئة، ومن بينها طاقة الشمس والرياح والمياه ...الخ، والتي أضحت هي أيضا تشكل تهديدا على الأوبك.

وبالتالي نلج الدراسة لهذا الموضوع بطرح الإشكالية الآتية:

إشكالية الموضوع : " إلى أي مدى تؤثر الأوبك في سياسات الطاقة العالمية ؟ و ما هي مكانتها مستقبلا في ظل التحديات الإستراتيجية والبيئية التي تواجهها ؟؟.

تحليلا لإشكالية البحث ، نقدم جملة من التساؤلات الفرعية التي نحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة عبر أجزائها المختلفة.

1- ما هي الأهداف التي أسست لأجلها منظمة الأوبك، و هل استطاعت تجسيد تلك الأهداف على أرض الواقع ؟؟.

2- إلى أي مدى تعرقل القوى الخارجية الانسجام في سياسات الأوبك و تهدد كيانها ؟؟.

3- ما موقع الأوبك في ظل التغيرات الدولية الراهنة ؟؟ و هل بإمكانها ضمان مكانتها مستقبلا، أمام توجه الفاعلين الدوليين لاستغلال الطاقات المتجددة كبديل للنفط؟؟.

4- ما هي آثار الصناعة النفطية على البيئة ؟ و هل سينعكس ذلك على عمل الأوبك؟.

حدود الاشكالية:

- **بالنسبة للموضوع** : تنحصر هذه الدراسة حول الجوانب السياسية والاقتصادية لعمل منظمة الأوبك من حيث هي احتكار للصناعة النفطية ، استجابة لطبيعة البحث التي تقتضي ذلك بالنظر للعلاقة الموجودة بين الاقتصاد و السياسة.

كما أن المنظمة في أصلها ذات طابع اقتصادي، ولكنها أيضا تكتل ذو أبعاد سياسية من خلال رسم السياسات الطاقوية – تحديد كميات إنتاج النفط وأسعاره – للدول و توجيهها، إلى جانب التفاعل مع الظروف والعوامل المتحكمة في الاقتصاد العالمي للطاقة، من خلال إبراز مكانة و تأثير الأوبك كمنظمة وتكتل اقتصادي نفطي قائم في وجه الاحتكارات النفطية العالمية،

والسياسات الاستغلالية للدول الكبرى في مجال النفط مع إبراز مدى مواكبة المنظمة للتطورات، التوجهات والتحديات في مجال الطاقات المتجددة.

- **بالنسبة للمكان :** الدراسة تهتم بسياسات الطاقة لدول في منظمة الأوبك بشكل جماعي ، ومدى تفاعلها وتأثيرها على سياسات الطاقة للمتعاملين الآخرين في ميدان الطاقة سواء كانوا دول ، تكتلات ومنظمات أو وكالات متخصصة.
- **من حيث الزمن :** الدراسة تبدأ من سنوات السبعينات أي تاريخ بداية تأثير منظمة الأوبك في العلاقات الدولية عموما و سياسات الطاقة العالمية خصوصا إلى غاية 2014.

الفرضيات :

الموضوع بإشكاليته يدفعنا لطرح فروض مبدئية على النحو الآتي :

1- كلما حدثت أزمات سياسية وأمنية لدول المنظمة سواء بصفة فردية أو بين الأعضاء أنفسهم ، كلما أثر ذلك على مستوى عمل المنظمة.

2- ظهور مناطق إنتاج جديدة للنفط، يؤثر على دور المنظمة في رسم الأسعار واحتكار الصناعة النفطية.

3- أسعار النفط تتأثر بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية وكذا الحروب والنزاعات والمضاربة.

4- مواجهة الدول الصناعية الكبرى والشركات الاحتكارية تقتضي من الدولة اللجوء إلى الدخول والمشاركة في التكتلات السياسية والاقتصادية.

5- تأثير استخدام النفط ومشتقاته على نظافة البيئة، يلزم دول الأوبك بالتوجه في شكل تكتل جديد لاستغلال الطاقات المتجددة كبديل للنفط.

مبررات اختيار الموضوع :

الاهتمام بالموضوع الذي بين أيدينا يرجع إلى مجموعة من الاعتبارات التي دفعتنا لاختياره ، وهي إما موضوعية أو علمية.

1- المبررات الموضوعية : باعتبار أن موضوع النفط خاصة والطاقات المتجددة عامة ، أشغلا بال الكثير من الشركات النفطية، الحكومات الكبرى والتكتلات التي تسعى للسيطرة على سوق النفط العالمية ، والتحكم في سياسات الدول الأعضاء للأوبك. بالتالي من الضروري تناول الموضوع بتبيان إرادة ومدى اقتناع صناع القرار في منظمة الأوبك بحتمية تنسيق الجهود للتحكم في أسعار النفط و الإنتاج ، وكذا

محاولة توضيح الأطماع الغربية على دول المنظمة و مدى تأثر وتأثير هذه الأخيرة في السياسات الطاقوية العالمية.

2- المبررات العلمية : باعتبار أن الموضوع (النفط) يشكل حاليا شريان الحياة الاقتصادية ومحرك المشاريع التنموية لدول الأوبك ، كما أن موضوع الطاقة المتجددة يفتح آفاقا واسعة للمهتمين به ، سواء كانوا دولا ، شركات أو باحثين . بالتالي ارتأينا الدخول إلى ميدان الطاقة بهذه الدراسة التي تسمح لنا بإمكانية التخصص و مواصلة البحث في هذا المجال.

كما سنحاول من خلال هذه الدراسة الإسهام في إثراء المكتبة الجزائرية بمرجع لإفادة الطلبة و الباحثين بتوضيحات أكثر حول الموضوع ، و ذلك بالاعتماد على نظريات وأطر منهجية يتميز بها علم السياسة.

أدبيات الدراسة :

لقد تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع الذي بين أيدينا من زوايا مختلفة ، إذ ركزت بعض الكتابات على الدور الاقتصادي دون الجانب السياسي لمنظمة الأوبك. في حين ركزت أخرى على التأثير السياسي للأوبك في السوق النفطية العالمية ، ولهذا أردنا عرض بعض منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر على النحو الآتي:

1- **د. أيان سيمور** : الأوبك- أداة تغيير. (ترجمة : عبد الوهاب الأمين) ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، 1983. حيث ركزت الدراسة على المنهج الذي اتبعته الأوبك منذ تأسيسها ، إذ عرفت المنظمة في بدايات نشأتها انخفاضا في أسعار النفط، تشتت وانقسام بين دول المنظمة إلى أن تحالف أعضاؤها، واتفقوا على رسم سياسات تستجيب لطموحات وأوضاع الدول الأعضاء. إن الإرادة السياسية للأعضاء – حسب ما توصلت إليه الدراسة – في سبيل التحرر من الاحتكارات العالمية النفطية الأخرى في الفترة ما بين 1960- 1970، هي الدافع بالمنظمة إلى السيطرة على موارد أعضائها والتصرف فيها بكل حرية، من خلال تحديد نظام استقرار الأسعار الذي يتم العمل به. كما بينت الدراسة أن هناك خيارين أمام الأوبك في تحديد أسعارها

وهي : إما العمل والتركيز على جانب العرض وتجزئة نمو الطلب على البترول ، وتجنب الضغوط التنافسية ورغبة الحكومات الفردية في تحقيق فوائد أعلى، أو أن تركز على تدعيم أو زيادة الحد الأدنى

للأسعار. لكن المنظمة عملت بالخيار الأول وهو ما جلب لها فوائد من ارتفاع الأسعار ما بين 1970-1973 ، ورغم ذلك فإن الدراسة انحصرت في الجانب السياسي دون التطرق إلى التأثير الاقتصادي العالمي للمنظمة.

2- **ر.و أند جيكيان** : الأوبك في الاقتصاد العالمي. (ترجمة : زهدي الشامي) ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1985. حيث تطرقت الدراسة إلى الأزمة النفطية العالمية الأولى والثانية عندما ارتفعت الأسعار ، وركز الباحث على نوعين من الأسباب التي كانت وراء الأزمتين.

فالأولى أسباب اقتصادية تتمثل في ظاهرة التضخم؛ إذ سعت الدول الصناعية لنقل الظاهرة إلى الدول المنتجة في شكل غزو بسلع استهلاكية، وخدمات تكنولوجية بهدف خفض القدرة الشرائية لدخل الدول المنتجة للنفط. أما الثانية فهي الأسباب السياسية المتمثلة في الصراعات التي كانت في تلك الفترة وعلى رأسها قضية الشرق الأوسط ، التي تتمثل أساسا في التوتر السياسي غير المستقر بين العرب وإسرائيل ، الأمر الذي أدى بوزراء نفط العرب الى اتخاذ تدابير لتخفيض الإنتاج بنسبة 05 % من خلال استخدام النفط كسلاح .

لقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج مفادها؛ أن الشركات النفطية والدول الصناعية تراجع دورها وموقفها، وهو ما أكدته التنازلات المتتالية للشركات في مفاوضات الأسعار. كما أن مركز الثقل قد انتقل إلى حكومات الدول المصدرة ، مما جعل الرئيس الأمريكي السابق " ريتشارد نيكسون" يقول : " **الأوبك وأعضاؤها غيروا حقيقة الهياكل الجيوسياسية للعالم** "[1] بالإضافة إلى ارتفاع المداخيل النفطية للدول المنتجة والشركات النفطية الكبرى.

3- **عادل كاظم محمد** : الأفاق المستقبلية لأسعار النفط الخام لدول الأوبك وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، 1990. الدراسة عاد فيها الباحث لتاريخ الصناعة النفطية الأجنبية خلال الخمسينات من القرن العشرين، وبعد تأسيس الأوبك كرد فعل؛ يرى الباحث أن تسعير النفط عمل يخضع لإرادة الأعضاء بين الـ 60 و 70 من نفس القرن ، وتتجلى حسبه هذه الإرادة بوضوح سنة 1973 بعد الحرب العربية الإسرائيلية ، كما تطرق الباحث إلى واقع أسعار النفط بين 70 الى 90 سنة من القرن العشرين، ودرس توقعات هذه الأسعار مستقبلا، معتمدا

[1]- عباد محمد : الأوبك معركة للسيادة وأخرى للبقاء. جريدة الخبر الأسبوعي ، العدد 82 ، 27 سبتمبر إلى 03 أكتوبر 2000 ، ص 04 .

على بعض المعادلات الرياضية،وانعكاس ذلك على الاقتصاد العراقي. لكن الباحث أهمل اقتصاديات الدول الأعضاء الأخرى غير العراق ، إلا انه تحدث عن مصادر الطاقات المتجددة، حيث أعطاها قيمة ملموسة في تلك الفترة مقارنة بالنفط لتبيان مدى منافستها له.

لقد درس الباحث التفاعلات بين الأوبك وبعض الفاعلين في السوق النفطية آنذاك : كالدول العربية و الوكالة الدولية للطاقة AIE . لكنه في تلك الفترة لم يعط اهتماما للسياسات الطاقوية للدول الكبرى ، ورغم دراسته للشركات النفطية، فهو أهمل الحديث عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وكذا مشاريع الطاقة ذات الاهتمام الأوربي.

4- الدراسة التي أعدها الباحث الجزائري: **شمس الدين شيتور** La politique et le nouvel ordre pétrolier international. Edition Dahleb, 1995.، الدراسة تبين أن انخفاض أسعار النفط بعد الثمانينات ، إنما يرجع إلى مجيء "أية الله الخميني" ، حيث قام بثورة ضد نظام الشاه الموالي للولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي أدى إلى تراجع إنتاج الأوبك بسبب انخفاض إمدادات النفط الإيرانية ، فعوضت كل من السعودية والكويت هذا النقص بشكل كبير ، ما نتج عنه اختلال في معادلة العرض والطلب وبالتالي انخفاض الأسعار.

لقد توصل الباحث إلى أن نظام الحصص وحده لا يكفي لوضع حد لانخفاض الأسعار، حيث أثبت هذا الحل فشله ، و لابد إذن من الإرادة الفعلية للدول الأعضاء.

إن الباحث ولو أنه لم يعر اهتماما كبيرا للفواعل الدول الأخرى ، إلا أنه أعد دراسة اخرى حديثة في هذا المجال ، مبررا دور الأوبك في العلاقات الاقتصادية الدولية لاسيما الطاقوية منها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. حيث يعتبر الكثير من الباحثين أن يوم 11 سبتمبر 2001 هو بداية القرن الجديد. في هذه الدراسة أيضا أبرز الباحث العلاقة بين الأوبك والفواعل الدولية الأخرى كالوكالة الدولية للطاقة AIE ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ، وكذا التأثير مع بعض الشركات النفطية مثل "بريتش بتروليوم " British Petroleum.C ، وشركة "شل" shell وموبيل Société Mobile...الخ. كما أبرز الباحث في دراسة أخرى العلاقة بين الأوبك وبعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية.[1]

---

[1] -Chems Eddine Chitour : Pétrole et politique ou va le monde ?. Alger, les belles impressions , 16 avril 2002 , pp 111-142.

لهذا سنحاول في هذه الدراسة تدارك هذا النقص، بتوضيح مستوى تأثير الأوبك على السياسات الطاقوية الأخرى مثل : الو.م.ا ، الصين ، اليابان وأوروبا خاصة بالنسبة لمشاريعها الرامية إلى تطوير استغلال الطاقات المتجددة ، والسعي للتحرر من احتكار الدول المنظمة للصناعة البترولية ، وتعويضها بمصادر الطاقة البديلة عبر عدة مشاريع ؛ كمشروعي مخطط استغلال الطاقة الشمسية من أجل المتوسط PSM ، و كذا المشروع الألماني ديزرتيك Desertec .

الإطار النظري:

نظرا لطبيعة العلاقات بين منظمة الأوبك والفاعلين الدوليين الآخرين المتسمة تارة بالصراع وتارة أخرى بالتعاون ، فسنحاول الاستعانة بالنظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية .ذلك لأن تطبيق هذه النظرية لا يكون فقط في الجانب الأمني العسكري ، بل يتعداه إلى الجوانب الاقتصادية ، السياسية والثقافية...الخ.

كما أن إحدى أهم المصالح القومية التي تهتم الدولة بتحقيقها وفق هذا المنظور هي مصلحة تعظيم القوى السياسية[1]، أي الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات الدولية. إذ أن الدولة تتعامل مع غيرها من منطلق المصالح البراغماتية ، وتحاول اتخاذ أحسن إستراتيجية في سبيل تحقيق ذلك ، ولو استدعى الأمر استعمال القوة.

إن هذه القوة حسب Kenneth WALTS – مؤسس الواقعية الجديدة – ليست فقط لغرض تعظيم القدرة العسكرية وتقوية منظومة الدفاع، وإنما أيضا لنيل الاستقلالية في السلوك وإحراز التوازن على المستوى الدولي ، وهو ما تسعى إليه دول منظمة الأوبك من جهة ، والدول المستهلكة للنفط من خلال بحث استقلالها، والحد من تبعيتها للنفط باستغلال مصادر طاقة بديلة وهو ما سنراه لاحقا.

ومعالجة موضوع النفط خصوصا والطاقة عموما، تقتضي أيضا الاستعانة بالنظرية الليبرالية. ذلك لأن هذه النظرية تولي أهمية بالغة للمؤسسات والمنظمات العالمية في خلق نوع من الترابط بين مختلف شعوب العالم، وهو ما يؤدي إلى تخفيض التوترات السياسية، باللجوء إلى التفاوض والتعاون الدولي – كوسيلة لحل النزاعات – بدل الحروب من خلال الأطر التنظيمية لتلك المنظمات.[2]

---

[1]- جهاد عودة : النظام الدولي – نظريات وإشكاليات : (د.م.ن) دار الهدى للنشر و التوزيع ، 2005 ، ص 25.

[2]- المرجع نفسه ، ص 55.

وباعتبار أن منظمة الأوبك واحدة من أكبر المنظمات الاقتصادية - التي تزامنت مع ظهور موجة الحركات التجارية التحررية في العصر الحديث-، رأينا الاستعانة بأفكار ومفاهيم المدرسة الليبرالية، لاسيما مفهوم الاعتماد المتبادل الذي يعني وجود علاقات سياسية، اقتصادية واجتماعية بين مختلف الفاعلين الدوليين ، وهو ما سنتطرق له من خلال إبراز جملة من التفاعلات بين منظمة الأوبك والفواعل الدولية الأخرى.

الإطار المنهجي:

إن طبيعة الموضوع تتطلب اللجوء إلى عدة أدوات ومناهج بحث لدراسة الإشكالية دراسة أكاديمية دقيقة وواضحة ، حيث يجمع الباحث بين مجموعة من المناهج والأدوات التي تساعد على تفتيت وتفكيك الظاهرة محل البحث والدراسة. والمناهج المناسبة هنا هي :

المنهج التاريخي :

ان دراسة منظمة الأوبك تقتضي منا الرجوع الى تاريخ تأسيسها سنوات الستين إلى 2014 تاريخ توقف تتبع مسار تأثير الأوبك في العلاقات الاقتصادية الدولية، لاسيما مجال النفط ، قبل أن نبدأ في التنبؤ ورسم مستقبل هذا التأثير لغاية 2014، عن طريق الدراسات المستقبلية حيث نبرز وفق هذا المنهج مميزات وظروف كل مرحلة تاريخية ومدى تأثيرها على المنظمة من جهة، والاقتصاد والسياسات الطاقوية من جهة أخرى.

المنهج التحليلي والمنهج التركيبي :

ذلك لأن السرد التاريخي وحده يخرجنا من حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، وبالتالي فتحليل الظاهرة تحليلا علميا يعد أمرا ضروريا. والمنهج التحليلي الاكتشافي من المناهج التقليدية وهو يستهدف الكشف عن الحقيقة, أما المنهج التركيبي فهو يستهدف تركيب وتأليف الحقائق التي تم اكتشافها عن طريق المنهج التحليلي. وذلك بهدف تعميمها ونشرها للآخرين وهو ما نسعى إليه من خلال الوقوف عند كل مرحلة تاريخية ، ومحاولة الربط بين الأسباب ، الظروف و النتائج.

وسائل وأدوات الإحصاء :

إن طبيعة الموضوع تقتضي الأخذ بأدوات ووسائل الإحصاء (لغة الأرقام) ، حيث نستخدم بعض الجداول الإحصائية والبيانات الخاصة بسياسات الإنتاج والتسعير ، للكشف عن واقع المنظمة و مستوى تأثيرها في الاقتصاد وسياسات الطاقة العالمية.

المنهج الوظيفي :[1]

باعتبار أن منظمة الأوبك تتكون من مجموعة من الهيئات و الأجهزة المترابطة فيما بينها فنستخدم المنهج الوظيفي لتبيان الهيكل التنظيمي للأوبك ، و تحديد الوظائف المنوطة بكل جهاز أو عنصر من المنظمة ، و كذا التفاعلات بين المنظمة و بقية الفاعلين الدوليين الآخرين.

تحديد المصطلحات :

- **السياسة النفطية** [2]: هي السياسة التي ترسمها وتخطط لها الدول المنتجة للنفط أو المستهلكة من أجل الاستفادة القصوى من هذه المادة الإستراتيجية وتطويرها لخدمة أهدافها السياسية ، الإستراتيجية والاقتصادية الإنمائية...الخ.
- **السياسات الطاقوية العالمية** : هي تلك السياسات التي تخطط لها الدول والفاعلين في ميدان الطاقة بمختلف مصادرها، سواء الأحفورية كالفحم، النفط والغاز. أو مصادر صناعية كالطاقة النووية، أو مصادر طبيعية كالطاقة الشمسية. وتعتبر منظمة الأوبك من بين هؤلاء الفاعلين، لهذا سنحاول دراسة تفاعلها وتأثيرها على سياسات الطاقة لأكبر الفاعلين في العالم ، ومن بينهم : الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين، اليابان والاتحاد الأروبي.
- **البترول :** هي كلمة تتكون من مقطعين : "Petro" و تعني صخرة "Oleum" وتعني زيت. وبالتالي فهذه المادة الهامة في زمن السلم والحرب، عبارة عن زيت يستخرج من الصخر.[3]
- **اتحاد المنتجين (كارتل Cartel):** هو مصطلح مشتق من كلمة "كارتا Carta" اللاتينية التي تعني ميثاق. والكارتل هو الحلف الاحتكاري الذي يتم بين عدة منشآت يظل بعضها مستقلا عن البعض الآخر، رغم وجود اتفاق يلزمها جميعا بالعمل على تحديد أو إزالة المنافسة فيما بينها،

---

[1]- د. محمد شلبي : المنهجية في التحليل السياسي. المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات...،.الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1997 ، ص 171.

[2]- د. عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة . جزء3، بيروت ، ط2 المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لبنان ، 1990 ، ص 389.

[3]- د. محمد طلعت الغنيمي: البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط . مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،1974، ص10.

وهو بذلك يختلف عن " الترويست Trust" الذي يتكون من مجموعة منشآت تخضع لإدارة واحدة . والكارتلات أنواع منها : كارتل السعر، كارتل تحديد الإنتاج...الخ.[1]

- **الأزمة Crise** : يتضمن مفهوم الأزمة فكرة الاضطراب، والتعطل في المسار الروتيني لمنظومة أو عملية معينة....[2]

أزمة الطاقة Crise de l'énergie : هو تعبير يرمز لاحتمالات بروز نقص متزايد في موارد النفط إزاء نمو الطلب أو الاستهلاك للنفط نتيجة التوسع في الصناعة ، وفي الاستخدامات المختلفة علاوة على زيادة السكان المطردة.[3]

- **الأزمة النفطية** : هي انقطاع أو نقص كبير في الإمدادات يمكن أن يكون سببا لرفع الأسعار الى درجة تؤدي لحدوث أضرار في الاقتصاد.[4]
- **الحقل** : هو عبارة عن مجموعة من الآبار التي تحتوي على البترول.
- **البرميل** : هوة وحدة للحساب الكمي للبترول معتمدة لدى الأمريكيين ، وواحد برميل = 159 لتر.
- **احتياطي النفط المؤكد** : هو عبارة عن كمية النفط التي يمكن استخراجها بصورة معقولة في ظل الظروف الاقتصادية والتقنية السائدة في الحال، بناءا على الأدلة الجيولوجية الهندسية.[5]

[1]- د. عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق .جزء5 ، ص23.

[2]- غي هرميه و آخرون : معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية. ط1، لبنان ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2005، ص 44.

[3]- عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ج 1 ، ص 160.

[4]- مايكل لينش : ندرة النفط والأزمات النفطية ومصادر الطاقة البديلة. مجلة النفط والتعاون العربي. الصادرة عن الأمانة العامة لمنظمة الأوبك ، م 25 ، العدد 88 ، (د.م.ن) ، 1998 ، ص 25.

[5]- ويلفرد كول : تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة الأوبك. وارد في : مصادر الطاقة في بحر قزوين . ط1 ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2001 ، ص 175.

خطة البحث :

في بداية بحثنا صنفنا محتويات الدراسة إلى خمسة فصول رئيسية يمكن إيجازها فيما يلي :

الفصل الأول : هو عبارة عن الإطار المفهومي والنظري للدراسة، حيث نتطرق فيه للنظريات التي تعين على تحليل الموضوع محل البحث، وهي : المدرستين الليبرالية والواقعية الجديدتين، مع ذكر ميزات نفط الأوبك خصوصا، والأهمية الإستراتيجية للنفط في العلاقات الدولية عموما، وكذا نشأة الأوبك والعضوية فيها وهيئاتها الإدارية.

الفصل الثاني : ونتطرق فيه لإستراتيجية الأوبك في تسعير النفط، بعد أن نتطرق لسياسة احتكار الشركات الأجنبية لإنتاج النفط وتسعيره قبل تاريخ قيام الأوبك، ثم نتعرض لتأثير المنظمة في الاقتصاد العالمي منذ 1973 إلى 2014.

الفصل الثالث : وندرس فيه مختلف التفاعلات بين منظمة الأوبك والفواعل الدولية الأخرى، كالمنظمة من أجل التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، السياسات الطاقوية للدول الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية ، الصين واليابان. وكذا السياسات الدولية المتجهة نحو استغلال الطاقات المتجددة وانعكاساتها على منظمة الأوبك، حيث نخص هنا مشروعي مخطط الطاقة الشمسية من أجل المتوسط PSM، وكذا مشروع ديزرتيك الألماني والوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA.

الفصل الرابع : ونتطرق فيه للتحديات التي تواجه الأوبك سواء أكانت بيئية أو ذات بعد استراتيجي مثل : ظهور مناطق جديدة لإنتاج النفط، مثل : بحر قزوين، اتجاه الاستغلال العالمي نحو الطاقات المتجددة وما هي الآليات لدى الأوبك لمواجهة هذه التحديات مستقبلا، بالنظر إلى آفاقها و قدراتها.

الفصل الخامس: ونتطرق فيه لدراسة مستقبل الأوبك ضمن سياسات الطاقة العالمية، من خلال ثلاث سيناريوهات هي: الايجابي، السيناريو السلبي والوسط. كما سنعزز كل أجزاء الدراسة بالجداول والإحصائيات والملاحق الضرورية.

الفصل الأول: الإطار المفهومي والنظري للدراسة.

في الحقيقة موضوع النفط عموما وتفاعلات سياسات الأوبك مع المتعاملين في ميدان الطاقة خصوصا، موضوع شائك وله عدة أبعاد اقتصادية بالأساس، ولكنها أيضا سياسية وأمنية عندما يتعلق الأمر بالطاقة كمصدر قوة لدى الدولة، وأيضا مصدر تهديد لها عند الندرة أو الانعدام.

وعلاقات الأوبك مع غيرها يمكن أن تسير في إطار التعاون والتبادل الذي يتحقق معه الحجم الأكبر من المصالح لكل الأطراف سواء المنتجة أو المستهلكة للنفط، كما يمكن أن تكون هذه العلاقات والتفاعلات مرتبطة بسياسات المنافسة التي تحاول من خلالها الأوبك التحرر من الاستغلال الأجنبي لموارد أعضائها ، في وقت تحاول فيه الدول المستهلكة مواصلة المساومة لدول الأوبك فيما يخص تحديد كميات الإنتاج النفطية ، وتسقيف الأسعار.

بالتالي فإن التحكم في الدراسة من الناحية النظرية أمر يقتضي منا الاستعانة بأفكار المدرستين الجديدتين الليبرالية والواقعية في العلاقات الدولية . لنتطرق في مبحث ثاني إلي الأهمية الإستراتيجية للنفط في العلاقات الدولية، بما في ذلك ميزات نفط الأوبك مقارنة بأنواع مناطق الإنتاج الأخرى ، مع دراسة أهمية هذه المادة الطاقوية في الصناعة التحويلية ، وابراز العلاقة بين التوزيع الجغرافي للنفط وتحديد ميزان القوى الدولي. ونتطرق في المبحث الثالث إلى ظروف وعوامل نشأة الأوبك وصلاحيات هيئاتها الإدارية.

المبحث الأول : النظريات الموظفة لتحليل موضوع البحث:

قبل التطرق إلى هذه النظريات يجدر بنا توضيح بعض المفاهيم منها: مفهوم النظرية وأنواعها في العلاقات الدولية بصفة عامة ، وكذا تحديد معنى المدرسة الفكرية على النحو الآتي:

1- **مفهوم النظرية** : " يقابل مصطلح النظرية في اللغة الفرنسية كلمة Théorie وفي اللغة الانجليزية Theory وفي اللاتينية Theoria ، وتشير هذه الكلمة إلى ما هو منسوب إلى النظر (نظر ، ينظر ، نظرا ، فهو ناظر إلى الشيء : أبصره و تأمله بعينه) والنظرية يقصد بها لغويا ، ذلك العمل الفكري والتخيلي ، أي أن وسائل البحث قد تقتصر أحيانا على الجانب النظري – بمعنى الاعتماد على الوسيلة الفكرية /الذهنية ، لذلك يقال عادة إن تلك دراسة تمثل بحثا "نظريا" ، أي عكس النشاط "العملي."[1]

والنظرية اصطلاحا هي :" طائفة من الآراء تفسر بها بعض الوقائع العلمية أو الفنية، فرضا علميا يربط عدة قوانين ببعضها البعض ويردها إلى مبدأ واحد يمكن أن تستنبط منه أحكاما وقواعد...[2]

2- **أنواع النظريات في العلاقات الدولية** : النظريات التي تعالج ظاهرة العلاقات الدولية تنقسم الى قسمين رئيسيين : الأولى نظريات عامة أو شاملة تحاول فهم وتفسير العلاقات الدولية في مجملها ، وتسمى كذلك "بالنظريات الأساسية " . أما الثانية فهي النظريات الجزئية أو الفرعية المحدودة، وهي تلك المقاربات التي تهتم بجانب واحد من جوانب العلاقات الدولية كالنزاعات والتكامل[3]...

هذه النظريات عامة كانت أو جزئية تساهم بطريقتها في فهم وتفسير العلاقات الدولية ، وكذلك تحاول التنبؤ بمستقبلها.

3- **مفهوم المدرسة** : لغويا تعني : جماعة من المفكرين أو العلماء تعتنق اتجاها محددا كمدرسة عباس محمود العقاد ، ومدرسة كارل ماركس ، ومدرسة هانس مورغانتو....

وفي العلاقات الدولية فان المدرسة تعني ذلك الطريق المتكون من مفاهيم ، تقنيات وتجارب يمكن توظيفها للبث في ظواهر دولية معينة. كما تعني ايضا ذلك التيار بعينه في ساحة العلاقات الدولية، والذي يحاول فهم وتفسير ظاهرة العلاقات الدولية ككل.[4]

---

[1]- د. محمد بوعشة : التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة ، دراسة المفاهيم والنظريات. ط1 ، بيروت ، دار الجيل ، 1999 ،ص 61.

[2]- المرجع نفسه ، ص 62.

[3]- المرجع نفسه ، ص 45 ، نقلا عن: محمد زاهي بشير المغيربي : قراءات في السياسة المقارنة : قضايا منهاجية ومداخل نظرية. بنغازي ، منشورات جامعة قار يونس ، 1994 ، ص 90.

[4]- د. محمد بوعشة: المرجع السابق ، ص 73.

بعدما تطرقنا لتحديد هذه المفاهيم ضمن مدخل أول في الفصل النظري، يمكننا الاستعانة بأفكار مدرستين في العلاقات الدولية لتحليل موضوع البحث والدراسة على النحو الآتي :

المطلب الأول : المدرسة الليبرالية الجديدة :

وصلت الليبرالية إلى الحكم وسادت قيمها إلى العقود الأولى من القرن العشرين ، حيث أثر الفكر الليبرالي في التوجه السياسي للعديد من الدول الغربية ، لاسيما في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، وهي الفترة المسماة بفترة المثاليين. هذه الفترة وان كانت قصيرة ، فقد برزت فيها المبادرة الأمريكية بإنشاء عصبة الأمم المتحدة القائمة على مبادئ الرئيس الأمريكي السابق ويدرو ولسن الأربعة عشر ، والتي تدعو في مجملها إلى بناء مجتمع عالمي يسوده السلام والتعاون ، حيث يقول في خطاب له عام 1913 : " **انه أمر شديد الخطورة أن تحدد السياسة الخارجية لأمة ما بعبارات المصلحة المادية ، وأنه ليس قلة أدب حيال أولئك الذين يقيمون العلاقات معهم فحسب ، بل انه إسفاف وإذلال فيما يتعلق بأفعالكم الخاصة** ".[1]

وبالنسبة لأول رئيس أمريكي يقدم هذه الأفكار، فإنه كان يرى بعدم تأييد سياسة خارجية أمريكية تقوم على الضغوط وغزو الأمم الأخرى ، حيث كان ينادي هو ومناصريه بضرورة الدفاع عن الأخلاق والمثل السامية خلال تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع العالم.

لقد كان الرئيس ولسن متأثر بأفكار نظرية الجماعة الدولية التي ترى أن المجتمع الدولي ليس مجتمعا فوضويا ، بل هو مجتمع منظم أو في طريق التنظيم – عكس الواقعية التقليدية أو الجديدة – وهذا الوضع ينبئ حسبه بتشكيل دولة فيدرالية عالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.[2] إن هذه الأفكار لأول رئيس أمريكي ، حالت ظروف داخلية ودولية دون تحقيقها ، منها : عدم موافقة الكونغرس الأمريكي على سياسة ولسن ، حيث كان يسيطر عليه أغلبية من الجمهوريين من جهة ، وكذا الشروط المجحفة التي تضمنتها معاهدة فرساي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى في حق ألمانيا. ما عجل باندلاع الحرب العالمية الثانية وفشل عصبة الأمم المتحدة. لكن مثل هذه الأفكار برزت من جديد مع نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي. مع بداية الحديث عن نظام دولي جديد من قبل قادة الغرب ، خاصة الأمريكيين منهم، وهو ما تجلى في أفكار الباحثين لديهم ، كتلك التي نظر لها فوكو ياما من خلال كتابه : " **نهاية التاريخ** ".

---

[1]- د. محمد بوعشة: المرجع السابق ، ص 107. نقلا عن : بيار رينوفان وجان بابتيست ديروزيل : المدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية. بيروت ، منشورات جامعة عويدات ، 1989 ، ص 424.

[2]- المرجع نفسه ، ص 107.

وإذا كان الاتجاه الليبرالي المنسوب إلى الرئيس الأمريكي ولسن ، والذي يدعو إلى نشر الديمقراطية باعتبارها مفتاحا للسلام العالمي ، معتبرا أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية . فهناك اتجاه ثاني يرى أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض ، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكل الأطراف.

إن عائلة النظرية الليبرالية عرفت بروز اتجاه ثالث جديد ، هذا الأخير يرى أن المؤسسات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي ، يمكن أن تساعد على ترك المصالح الآنية للدولة لصالح فوائد أكبر لعدة أطراف من خلال التعاون الدائم. وهذا الاتجاه الحديث ؛ هو ما يعرف باسم الليبرالية الجديدة . فما هي الفرضيات التي تقوم عليها ؟ و ما هي أهم أفكارها ؟.

فرضيات الليبرالية الجديدة : [1]

- الاهتمام بالرفاهية يحد من النزاعات ، حيث تقل رغبة الأفراد والشعوب التي تنعم بمستويات مادية مرتفعة في التضحية بالأملاك أو الأرواح ، و بالتالي تقل الرغبة في الحرب.

- الحرب ليست عنصرا حتميا من عناصر السياسة العالمية ، فالحروب يمكن أن تقل باستئصال الفوضوية.

- الحرب والظلم من المشاكل التي تتطلب جهدا جماعيا في حلها، ولا يمكن حلها بمجهود فردي.

- يجب أن يعاد تنظيم المجتمع الدولي ، بما يتيح تشكيل إطار مؤسساتي يساعد على ازالة الفوضوية.

أهم أفكار الليبرالية الجديدة :

تتمحور أفكار هذه المدرسة في عدة جوانب نذكر منها :

1- **المؤسسات** : الدول حسب الليبرالية الجديدة ليست هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ، اذ يجب توفر مؤسسات فوق قومية ، تضمن تحقيق السلم ، وفرض التعاون بين وحدات النظام الدولي . وهذه المؤسسات منها الأمم المتحدة بأجهزتها ، يمكن أن تسهم في حل عديد المشاكل العالمية كمشكلات الفقر، البيئة ، الإرهاب والحروب غير الشرعية . سواء عبر طرق سلمية كإجراءات المساعي الحميدة أو الوساطة ، أو بطرق قصرية كاستخدام القوة العسكرية المنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي أثبت نجاعته عند إجبار العراق للخروج من الكويت في التسعينات من القرن الماضي.

---

[1]- د. جهاد عودة : المرجع السابق ، ص ص 54-55.

2- **الاعتماد المتبادل** : هو وجود حالة تكون فيها الدول أو الشعوب متأثرة بالقرارات التي تتخذ بواسطة الآخرين ، فرفع سعر الفائدة – مثلا- في ألمانيا يخلق ضغوطا على كل الدول الأوربية لرفع أسعار الفائدة بصورة مماثلة ، ولعل أحد أهم الأمثلة في مجال الاعتماد المتبادل هو قيام العراق بغزو الكويت ، حيث أدى هذا لتهديد تدفق إمدادات النفط إلى البلدان الغربية ، وأدركت هذه الأخيرة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية تأثير هذا الغزو عليها ، وبالرغم من بعده الجغرافي عنها ، إلا أنه أثر على مصالحها الاقتصادية بصورة كبيرة.[1]

إن تطبيق هذه الأفكار على موضوع الدراسة ، يعني أن منظمة الأوبك محتوم عليها في رسم سياسات إنتاج النفط لديها وتسعيره ، مراعاة مصالح الدول المستهلكة بما يحقق الفائدة لكلا الطرفين. فالرفع الكبير لأسعار النفط من قبل الأوبك قد يؤدي بالدول المستهلكة إلى اتخاذ إجراءات معادية ، كالرفع من أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات التكنولوجية ، فضلا على البحث عن بديل للنفط ، كالطاقات المتجددة. فالليبرالية الجديدة تهتم بتحقيق المصلحة المطلقة والدائمة عكس الواقعية الجديدة ، وذلك بالتعاون والتفاوض مع الآخرين ، وهو ما يتعين على دول الأوبك في هذا المقام.

[1]- د. جهاد عودة: المرجع السابق، ص 69.

المطلب الثاني : الواقعية الجديدة :

يعد مصطلح الواقعية الجديدة طرحا فكريا كبديل عن الواقعية التقليدية التي سيطرت طوال فترة الحرب الباردة، لكن الباحثين يتفقون على أن الطرح الواقعي الجديد نبع من توليفة "هانس مورغانتو" عن الواقعية التقليدية عام 1948 ، حيث ظهرت بنيات أفكاره عام 1979 عندما نشر كتاب "كينيث والتز" حول نظرية السياسة الدولية.

ففي نهاية الثمانينات من القرن العشرين ، ونتيجة للأخطاء المرتكبة من قبل أصحاب الواقعية التقليدية ، كحصر مفهوم القوة فقط في الجانب الأمني ، برز عدة مصححين مفكرين أمثال : "كينيث والتز" ، "ستيفن كريزر" ، و "جورج مودلسكي" حيث قدموا الواقعية الجديدة كنظرية علمية موضوعية للعلاقات الدولية.

وإذا كانت الواقعية التقليدية ترى أن القوة هي غاية ووسيلة ، فإن الواقعية الجديدة ترى أن القوة لا يمكن أن تكون إلا لأجل الدفاع عن الدولة دون تهديد مصالح الآخرين، أي أن لا تكون قوة هجومية. كما أن هدف الدولة هو الحفاظ على بقائها بتقوية اقتصادها وتحقيق استقلالها الخارجي في مختلف المجالات.

والواقعية الجديدة لم تقص المسلمات المركزية حول الدولة كفاعل وحيد في السياسة الدولية، بل أضافت إليها فواعل جديدة لا يمكن إهمالها عند تحليل العلاقات الدولية ، وعلى رأسهم الشركات متعددة الجنسية ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

وإذا كان الليبراليون الجدد يرون أن الدولة ينبغي أن تهتم بتحقيق المصالح المطلقة عن طريق التعاون فيما بينها، فان الواقعية الجديدة تهتم بمفهوم المكاسب النسبية التي ستنتج عن الاتفاقات الدولية والتعاون. بمعنى أن الواقعية تدعو الدولة لقياس قيمة ما ستحصل عليه مقارنة بما ستحصل عليه الدول الأخرى ، ثم يكون للدولة بعد ذلك أن تقرر الاشتراك في التعاون الدولي من عدمه.[1]

من جانب آخر وإذا كانت الفوضى لدى الليبراليين الجدد مصدرها العولمة وتأثر نسق القيم لدى الدول بسبب الانفتاح ، فان الواقعية الجديدة ترى في وجود الفوضى غيابا لسلطة مركزية تعلو سيادة الدول ، في وقت هذه الأخيرة تصدر عنها سلوكات ذات نزعة عدوانية وشريرة. لهذا فإن التعاون هو سمة المجتمع الدولي حسبما تراه الليبرالية الجديدة من خلال مؤسسات دولية تسهر على تحقيقه كالأمم المتحدة، وبالتالي التنافس هو أساس العلاقة بين الدول حسب الواقعية الجديدة، والتي من جانب آخر لا يمكن

[1]- د. جهاد عودة : المرجع السابق ، ص 89.

تطبيق أفكارها فقط لتحليل المسائل، القضايا والمواضيع ذات البعد الأمني بل يتعداه إلى الجوانب الاقتصادية، السياسية والثقافية...الخ.

ومثلما قلنا في السابق ، فإن إحدى أهم المصالح القومية التي تهتم الدولة بتحقيقها وفق الواقعية الجديدة، هي مصلحة تعظيم القوى السياسية من خلال الاهتمام أيضا بجوانب الاقتصاد والتجارة في العلاقات الدولية[1] . فالدولة تتعامل مع غيرها من منطلق المصالح البراغماتية وتحاول اتخاذ أحسن إستراتيجية في سبيل تحقيق ذلك ، ولو استدعى الأمر استعمال القوة.

هذه القوة التي تكون – حسب كينيث والتز– لتعظيم القدرة، لكن أيضا لنيل الاستقلالية في السلوك الخارجي، وتحقيق توازن على المستوى الدولي، وهو ما تسعى إليه دول منظمة أوبك،والدول المستهلكة للنفط التي تبحث هي الأخرى عن استقلالها والحد من تبعيتها لهذا المورد باستغلال مصادر طاقة بديلة ، وبالتالي نستعين بأفكار الواقعية الجديدة ، إلى جانب الليبرالية الجديدة.

[1]- د. جهاد عودة : المرجع السابق ، ص 25.

المبحث الثاني : الأهمية الإستراتيجية للنفط في العلاقات الدولية

في الواقع يعتبر النفط مصدرا هاما وأساسيا للطاقة ، فقد ثبت استخدامه في عدة مجالات كالصناعة بأنواعها ، النقل ، الحروب و الطب...الخ.

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح البترول - بعد تراجع مكانة الفحم – الطاقة الأكثر أهمية واستغلالا خلال الخمسين سنة الأخيرة ، ومع انتشار السيارات في العالم وتطور الصناعات التحويلية منذ 1950 ، زاد استهلاك النفط أربع مرات مقارنة بما كان عليه ، اذ يمثل حاليا نحو 40 % من الاستهلاك العالمي للطاقة. وفي هذا المقام يعد نفط الأوبك من أجود أنواع النفط في العالم ، بالإضافة الى غنى هذه المنطقة بكميات لا بأس بها من هذه المادة الإستراتيجية ، ما يعطيها قوة ومكانة على صعيد سوق النفط العالمية ومناطق الإنتاج البترولية في العالم ، وهو ما سنراه في المطلب الأول من هذا المبحث. كما أن الحديث عن أهمية النفط يقودنا إلى عرض جملة استخدامات هذا المورد في الصناعة التحويلية من خلال المطلب الثاني ، لنتطرق في المطلب الأخير إلى العلاقة بين توزيع مادة النفط جغرافيا بميزان القوى الدولي ، أي تحديد تأثير النفط على اتساع أو انكماش قوة الدولة، وزيادة تأثيرها الخارجي في اطار ما يسمى بـ : جيو بولتيك النفط.

المطلب الأول : الأوبك و الميزات الإستراتيجية لنفطها

تعتبر النظرية الليبرالية أن ظهور الحركات التجارية، تزامن مع رحلات البحث عن المعادن النفيسة في أوربا ومختلف أنحاء العالم. وتسهيلا منها الحصول على هذه المعادن والموارد الإستراتيجية الأخرى، عملت شركات الأعمال والدول على إرساء علاقات تعاون فيما بينها، والتي توجت في غالب الأحيان بإنشاء تكتلات اقتصادية ، جهوية أو دولية. ونظرا لاحتكار الشركات والدول الأجنبية للصناعة، النفط واستنزاف ثروات الدول المالكة لهذا المورد طوال سنوات ، لجأت هذه الأخيرة إلى إنشاء تكتل أو منظمة الأوبك* في 10 سبتمبر 1960. ويشكل إنتاج الأوبك جزءا مهما من الإنتاج العالمي للنفط الخام ، حيث قدرت نسبة هذا الإنتاج عام 1986 بـ 32.6% ، ووصلت في 1998 إلى 39.6% أي ما يعادل 19052 ألف برميل في اليوم.[1]

ووصل معدل إنتاج دول الأوبك غير العربية خلال عام 1998 لحوالي 10074 ألف برميل في اليوم، حيث ارتفع عما كان علية عام 1997 بحوالي 853 ألف برميل في اليوم ، أي بزيادة نسبتها 9.2% . ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى فنزويلا التي زاد معدل إنتاجها بحوالي 700 ألف برميل في اليوم، مرتفعا من 2411 ألف برميل في اليوم عام 1997 إلى 3180 ألف برميل في اليوم عام 1998.[2]

وفي 1999 ارتفعت نسبة مساهمة الأوبك في الإنتاج العالمي إلى 41[3]%. ورغم الاحتياطي المعتبر لدول الأوبك من النفط والذي قدر سنة 1998 بـ 817.92 مليار برميل [4]، تعد دول الأوبك من بين الدول اقل استهلاكا للنفط في العالم، حيث استهلكت سنة 1990 نحو 3.78 مليون برميل يوميا من إجمالي الاستهلاك العالمي المقدر بـ 60 مليون برميل أي: 6.3% فقط من إجمالي الاستهلاك العالمي.

ويرى المراقبون أن الأوبك ستلعب دورا رئيسيا في تلبية الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط ، ومن المتوقع أن يرتفع إنتاجها كي يصل إلى نحو 65 مليون برميل يوميا عام 2030،(حوالي

---

* تمثل هذه الأحرف الكلمات الأولى من إسم المنظمة بالانجليزية وهي : .Organisation Of Petroleum Exporting Countries

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الأمين العام السنوي 25 ، الكويت ، 1998 ، ص 71.

[2]- المرجع نفسه ، ص 73.

[3] - Division exploration: direction administration générale, "Pétrole opep,1999".pétro-gaz info,Sonatrach,1999,p3.

[4]- تقرير الأمين العام السنوي للأوبك 25 ، المرجع السابق، ص 66.

54.1% من إمدادات النفط العالمي وذلك مقارنة بحوالي 38.4% عام 2000). ويفترض توافر استثمارات كافية لتحقيق هذا التوسع الضخم في الإنتاج ، حيث تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية في نفس الوقت؛ إلى ارتفاع نسبة مساهمة دول الشرق الأوسط في إنتاج المنظمة من 28.7% حاليا إلى 42.9% عام 2030[1].

كما تتمتع منظمة الأوبك بوصفها كارتل اقتصادي بقيمة سوقية هائلة ، نتيجة لضخامة حجم الاحتياطات النفطية التي تستحوذ عليها دولها مثلما قلنا ، والذي يعني ضمنيا ضخامة حجم المساهمة في الإنتاج العالمي اليومي.

ولعل ذلك هو ما جعل الأوبك تلعب دورا كبيرا في تحديد أسعار النفط في الأسواق العالمية، من خلال تحكمها في كمية المعروض النفطي في هذه الأسواق. فضلا عن دورها المتواصل في ضبط الأسواق أثناء الأزمات والحروب، التي قد يترتب عليها حدوث انقطاع أو نقص في الإمدادات النفطية العالمية. حيث بلغ احتياطي دولها من النفط الخام لعام 2004 نحو 897 مليار برميل من الاحتياطي العالمي المؤكد ، أي بنسبة 78%.[2]

وبالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية للنفط ، فان ذلك انعكس بالإيجاب على دول الأوبك المصدرة ، التي أصبحت تحتل مكانة إستراتيجية وسياسية في سوق النفط خصوصا، والاقتصاد العالمي عموما . لقد أضحت كل سياسة من دول المنظمة بتقليص أو حظر تصدير النفط في العالم ، تشكل خطرا جسيما على اقتصاديات الدول المستهلكة للنفط . و هو ما حدث في الأزمة النفطية الأولى عام 1973 عندما استخدمت دول المنظمة النفط كسلاح.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن دول الأوبك الخليجية ، لها صناعة نفطية تلعب دورا بارزا في ميدان الطاقة العالمية ، وذلك بفضل توافر الاحتياطات الهائلة التي تقدر بأكثر من 730 مليار برميل

---

[1]- د. مغاوري شلبي علي : أوبك ومستقبل أمن الطاقة. السياسة الدولية ، عدد 164 ، مجلد 41 ، مطابع الأهرام التجارية ، قليب ، مصر ، أفريل 2006 ، ص 70.

[2]- المرجع نفسه، ص71.

نهاية عام 2006 ، أي ما نسبته 63% من الاحتياطي العالمي ، فضلا عن انخفاض تكاليف الإنتاج في هذه الدول ومنطقة الشرق الأوسط عموما.[1]

وفي حديثه عن أهم منطقة نفطية في العالم يقول "جون كونللي" وزير المالية في عهد الرئيس الأمريكي "نكسون" : " إن نفط الشرق الأوسط يمثل دماء الحياة بالنسبة للمدينة". فنفط الأوبك ليست أهميته كسلعة لتغذية الآلة فحسب ، وإنما تستغل مشتقاته للاتجار فيه من خلال استخراجه ، نقله، تكريره و تسويقه لتجعل منه تجارة ذات فوائد عظيمة.[2]

وبالإضافة إلى مزايا نفط الأوبك التي ذكرناها ، فله خصائص تميزه عن غيره من نفوط العالم الأخرى كما يلي :

أولا : غزارة إنتاج الآبار:

إن إنتاجية الآبار النفطية لأغلب دول الأوبك ، وخاصة منها العربية تتميز عن غيرها بكثرتها وغزارتها وقلة عمقها ، فالملاحظ أن إنتاجية البئر الواحد على سبيل المثال في دولة العراق هي بمعدل 13480 برميل يوميا ، أما في الولايات المتحدة فلا تتجاوز 17 برميل يوميا، وفي أوربا لا يتجاوز 420 برميل في اليوم ، وذلك حسب إحصائيات عام 1979. هذا إضافة إلى طول عمر هذه الآبار مقارنة بآبار دول منتجة أخرى كتلك المتواجدة في بحر الشمال والولايات المتحدة الأمريكية.[3]

ثانيا : انخفاض التكاليف:

و يرجع ذلك إلى عدة عوامل :

- سهولة التنقيب عن النفط.
- توفر أيد عاملة رخيصة مقارنة بأوربا وأمريكا.

---

[1]- هيثم عبد الله سليمان وأحمد صدام عبد الصاحب : إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية مع إشارة خاصة إلى النفط العراقي. المستقبل العربي ، عدد 358 ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص 29.

[2]- محمد شلبي :"النفط العربي والعلاقات العربية الدولية". رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 1984 ، ص 15.

[3]- المرجع نفسه ، ص ص 24-25 ، نقلا عن : (المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، عدد 14 ، أفريل 1980 ، ص 170).

- ضعف الرعاية الاجتماعية للعمال. مثال : يكلف اكتشاف برميل واحد من النفط في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من دولار بينما يكلف ربع ذلك في منطقة الخليج العربي ، وما ينفق لاكتشاف عشرة براميل في الشرق الأوسط تنفقه أمريكا لاكتشاف برميل واحد فقط.[1].

[1]- محمد شلبي :"النفط العربي والعلاقات العربية الدولية". المرجع السابق، ص 26.

المطلب الثاني : استخدامات النفط في مجال الصناعة التحويلية:

يحتل النفط المرتبة الأولى من بين مصادر الطاقة الرئيسية ، إذ يشكل حوالي 40% من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم[1]. فضلا عن استخداماته المتنوعة كمواد أولية في كثير من الصناعات ومنها صناعة الأسمدة وصناعة البتروكيماويات وغيرها.

وقد استخدمت كلمة طاقة Energie لأول مرة في التاريخ من قبل توماس يونغ Thomas YOUNG حوالي عام 1830[2]، وأصبحت حاليا أكبر الكلمات تداولا بالنظر إلى الأهمية القصوى التي تحظى بها لدى الدول ، حيث تقاس قوتها الآن بما تستهلكه من طاقة.

مع مرور الزمن تغيرت مصادر الطاقة ، فبعد أن كان خشب الوقود هو المصدر الأساسي للطاقة حتى عام 1850 ، أصبح الفحم الحجري الذي ظهر في القرن 17 يشكل 75% من مجموع استهلاك الطاقة عام 1910 ، لكن بعد 1960 وبشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية تخلى الفحم عن مكانته الرئيسية تدريجيا للنفط والغاز الطبيعي.[3]

في الحقيقة أن الإنسان عرف زيت النفط منذ آلاف السنين ، حيث وجده منتشرا على سطح الأرض في بعض المناطق على هيئة برك صغيرة ممتلئة بسائل أسود كثيف ، حيث استعمله البابليون في البناء لأربعة ألاف سنة قبل الميلاد ، واستخدمه المصريون القدامى في التحنيط خلال عهد تحتمس الثالث (3500 ق.م) . كما دعت نيران غازاته المشتعلة الناس في فجر التاريخ إلى تقديسها وعبادتها ، تلك النار التي سماها الروم بنار الإغريق.[4]

ويذكر أن سفينة نوح عليه السلام قد طليت بالقار[*]. كما يعتبر قدماء العراقيين والمصريين أول من استخدم المواد النفطية سواء في بناء الطرق، المباني والسفن أو كدواء في الأغراض الطبية. أما العرب

---

[1]- هيثم عبد الله سليمان وأحمد صدام عبد الصاحب : المرجع السابق ، ص 30.

[2]- د. محمد يوسف علوان : النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية.ط 1 ، جامعة الكويت ، 1986 ، ص 11 ، نقلا عن : (علم الفكر ، مجلد 5 ، عدد 2 ، سبتمبر 1974 ، ص 4).

[3]- محمد أزهر السماك وزكرياء عبد الحميد باشا : دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية. ط1 ، الموصل ، 1979 ، ص 22.

[4]- د. محمد طلعت الغنيمي : المرجع السابق ، ص 10.

[*] القار: هو الزفت بالكسر: كالقير ، وقيل الزفت القار. والزفت هو نوع من الزيت الخام، وهو شيء يخرج من الأرض. إذ كانت الأوعية والسفن تدهن به انظر:جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب.ط1،م2،دار الكتب العلمية، بيروت،39،2003.

فقد استخدم الزيت عندهم للإضاءة في الحروب. كما استخدم الفرس زيت النفط الثقيل – وما ينتج عنه من زفت – في تثبيت أحجار المباني والمعابد وأسوار المدن، وذلك منذ زمن بعيد يرجع الى نحو ستة ألاف سنة مضت، بل يقال أنهم استعملوه أيضا في الحرب، فكانوا يبللون به رؤوس السهام خلال المعارك ويشعلونها ليقذفوا بها صفوف الأعداء[1].

ويرجع أول استكشاف للنفط في قارة أمريكا الشمالية، حيث وجد سكانها الزيت الأسود هناك يخرج طبيعيا من شقوق في سطح الأرض ليكون بركانا كريه الرائحة، وكان سكان المناطق من الهنود الحمر يستخدمونه في دهن جلودهم اعتقادا منهم بأنه يقوي عضلاتهم ويزيد من طاقاتهم و نشاطهم. فكان يدهن به جلد المريض للعلاج من آلام الروماتيزم كما كان يؤخذ في شكل جرعات عن طريق الفم لعلاج بعض الأنواع الأخرى من الأمراض، كالحمى الناتجة عن التسمم أو تسكين آلام الأضراس...الخ.[2]

إننا نعيش اليوم عصر النفط ، وذلك بعد أن مرت البشرية بست ثورات للطاقة، كانت آخرها وأولها الثورة النفطيّة*. فقد وصلت حصة النفط من مجموع الاستهلاك العالمي للطاقة كما قلنا خلال العشر سنوات الأخيرة إلى 40%، في حين كانت حصة الغاز في العام 1979 20% وحصة الفحم 23% والطاقة النووية 2.2 % والطاقة الكهرومائية 5.8%.[3]

إن نجاح النفط في أخذ المكانة التي يحتلها الفحم قبل الستينات من القرن العشرين، يعود إلى المزايا التي يتمتع بها من حيث مرونة منتجاته (البنزين، الكيروزان، الديزيل، زيت الوقود) وتعدد استخداماته و قلة تلوثه وسهولة نقله وتخزينه، مع صعوبة العمل في مناجم الفحم والتناقص الطبيعي في إنتاج هذا المصدر الأخير حاليا للطاقة.**

لقد أصبح النفط يستخدم الآن بعد تكريره لإنتاج المواد الكيميائية مثل: المطاط الصناعي، خيوط الألياف، البلاستيك، الأسمدة والمبيدات الحشرية، المنظفات الصناعية، الجلود الصناعية، المذيبات

[1]- د. محمد طلعت الغنيمي: المرجع السابق، ص 10.

[2] - Alain PERRODON : Quel Pétrole Demain ? France, édition TECHNIP ? Paris, 1998, page3.

*هذه الثورات هي اكتشاف النار واختراع أو الاستفادة من طاقة المنتجات الغذائية الزراعية، صهر المعادن، اختراع البارود، وطاقة النار والنفط.

[3]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي السابع لعام 1980، الكويت، 1981، ص 36

** ترجع صناعة النفط الحديثة إلى عام 1859، حيث قام الكولونيل الأمريكي أدوين دريك بحفر أول بئر لإنتاج النفط في مدينة تيتو سفيل بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، انظر د.محمد يوسف علوان : المرجع السابق، ص 13.

والعقاقير الطبية، مواد التجميل، الورق، المنسوجات والمفرقعات بالإضافة إلى بعض فروع الصناعات الغذائية. حيث أن من أهم الاكتشافات الحديثة هو اكتشاف البروتين في لنفط، إذ يمكن الآن استخراج حوالي طن من البروتين المركز من كل طن من الزيت الخام[1] ففي كل يوم تستخدم إحدى مشتقات النفط في صناعة جديدة.

[1]- د. محمد طلعت الغنيمي : المرجع السابق، ص 39.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للنفط وانعكاساته على ميزان القوى الدولي :

يعتبر النفط مصدرا أساسيا للطاقة في مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث انتشر استعماله في الكثير من الصناعات الكيميائية، بل يستخدم حتى في صناعة الأدوية، إذ أصبح ذو أولوية وأهمية من الفحم الحجري الذي استعمل - مثلما قلنا في السابق – بشكل كبير في منتصف القرن 18.

ووفق معيار التوزيع الجغرافي لموارد الطاقة، فإن هناك دولا تملك ثروات ومعادن كثيرة، في حين هناك دولا من العالم ، تفتقر إلى الثروات والمعادن التي تساعدها على تنمية اقتصادياتها، الأمر الذي يؤدي حسب أدبيات النظرية الواقعية الجديدة في كثير من الأحيان إلى التصادم والتصارع بين هذه الدول من أجل السيطرة على هذه الثروات واستغلالها، بل قد يصل الحد بها إلى استخدام القوة لتحقيق مصالحها النسبية على حساب اللاعبين الآخرين.

ولهذا لما افتقر الأوروبيون لهذه الثروات والمعادن النفيسة، قاموا بشن حروب وخاضوا مجموعة من التوسعات في كل من إفريقيا، آسيا، استراليا والأمريكيتين، وهذا للاستفادة من إعادة تصنيع هذه المعادن والثروات، وبيعها مرة أخرى للدول الضعيفة أو المالكة لهذه الثروات بأثمان باهظة، مستفيدة في ذلك من فرق السعر. من جانب آخر، فان النفط واحد من الموارد الطبيعية التي تكون جغرافية الدولة، بالإضافة إلى حجم الإقليم، الكثافة السكانية والموقع الاستراتيجي، بالتالي فهو من دعائم ومحددات السياسة الخارجية للدولة التي تملكه. حيث يزيد من تأثير الدولة على المستوى الخارجي حسب ما يراه مفكرو الجيولوتيك، مثل : ماكيندر، كارل هاوس هوفر ،فريديريك راتزل وغيرهم.

ولعل أوضح مثال في هذا المقام، استخدام دول الأوبك-لاسيما العربية منها- النفط كسلاح للضغط على الدول التي أيدت إسرائيل في حربها ضد العرب وفلسطين سنة 1973، وهو ما ألحق ضررا بالدول المستهلكة للنفط ، خاصة الغربية منها.

إن النفط أصبح اليوم يمثل عصب التقدم الصناعي الحديث، وعنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، وبحكم توزيعه الجغرافي غير المتساوي في العالم يشكل أهم محاور الصراع الدولي. وقد شاءت العوامل الطبيعية أن تحظى دول الأوبك، خاصة العربية والخليجية منها

بأكبر مخزون نفطي في العالم، حيث تشكل 60.5% وإذا أضفنا لها إيران تصل النسبة إلى 69.7% من احتياطي النفط العالمي، مما يجعل هذه المنطقة حلبة للصراع بين الدول الكبرى الطامعة في ثرواتها النفطية الضخمة.[1]

وتشير التقديرات إلى أن منطقة الشرق الأوسط يصل احتياطها من النفط الذي سيكتشف مستقبلا إلى 526 مليار برميل، من مجموع 1028 مليار برميل سيتم اكتشافها كاحتياطي إجمالي للنفط عالميا. وتستحوذ الدول الخمس الواقعة في الشرق الأوسط والتي تسمى بالبلدان الخليجية، على نحو نصف هذا الاحتياطي الذي سيكتشف في منطقة الشرق الأوسط.[2]

إن حجم إنتاج هذه المنطقة ضمن الأوبك من النفط يجعل المنظمة أكثر تموقعا وتأثيرا في العلاقات الاقتصادية الدولية، ولكن أيضا يمكن أن يكون نافذة لإضعاف القوة التفاوضية لدى الأوبك. خاصة إذا علمنا أن المنطقة تعرف لا استقرار يميزه الصراع العربي-الإسرائيلي من جهة، وكذا تمركز الولايات المتحدة عسكريا في المنطقة بتعاون بعض دول الخليج، ناهيك عن المكاسب المحققة من خلال غزو العراق[*]، و قلب أنظمة الدول العربية، مع تعويضها بأخرى موالية كما هو الشأن في ليبيا. في هذا الإطار تراهن الولايات المتحدة الأمريكية – التي تستهلك ربع الإنتاج العالمي للنفط – على نفط بعض الدول الإفريقية كخليج غينيا، وكذا الدول الأمريكية لاسيما اللاتينية منها، حيث تشير التقديرات إلى أن اكتشاف الاحتياطي النفطي فيها سيصل مستقبلا إلى 102 مليار برميل.[3]

وبالنظر إلى اللعبة الدولية، هناك قوى أخرى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على رأسها الصين التي تتوجه نحو نفط الدول الإفريقية، ودول الأوبك بصفة خاصة. فهناك تقارب صيني مع بعض دول الأوبك كإيران التي تزود الصين بحوالي 13% من إجمالي وارداتها من النفط ، كما وقع الطرفين عقدا

---

[1]- أ.د ذيب عبد الحفيظ : ملامح النظام الدولي الجديد ودور النفط في تبلوره، مجلة الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام بعنوان: " الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، جامعة الجزائر 2004، ص 546.

[2]- كولن كامبيل وآخرون: نهاية عصر النفط. عالم المعرفة، (ترجمة: د. عدنان عباس علي)، عدد 307، مطابع السياسة، الكويت، سبتمبر 2004، ص 35.

[*] العراق وقف الالتزام بحصة الإنتاج المحددة ضمن سياسات الأوبك في 2003.

[3]- كولن كامبيل وآخرون: المرجع السابق، ص 35.

بحوالي 70 مليار دولار تقوم الصين بموجبه بتطوير حقول النفط في إيران، والحصول على ما يلزمها من نفط منها مقابل حصول إيران على سلاح صيني متطور[1].

وكذا إبرام اتفاق مع فنزويلا لتشغيل حقول النفط فيها، وإحياء 15 حقلا لإنتاج أكثر من مليار برميل إضافي، وذلك في إطار سياسة فنزويلا لتنويع زبائنها من مستوردي النفط، وتقليل التركيز على السوق الأمريكية.[2]

فإذا كانت هناك دول من الأوبك قد تشكل بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا ضد مصالح المنظمة - ونخص هنا الدول الخليجية -، فإنه هناك دول من الأوبك يمكن أن تحافظ على مصالح المنظمة، ومن ثمة تعتبر نقاط توازن بين الأطراف المنتجة والمستهلكة، هذه الدول هي إيران وفنزويلا.

إن هذا التوازن في القوى يمكن أن يتحقق أيضا بوجود مناطق إنتاج نفط لا تقل أهمية عن إنتاج دول الأوبك – لاسيما الخليجية منها –، حيث تمثل منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين أهم الرقع الجغرافية التي لها مكانتها في خريطة النفط العالمية.

هذه الخريطة التي تزدحم فيها قوى دولية وإقليمية متنافسة للسيطرة على المنطقة، ليس فقط من قبل روسيا والصين وتركيا وإيران بميراث تاريخي وجغرافي أصيل، بل بولوج الولايات المتحدة وإسرائيل بتطلعات وافدة طامعة في الإقليم وفي نفطه، إذ يتفاوت احتياطي بحر قزوين المؤكد من النفط بين 20 و44 مليار برميل.[3]

كما تمثل دول آسيا الوسطى الخمس – كازاخستان وقرغيزيا وأوزبكستان، تركمنستان وطاجيسكستان- المصادر الموعودة لسوق أوربا الشرقية، الجنوبية، الوسطى وكذلك من تركيا والصين والهند، وهو ما يجعل المنطقة محل تنافس دولي على النفط، ولكن أيضا نفط توازن مع منطقة الأوبك التي تعتبر منطقة جذب لفاعلين آخرين.

---

[1]- د. مغاوري شلبي علي:"تحالف جديد ضد الامبريالية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية.عدد164 ، المرجع السابق، ص 74.

[2]- المرجع نفسه، ص 75.

[3]- د. عاطف عبد الحميد: أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، مجلة السياسة الدولية . عدد164، المرجع السابق، ص 76.

ففي بحر قزوين تبرز أكثر سياسة روسيا التنافسية من خلال تعاونها مع إيران وتنسيق مواقف التعاون بينهما للاستفادة من نفط بحر قزوين.

كما أن إيران يعتبر النفط لديها مكسبا لتسيير التفاوض مع الغرب (أوربا والولايات المتحدة الأمريكية) بخصوص ملفها النووي، حيث رأينا كيف تمكنت من الاستفادة من عائداتها النفطية الآتية من الشركات الأجنبية، عندما فرضت أوربا الحظر على استهلاك نفطها، وتطبيق الحصار أو عقوبات اقتصادية عليها.

المبحث الثالث: نشأة الأوبك وصلاحيات هيئاتها الإدارية:

لقد عرفت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تحوُّل في السياسات النفطية العالمية، لا سيما في العالم الغربي، فالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مصدرا رئيسيا لتمويل أوروبا ومختلف أنحاء العالم بالنفط أثناء الحرب، فقدت هذه الحركية بعد الحرب، بسبب تزايد الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لتلبية الحاجيات الإقتصادية أمام نقص واضح في الإمدادات، ناهيك عن تسارع شركات النفط الأجنبية للتنافس على إنتاج النفط في الشرق الأوسط.

بل إن هذه الشركات التي كانت تسيطر آنذاك على أكثر من 70% من صناعة النفط العالمية، وأكثر من 50% من ناقلات النفط[(1)]، ظلت طوال نصف قرن من نشأتها تهيمن على إنتاج النفط، وتستنزف هذا المورد وتستغله في كل البلاد المنتجة دون رضا هذه الدول، فراحت ترفض كل المفاوضات بشأن إقتسام الأرباح مع الدول المنتجة، وأكثر من ذلك عملت على قلب أنظمة الحكم التي تقف في طريقها، وخلق أخرى موالية تحافظ على مصالحها.

لقد تسببت هذه الشركات في خفض أسعار النفط عديد المرات، بداية من 1950 لغاية أوت 1960، حيث ظهرت ردود فعل قوية ضد هذه الشركات من قبل شعوب وحكومات الدول المنتجة للنفط، هذه الأخيرة أدركت حجم الخسارة التي لحقت بإقتصادياتها بسبب نظام الإمتياز النفطي، الذي هو إمتداد للنظام الإستعماري التقليدي.

لقد ساهمت هذه العوامل في إيجاد منظمة نفطية تجمع بين الدول المنتجة للنفط والتي تجمع بينهم مصالح مشتركة في ثلاث قارات هي: آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ففي نهاية 1960 تم إنشاء منظمة "الأوبك" لتنسيق سياسات إنتاج النفط وتسعيره.

سنتطرق بالتالي إلى ظروف وعوامل نشأة هذه المنظمة، والأهداف المسطرة وقواعد العمل المتبعة من قبل الأعضاء، ثم نوضح إستراتيجية المنظمة المتبعة في تحديد أسعار النفط كما يلي:

[1]- د. محمد الرميحي: النفط و العلاقات الدولية. عالم المعرفة، عدد 52، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1990، ص 15.

المطلب الأول: ظروف وعوامل نشأة الأوبك.

إن السبب الرئيسي في إقامة منظمة الأوبك، هو عدم وجود توازن بين العرض والطلب في الصناعة النفطية، منذ 15 سنة قبل نشأة المنظمة، وهو ما أثر على خفض الأسعار وفق ما اتبعته شركات الكارتل النفط ما بين فيفري 1959 وأوت 1960، حيث كان ذلك بمثابة الدافع المباشر للإقدام على تأسيس الأوبك، لكن قبل ذلك كانت هناك مشاورات وإتصالات سرية بين الدول المنتجة لإنشاء هذا الكارتل، وقد كان تواجد الشركات الكبرى العاملة في فنزويلا هو ذاته بالنسبة لهذه الشركات التي كانت تسيطر على إمتيازات النفط في منطقة المشرق العربي، وهو ما دفع إلى توحيد الجهود واقتناع الدول المضيفة لهذه الشركات بضرورة مواجهة العدو المشترك (الشركات).

لقد شرعت فنزويلا[*] عام 1949 بإرسال وفود أجرت إتصالات بالمسؤولين في إيران والعراق والكويت والسعودية، وراح هؤلاء يشرحون لرجال حكومات هذه الدول الطرق المتبعة لإنتاج النفط في فنزويلا، كما حثتها في عام 1958 على ضرورة تنسيق السياسة النفطية بين البلاد المنتجة في المشرق العربي، وبين المنتجين والمصدرين في منطقة البحر الكاريبي، وإستمر الإتصال بين ممثلي دول المنطقتين عن طريق تبادل الزيارات.

والملفت هنا، هو إهتمام فنزويلا بما يحدث في منطقة الخليج العربي حول الصناعة النفطية، رغم أنها جمهورية تقع في قارة أمريكا الجنوبية، فذلك راجع إلى أن فنزويلا تعتمد على النفط كمورد أساسي في دخلها، حيث يشكل هذا المورد ½ 19% من الدخل العام لفنزويلا، كما أن صادراتها السنوية من النفط الخام ومنتجاته بلغت آنذاك 1.142.500.000 برميل[1]، ولما بدأ الإنتاج والتصدير في المشرق العربي وإيران بكميات كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، تأثرت مبيعات فنزويلا بسبب هذا الغزو، وكانت الشركات تفسر هذه الظاهرة لفنزويلا بزيادة مؤقتة لصادرات بعض الدول.

لقد ضاعفت هذه الشركات بعد غلق قناة السويس في 1956، من إنفاق الأموال للبحث والتنقيب عن النفط في مناطق أخرى كدول شمال إفريقيا العربية (ليبيا والجزائر)، وهذا تعويضا للنقص في إمدادات النفط آنذاك، كما راحت تستثمر في زيادة الأرباح الناتجة عن النقل، التكرير والتوزيع، بل وتضغط على

* إتبعت فنزويلا طرق مكنتها من الحصول على أكثر من 50% من صافي أرباح الشركات العاملة في بلادها، أي حوالي 61 سنتا في البرميل الواحد، في الوقت الذي نجد فيه العراق لا يتحصل سوى على 33 سنت عن البرميل الواحد، أنظر: **مجلة النفط والغاز العربي**، عدد 3، نوفمبر 1965، ص ص 13- 17.

1- عبد الله الطريقي: الأعمال الكاملة . (تحرير: د.وليد خدوري)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص 201.

دول المشرق العربي للزيادة في الإنتاج، وإغراق السوق النفطية العالمية، وهو ما نتج عنه إنخفاض للأسعار في 1959، سبب نقص في دخل حكومات البلاد المصدرة للنفط.

خلال هذه الأوضاع، أوفدت فنزويلا مندوبين عنها في أفريل 1959، لحضور أول مؤتمر للبترول العربي بالقاهرة، والذي انعقد بدعوة من المجلس الإقتصادي التابع للجامعة العربية.[1]

جاء الوفد الفنزويلي إلى هذا المؤتمر برئاسة وزير النفط آنذاك "جوان بابلو بيرس ألفونسو" (**Juan Pablo Pérez Alfonso**) وعدد كبير من معاونيه، ومن القرارات الصادرة عن المؤتمر نجد إقامة جهاز دائم للتشاور حول شؤون النفط، حيث تبادل الأطراف ومندوبو الحكومات للمذكرات الحاملة لمشروع الإتفاقية، قصد تكوين منظمة للدول المصدرة للنفط كي تحافظ على مصالحهم، كما يمكن معها تبادل المعلومات والدراسات لتطورات أسعار النفط الخام ومنتجاته، مع وضع نظام لتقنين الإنتاج في كل بلد، بحيث يتناسب مع الطلب على النفط في الأسواق.

في مارس 1960، تدعمت فكرة إنشاء تجمع نفطي بين الدول المصدرة للنفط، بعد مشروع الإتفاق النفطي بين الدول العربية، والذي أقرته اللجنة الفرعية للمجلس الإقتصادي لجامعة الدول العربية.

هذا المشروع جاء في المادة الثالثة منه:[2]

"**على كل الدول المنتجة للبترول تنظيم السياسة البترولية فيما بينها بالتعاون مع الدول المنتجة للبترول في العالم، والتي تتشابه ظروفها مع ظروف المنظمة مثل: إيران، فنزويلا...الخ، على ضوء المصالح المشتركة ومتطلبات السوق العالمية**".

وعلى إثر التخفيضات في الأسعار التي أعلنت في أوت 1960، إجتمع في العاصمة العراقية بدعوة من العراق، ممثلون عن كل من السعودية، العراق، الكويت، إيران وفنزويلا، وكان ذلك ما بين 10 إلى 14 سبتمبر 1960، وتم الإعلان في نهاية المؤتمر عن قيام منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" (OPEC).

وإتفق الأطراف على أن يكون مركزها الرئيسي في مدينة "جونيف" السويسرية لقرب الموقع من أهم الأسواق العالمية للنفط (غرب أوروبا)، ولكونها متوسطة ما بين فنزويلا وبقية الأعضاء في الشرق الأوسط، لكن فيما بعد تم تغيير المقر إلى فينا بالنمسا[*] كما أقر المؤتمر الوزاري الثاني بين الأعضاء

[1]- د. محمد يوسف علوان: المرجع السابق، ص 236.

[2]- د. أيان سيمور: **الأوبك – أداة تغيير** (ترجمة: عبد الوهاب الأمين)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1983، ص 63.

* خلال الخمس سنوات الأولى بعد تأسيس الأوبك كان مقرها في جونيف في السويسرية، وفي أول سبتمبر 1965، تم تحويله إلى فينا بالنمسا، وارد في:

Fr. wikipedia.org/wiki/organisation_des_pays_exportateurs_de_pétrole.15/01/2014.10h:45.

المنعقد في فنزويلا بكاراكاس في 21 جانفي 1961 دستور المنظمة، من خلال قراره رقم 6/2، وعموما هناك مجموعة من العوامل، أدت إلى إنشاء منظمة الأوبك، نذكر منها:

1- الصراع الدولي الإيديولوجي الذي كان سائدًا بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، وتنافسهما حول مناطق النفوذ، حيث وقعت دول العالم الثالث آنذاك ضحية صراعهما وأطماعهما، وهو ما إستدعى حماية مصالح هذه الدول في إطار تكتل.

2- تنامي الوعي القومي بعد الحرب العالمية الثانية لدى شعوب العالم بضرورة حماية حقوقها الشرعية، زيادة إلى قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق سيادة الدول على ثرواتها الوطنية، فإقتنعت حكومات الدول الضعيفة بضرورة تنسيق الجهود لحماية مصالحها، بإنشاء تنظيمات أو تكتلات دولية.[1]

3- قيام دول ضد نظام الإمتياز الإحتكاري الذي تمارسه الشركات الكبرى، ومن بينها المكسيك التي قامت بتأميم مواردها النفطية عام 1938، ما أعطى دفعا قويا لفنزويلا التي أصدرت قانون مناصفة الأرباح في 1948.

- 1953: أزمة مصدَّق في إيران، فرغم إسقاطه من الحكم في 1953 من قبل الأمريكيين والبريطانيين مثلما قلنا سابقا، إلا أن قراره بتأميم النفط الإيراني، كان بمثابة إستفاقة لكل حكومات الدول المنتجة.
- 1956: تأميم قناة السويس في مصر، وما نتج عنه من إنخفاض للأسعار فيما بعد.

4- إقتناع الدول المصدرة بأن إنقسامها على تنمية صادراتها النفطية، هو من أهم العوامل التي مكنت الشركات الكبرى من السيطرة على الصناعة النفطية وقنواتها وتوزيعها.

إذا كانت هذه عوامل وظروف نشأة الأوبك، فما هي أهدافها، كيف يتم الإنضمام إليها ؟

1- أهداف الأوبك وقواعد العمل لديها:

تتمثل أهداف الأوبك فيما يلي: [2]

أ- تنسيق السياسات النفطية للدول الخمس المؤسسة لمنظمة الأوبك.

ب- ضرورة العودة لمستوى الأسعار المعلنة السابقة على التخفيض الأخير الذي قامت على إثره المنظمة.

---

[1] - د. محمد مغربي: السيادة الدائمة على مصادر النفط، ط1، بيروت، دار الطليعة، 1973، ص 22.

[2] - حسين علي الشرع، منظمة الأوبك (1960-1985)، التحولات الكبرى والتحدي المستمر، ط1، دمشق، دار طلاس، 1987، ص 127.

ج- ضرورة إستشارة حكومات الدول المصدرة قبل إجراء أية تعديلات في الأسعار.

د- تضامن الدول المؤسسة أمام محاولات الشركات، والعمل على المواجهة الجماعية لأية عقوبات تتخذها الشركات ضد إحدى الدول الأعضاء.

هـ- عدم قبول أية ميزات أو معاملات تفضيلية تقدم لإحدى الدول من جانب الشركات، من أجل الحفاظ على جماعية القرار والتصدي.

كما رسمت المنظمة مجموعة من الإجراءات والقواعد للعمل، جاءت في دستورها المعتمد في فنزويلا 1961، على شكل مواد قانونية نذكر منها:

المادة 03: على الدول الأعضاء أن توفي بالإلتزامات المرتبة عليها بموجب النظام الأساسي بحسن نية.[1]

المادة 04: إذا ما نجم عن تنفيذ أي قرار من قرارات المنظمة، أن قامت شركة أو أكثر من الشركات المعنية، بإتخاذ إجراءات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ضد أي قطر من الأعضاء، فإنه لا يجوز لأي عضو من الأعضاء الآخرين أن يقبل عرضا برفع الصادرات أو الأسعار، قد تعرضه عليه أية شركة أو شركات معنية كهذه بغية إعاقة تنفيذ قرار المنظمة.[2]

المادة 05: اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية.

المادة 08: كل عضو يرغب في الإنسحاب من عضوية المنظمة، يجب أن يخطر المؤتمر مسبقا، ويكون ذلك الإخطار ساري المفعول في مطلع السنة التقويمية التي تلي تاريخ تسلمه من قبل المؤتمر، على أن يكون العضو قد أوفى بجميع إلتزاماته المالية الناجمة عن العضوية.[3]

المادة 12: نجد في فقراتها:

أ- يعقد المؤتمر دورتين عاديتين في السنة، ويمكن لدولة عضو المطالبة بعقد دورة إستثنائية عن طريق إشعار الأمانة والرئيس بموافقة الأغلبية البسيطة من الأعضاء.

ب-كل عضو يجب أن يمثل في كل المؤتمرات، على أن إنعقاد المؤتمر يستدعي توفر ¾ من أعضاء دول المنظمة.

ج- كل عضو له صوت واحد، وكل قرارات المؤتمر تؤخذ بالإجماع، ما عدا تلك الخاصة بالقضايا الإجرائية وتصبح القرارات سارية المفعول بعد (30 يوم) من عقد الإجتماع.

---

[1] - د. محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص 238.

[2] - المرجع نفسه، ص 238.

[3] - المرجع نفسه، ص 240.

المادة 13: ينعقد المؤتمر في مقر المنظمة. كما يمكن أن ينعقد في أية دولة عضو.

2- العضوية في منظمة الأوبك:

في منظمة الأوبك نجد نوعين من الأعضاء. كاملي العضوية والأعضاء المشاركين فيما يخص الأعضاء الكاملون هم الأعضاء المؤسسون للمنظمة، والذين أصدروا لذلك القرار في مؤتمر بغداد ما بين 10 إلى 14 سبتمبر 1960، وهم: العراق، السعودية، الكويت، فنزويلا وإيران.

وحسب (المادة 07) فقرة 3: فإن أية دولة ترغب في الإنضمام إلى المنظمة بعضوية كاملة، يمكنها ذلك بتقديم طلب إلى الأعضاء، على أن تكون مصدرة للنفط الخام بكميات وفيرة ولها مصالح تماثل أساسا مصالح البلدان الأعضاء، على أن تنال موافقة أغلبية ¾ الأعضاء كاملي العضوية، بما في ذلك موافقة جميع الأعضاء المؤسسين على الطلب.(1)

ونشير إلى أن دولة قطر إنظمت كعضو كامل العضوية، بعد نحو أربعة أشهر من تأسيس المنظمة، بموجب قرار المنظمة رقم 4/2 عام 1961.

كما إنظمت ليبيا وإندونيسيا إلى المنظمة بموجب القرار 31/4 عام 1962. ثم إنسحبت أندونيسيا في 2008.

كما إنضمت أبوظبي بموجب القرار 83/14 عام 1968.(*)

وبالنسبة للجزائر فقد إنضمت بموجب القرار 101/18 عام 1969، ونيجيريا بالقرار 134/24 عام 1971.

وبخصوص الأعضاء المشاركين، هم الدول التي لا تنطبق عليهم الشروط السابقة، ويجوز قبولهم كأعضاء مشاركين طبقا لشروط يحدها المؤتمر، بشرط حصولهم على موافقة تصويتية مماثلة لتلك المطلوبة للقبول في العضوية الكاملة.

وقد إنضمت الإكواتور التي قبلت أولا كعضو مشارك بموجب القرار 154/34 عام 1973، ثم تحولت إلى عضو كامل بالقرار 161/36 عام 1973 لكنها إنسحبت في 1992 ورجعت للإنضمام في جانفي 2007، أين وصل إنتاجها إلى 2.5 مليون برميل في اليوم.(2)

---

1 - د. محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص 239.

* - تحولت عضوية أبوظبي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بالقرار: 167/37 عام 1974، بعد إنضمام أبوظبي إلى هذه الأخيرة.

2 - La Composition de l'Opec, In : Fr. Wikipedia.org/Wiki/Oragnisation – des-pays-exportateurs-de-pétrol. 15/01/2014. 10H :45.

كما إنضمت الغابون إلى المنظمة كعضو مشارك في 1973 بموجب القرار 162/36، ثم كعضو كامل العضوية في 1975 بالقرار 179/44، ثم إنسحبت في 2007. في حين أنغولا إنضمت كعضو كامل العضوية في نهاية 2007. بإعتبارها ثاني بلد منتج للنفط إفريقيا بعد نيجيريا، حيث وصل إنتاجها في تلك الفترة إلى 2 مليون برميل في اليوم.[1]

ليستقر عدد الأعضاء حاليا إلى 12 عضو، بعد إنضمام أنغولا، وبالتالي فالمنظمة تضم في تشكيلتها دولا تنتمي إلى كل من آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية، غير أن الدول العربية تشكل العدد الكبير من بين هذه الدول.

[1] - La composition de l'Opec, Op.Cit.

المطلب الثاني : هيئات الأوبك وصلاحياتها:

يتكون الهيكل التنظيمي للأوبك من ثلاثة أجهزة رئيسية وأخرى فرعية وهي كالآتي:

1.3- المؤتمر:

هو السلطة العليا للمنظمة، ويتألف من وفود من البلدان الأعضاء، ويجوز أن يضم الوفد مندوبا واحدا أو أكثر وكذلك مستشارين ومراقبين. ويجتمع المؤتمر مرتين في السنة، غير أن يجوز حسب (المادة 12) من الدستور – وبشروط خاصة – عقد إجتماعات طارئة للمؤتمر.

ولكي يكون إجتماع المؤتمر صحيح ينبغي حضور ¾ ممثلي الدول الأعضاء، على أن كل دولة كاملة العضوية لها صوت واحد. أما قرارات المؤتمر فتتخذ بالإجماع لكل الدول كاملي العضوية في المسائل الموضوعية. بإستثناء المسائل الإجرائية وهو ما جاء في (المادة 11) من الدستور.

وإذا كان خلل حول تكييف المسائل المعروضة، فيما إذا كانت موضوعية أو إجرائية ما دام أن الدستور لم يحددها فهنا المؤتمر هو الذي يحددها.

وقد علق الدكتور "محمد يوسف علوان" في كتابة:"النظام القانوني لإستغلال النفط"... على قاعدة الإجماع، فقال أن المنظمة إعتمدت هذه القاعدة في المسائل الموضوعية لعدم تمكين الأكثرية العددية من فرض إرادتها على الأقلية ذات الوزن النفطي الهام في المنظمة. فإنتاج السعودية مثلا من النفط يكاد يعادل إنتاج الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة. فحق الفيتو مهم لكل الأعضاء دون تمييز. ولكن حسب "محمد يوسف علوان" فإن المنظمة يمكن أن تعتمد أسلوب آخر ، كأن تعترف لكل دولة عضو بعدد متساو من الأصوات يضاف إليها عدد آخر منها يتناسب مع حجم الإنتاج لكل دولة. وهو النظام المعمول به في الوكالة الدولية للطاقة، والمنظمات الدولية المالية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير.[1]

ويقوم المؤتمر برسم السياسة العامة للمنظمة، والبث في طلبات الإنضمام، والمصادقة على أية تعديلات للدستور، مع تعيين رئيس مجلس المحافظين والأمين العام.

2.3- مجلس المحافظين:

يتكون من المحافظين المرشحين من قبل الدول الأعضاء بعد موافقة المؤتمر. ويجتمع المجلس ببلوغ 3/2 من الأعضاء المحافظين، ولكل محافظ صوت واحد وتتخذ قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة

[1] - د. محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص 241.

لأصوات المحافظين الحضور، وحسب (المادة 17) فإن مدة تعيين كل محافظ سنتان. ويجتمع المجلس مرتين على الأقل في السنة، ويمكن أن يدعى لعقد إجتماعات إستثنائية (المادة 18).

ومهمة المجلس هي تقديم تقارير وتوصيات للمؤتمر حول شؤون المنظمة، وإعداد ميزانية المنظمة السنوية مع متابعة تنفيذ سياسة المنظمة وتحضير جدول أعضاء المؤتمر.[1]

3.3- الأمانة العامة:

تتولى الأمانة العامة المهام التنفيذية للمنظمة بتوجيه من مجلس المحافظين والأمين العام هو المخول قانونا صلاحية تمثيل المنظمة. وللمؤتمر أن يعين الأمين العام من بين رعايا الدول الأعضاء لمدة (3 سنوات) قابلة للتجديد لمرة واحدة وللمدة نفسها حسب (المادة 28).

كما يساعد الأمين العام نائبة وعدد من الموظفين لهم صفة دولية فهم لا يتلقون أثناء أدائهم لواجباتهم، أية تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارج المنظمة.[2]

هذه هي الأجهزة الرئيسية، وهناك أجهزة ثانوية فقد أنشأ القرار رقم 50 للدورة السابعة لجنة إقتصادية. وقد وافق المؤتمر الثامن على هيكلتها كلجنة متخصصة دائمة من مهامها:[3]

- تتبع وضع أسعار النفط بصورة دائمة، ودراسة جميع العوامل الإقتصادية والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على هذه الأسعار.
- تقديم تقارير شهرية للبلدان الأعضاء عن عملها والمعلومات عن الأبحاث المتوصل إليها.

وكما أشرنا فإن الأمين العام يساعده نائبه ودائرة أبحاث وقسم أفراد وإدارة وقسم معلومات عامة ووكالة أنباء حسب (المادة 33) كما يتيح للمستشارين إبداء الرأي في أمور خاصة أو إجراء دراسات فنية في الحالات التي لا تستطيع الأمانة فيها القيام بمثل هذه الأعمال.[4]

ولمزيد من معلومات حول الهيكل التنظيمي للأوبك، أنظر الملحق رقم01.

[1] - د.محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 65.
[2] - د. محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص 243.
[3] - د. محمد مغربي، المرجع السابق، ص 135.
[4] - د. محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص 243.

الخلاصة والاستنتاجات:

يعتبر النفط مصدر هام للطاقة، اذ يمثل نحو 40 بالمائة من الاستهلاك العالمي للطاقة. كما يمكن تصنيفه ضمن المحددات الطبيعية الاقتصادية لحركية السياسة الخارجية ، سواء من حيث الاتساع في التاثير الخارجي او الانكماش. ويتضح مما سبق أن استخدام النفط كسلاح سياسي ممكن بالنسبة للدول التي تملكه، وهو مصدر استقرار علاقاتها مع الدول القوية التي تلوح باستخدام القوة ضدها. فالنفط الخام ليس مجرد سلعة، ولكنه أداة من أدوات ممارسة النفوذ السياسي، ترى فيه الدول المنتجة للنفط مظهرا من مظاهر قوتها التي تستمد منها التأثير في مجريات الأمور العالمية، بينما ترى الدول المستهلكة – وحسب أدبيات الليبرالية الجديدة- أن التعاون والاعتماد المتبادل بينها وبين المنتجين، هو قناة أساسية من قنوات الحوار في إطار العلاقات الدولية للمحافظة على المصالح المشتركة وتطويرها، من خلال منح شركاتها التكنولوجية للرفع والاستثمار في حقول الدول المنتجة للنفط، مقابل أن تضمن هذه الأخيرة تلبية الطلب على النفط، وبالتالي تحقيق استقرار الأسعار.

ومما يستفاد منه أيضا، أن قيام منظمة الأوبك جاء كرد فعل ضد سياسات الاحتكار التي كانت تمارسها الدول الاستعمارية والشركات قبل وبعد الحرب العالمية الثانية. وأيضا كاحتكار نفطي لضبط السوق والحفاظ عل التوازن بين العرض والطلب بما يخدم مصالح الدول المنتجة، وهو ما سنراه في الفصل الثاني.

إن بروز الأوبك كفاعل في الصناعة النفطية رغم فشلها في السنوات الأولى من قيامها، اثبت مرة أخرى أهمية التكتلات والتحالفات الدولية في الدفاع عن مصالح الدول أو إثبات مكانتها في العلاقات الدولية. وبالنظر إلى أهداف المنظمة ندرك الإرادة التي اجتمع بها الأعضاء المؤسسون لبسط سيادتهم على ثرواتهم النفطية، ولكن أيضا للاستمرار والتوسع في التأثير على السوق، من خلال فتح مجال الانضمام للدول التي تتوفر فيها الشروط وفق نظام المنظمة.

الفصل الثّاني: سياسات الأويك النّفطّية وأثرها في الإقتصاد العالمي

بعدما تطرقنا في الفصل الأول من هذه الدراسة إلى الأهمية الإستراتيجية للنفط، توزيعه الجغرافي وإنعكاس ذلك على ميزان القوى الدولي.

سنوضح في الفصل الثاني من هذا العمل، التاريخ السياسي والإقتصادي لسياسات عمل منظمة الأوبك وأثرها في الإقتصاد العالمي بدءًا من 1973 أي تاريخ إنفراد المنظمة بصناعة تكرير وتسعير النفط، حيث تم إستخدام هذا المورد من قبل دول الأوبك لأول مرة كسلاح. لنواصل تتبع هذا التأثير لغاية 2014 وهو تاريخ نهاية البعد الزمني لهذه الدراسة. إن الحديث عن منظمة الأوبك، يدفعنا في الحقيقة إلى التطرق إلى سياسة الإحتكار للصناعة النفطية في دول المنظمة من قبل الشركات الأجنبية، هذه الأخيرة أضحت فاعل أساسي في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث راحت الدول الكبرى تستخدمها كأداة للإستعمار وإستغلال ثروات الدول الضعيفة، ومن بينها النفط الذي يعد المحرّك الرئيسي لكل عملياتها الصناعية. وبالرجوع إلى تاريخ هذه الشركات، نجدها قد تمركزت في هذه الدول معتمدة على مبادئ الليبرالية الإقتصادية التي وضعت من قبل "آدم سميث"، "مالتوس" و "دافيد ريكاردو"، خلال الثورة الصناعية في القرن 18، حيث تدعو إلى تحرير الفرد من القيود البيروقراطية، وتسهيل حركيته التجارية، لكن سرعان ما تحّولت هذه المبادئ إلى سياسات لإستغلال وإستعباد الشعوب الخاضعة للإستعمار، حيث راحت هذه الشركات النفطية تستنزف ثروات هذه الدول، وتحتكر لنفسها صناعة النفط وتسعيره، بل وحتى الأرباح التي تجنيها من هذه العملية.

وككل منظمة إقتصادية فإن الأوبك كما قلنا وضعت أهدافا، لأجل تنسيق سياسات التعاون في مجال إنتاج النفط وتسعيره بين الدول الأعضاء، وبالتالي سنبين واقع هذه السياسات على الإقتصاد العالمي ومصالح الدول المستهلكة الإقتصادية، وذلك عبر عدة مراحل زمنية للتأثير، بداية من 1973 لغاية 2014.

المبحث الأول: الصناعة النفطية للشركات الأجنبية قبل تأسيس الأوبك.

تعتبر الشركاتالنفطية الأجنبية طرفاً مهما في اللعبة الدولية، وذلك إلى جانب الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وكذا الرأي العام الدولي.

حيث يتفق المختصون في علم العلاقات الدولية، أن هذه الشركات هي فواعل عابرة للقارات والحدود، وما تقوم به من سياسات لإنتاج النفط وتكريره ونقله داخل دولة ما، قد يؤثر على إقتصاديات العديد من الدول.

لقد تميزت السوق النفطية القديمة، بسيطرة شركات قليلة على عمليات إنتاج النفط وتكريره، ولكنها كثيًرا ما كانت عمليات ناجحة وذات فاعلية من حيث إكتشاف حقول النفط وتكريره ونقله لمختلف مناطق العالم.

فمنذ 1882، أسس "جون روكفيلر" مجموعة شركات "ستاندرد أويل ترست"، حيث سيطرت على السوق بما يكفي لتحديد الأسعار، وغلق باب المنافسة ومصافي تكرير النفط، للتقليل من مقدار فائض الطاقة الإنتاجية.

وما حقق إستقرارًا في الأسعار النفطية ما بين 1890-1910، حيث تراوحت ما بين 12 إلى 20 دولار للبرميل، ما زاد في قوة "ستاندرد أويل"، التي خدمت كثيًرا المصالح الحيية للولايات المتحدة الأمريكية في السوق العالمية آنذاك، حيث كانت تقدم نسبة 56% من إنتاج النفط العالمي، وهذا خلال فترة العشرين عاما المذكورة.(1)

إن إنتشار إستثمار الشركات الأجنبية في مجال النفط قبل تأسيس منظمة الأوبك، كان أداة للسيطرة والهيمنة، ففي هذا الماضي ارتبطت الصناعة النفطية بتاريخ الإستعمار بأشكاله القديمة والجديدة.

ولاشك أن شركات النفط العالمية الكبرى، قد نجحت في التغلغل تدريجيًا إلى الدول المنتجة للنفط، وسيطرت على ثرواتها الوطنية مثلما حدث في السعودية، وإيران كما سنرى، بل تمكنت في غالب الأحيان من قبل أنظمة الحكم في هذه الدول المنتجة، وهذا بمساعدة

1- مايكل لينش: البحث عن الإستقرار في سوق النفط، وارد في: **مستقبل النفط كمصدر للطاقة**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2005، ص ص 243-244.

النفوذ العسكري والسياسي للدول التي تنتمي إليها، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا.

ومن الناحية التاريخية، فمعظم الإضطرابات التي تحدث في البلاد التي تكون للإحتكارات الأجنبية نشاط فيها، تكون نتيجتها قيام حكم عسكري يحقق للشركات ما كانت لا تستطيع الحصول عليه أثناء الحكم الوطني، فقوة هذه الشركات لا تكمل فقط في التغلغل، بل حتى في التدخل لرسم الشؤون الداخلية للدول المستهدفة.

وفي حقيقة الأمر لقد سيطرت على الصناعة النفطية مجموعة صغيرة من الشركات، أصطلح على تسميتها تاريخيا بالأخوات السبع (Seven Sister's)، وهي شركات النفط السبع الأساسية المملوكة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وهولندا، لكن البعض منها تفكك وأصبحت لدينا حالًيا الأخوات الخمس (Five Sister's) وهي: شركة إكسون موبيل، مثل التابعة للمملكة الهولندية وفيها رؤوس أموال بريطانية وأمريكية، شركة بريتيش بتروليوم البريطانية، شركة شيفرون، وشركة توتال الفرنسية.

بعد هذه التوطأة حول الصناعة النفطية قبل تأسيس الأوبك، سنتطرق إلى دراسة الشركات الأجنبية النفطية، من حيث هي أداة للإستعمار وإستنزاف النفط في كل من العراق، فنزويلا، إيران والسعودية، ثم نتعرض بعد ذلك للتنافس الذي اشتد في هذه الفترة بين هذه الشركات، أو بينها وبين الدول المنتجة وحتى المستهلكة بسبب تضارب المصالح، لنحدد في الأخير أهم ميزات الشركات النفطية الأجنبية.

المطلب الأول: شركات النفط الأجنبية أداة الإستعمار.

ولد الكارتل النفطي في نهاية القرن 19 بدعم من القوى الإستعمارية المسيطرة آنذاك، لاسيما في إطار إقتسام تركة الرجل المريض، أي بعد التفكك الذي عرفته الدولة العثمانية.

ومنذ العام 1882 اعتمد "روكفلر" في نشاطاته الصفة القانونية للتروست، وشكل مجموعة شركات "ستاندرد أويل"، حيث أصبحت بمثابة إمبراطورية إقتصادية تحتكر أغلب الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، وهذا قبل أن يتم حل هذه

الإمبراطورية في 1911، لتتفرغ عنها فيما بعد 33 شركة فرعية نفطية، أصبح بعضها يعد من شركات النفط الكبرى في العالم.

لقد كانت موارد الثروة النفطية في معظم البلاد المنتجة للنفط، خاضعة لسيطرة - الشركات ذاتها، فكانت تربطها مصالح مشتركة فيما بينها، لهذا اتسمت جهودها بالتحالف والتناسق أثناء أداء نشاطها العالمي في مجال الصناعة النفطية، ومن هنا فإن تحركها لم يكن في صالح الدول المضيفة التي أبرمت مع هذه الشركات عقود إمتياز نفطي قديمة، إذ خلقت لها في كثير من الأحيان مشاكل قانونية وإقتصادية معها، سواء من حيث تكرير النفط وإنتاجه، أو من حيث تقاسم الأرباح.

والجدير بالذكر أن الدول المركزية الأجنبية هي التي كانت وراء تغلغل هذه الشركات التي حاولت إضعاف قدرة الحكومات المصدرة على زيادة حصتها من الأرباح بإستبعاد المنافسة في الإمتيازات.

بمعنى آخر أنها تمنعها من المشاركة في تكرير النفط وإنتاجه، ومن ثم إستبعاد إستفادتها من التكنولوجيا في مجال البحث والتنقيب، وكذا إعاقة جهود الدولة في الإشراف على إدارة صناعة النفط، ومن بين الدول التي تعرضت لهذا الغزو نجد:

1- العراق:

يرى المؤرخون أن إنجلترا احتلت العراق عام 1914 لحماية حقول النفط في إيران من الغزو الألماني، حيث حصلت إنجلترا على إمتيازات للنفط في إيران عام 1901.

وتوصلت الشركة البريطانية إلى إكتشاف النفط في إيران عام 1907، ثم قررت إنجلترا بعد أن تأكدت من وفرة الرواسب النفطية في جنوب إيران، بإعلان الحرب على العراق فوقع الإحتلال، وأصبح لإنجلترا الكلمة الأولى في تطوير الصناعة النفطية في العراق، فألفوا شركة بريطانية احتفظوا لأنفسهم بالنصيب الأكبر في أسهمها للقيام بإنتاج وتصدير النفط. [1]

1- **مجلة النفط والغاز العربي.** العدد 1، أوت- سبتمبر 1965، ص 4- 11.

لقد كانت أسعار النفط في العراق عالية بالنسبة للشركات البريطانية النفطية، مقابل المصاريف التي تنفقها لإنتاج وبيع النفط، لكن شعب العراق وحكومته كانوا لا يحصلون إلا على الجزء القليل من أرباح شركات النفط، فبلغ دخل الحكومة العراقية من النفط منذ بداية الإنتاج في عام 1927 إلى عام 1951، حوالي 97 مليون دولار، بينما بلغت أرباح الشركات في هذه الفترة 748 مليون دولار، وبعد عام 1951 بدأ العمل بإتفاقية "مناصفة الأرباح" التي كانت شكلية من حيث الواقع، لأن الحكومة كانت تأخذ 30% من الأرباح والباقي للشركات، بل إن خسائر حكومة العراق من هذه اللعبة في الفترة ما بين 1951 حتى عام 1964، بلغت 421 مليون دولار، على إعتبار أن مجموع ما أنتج من النفط 3.834.451 ألف برميل، والحكومة العراقية كانت تخسر 11 سنت عن كل برميل. (1)

لقد تمكنت هذه الشركات بفضل الأرباح الكبيرة والحماية التي اكتسبتها من عقود الإمتياز، من أن تصبح قوة سياسية وإقتصادية هائلة تفوق قوة الحكومات الشرعية في المنطقة، فهي تستفيد من عدم الخضوع لكثير من الضرائب، الأنظمة والقوانين التي يلتزم بها الآخرون.

كما أن إلتزامات هذه الشركات قليلة جدا إذا ما قورنت بإلتزامات الحكومة، بل أصبحت الشركة الأجنبية أكبر القوى فاعلية وتخريبا في المنطقة، فهي تستطيع مثلا أن تضع 100 مليون دولار سنويًا لحساب أعمال الإنقلابات والتخريب. وهو مبلغ قليل مقارنة بأرباحها الصافية التي بلغت في عام 1964 أكثر من ألفي (2000) مليون دولار من البلاد العربية وحدها. (2)

ففي البلد المجاور سوريا، قال "مستر ويليه" (Mister Weleeh) في كتابه المسمى "الشرق الأوسط الحديث" 1946-1958، والصادر عن منشورات "سيري"، قال أن الشركات النفطية بعد أن يئست من الحصول على إذن من الحكومة السورية، أطاحت بالحكومة الشرعية هناك، وأقامت نظاما عسكريا فاشيا يرأسه الزعيم "حسني الزعيم"، ولم تمر إلا فترة

1- عبد الله الطريقي، المرجع السابق، ص 182.

2- المرجع نفسه، ص 183.

قصيرة من الزمن، حتى استجاب النظام الجديد لمطالب الشركات التي خلقت جو من عدم الإستقرار في بعض البلاد العربية.

2- إيران:

يرى الباحثون أن أوروبا الغربية كانت تعاني من نقص كبير في مجال الطاقة، ولكي تنافس شركات النفط الأمريكية التي كانت قوية آنذاك في المجال، راحت هذه الدول بشركاتها تبحث عن هذا المورد (النفط) في الشرق الأوسط وبالضبط في إيران، حيث بدأ الصراع بين الشركات النفطية الإحتكارية.

فألمانيا أرسلت خبراءها في ميدان إنتاج النفط إلى إيران، لإستغلال هذا المورد الطاقوي الهام، لاسيما في مجال الصناعة الحربية للتفوق خلال الحرب العالمية الأولى.

كما أرسلت بريطانيا نحو 70 ألف جندي إلى إيران لإستغلال النفط فيها، حيث تحالفت مع روسيا ضد ألمانيا، وكان من عمل الدولة الروسية أن بعثت بـ 100 ألف جندي إلى شمال إيران لإخراج الخبراء الألمان، ومصادرة معظم الإمدادات الغذائية في القسم الشمالي من إيران، فأرسلتها إلى روسيا عن طريق شبكة الخطوط الحديدية الإيرانية للنقل، وهذا تطبيقا لاتفاقية الإعارة والتأجير الأنجلو-أمريكية خلال شتاء عام 1944-1945.

لقد أدت هذه السياسات إلى إنتشار أمراض التيفوئيد والتيفوس بين الناس، بل أشار بعض الباحثين إلى وفاة 45 ألف إيراني بسبب النقص في الوقود، أثناء ذلك الشتاء الشديد البرودة. [1]

بالرجوع إلى التاريخ، فإن إنجلترا إستفادت من أول إمتياز نفطي في إيران خلال العام (1900-1902)، حيث منح شاه إيران المهندس الإنجليزي المسمى بـ"وليم دارسي" (William D’Arcy) إمتيازًا لإستغلال النفط في جميع الأراضي الإيرانية، ما عدا المقاطعات الشمالية التي كانت خاضعة لإحتلال الروس مثلما قلنا.

1- وليم إنغداهل: قرن من الحروب. (ترجمة: د. محمد زكرياء إسماعيل)، سوريا، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2007، ص 163.

فبريطانيا وعلى وجه الخصوص هذا المهندس وليم وشركائه وأولاده وورثته الشرعيين، تمكنوا بفضل هذا الإمتياز من الحصول على رخصة الإستغلال وحفر الآبار والقنوات وشق الأراضي وإستغلال جميع الثروات الموجودة في باطن الأرض لمدة 60 عامًا.[1]

ولقد ألغي هذا الإمتياز في 1932 وحل محله إمتياز للشركة الأنجلو – إيرانية عام 1933.

إن الدول الغربية رأت في هذا الإمتياز، سببا مباشر للتنافس من أجل إقتسام تركة الدولة العثمانية. فراحت تتصارع فيما بينها لاسيما على المناطق الغنية بالنفط كإيران.

ففي عام 1908 في أعقاب إكتشاف النفط في مسجد سليمان، تم إنشاء الشركة "الأنجلو - إيرانية"، ثم تأسست شركة النفط التركية في عام 1912 بغرض إستثمار نفط الموصل وبغداد. حيث كانت 50% من حصة الشركة ملك للبنك الأهلي التركي، 25% للبنك الألماني و 25% ملك لشركة الأنجلو ساكسون. وفي 1914 إشترت الشركة "الأنجلو - إيرانية" بإيعاز من تشرشل – أسهم البنك الأهلي التركي.[2]

لقد إستمرت شركة الأنغلو – ساكسون في إستنزاف نفط إيران بموجب إمتياز دارسي. بل أيضا إستفادت كل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من هذا الإمتياز بموجب الإتفاق الذي أُبرم بين ستالين – تشارشل وروزفلت أثناء الحرب العالمية الثانية.

إن القائد الوطني الدكتور محمد مصدَّق هو أول من قدم مشروع قانون إلى البرلمان الإيراني في 1944 والذي يقضي بمنع المفاوضات حول النفط الإيراني مع الدول الأجنبية.

وكان مصدَّق قد طالب بريطانيا بإقتسام الأرباح النفطية 50% مقابل 50% مبررًا ذلك الموقف مع ما حدث في فنزويلا مع الشركة الأمريكية العاملة هناك. وقد حاز مشروع مصدَّق موافقة البرلمان، عندما كان رئيسا للجنة البرلمانية المكلّفة بملف النفط. وهذا عندما حصل على 06 مقاعد في الإنتخابات التشريعية. بصفته رئيس الجبهة الوطنية. إن وطنية

1 - وليم انغداهل، المرجع السابق، ص 163.

2 - د. محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص 39.

مصدَّق لم تبق عند هذا الحد. لماذا؟ لأن قاعدة تقاسم الأرباح لم تطبق من قبل البريطانيين الذين رفضوا التفاوض حولها.

فحسب إيران أن الشركة الأنغلو - إيرانية تحصلت خلال 1948 على 320 مليون دولار كأرباح. حين وصل إنتاج إيران 23 مليون طن، فلم تأخذ منه هذه الأخيرة سوى 36 مليون دولار كأرباح.[1]

أمام هذه الخسائر قرَّر مصدَّق إعلان تأميم الشركة الأنغلو – إيرانية عندما تولى منصب رئيس الوزراء في 1951.

بريطانيا لم تقبل هذا القرار خاصة وأن حصة أسهمها في الشركة الأنغلو – إيرانية كانت 50% وهو ما أورده الدكتور "محمد يوسف علوان" في كتابه :"النظام القانوني لإستغلال النفط في الأقطار العربية". بل أشارت بعض الكتابات إلى أن حصة بريطانيا من هذه الشركة كانت 53% من الأسهم.[2]

لم تستصغ بريطانيا قرار التأميم، وفرضت عقوبات إقتصادية على إيران، بما في ذلك الحظر على شحن نفط إيران، وتجميد جميع الأصول الإيرانية في البنوك البريطانية. فإنخفض دخل النفط من 400 مليون دولار عام 1950 إلى أقل من 2 مليون في 1951.[3]

إن بريطانيا لم تكتف بالعقوبات الإقتصادية، فراحت تفكر في الإطاحة بحكومة مصدَّق، فتعاونت مع المخابرات الأمريكية (CIA) لتدريب البوليس الإيراني، والجنرالات الكبار الذين كانوا موالين لنظام الشاه رضا بهلوي لأجل تنظيم الإنقلاب، وهو ما حدث ضد حكومة مصدَّق في آب 1953.

3- فنزويلا:

1 - وليم إنغداهل، المرجع السابق، ص 165.

2 - المرجع نفسه، ص 167.

3 - المرجع نفسه، ص 168.

نتطرق إلى فنزويلا وعمل الشركات الأجنبية فيها، إلى جانب الدول العربية لأنها غنية بالنفط، قريبة من الشركات الغربية خاصة الأمريكية، كما أنها كانت وراء الجهود التي بذلت فيما بعد لإنشاء منظمة الأوبك كما رأينا.

وفنزويلا كانت تعتبر أهم مناطق التصدير، حيث كانت شركة "**شل وجرسي**" تسيطران في عام 1933 على 88% من إنتاجها النفطي، بينما تسيطر "**غولف**" على أغلب الكمية المتبقية.[1]

لقد مرت فنزويلا بفترة حكم عسكري من عام 1948 إلى 1958، وقد عرفت فيها إحتكارات أجنبية ضد مصالح فنزويلا، حيث استطاعت إستمالة نفر من الضباط لقلب حكومة ديمقراطية منتخبة، فإستحوذوا على الحكم مدة عشر سنوات، إستطاعت شركات النفط الأجنبية خلالها تحقيق مصالحها، حيث حرص رؤساء الحكومة العسكرية على مشاركة الأجنبي في إستغلال ثروة البلاد، وإستطاعوا تهريب عشرات الملايين من الدولارات إلى الخارج، وهذا من أموال الشعب ولحسابهم الخاص.

لقد كان الديكتاتوريون العسكريون ومن يحيط بهم من النفعيين، عونا للشركات الأجنبية لرفع نسبة أرباحها بشكل لا يتناسب ومصلحة البلاد، ولما عادت الديمقراطية إلى البلاد في عام 1958[2]، وتولى الشعب أمور الحكم، كان أول ما فعلته الحكومة أن سنت قوانين عادلة لرفع ضريبة الدخل على الشركات، وإسترد بذلك الشعب بعض حقوقه. [*]

واستمرت الحكومة تمارس عملها الوطني في سبيل الحفاظ على ثروات الدولة، مع المحافظة على المصالح المشروعة للرأسمال الأجنبي. وبعد مجيئ "هوغوتشافز" إلى الحكم، أصبحت هذه الشركات مجرد مستثمر لدى الشركات الوطنية من أجل كسب تكنولوجيا التنقيب عن النفط.

1- د. حسين عبد الله: **مستقبل النفط العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص 26.

2- د. محمد طلعت الغنيمي: المرجع السابق، ص 20.

* بعد ذهاب نظام حزب أكسيون ديموكراتكا الذي جاء في 1948، عادت الثقة للشركات الأجنبية خلال فترة الحكم الدكتاتوري بقيادة "بيريز جوميني"، وخلال 1958 أوقفت فنزويلا منح إمتيازات جديدة للنفط، وقامت بإنهائها فيما بعد.

ومع ذلك فقد ذكرت مصادر فنزويلية في 2007 عبر قناة الجزيرة التلفزيونية، أن شركات النفط الأجنبية عادت إلى لعبتها القديمة، وأخذت تتصل ببعض الهيئات تشجعها على القيام بحركة لقلب نظام الحكم في فنزويلا، والذي كان يقوده "هوقو شافيز" آنذاك قبل وفاته.

4- العربية السعودية:

بالنسبة للمملكة العربية السعودية، تشكل أول كونسورسيوم نفطي فيها بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية تحت إسم الشركة "العربية-الأمريكية للنفط"، أرامكو سنة 1933 لكشف النفط وإستثماره وتصدير كل مشتقاته على رقعة واسعة من المملكة السعودية حيث بدأ تصديره بكميات متزايدة منذ أواخر الأربعينات من القرن الماضي.[1]

وعلى إثر هذا الإمتياز قام تنافس بين إنجلترا وأمريكا، حيث لم يتفق الطرفان في البداية فيما إذا كان نفط السعودية يدخل ضمن إمتياز الشركة الإنجليزية (IPC) التي تعمل في المناطق التي يسيطر عليها المستعمرون الإنجليز في أبوظبي، أم يظل تابعا للشركة الأمريكية "أرامكو" التي تعمل داخل الحدود العربية السعودية؟.

أمام شدة التنافس بينهما، ترك الأمر للشركات الإحتكارية النفطية التي تتصرف من منطلق مصالحها الخاصة والقومية، حيث باشرت سلسلة المفاوضات مع الحكومة السعودية؛ ونتيجة لتقارب مصالح هذه الشركات، وقع مستشارو الملك "بن سعود" ضحية لديمغوجية رجال الشركة الأمريكية أرامكو، حيث وعدو بتقديم يد العون للإنجليز من أجل إحتلال منطقة أو "واحة البريمي" والمناطق المجاورة لها. ولم تفعل الحكومة الأمريكية أي شيء لمساعدة السعوديين كما كان مستشارو الملك يتوقعون، ففقدت المملكة العربية جزءًا كبيرًا من أراضيها الغنية بالنفط.

1 - د. محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 23.

وراحت فيما بعد تعمل إلى جانب شركة أرامكو، شركة جيتي والشركة اليابانية، وهما الشركتان اللتان حصلتا أساسا على إمتياز في الجزء العائد للمملكة من المنطقة الكويتية المحايدة للسعودية.[1]

إن الشركات النفطية الكبرى في هذه الفترة، جمعت فيما بينها بحق سياسات إنتاج وتسويق مشتركة، بل كانت بمثابة جبهة واحدة إزاء الدول المنتجة وهو ما سنراه.

المطلب الثاني: التنافس بين شركات النفط الأجنبية.

التطرق إلى هذا الموضوع، يدفعنا إلى الإستراتيجية التي تتبعها هذه الشركات لبسط نفوذها على الدول المنتجة، وأيضا على الشركات النفطية الأخرى لاسيما الصغرى. إن هذه الإستراتيجية تتمثل أساسا في إنشاء تكتلات ذات مصالح متقاربة، أو إبرام إتفاقيات فيما بينها لأجل ضبط السوق النفطية ومن ثم الأسعار وهو ما نعرضه في المطلب، لنتطرق بعد ذلك إلى أهم ميزات هذه الشركات على النحو الآتي:

1- التنافس بين شركات النفط الأجنبية:

بدأ التنافس بين الشركات الأجنبية للنفط، بعد إنشاء الكارتلات النفطية، حيث أنشأت إمبراطورية الروكفيلر في الولايات المتحدة الأمريكية أول كارتل نفطي في عام 1882 والذي عرف بإسم شركة ستاندارد جرسي. وهو أول إحتكار أو تكتل يخالف قوانين الولايات المتحدة الأمريكية المكافحة للإحتكار (Anti-thrust Laws). لقد تفرعت على هذا التكتل أزيد من 30 شركة نفطية كبيرة وصغيرة كما قلنا سابقا، فراحت تتنافس مع الشركات الأوروبية الأخرى للحصول على إمتيازات نفطية في مختلف دول الشرق الأوسط، وإفريقيا وأمريكا الجنوبية لأن إنتاج البئر من النفط في الولايات المتحدة الأمريكية حتى 1950 كان 12 برميل يومياً، مقارنة بـ 10.000 برميل في آبار الشرق الأوسط الغزيرة.[2]

فأمام هذا النقص خرجت هذه الشركات الأمريكية للعمل والتنافس خارج الولايات المتحدة الأميريكية.

1 - د. محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 23.

2 - مايكل لينش، المرجع السابق، ص 245.

لقد إشتد هذا التنافس بين الشركات خلال الحرب العالمية الأولى، بسبب النقص في الإمدادات النفطية في بعض الدول، وهو ما دفع بهذه الأخيرة إلى إنفاق مبالغ كبيرة للبحث عن الإحتياطات النفطية وتنميتها.

فخلال الحرب أبرم الفرنسيون والبريطانيون إتفاقا في 1916 سمي بـ"سايس بيكو"، حيث تم بموجبه تقسيم منطقة الهلال الخصيب بين الطرفين. كما حل الفرنسيون محل الألمان في نفط العراق بعد إنهزام ألمانيا في الحرب، فأخذت فرنسا حصة ألمانيا في شركة النفط التركية، وتم لهذا الغرض إبرام معاهدة رسمية بين فرنسا وبريطانيا عام 1920 تحت إسم معاهدة "سان ريمو".

تعهدت فرنسا بموجب هذه الإتفاقية بتسهيل مد خطين من أنابيب النفط عبر الأراضي السورية – اللبنانية التي كانت تحت إنتدابها، وهذا من أجل نقل النفط من حقول إيران والعراق إلى موانئ البحر المتوسط، مع إعفاء الخطين ومرافقهما من الرسوم والضرائب.[1]

بعد توقيع إتفاقية "سان ريمو"، أعلنت أمريكا عن نيتها في إستغلال نفط المنطقة وإعتمدت في ذلك على سياسة "الباب المفتوح"؛ أي المساواة في الإستفادة من ثروات المنطقة دون التمييز بين جنسيات الشركات. ودخلت بذلك في صراع مع بريطانيا التي كانت المنطقة تحت إنتدابها قبل التعاون بينهما في كل من إيران ضد حكومة مصدَّق وكذا السعودية مثلما قلنا سابقا.

كان رد بريطانيا من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، أن منحت شركة النفط التركية عام 1925 إمتياز للتنقيب عن النفط وإنتاجه في العراق ينتهي عام 2000. فقامت أمريكا بتكثيف جهودها للإنضمام إلى الكارتل النفطي، وهو ما تحقق بإبرام إتفاقيات "الخط الأحمر" حيث تم إبرام إتفاق أوستند ببلجيكا في أوت 1928، ثم إتفاق أكناكاري (L'accord achnacary') على التوالي بـ إسكتلندا في 17 سبتمبر من نفس العام.[2]

---

1 - محمد علوان، **القانون الدولي العام وثائق ومعاهدات دولية**، عمان، مطبعة دار الشعب، 1978، ص 56.

2 - André Giraud et Xavier boy : **Géopolitique du pétrole et du gaz,** édition Technip, Paris, 1987, PP 206-208.

إن هذه الإتفاقية في جوهرها بمثابة إعلان للمبادئ التي تكفل الحد من المنافسة، بعد حرب الأسعار التي نشبت بين أكبر شركتين عالميتين ستاندرد أويل أوف نيوجرسي وروايال شل عام 1927، وإمتدت من سوق الهند إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

ومما نصت عليه هذه الإتفاقية ما يلي:[1]

1- تحديد حصة إنتاج كل طرف من النفط، مع إلزام الطرف الذي تزيد مبيعاته عن حصته المقررة، بشراء ما يعادل تلك الزيادة من الطرف الذي قلت مبيعاته.

2- الإحتفاظ لكل منطقة إنتاج بالمزايا الإقتصادية التي تتمتع بها بسبب موقعها الجغرافي بالنسبة لمناطق الإستهلاك، أي مراعاة الفرق في القيمة والسعر لنفط هذه المناطق.

3- منح أمريكا حق إمتياز، أصبح يطلق عليه فيما بعد إمتياز شركة النفط العربية الأمريكية أرامكو.

4- محاربة أو الإقتصاد في تكاليف النقل بسحب الإمدادات من أكثر المناطق الإنتاجية قربًا إلى منطقة الإستهلاك.

5- تحديد السعر المطبق على نفط خليج المكسيك بإعتباره سعر مرجعي لكل أنواع نفط العالم.

6- عدم تشجيع إستخدام الوسائل التي من شأنها زيادة النفقات، والتي قد تؤدي إلى إنخفاض الإستهلاك.

إن هذه الإتفاقية لم يكتب لها النجاح، خاصة مع ظهور شركات أخرى منافسة للشركات الكبرى، سواء في أوروبا الغربية من خلال ظهور شركة النفط الفرنسية (C.F.P) التي تأسست في 1924، أو شركة إيطاليا (E.N.I)[2]، أو بظهور الشركات المستقلة في أمريكا (American Indipendents) التي تعرف بالقادمون الجدد.[3]

1- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص ص 20- 21.

2- د. محمد الرميحي: المرجع السابق، ص 20.

3- محمد طلعت الغنيمي: مرجع سابق، ص 17.

كما أن إكتشاف حقل شرق تكساس الكبير، أدى إلى إغراق الأسواق بالنفط حتى نزل سعر البرميل في شرق تكساس إلى 10 سنتات وسعر التصدير في الخليج الأمريكي إلى 30 سنت. (1)

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التنافس إشتد مع الحرب العالمية الثانية، بسبب النقص في الفائض من النفط في السوق العالمية، ما نتج عنه إرتفاع للأسعار، مع منافسة الشركتين الفرنسية والإيطالية، وكذا ظهور شركات أهلية متطفلة داخل أمريكا نفسها مثل: كونتنتال وأركو لمزاحمة الشركات الأمريكية الكبرى.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في مطلع الخمسينيات، ظهرت ردود فعل قوية ضد شركات النفط العالمية من قبل الشعوب التي تنتج مادة النفط، فبعد أن تفطنت هذه الشعوب للخسارة التي لحقت بإقتصادياتها من جراء إستنزاف ثرواتها الوطنية، بسبب نظام الإمتياز الذي هو إمتداد للنظام الإستعماري التقليدي.

راحت حكومات هذه الشعوب بعد الحرب العالمية الثانية، تشارك الشركات الكبرى في عقود الإمتياز من خلال الإنتاج والتكرير وبالتالي مقاسمة الأرباح، بل نتيجة لإنتشار الوعي القومي الوطني، قامت بعض الحكومات بإلغاء نظام الإمتياز، وهو ما دفع بالدول المجاورة إلى نهج طريقة تأميم مماثلة.(2)

وعموما يمكن القول أن تنافس هذه الشركاتفيما بينها، لا يعني إطلاقاً إختلافها في المصالح والتوجهات، فالواقع يثبت أن هناك مصالح مشتركة بين هذه الشركات، وقد لاحظنا كيف تحالفت هذه الأخيرة مع بعضها أثناء المفاوضات التي أجرتها مع العربية السعودية بخصوص عقد الإمتياز الذي تحصلت عليه إنجلترا في "واحة البريمي" والمناطق المجاورة لها.

2- ميزات الشركات النفطية الأجنبية:

1- د. حسين عبد الله: المرجع سابق، ص 24.

2- د. محمد الرميحي: المرجع سابق، ص 20.

تعد الشركات النفطية الكبرى من أقدم التكتلات الإقتصادية الدولية، بل وحتى المنظمات الدولية، فهي أكبر حجما وأكثرها تنوعا في النشاط، كما تختلف عن الشركات الوطنية الصغرى من حيث معياري الجنسية والمجال الجغرافي، فمن حيث معيار الجنسية تتميز الشركات النفطية الكبرى بتعدد الجنسية، بينما لا تحمل الشركات الوطنية إلى جنسية الدولة التي يدور في إقليمها نشاط هذه الشركات، أما من حيث المجال الجغرافي، فالشركات النفطية الكبرى هي شركات فوق قومية، أي أنها عابرة للقارات، في وقت تجد فيه الشركات الوطنية لا تعدو أن تكون محلية أو إقليمية.

وعموما فإن شركات النفط الكبرى العالمية تتميز بما يلي: [1]

1- هي عبارة عن مركب ضخم ذو أنشطة وموارد متشعبة ومتعددة مثل: التنقيب والإنتاج، التخزين، النقل، التكرير والتصنيع، التوزيع، الإستثمار، تنمية الموارد البشرية النفطية، الإستثمار في الأراضي وإعادة إستثمار فوائض النفط وغيرها.
2- شركات النفط العالمية لها صلات قوية بالحكومات المحلية والدولية، وبالشركات في المجالات الأخرى والبنوك، مراكز الأبحاث والمعامل، وبالتالي فهي منظمات ديناميكية دائمة التطور والتغير.
3- يوجد في منظمات أو شركات النفط عدد كبير من المديرين الفعالين، ومجالس الإدارة ذات السلطات الإدارية والمالية الضخمة، عكس أي شركة وطنية أخرى.
4- تحتاج شركات النفط العالمية إلى خبرات دولية متعددة، وهو ما يجعلها منظمات معلومات (Des organisations d’informations)، حيث تعتمد على حاسوبات إلكترونية ضخمة ذات محطات فرعية متصلة بالوحدة المركزية للحاسوب الإلكتروني.
5- يتراوح أو يفوق عمرها خمسين سنة، وقد يكون أطول من عمر بعض الدول التي تتعاون معها، كما تتميز بإستقرار نسبي أكبر من إستقرار بعض الحكومات غير الديمقراطية، وهذا بسبب مداخيلها الضخمة وتطبيقها لمجموعة من القوانين الدولية والمحلية، مع مراقبتها لجميع الأنشطة.

1- د. محمد الرميحي: مرجع سابق، ص ص 21- 22.

6- لشركات النفط العالمية الكبرى القدرة على التكيف بسرعة مع البيئة المحلية والدولية، ومن ثم النمو والتوسع، وهذا لتوفرها على هيكل تنظيمي ضخم، يحتوي على هيئات يمكنها إرساء علاقات تنظيمية، وصناعية بل حتى إنسانية فعالة مع الهيئات أو الفواعل الأخرى.

المبحث الثاني: إستراتيجية الأوبك لتسعير النفط:

إن عدم التوازن بين العرض والطلب الذي عرفته الصناعة النفطية، منذ 15 سنة قبل نشأة الأوبك، هو السبب الرئيس في قيام هذه المنظمة التي راحت تسعى لتحقيق التوازن بين العرض والطلب النفطي عن طريق إستخدام القوة التفاوضية، وتنسيق السياسات فيما بين أعضائها لتحديد الإنتاج والأسعار، قصد نيل الإستقلالية في السلوك الخارجي خاصة في مجال صناعة النفط وتسعيره، وهذا ما جاء في أفكار "Kenneth Walt's" عن الواقعية الجديدة.

فهي لم تستخدم القوة المادية – حسب الواقعية التقليدية – المنحصرة في الجانبين العسكري والمالي، ذلك لأنها كانت ضعيفة المداخيل مقارنة بأرباح الشركات الأجنبية كما أن دول المنظمة حديثة العهد بالإستقلال.

فمنظمة الأوبك إهتمت خلال تسعير النفط بمصالحها النسبية آخذة في الحسبان مصالح الدول المستهلكة ولكن بالنسبة لمسألة إحتكار الشركات الأجنبية، إعتمدت الأوبك على مبدأ التدرُّج لإسترجاع سيادتها على ثروتها النفطية. فقد راحت تشارك في عقود الإمتياز، بالإعتماد على مبدأ "تغيُّر الظروف والأوضاع". ثم القيام بتنفيق الريع، وفي الأخير لجأت إلى سلسلة من التأميمات على حقول النفط في أراضي دولها.

وقبل التطرُّق إلى هذه الإستراتيجية سنقدم نظرة عامة في السعر والقيمة، ثم نحدد تعريف بأسعار النفط. فالإستراتيجية المتبعة من قبل الأوبك لتسعير النفط كما يلي:

المطلب الاول : نظرة عامة حول السعر والقيمة

في الحقيقة، إن سعر السلعة يتحدد بقيمة المنفعة التي نتحصل عليها من إستخدامنا لهذه السلعة، وقيمة هذه الأخيرة تتحدد بمقدار الجهد الذي يبذله العامل لإنتاج تلك السلعة. ولهذا لا يمكننا الفصل بين السعر والقيمة.

لقد إهتمت مختلف المدارس الإقتصادية بهذين المفهومين، حيث نجد في الفكر الإقتصادي الإسلامي، نموذج إبن خلدون الذي وضع الخطوط العامة لنظرية القيمة، وإعتبر العمل هو مصدر القيمة، فربط بين قيمة السلعة وبين كمية العمل المبذول في صنعها ربطاً طردياً.(1)

أما عند الرأسماليين الإقتصاديين من بينهم "آدم سميث" فقد قدموا نظرية كاملة لتحديد الأسباب من وراء جعل للأشياء سعراً، ومن ثم التوسع في المحددات الطبيعية والإقتصادية لتلك القيمة. "فآدم سميث" يرى أن العامل هو المقياس الحقيقي للقيمة القابلة للتبادل.(2)

فحسب "سميث" فالسعر النقدي لا يمثل القيمة الحقيقية للسلعة، فهو الإسم النقدي لها خاضع لقوى العرض والطلب، قد يرتفع أو ينخفض. بينما العمل هو الذي يمثل القيمة الحقيقية للسلعة والثمن مقابل الحصول عليها.

فالسعر الطبيعي للسلعة يتمثل في العوائد الثلاثة: (الأجر، الريع والربح، أما السعر السوقي فهو يخضع لعوامل السوق).

أما "دافيد ريكاردو" فقد إنطلق من أفكار "سميث" وطّور من مضمونها، فهو يرى أن السلعة كي تكون لها قيمة تبادلية لابد أن تكون لها قيمة إستعمالية والعكس ليس صحيحا.(3)

---

1 - مقدمة إبن خلدون، المجلد الأول، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1971، ص 319.

2 - عادل كاظم محمد، الآفاق المستقبلية لأسعار النفط الخام لدول الأوبك وانعكاساتها على الإقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999، ص 11، نقلاً عن:

- Adam Smith : Wealth of Nation. The Modern library, New York, 1937, P 30.

3 - عصام رشيد حويش، السياسة السعرية وآلية تكوين السعر في السوق العراقية، سلسلة الدراسات والبحوث، رقم 2، المعهد القومي، بغداد، كانون الأول، 1980، ص 2.

وبالنسبة للمدرسية الحدية فترى أن قيمة العمل تتحدد بالمنفعة الحدية التي يحصل عليها المستهلك من تلك السلعة. لكن مفكريها من الجيل الأول، فشروا القيمة على أساس ذاتي ينحصر في مبدأ اللّّذة والألم"أي الإشباع مقابل أقل قدر من اللّّذة والألم، أما "مارشال" وهو من الجيل الثاني للمدرسة الحدية فلم يعطي مفهوم واحد لتكوين السعر إستناداً على فكرة المنفعة الحدية، وإنما أضاف لها عامل تكاليف الإنتاج، وبالتالي فإن السعر هو حصيلة للتفاعل والتأثير بين العرض والطلب.[1]

تعريف أسعار النفط:

من خلال ما ذكرنا سابقا، فإن سعر السلعة يتحدد بناءاً على قيمة العمل والجهد المبذول لإنتاجها، كما أن جميع المنظرين في النظام الرأسمالي، إنصبت أفكارهم وتوحدت على أن سعر أية سلعة أو خدمة، يتحدد في سوق المنافسة الحرة، نتيجة لتفاعل عوامل العرض والطلب دون أي تدخل من خارج قوى السوق. فالسعر يتحدد عند نقطة التوازن بين العرض والطلب، لكن لا يجب أن يتم تحديده كلّيا بفعل قوى السوق، إذ يمكن للدولة أن تتدخل في ذلك كلما رأت ذلك ضروريا.

وعلى هذا الأساس يتراوح سعر النفط الخام عن الناحية النظرية بين حدين أدنى وأقصى. ويتقرّر الحد الأدنى النظري على أساس نفقات الإنتاج مضافا إليها قدرا من الربح لرأس المال المستثمر. أما الحد الأقصى النظري فهو يتحدد على ضوء الطلب على منتجات النفط المكرَّرة. والسعر التوازني أو سعر السوق هو السعر الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من النفط الخام.[2]

ويمكن نزول سعر النفط الخام إلى الحد الأدنى عن طريق المنافسة كما يمكن أن يتم صعوده إلى الحد الأعلى نتيجة الإحتكار والمضاربة. وتُحسب أسعار النفط على أساس

1 - عادل كاظم محمد، المرجع السابق، ص 12.

2 - د. محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص 162.

البرميل الذي يساوي 159 لتر، كما ذكرنا ذلك عند تحديد المصطلحات، كما يمكن أن تحسب بالطن المتري الذي يعادل (7-8 برميل) مع مراعاة في ذلك درجة كثافة النفط.[*]

ففي النفط الخفيف نجد الكثافة متدنية جدا. ووحدته تتراوح بين 20 إلى 44 (°Api) فإستخراج النفط يكون سهل بحكم ضعف الكثافة وقلة التكلفة. وبالتالي يكون السعر مرتفعا، وهذا النوع من النفط متواجد في الجزائر. أما كثافة النفط الثقيل تتراوح ما بين 10-20 °Api، وكثافة النفط ما فوق الثقيل تكون أقل من 10 °Api (°Api 10>)، ويكون النفط في هذه الحالة على شكل صخور.[*]

ولمعرفة أنواع أسعار النفط أنظر إلى الملحق رقم 02.

المطلب الثاني: سياسات الأوبك في تسعير نفط أعضائها:

اعتمدت الأوبك "مبدأ التدرُّج" في تسعير النفط حيث كانت تبحث عن تحقيق التوازن بين العرض والطلب مرحلة بمرحلة، ومرّت الإستراتيجية التي إتبعتها بما يلي:

1- المشاركة في عقود الإمتياز:

عقود الإمتياز هي تلك الإتفاقيات التي أبرمت بين الدول المنتجة للنفط والشركات الأجنبية، حتى تتمكن هذه الأخيرة من إستغلال وإنتاج النفط في منطقة الخليج العربي وأندونيسيا، فنزويلا وإيران. وكانت شركات النفط العالمية الكبرى قد حصلت على أغلب تلك العقود قبل الحرب العالمية الثانية.

واستطاعت بحكم السيطرة التي كانت تتمتع بها على السوق العالمية للنفط أن تحتفظ لنفسها بمزايا إقتصادية كبيرة في تلك العقود، منها:[1]

1- إتساع رقعة المساحة الممنوحة للشركات بحيث كانت تغطي مساحة الدولة بالكامل في أغلب الأحوال.

---

* نقصد بالكثافة "La densité": هي كثافة الماء الهادئ والتي تحسب بوحدة °Api (Américan Pétroléum Institut)

* لمعرفة نوعية النفط مقارنة بكثافة الماء الهادئ فيه نراعي المعادلة الآتية:

10 °Api = 1 dm^3/KG (densité d'eau douce)

50 °Api = 0,78 dm^3/KG

Voir : Alain Perrodon : **Quel pétrole demain ?** Op.Cit, Page des Symboles.

1 - د. حسين عبد الله، المرجع السابق، ص ص 64-65.

2- طول مدة التعاقد بحيث بلغت في بعض الحالات 90عاما.

3- لا تلتزم الشركة بتكرير النفط محليا، ولا بإستثمار جانب من أرباحها في الدولة المضيفة، كما لا يوجد قيود على حريتها في إستخدام من تشاء من الأجانب والوطنيين.

4-إنفراد الشركة بتحديد حجم الإنتاج وأيضا بإعلان السعر الذي يُباع به النفط المنتج.

5- جمود معدل الضريبة وجعله عنصرًا تعاقديًا بحيث لا تملك الدولة المضيفة تعديله من دون موافقة الشركة.

لقد كانت عقود الإمتياز السائدة في منطقة الشرق الأوسط قبل 1950، تحدد العائد الذي تحصل عليه حكومة الدولة المضيفة بمبلغ ثابت يُدفع كإتاوة عن كل برميل ينتج، وفي عام 1950 أدخل نظام مناصفة الربح في شركة أرامكو السعودية، أسوة بما كان جاري العمل به في فنزويلا. ثم عّم النظام في باقي دول الشرق الأوسط، حيث بفضله إستمرت الحكومات في الحصول على 12.5 في المائة من النفط المنتج كإتاوة، تسلم للحكومة كل شهر عينا أو نقدا مقومة بالسعر المعلن حسب إختيارها.

وقد ظل الحال كذلك دون تغيير خلال عقد الستينيات، ما عدا نجاح الأوبك في تنفيق الإتاوة (Royality Expensing)، وجعلها جزءًا من النفقات وليس دفعة مقدمة في حساب الضريبة كما كان في السابق، وبالتالي إرتفعت عائدات الدول المضيفة بما لا يتجاوز 05 سنت من البرميل.[1]

إن سعي الأوبك لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، لم يكن سهلا في ظل سياسة الإحتكار التي كانت تمارسها شركات النفط الأجنبية، بإعتبارها مصدر كل قرارات الرفع من أو تخفيض الأسعار. فالعرض والطلب كما يقول:

"أدلمان" لم يكن لهما علاقة في تحديد أسعار النفط، حيث يصعب تطبيق قوانين العرض والطلب في ظل سيادة الإحتكار.[2]

1 - د. حسين عبد الله، المرجع السابق، ص ص 66-67.

2 - Adelmon : The world of pétroleum Market. Baltimone and London, The John Hopking Unir press, 1972, P 204.

لقد حظي موضوع المشاركة في عقود الإمتياز أهمية متزايدة لدى دول الأوبك منذ إجتماعها الحادي والعشرين في كاراكاس في ديسمبر 1970، حيث إنتهت المفاوضات بين هذه الدول الست (السعودية، إيران، الكويت، العراق، قطر وأبوظبي) وعدد من شركات النفط العالمية بإبرام إتفاقية طهران لمدة 5 سنوات إبتداءًا من فيفري 1971، حيث تم إقرار أهم مطالب الأوبك، كإقرار 55 في المائة كحد أدنى للضريبة وزيادة الأسعار المعلنة بنحو 33 سنت للبرميل، وإقرار مبدأ وحجم الزيادة السنوية في الأسعار من عنصرين، أولهما 5 سنتات للبرميل مقابل إزدياد الطلب على النفط، والثاني بمقدار 2.5 في المائة لمواجهة التضخم العالمي المطرد. كما نصت الإتفاقية على أن يعاد التفاوض على الأسعار بعد إنقضاء مدة الإتفاقية.[1]

لقد حملت إتفاقية طهران في طيَّاتها بذور فنائها، حيث تضمنت تعهدا صريحا من الدول الست الموقعة عليها، تلتزم بموجبه بعدم فرض أي حظر نفطي (NO Embargo) أو إتخاذ أي إجراء لدعم أية دولة عضو في أوبك، قد تطلب خلال فترة الإتفاقية زيادة حصة الحكومة فوق الشروط التي تضمنتها الإتفاقية.

وفي خضم تلك التطورات المتعلقة بالسعر وعائدات الدولة، أبرمت دول الأوبك والشركات النفطية بنيويورك في أكتوبر 1972 الإتفاقية العامة للمشاركة والتي حصلت بمقتضاها السعودية وعدد من دول الخليج على نصيب في ملكية الإمتيازات النفطية القديمة، بدأت بنسبة 25% بدءًا من 1 جانفي 1973 لكي ترتفع إلى 50% بعد عشر سنوات.[2]

ولم تتوقف نسبة المشاركة عند هذا الحد أمام طموحات دول المنظمة في مشاركة أكبر فقد إمتنع مجلس الأمة الكويتي في عام 1973 عن التصديق على إتفاقية نيويورك بصيغتها السابقة، وذلك بعد مطالبة الصحافة المحلية وعدد من أعضاء المجلس، بتأميم النفط على غرار ما حدث في الجزائر وليبيا والعراق.

1 - د. حسين عبد الله، المرجع السابق، ص ص67-68.

2 - المرجع نفسه، ص 69.

لقد قامت الحكومة الكويتية على إثر ذلك بالتفاوض من جديد مع شركتي جلف والبترول البريطانية المالكتين لشركة نفط الكويت (K.O.C) وتوصل الطرفان إلى إبرام إتفاق جديد في 29 جانفي 1974. فقد نص على أن نسبة المشاركة تكون بـ60% مما جعل الدول الأخرى تعيد مفاوضاتها، حيث توصلت قطر في 20 فيفري 1974، إلى إبرام إتفاقية مشاركة جديدة مع مالكي شركة نفط قطر، ومع مالكي شركة شل لقطر وبنفس النسبة (60%). كما أبرمت السعودية إتفاق جديد للمشاركة بنفس النسبة مع شركة أرامكو عام 1974. وفعلت أبو ظبي ذلك في 02 سبتمبر 1974 مع شركة نفط أبو ظبي المحدودة[1].

2- مرحلة التملك الكامل (الاعتماد على مبدأ تغير الظروف والأوضاع):

لقد عرفت البلاد المنتجة للنفط – خاصة منها دول الأوبك – سلسلة من التأميمات بغرض إسترجاع سيادتها الكاملة على صناعتها النفطية، ساعية منها لتحقيق الحرية والإستقلال في تسعير النفط. وبالتالي تحقيق التوازن على المستوى الدولي كما يقول أنصار الواقعية الجديدة.

وتعود أول تجربة لتأميم النفط إلى دولة إيران، فبعد أن أصبح الدكتور "محمد مصدَّق" رئيسا للجنة البرلمانية بإسم حزب "الجبهة الوطنية". طالب بريطانيا بإقتسام أرباح الشركة الأنغلو – إيرانية 50% مقابل 50%. إن بريطانيا رفضت الدخول في المفاوضات لإقتسام الأرباح، وعندما وصل مصدَّق إلى منصب رئيس الوزراء في نيسان 1951، طرح على البرلمان مشروع تأميم النفط الإيراني، فقبل البرلمان في البداية توصية اللجنة البرلمانية المختصة لتأميم الشركة الأنغلو – إيرانية وفي 27 نيسان 1951 تّمت الموافقة النهائية على مشروع التأميم من قبل البرلمان.[2]

ومثلما ذكرنا في السابق، لقد فشل قرار تأميم النفط الإيراني، حيث واجهت إيران صعوبات لاسيما مع بريطانيا، وبتعاون هذه الأخيرة مع المخابرات الأمريكية، قاطعت الشركة المؤّمة وبقية الشركات العالمية للنفط الإيراني، وإستطاع الغرب خلافاً لتوقعات إيران

1 - د. محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص 119.

2 - وليم إنغداهل، المرجع السابق، ص 166.

الإستغناء عن النفط الإيراني، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج في كل من العراق والكويت والسعودية.

لكن في الحقيقة، لقد أعطت هذه التجربة الدفع لظهور سياسات تأميم أخرى في المنطقة. فقد أبرمت الحكومة الكويتية في أول شهر ديسمبر سنة 1975 إتفاقية مع شركة النفط البريطانية (B/P) وشركة غلف كويت التي نصت على إلغاء الإمتياز الممنوح بتاريخ 23 ديسمبر 1934 إلى شركة نفط الكويت، وجميع الإتفاقيات والترتيبات المرتبطة حيث تؤول إلى الحكومة جميع الحقوق، المصالح والعمليات المتبقية للشركتين في الكويت.

كما تم الإتفاق على أن تدفع الحكومة إلى الشركتين مقابل حصتها السابقة (40%) مبلغ خمسين مليون وخمس مائة ألف دولار أمريكي (المادة 02) من الإتفاقية.(1)

وفي الجزائر لجأت الحكومة إلى تأميم عدة شركات أجنبية كليا أو جزئيا إعتباًرا من عام 1967، حيث أممت شركتي إسو وموبيل. أما في عام 1970 أممت عدة شركات نفط أجنبية عاملة فيها من بينها سنكلير، وفي عام 1971 قامت بتأميم كلي لعمليات إستثمار الغاز وعمليات النقل بخطوط الأنابيب، وبتأميم جزئي بنسبة 51% لشركات الإمتياز الفرنسية العاملة في الجزائر.

وفي إطار هذه القرارات، صرح الرئيس الجزائري الأسبق "بومدين" أمام الإتحاد العام للعمال الجزائريين، في 24 فيفري 1971:"لقد أممنا الشركات الأمريكية والإنجليزية وغيرها، وقد أصدرنا قوانين من أجل تعويض الشركات المؤمَّمة، ولكننا لم نوفد وزيًرا أو سفير إلى واشنطن أو لندن من أجل التفاوض. إننا نعتبر ذلك حقا لنا، لأننا دولة ذات سيادة".(2)

كما نشير إلى أن فنزويلا أممت نفطها عام 1975، ونيجيريا عام 1979. وقبل ذلك قامت ليبيا بتأميم عمليات إستيراد وبيع وتوزيع المنتجات النفطية في مطلع 1970. وفي ديسمبر من نفس العام قامت بتأميم كامل لشركة بريتش بتروليوم في عقد الإمتياز رقم 65.

---

1 - د. محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص 124.

2 - أنظر الأوامر رقم: 70/-45/44/43 في 12 يونيو 1970 والأوامر رقم: 8-71/11 بتاريخ 24 فيفري 1971 والخاصة بتأميم المحروقات في الجزائر.

المبحث الثالث: تأثير الأويك في الإقتصاد العالمي (1973-2014)

لقد عرفت سنوات الستينات العديد من الأحداث الدولية، منها زيادة حدة الصراع بين المعسكر الشرقي والغربي في إطار الحرب الباردة، وزيادة إنتشار السياسات الإحتكارية في مختلف مناطق العام بحثا عن الثروات الطبيعية، لاسيما منها النفط الذي أصبح الأكثر إستعمالا من الفحم خاصة إبتداًءا من 1967.

إن هذه الأحداث والظروف غيرت من طبيعة العلاقات الإقتصادية الدولية. فبعدما كانت النشاطات التجارية توجه من قبل الطرف الأقوى في اللعبة (الدول المتقدمة والشركات النفطية الإحتكارية)؛ أصبحت للطرف الضعيف أيضا الكلمة للمشاركة على الأقل في مختلف النشاطات التجارية.

فقد تعززت مكانة العالم الثالث في مجال الصناعة النفطية، حيث ظهرت منظمة الدول المصدرة للنفط (الأويك)، والتي أصبحت تدافع عن مصالح أعضائها ضد مختلف السياسات والنشاطات التي تسعى للهيمنة على ثرواتها ومنها سياسات تخفيض أسعار النفط التي لجأت إليها، ونجحت فيها هذه الشركات في أوت 1960.

والحقيقة أن هذه الشركات رفضت الإعتراف في البداية بالأويك في إطار إستراتيجية "الفعل ورد الفعل". بل عملت على خلق منافسة بين المنتجين، ولجأت للتفاوض بصفة فردية مع كل دولة على حدى، حتى لا يتوسع نشاط المنظمة إلى المجالات الأكثر حيوية المتعلقة بتحديد الإنتاج والأسعار، كي يبقى فقط في الشؤون الإدارية والقانونية.

كما إتخذت الدول الصناعية جملة من التدابير والسياسات الإحتياطية ضد قيام الأويك، حيث أنشأت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) في 14 ديسمبر 1960، والتي إنبثق عنها قيام الوكالة الدولية للطاقة (AiE) كسياسة دفاعية. حيث إهتمت الدول المتقدمة بإحتكار الطاقة لاسيما النفطية منها، كقاعدة لكل أنشطتها الإقتصادية حتى تتمكن من إعادة بناء إقتصادياتها التي دمرتها الحرب.

في البداية إستطاعت منظمة الأوبك أن تمنع تخفيضات أخرى في الأسعار كانت تطالب بها الشركات النفطية الكبرى. لكن يجمع الباحثون عن فشل الأوبك خلال السنوات الأربع الأولى من نشأتها عن تحقيق أهدافها ويرجع ذلك لعدة عوامل منها:

1- على مستوى القيادة:

بعد إجتماع كاراكاس بفنزويلا في شهر جانفي 1962، قرر أعضاء الأوبك أن يكون أول سكرتير للمنظمة إيرانيا ولمدة سنتين، خلافا لقانون المنظمة الذي ينص على أن تكون مدة عمل السكرتير العام سنة واحدة، وأن يكون لكل بلد الحق في ترشيح سكرتير عام ينتخب لمدة عام كامل ، ونظرا لقرب واحتكاك رجال الشركات الأجنبية بالموظفين والمسؤولين الحكوميين الإيرانيين راحوا يقومون بتحسيس إيران وتذكيرها بالمكانة التي كانت تحتلها قبل التأميم، باعتبارها أول بلد منتج للنفط في منطقة الخليج العربي، لكن سرعان ما أصبحت تحتل المرتبة الثالثة بعد الكويت والمملكة العربية السعودية، وذلك – حسب هذه الشركات- يرجع إلى تأميم إيران لنفطها، وزيادة الإنتاج في كل من العراق، الكويت والمملكة العربية السعودية لتعويض النقص الذي تركته إيران في السوق.

ومن أجل إنصاف بلده ، لجأ صانع القرار الإيراني إلى زيادة الإنتاج حتى تصبح إيران مرة أخرى أولى الدول المنتجة والمصدرة للمواد النفطية في المنطقة ، دون الأخذ بعين الاعتبار الأسعار التي تباع بها الصادرات النفطية، لقد تأثرت إيران بسياسة هذه الشركات حيث راح يصدر عن المسؤولين من رجالها تصريحات تتناقض وأهداف المنظمة، بل إن حكومة إيران أصبحت بالتدرج تتقدم باقتراحات لا تختلف كثيرا عما تقترحه الشركات الأجنبية على الحكومات الأعضاء في الأوبك. [1]

كما اختلفت إيران مثلا مع دول المنظمة فيما يخص تنفيق الريع، وهو ثاني أسباب إخفاق المنظمة في بداية نشأتها.

[1] عبد الله الطريفي: المرجع السابق، ص 204.

2-اختلاف دول المنظمة في تنفيق الريع*:

إن مبلغ الريع كان يطرح مباشرة من حصة الحكومات، أي أن مناصفة الأرباح تشمل الريع والضريبة، بحيث يكون مجموعها يساوي بالضبط صافي أرباح الشركات من عملياتها، لكن إبتداءا من اجتماع جنيف في صيف عام 1962، قررت دول المنظمة وعلى رأسها فنزويلا، اعتبار الريع جزءا من المصاريف العامة، أي أن الريع يضاف إلى مصاريف الإنتاج والمصاريف الأخرى التي تتكبدها الشركات، وبطرح المجموع من الدخل العام، وما تبقى يقسم مناصفة طبقا لإتفاقية مناصفة الأرباح، علما أن دفعات الريع –حسب اتفاقية جنيف- تساوي في المتوسط 1/2 12٪ من مجموع الدخل العام للشركة المنتجة.[1]

لقد وافقت الشركات بعد مفاوضات مع الأوبك على اعتبار الريع جزءا من المصاريف العامة، على أن توافق الحكومات على إعطاء هذه الشركات خصميات من الأسعار المعلنة للنفط الخام المصدر من البلاد العربية وإيران، قدرها 1/2 8٪ في عام 1964 و1/2 7٪ في عام 1965 و1/2 9٪ عام 1966، على أن تبق الاتصالات جارية بين لحكومات والشركات بعد عام 1966 للتشاور وبحث الموضع من جديد.

لقد انقسمت منظمة الأوبك بخصوص طريقة تنفيق الريع على نفسها إلى فريقين: فريق تترأسه إيران ويشمل المملكة العربية السعودية، الكويت قطر وليبيا، فكان ينادي بالاتفاق مع الشركات، حيث تحمست إيران لإعطاء خصميات من الأسعار المعلنة لهذه الشركات، حتى تتمكن من اعتبار الريع جزءا من المصاريف، في الوقت الذي كان فيه فريق آخر مكونا من العراق، أندونسيا وفنزويلا يعتقد أن السماح للشركات في الخصم من الأسعار يخالف سياسة المنظمة، إلا أنه مستعد لتحمل مسؤولية الموافقة حفاظا على وحدة المنظمة، ولو أنه لم يوافق على شرط إعطاء الشركات لخصميات من الأسعار المعلنة.

---

* الريع: هو المبلغ الشهري الذي تدفعه الشركات رسميا عن كل برميل تنتجه وتصدره، وهذا يعادل بالمتوسط 21 سنتا عن كل برميل.

[1] عبد الله الطريقي: المرجع سابق، ص 204.

لقد وافقت المنظمة فيما بعد على هذه المعادلة، مما ألحق بها خسائر مالية معتبرة، لاسيما بالنسبة لبلاد العربية لأن إيران ظروفها مختلفة، فالنفط عندها مؤمم من الناحية النظرية والشركة تعمل لحساب شركة النفط الوطنية الإيرانية، وتقوم بمعظم الخدمات وتأخذ إيران من أرباح يزيد عن الأرباح التي تكتسبها البلاد العربية بالنسبة للبرميل الواحد المصدر من بلادها.

3-أزمة قناة السويس وأثرها:

إن غلق قناة السويس في 1956، كان له في البداية الأثر في ارتفاع الأسعار، وذلك بسبب نقص الإمدادات النفطية خاصة تلك التي كانت تأتي ن جنوب شرق أسيا ووسطها نحو أوروبا الغربية، مرورا عبر قاناة السويس، فقد استمر غلق القاناة إلى غاية 1967، ما أدى لانخفاض أسعار النفط، فتراجعت سياسة الأوبك في إحدى أهم أولوياتها المسطرة عند تأسيسها.

لقد أدى هذا الغلق إلى زيادة مفاجئة في الطلب على ناقلات النفط، وباعتبار أن الناقلات القادمة من الشرق الأوسط أصبح عليها أن تسلك مسار " رأس الرجاء الصالح"، فقد اتجهت صناعة السفن إلى بناء الناقلات الكبيرة، والتي لديها طاقة استيعاب شحنات ضخمة، كما يمكن بناؤها بنفقات أقل، حيث انخفضت بما يعادل 50-70٪، فبعد أن كانت تكاليف بناء ناقلة متوسطة الحجم سنة 1956 ذات حمولة 45 ألف طن هي 238 دولارا للطن الواحد، أصبحت تكلف في سنة 1964 مبلغ 112 دولارا فقط للطن الواحد، فقد بلغت تكاليف الطن في عقود الشراء التي ابتاعت بمقتضاها شركة غولف سنة 1966، ما مقدراه 70 دولارا فقط على متن ناقلات حمولتها 300.000 طن، إلى جانبا التحسينات الفنية التي أدخلت على صناعة هذه الناقلات لتجعلها أكثر قدرة وأمنا.[1]

[1] د. محمد طلعت الغنيمي: المرجع السابق، ص 56.

لقد ترتب على بناء هذه الناقلات ذات الحمولة والنفقات القليلة، قلة نفقات نقل النفط عبر رأس الرجاء الصالح، رغم طول المسافة مقارنة عنها عبر قناة السويس قبل غلقها*، مما أدى إلى اختلال التوازن في معادلة العرض والطلب، وبالتالي انخفاض أسعار النفط من جديد.

إن الصفحة الجديدة في العلاقات النفطية العالمية، قد برزت منذ منتصف الستينات مرورا بالسبعينات، تلك هي الفترة التي بدأ فيها التصنيف على الشركات العالمية من قبل الأقطار المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

فقد استمرت منظمة الأوبك لغاية سنتي 1966-1967 في تصفية تنفيق الريع، وتوصلت فنزويلا من جهتها عام 1966- بعد مفاوضات طويلة مع شركات النفط- إلى تسوية احتساب الضرائب على أساس أسعار ضريبة ثابتة مع زيادة في النسبة الأساسية لضريبة الدخل من 47,5٪ إلى 52٪. [1]

كما نشير إلى أنه في هذه الفترة اندلعت الحرب العربية –الإسرائيلية في جوان 1967، فقررت دول الأوبك العربية معاقبة الدول الغربية التي وقفت إلى جانب إسرائيل، فأنشأت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط في 1968، والتي راحت تنسق في برنامج عملها مع سياسات الأوبك، وهو ما أدى بالمنظمتين إلى التعاون في مجال مراقبة إنتاج النفط ورفع سعره.[2]

* هناك من يرى أن أزمة السويس أدت إلى ارتفاع الأسعار فقط في الولايات المتحدة الأمريكية والكاريبيب أي : نصف الكرة الغربي وتلك المرحلة التي تستغرق 62 يوما بدل 39 يوم، وكذا مسافة الرحلة ذهابا وإيابا والتي تقدر بـ9500 ميل بحري، حيث زاد الطلب عن النفط في هذه المنطقة، ولكن لم تقم الشركات مع ذلك برفع أسعار نفط الشرق الأوسط، رغم مطالبة الدول المصدرة للنفط بمسافة قصيرة بذلك (ليبيا، العراق والسعودية)، والسبب يرجع إلى التفاوض مع الشركات على أساس فردي، إذ لم تلجأ إلى استخدام أسلوب التفاوض الجماعي معها، أنظر: د. محمد صادق المهدي: تسعير النفط الخام في السوق الدولية، البحث عن معايير عادلة، مؤتمر النفط العربي الثامن، الجزائر، 1972، ص 3.

[1] د. أيان سيمور: المرجع السابق، ص 83.

[2] الأوبك معركة للسيادة وأخرى للبقاء، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 82، الجزائر، 27 سبتمبر -3 لأكتوبر، 2000، ص 4.

كما عرفت هذه الفترة أيضا سلسلة من التأميمات، قامت بها دول منظمة الأوبك، فزاد تهديد المنظمة للشركات التي وجدت نفسها مضطرة للتنازل تدريجيا عن حقها المطلق في تسعير النفط، فليبيا مثلا أظهرت عزمها على تعديل الأسعار بحوالي 30 سنتا للبرميل إلى مستوى 2,53 دولار للبرميل اعتبارا من سبتمبر 1970، والمطالبة باستمرار الأرباح العائدة للحكومة في مستوى 50٪.[1]

لكن يجمع الباحثون على أن التأثير الفعلي للأوبك، في سياسات إنتاج النفط وتسعيره، بدأت منذ الحرب العربية- الإسرائيلية الثانية في 1973، وهو ما سنراه في هذا المطلب.

المطلب الأول: مرحلة القوة والبروز 1973-1984

تربط الدول الغربية الارتفاع في أسعار النفط بحرب أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل، حيث استعملت منظمة الأوبك- وعلى رأسها الدول العربية- النفط لأول مرة كسلاح للتفاوض بشأن القضية الفلسطينية، والواقع أن دول منظمة الأوبك وجدت مكانتها في سوق النفط، من خلال التجربة التي أمضتها في تنفيق الريع وبيع نفط عقود المشاركة بتقاسم الأرباح، ثم سلسلة التأميمات التي قامت بها دول المنظمة –على غرار الجزائر والعراق- ، مما أدى إلى تملك الصناعة النفطية.

وارتفاع أسعار النفط يرجع في الحقيقة إلى 1971 بعد مؤتمري طهران وطرابلس لمنظمة الأوبك، حيث أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض قيمة الدولار، مما أدى إلى تدني القدرة الشرائية لعائدات الدول المصدرة للنفط.

[1] فريد عبد الحفيظ، عرب بلا نفط نظرة مستقبلية في آثار هبوط الفوائد النفطية، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1968، ص 212.

ولتعويض هذا الانخفاض عمدت دول الأوبك إلى رفع أسعار النفط في 1973، من خلال اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية* ، ثم استمر الارتفاع إلى أن حدثت الأزمة النفطية بعد حرب أكتوبر 1973.

لقد وصل ارتفاع الأسعار إلى ذروته في اجتماع القمة لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة الأوبك بالجزائر في مارس 1975، كما عرفت هذه الفترة اندلاع الحرب الخليجية الأولى بين إيران والعراق، وهو ما تواصل معه ارتفاع أسعار النفط مما أحدث صدمة نفطية ثانية، لهذا سنتطرق إلى قوة الأوبك في هذه الفترة من خلال النقاط التالية:

1-الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 وأثرها:

الواقع أن دول الأوبك وجدت مكانتها في سوق النفط من خلال التجربة التي مرت بها في بيع نفط المشاركة، وكذا سلسلة التأميمات التي قامت بها دول المنظمة –على غرار الجزائر والعراق- مما أدى إلى تملك الصناعة النفطية.

ومسألة الخطر الجزئي لدول الأوبك على تصدير النفط ترجع إلى حرب الستة أيام عام 1967، بعدما أيدت بعض الدول الغربية احتلال إسرائيل لأراضي من الأردن مصر وسوريا، لكن الدول العربية للأوبك لم تهتم بمصلحتها المطلقة فقط من وراء هذا القرار حيث أخذت بعين الاعتبار مصلحة الدول المستهلكة النامية والعربية، لاسيما منها: مصر، الأردن وسوريا التي تعرضت للاعتداء فقررت بعد مؤتمر الخرطوم للقمة العربية في أواخر 1967، تقديم مساعدات مالية لهذه الدول وبالتالي قررت استئناف ضخ النفط لدول العالم حتى تستطيع مساعدتها .[1]

* اتفاقية جونيف الأولى أبرمت في جانفي 1972، ومما نصت عليه زيادة عامة في الأسعار المعلنة للنفط الخام بـ8,49٪ أنظر: (قرار الأوبك 140/ 25). لكن وبسبب انخفاض قيمة الدولار ثانية في 12 فيفري 1973 بـ10٪، أبرمت دول الأوبك جونيف الثانية في 03 يوليو 1973، وثم بموجبها رفع الأسعار المعلنة بنسبة 11,09٪. أنظر : د. محمد طلعت الغنيمي: المرجع السابق ص 188.

[1] حسين علي الشرع: المرجع السابق، ص 144.

لقد أحدثت أزمة النفط لسنة 1973 تطورات هيكلية في صناعة النفط العالمية، سواء من حيث مستويات أسعار النفط، أو من حيث زيادة عائدات الدول المنتجة، وترجع هذه الأزمة إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية، قبل وأثناء حرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل سنة 1973.

أ-الأسباب الاقتصادية:

1-زيادة الطلب العالمي على النفط بسبب دخول الولايات المتحدة الأمريكية كمستورد رئيسي، وكذا تنافس الشركات الأوروبية والأنغلو-أمريكية لاسيما – British Petroleum- وكذا –Royal Dutch Shell- على استغلال نفط بحر الشمال بمئات الملايين من الدولارات وبالتالي كانت تشجع رفع سعر النفط من قبل الأوبك بنسبة 400٪ حتى تحقق هي الأخرى أرباح.[1]

2-ظاهرة التضخم: بسبب تراجع الاقتصاد الأمريكي قام الرئيس نكسون في عام 1970 بتخفيض معدلات الفوائد على القروض، وهو ما فتح المجال أمام المضاربة وكذا تهجير الدولار الأمريكي من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوربا حيث وجد المستثمرون أنفسهم يقدمون قروض قصيرة الأجل ولكن بفوائد كبيرة.

فبسبب سياسة نكسون النقدية زاد تدفق الرساميل نحو الخارج بحثا عن معدلات فائدة أعلى، حيث وصل حجم تلك الأموال عام 1971 إلى 20 بليون دولار.[2]

لقد كان حجم المخزون الذهبي في الولايات المتحدة يساوي أقل من ربع ديونها الرسمية، ما يعني عدم مقدرة واشنطن تلبية طلب حاملي الدولارات من الأجانب باستبدالها بالذهب فألغت تبديل الدولار بالذهب، معطلة بذلك قاعدة مركزية من قواعد نظام بروتن وودز سنة 1944، وبعد إتاحة تبديل الدولار بالذهب من جديد، خفضت الولايات المتحدة الأمريكية الدولار

---

[1] وليم إنغداهل: المرجع السابق، ص 222.

[2] المرجع نفسه، ص 212.

بمقدار 8٪ فقط مقابل الذهب، أي: أن سعره 38 دولار للأونصة الواحدة بدلا من 35 دولار ثم تم تخفيض سعر الدولار بالذهب بنسبة 10٪ أي: بـ42,22 دولار لكل أونصة ما أدى إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للمارك الألماني بنسبة 40٪.[1]

إن الانخفاض في قيمة الدولار يعني تراجع قيمة العائدات النفطية لدول الأوبك في وقت ارتفعت فيه أسعار وارداتها من السلع والخدمات المصدرة من قبل الدول الصناعية بنسبة 116٪، ولتعويض هذا العجز قررت منظمة الأوبك رفع أسعار النفط لاسيما بعد حرب أكتوبر.

ب-**الأسباب السياسية:**

عرفت منطقة الشرق الأوسط في هذه الفترة عدة صراعات بين العرب وإسرائيل، فبعد حرب 1967 التي انتهت بإنشاء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (OPEAC) عام 1968 كرد فعل عربي ضد الدول التي ساندت إسرائيل، عرفت المنطقة من جديد توتر أدى في النهاية إلى اندلاع الحرب بين العرب وإسرائيل في أكتوبر 1973.

لقد رفعت دول الأوبك سعر النفط في 16 تشرين الأول من العام 1973 بنسبة 70٪ أي من 3,01 دولار للبرميل الواحد إلى 5,11 دولار، وفي اليوم نفسه أعلنت الدول العربية – العربية السعودية، الكويت، العراق، ليبيا، أبو ظبي، قطر والجزائر – وهي الدول الأعضاء في الأوبك، حظر بيع النفط بالكامل لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بسبب دعمهما لإسرائيل في الحرب.[2]

[1] وليم إنغداهل، المرجع السابق، ص 215.

[2] المرجع نفسه، ص 223.

ونظرا لأن ميناء روتردام الهولندي مهم لشحن النفط في أوربا الغربية، فقد اتخذت هذه الدول العربية قرارها بتخفيض إنتاجها بنسبة 5٪ في أيلول و5٪ إضافية لكل شهر إلى أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة العربية، وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.[1]

لقد أحدث هذه الأزمة النفطية نتائج اقتصادية وسياسية يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ-النتائج الاقتصادية:

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى انخفاض نسبة استيراد النفط بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE والتي يشكل أعضاؤها أكبر مستهلك للنفط في العالم، حيث تراجع الاستهلاك بين عامي 1974 و1978، فأصبح 2,5٪ من مجموع الواردات بعد أن كان 3,2٪، وبلغ رأس مال سبع صناديق عربية رئيسية منها بنك التنمية الإسلامي نحو 2,1 مليار دولار.[2]

لقد أثرت الأزمة النفطية على دول أوربا الواحدة تلو الأخرى، فألمانيا اضطرت إلى حظر استخدام السيارات يوم الأحد قصد توفير تكاليف النفط المستورد، وفي حزيران 1974 انهار مصرف بنك هرستايت الألماني Germany’s Herstat Bank بسبب تراجع قيمة المارك الألماني، مع تزايد تكاليف استيراد العاطلين عن العمل إلى نصف مليون عامل مقابل زيادة التضخم بنسبة 8٪.[3]

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد تزايد عدد المواطنين في محطات البنزين في شكل طوابير كبيرة لاقتناء البنزين، مع تعطل في إنجاز المشاريع للطرقات، المدارس والمستشفيات

[1] د. محمد طلعت الغنيمي: المرجع السابق، ص 194.

[2] محمد يوسف علوان: المرجع السابق، ص 228.

[3] وليم إنغداهل: المرجع السابق، ص 227.

بالنسبة للإدارات والمؤسسات، حيث قامت مثلا بلدية نيويورك بتسريح عشرات الآلاف من عمالها بسبب الديون.[1]

وفي الهند التي كانت في وضع صحي عام 1974، حيث كان مخزونها المالي يقدر بـ629 مليون دولار، وجدت نفسها أمام فاتورة استيراد سنوي للنفط تبلغ ضعف هذا المخزون، أي: بقيمة 1,241 مليون دولار، كما تدل أرقام صندوق النقد الدولي أن العجز في موازين تجارة البلاد النامية مجتمعة عام 1974 بلغ 34 بليون دولار.[2]

لقد أثر ارتفاع أسعار النفط في زيادة مداخيل الدول المنتجة والبنوك وكذا الشركات النفطية على حد سواء، فالأسعار مكنت الأوبك من إيداع أرباحها في كبريات بنوك نيويورك ولندن كـ: منهاتن Manhattan وكذا سيتي بنك Citi Bank، وهذه الأخيرة أخذت حصتها من الأرباح الناجمة عن أزمة النفط، كما أن الشركات النفطية، حققت أرباحا ضخمة خاصة الأخوات السبع متعددة الجنسية في الو.م. أ وبريطانيا، ففي عام 1974، تفوقت إكسون Exxon على جينرال موتورز General Motors، في تحقيقها أكبر دخل في الولايات المتحدة.[3]

أمام هذا الارتفاع الأسعار راحت الدول المصنعة تدعو الأوبك وأعضائها لإجراء حوار بين المستهلكين والمنتجين قصد إيجاد حلول للصدمة النفطية ويتبين من الجدول الأول والثاني مدى ارتفاع دخل الدول المنتجة للنفط والشركات العالمية الكبرى.

[1] وليم إنغداهل، المرجع السابق، ص 226.

[2] المرجع نفسه، ص 228.

[3] المرجع نفسه، ص 228.

الجدول رقم 1: العوائد النفطية لأعضاء الأوبك لفترة 1972-1975 بملايين الدولارات:

الدول / السنوات	السعودية	الكويت	إيران	العراق	الإمارات	قطر	ليبيا	الجزائر	نيجيريا	فنزويلا	أندونسيا
1972	3107	1657	2880	575	551	255	159	700	1174	1948	429
1973	4340	1900	4100	1843	900	409	230	300	2200	2670	950
1974	22574	7000	17500	5700	5536	1600	600	3700	8900	8700	3300
1975	22676	7500	18500	7500	6000	1700	510	3375	6570	7525	3850

المصدر: Abdelkader Sid Ahmed : L'OPEP passé, présent et perspectives. opu, 1980, p139.

الجدول رقم 2: الإرادات المالية للشركات النفطية لفترة 1973-1974 بملايين لدولارات:

السنوات / الشركات	1973	1974
إكسون Exxon	2443	3142

تكساكو Texaco	1292	1586
موبيلMobil	849	1047
سوكالSocal	844	970
شلShell	730	1161
بريتش بتروليومB.P	329	487
قولفGalf	800	1065

المصدر : Revue Petroleum Economiste, Vol N°32, 1975, p183

ب-**النتائج السياسية :**

لقد كان الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز ، هو من اقترح على الدول العربية الأعضاء في الأوبك باستخدام النفط كسلاح في المعركة الدائرة بين العرب وإسرائيل، فارتفع بذلك سعر البرميل من النفط العربي الخفيف بنسبة 70٪ ليصل سعر البرميل إلى 5,119 دولار، وهو ما رفع من عائدات الحكومات المنتجة من 1,28 دولار للبرميل إلى 3,04 دولار للبرميل، كما استطاع العرب الأعضاء في الأوبك خلال ديسمبر 1973، تقليص عرض النفط في السوق الدولية بنحو 4,5 مليون برميل يوميا أي : بنحو 14٪ من صادرات الأوبك ، و10٪ من كمية النفط المعروضة عالميا.[1]

ويعتبر هذا القرار الجماعي أفضل إستراتيجية للدول العربية في الأوبك لإدارة الصراع مع إسرائيل والدول الداعمة لها، لاستعادة حقوق الشعب العربي والفلسطيني، فبسلاح النفط تمكنت الأوبك من إثبات وجودها لأول مرة كقوة اقتصادية وسياسية في العالم وهو ما جعل

[1] حسين علي الشرع: المرجع السابق، ص 168-169.

الرئيس " ريتشارد نيكسون" يقول: " **الأوبك وأعضاؤها غيروا حقيقة الهياكل الجيو سياسية للعالم**".[1]

ويرى بعض الباحثين أن دول الأوبك، بفضل قرار الحظر النفطي، تمكنت من ممارسة صلاحياتها كدول منتجة للنفط في مسألتين:[2]

1- تمكن دول الأوبك بعد مفاوضات صعبة مع الشركات الأجنبية من تحديد الأسعار بما يتوافق وسياساتها النفطية.

2-استرجاع السيادة على عملية إنتاج النفط، وتكريره ونقله وبيعه، بعد هيمنة طويلة من قبل الشركات والحكومات الأجنبية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوكالة الدولية للطاقة قامت على إثر أزمة النفط الأولى التي اصطلح الغرب على تسميتها بـ: أزمة الطاقة، حيث قرر مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتاريخ: 19 نوفمبر 1974، إنشاء الوكالة الدولية للطاقة التي دخلت حيز النفاذ في جانفي 1976 (أنظر← الفصل الثالث)، وكان من بين أهدافها تأمين احتياطي نفطي لكل دولة عضو يكفيها لمدة لا تقل عن 90 يوم.[3]

كما أن الزيادة في أسعار النفط، دفعت بحكومات أوربا الغربية واليابان وكذا الو.م.إ، إلى التحالف من أجل البحث عن النفط الذي يلبي مختلف حاجياتها الصناعية.[4]

وفي الحقيقة فإن منظمة الأوبك لم تتخذ فقط قرار رفع الأسعار بل أتبعته بجملة من القرارات كتلك التي صدرت عن المؤتمر الاستثنائي السابع والثلاثون بجنيف في 8 جانفي 1974، والتي تقضي بتجسيد الأسعار على مستواها طوال الفصل الأول من السنة، وقد صرح وزير

---

[1] جريدة الخبر الأسبوعي: العدد 82، المرجع السابق، ص 4.

[2] حسين علي الشرع: المرجع السابق، ص 169-170.

[3] محمد يوسف علوان: المرجع السابق، ص 280.

[4] Michael Tanzer : The energy crisis ; World struggle for power and wealth, Monthly review press, New York, 1974, p133.

مالية إيران الذي مثل بلاده في المؤتمر، أن الدول المنتجة للنفط لن تضع حدا لارتفاع الأسعار إلا عندما تتوقف حكومات الغرب وشركات النفط الكبرى عن المضاربة وإستغلال المستهلكين وأشار إلى أن اللوم لا يوجه فقط للدول المنتجة للنفط لأنها تحصلت على 07 دولارات في كل برميل، في حين تبيع الشركات البرميل بسعر 15 دولار، حيث كانت دول الأوبك تعتقد أن هذه الشركات تحصل على ربح أكبر من نصف دولار عن كل برميل.[1]

ردود الأفعال الدولية حول أزمة النفط الأولى:

في الحقيقة لم تتأثر فقط الدول الكبرى بقرار رفع أسعار النفط فدول العالم النامي هي الأخرى عرفت موازين حساباتها التجارية عجزا بسبب الأزمة ترواح 06 بلايين دولار عام 1970، وارتفع إلى 26 بليون دولار عام 1974، ثم 42 بليون دولار عام 1976 أي: ما يساوي 07 أضعاف ما كان عليه قبل أزمة النفط.[2]

وأمام هذا العجز فكرت هذه الدول في التقدم من بنوك أوربا الغربية واليابان والو.م.أ للحصول على قروض لتخفيف هذا العجز، لقد كان من الطبيعي أن تستغل هذه البنوك الفرصة لتحقيق أرباحا من هذه القروض، وبالتالي الاستفادة من أزمة النفط.

لقد بدأت هذه البنوك في تطبيق خطة سياسة الجماعة Bilderberg والتي انبثقت عن لجنة ثلاثية الأعضاء في شباط 1973 بالبيت الأبيض، وكان من بين أعضائها مستشار الأمن القومي في فترة الرئيس نكسون السيد هنري كيسنجر.

إن الهدف الرئيس من هذه الخطة، هو تدوير بترودولارات الأوبك، من خلال فتح البنوك الخاصة الأمريكية والأوربية لحساب هذه الدول ثم العمل على إقراض الدول النامية. لسد العجز في موازين مدفوعاتها دون خلق بنى تحتية إنتاجية ومشاريع تقدم تكنولوجية، وتحقق ذلك لهذه البنوك خاصة في عام 1974، حيث 70٪ من واردات نفط الأوبك وظفت في

---

[1] محمد طلعت الغنيمي: المرجع السابق، ص 203.

[2] وليم إنغداهل: المرجع السابق، ص 241.

الخارج في شكل أسهم وسندات وعقارات أي بما يعادل 57 بليون دولار، منها 60٪ ذهبت مباشرة إلى مؤسسات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.[1]

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أبرمت اتفاقا سريا في شباط 1975 مع وكالة النقد في المملكة العربية السعودية (SAMA)، وهذا لاستخدام واردات السعودية المتراكمة لتمويل العجز في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية من جهة خاصة وأن العربية السعودية هي أكبر منتج للنفط داخل الأوبك في هذه الفترة كما أن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت قرار الأوبك في العام 1975 والقاضي بفرض تصدير النفط بعملة الدولار دون غيرها حيث راحت تستقبل سندات العربية السعودية لدى بنوكها لتمويل قروض الدول النامية، وكذا بيع دولاراتها لكل دول العالم التي راحت تبحث عنها لاستيراد النفط.[2]

2-قمة الجزائر للأوبك سنة 1975:

إن أزمة النفط الأولى أعطت دفعا قويا لمنظمة الأوبك، في وجود ظروف ملائمة سمحت لها بمواصلة سلسلة الاجتماعات التي تمكنها من فرض نفسها أكثر في سوق الطاقة العالمية، ومن بين تلك الاجتماعات التي تستحق الذكر تاريخيا هي قمة الجزائر ما بين 4 إلى 06 مارس 1975، والتي جمعت رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة ، وهذا بمبادرة من الرئيس الراحل هواري بومدين، تحت شعار: "الأوبك هي درع العالم الثالث". [3]

لقد حاولت دول الأوبك في هذه القمة انتهاز الفرصة التي منحت آنذاك في إطار المفاوضات بينها وبين الدول الصناعية التي كانت تطرح مفهوم جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية، بالاعتماد على أسلوب "الرد المرن" فكانت الفرصة مواتية لدول الأوبك لاستخدام

[1] وليم إنغداهل: المرجع السابق ، ص 242.

[2] المرجع نفسه، ص 223-244.

[3] جريدة الخبر الأسبوعي: العدد 82، المرجع السابق، ص 9.

النفط كقوة في التفاوض، خاصة وأن الإنتاج العالمي للنفط في 1975 ناهز الـ55 مليون برميل يوميا، أكثر من 50٪ منه يعود لإنتاج الأوبك.[1]

في هذه القمة بالجزائر قدم الرئيس الراحل هواري بومدين خطة لدول الأوبك قصد تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية حيث تقدم الأوبك ضمانات للدول الصناعية، فيما يتعلق بعرض وأسعار النفط، وإعادة تدوير عوائد البترودولار، مقابل فتح الدول الصناعية لأسواقها أمام إنتاج الدول النامية، ونقل التقنية التكنولوجية لديها، وتصحيح أسعار المواد الاستهلاكية التي تحتاجها الدول النامية غير النفطية كما تلتزم تجارتها وتنمية مصادر الطاقة البديلة لديها كمرحلة انتقالية مقابل إجراء تعديلات معقولة على أسعار النفط من قبل دول الأوبك وذلك على النحو الآتي:[2]

أ- تجميد أسعار النفط لعام 1975 عند مستوى أسعاره في يناير 1975.

ب- تعديل الأسعار في عامي 1976 و1977، بحيث يتم التعويض عن جزء فقط من التضخم وتناقص القوة الشرائية لأسعار برميل النفط.

ونشير إلى أن الطرح الجزائري الخاص بأسعار النفط لم يحظ بالموافقة في مؤتمر قمة الأوبك بالجزائر، وكذا مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب في باريس في أفريل من العام 1975، بسبب حساسية وتنافس الموقف الأمريكي ضد الموقف الفرنسي الذي كان يبحث عن نقطة توافق مع الدول النامية، وهو ما انعكس على انخفاض جديد للدولار وصل إلى 12٪ بالنسبة للمارك الألماني في منتصف عام 1975، و16٪ بالنسبة للفرنك الفرنسي.[3]

ورفع الأسعار كان موضوع اجتماع الأوبك في ديسمبر بالدوحة من العام 1976، لكن اختلف الأعضاء حول نسبة الزيادة، فبعض الدول اقترحت الزيادة على مرحلتين أي 10٪

---

[1] جان لاهيرير: النفط كمصدر للطاقة حقائق الحاضر واحتمالات المستقبل، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص 38.

[2] حسين علي الشرع: المرجع السابق، ص 185.

[3] المرجع نفسه، ص 187.

في يناير 1977 و5٪ في يوليو 1977 في حين اقترح البعض الآخر - كالعربية السعودية والإمارات - زيادة بـ5٪ فقط، وهو ما أدى إلى بروز ازدواجية في الأسعار داخل المنظمة.[1]

وحرصا على وحدة المنظمة، توصل الأطراف إلى إلغاء فروقات الأسعار في مؤتمر ستوكهولم ما بين 12-13 يوليو 1977، فوافقت فيه السعودية والإمارات على زيادة أسعار النفط بـ: 5٪، في وقت تخلت فيه الدول الأخرى عن الزيادة التي كانت تدعو لها بداية من أول يوليو 1977 وهي 4,72٪، حيث أصبح السعر الموحد للبرميل الواحد هو 12,70 دولار للبرميل.[2]

كما نشير إلى أن المؤتمر 51 للمنظمة سنة 1978 لم يعرف جديد حول موضوع الأسعار التي كانت أسعار اسمية (معلنة) وغير حقيقية في الفترة ما بين 1973-.1979

3-الأزمة النفطية الثانية: 1979-1980:

عرفت مبادلات النفط العالمية في الخمس سنوات التي تلت مؤتمر الأوبك بالجزائر لغاية 1980، عدة أحداث كان لآخرها الثورة الداخلية ضد شاه إيران، والتوقف شبه الكلي لإيران عن الإنتاج، بالإضافة إلى الحرب الإيرانية –العراقية في جويلية 1980، وهو ما عجل بظهور أزمة نفطية ثانية، وصلت معها أسعار النفط إلى حوالي 40 دولار للبرميل الواحد[3]. ويمكن إيجاز أسباب هذه الأزمة كما يلي:

أ-الأسباب الاقتصادية:

- إلغاء اتفاقية "بروتن وودز" في 15 جانفي 1975، وانهيار نظام قاعدة الصرف بالذهب، ما أدى إلى انخفاض قيمة إيرادات الأوبك، بسبب تدهور قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات المنافسة له، كالين الياباني، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي

[1] حسين علي الشرع: المرجع السابق، ص 188.

[2] د, محمد يوسف علوان: المرجع السابق، ص 210.

[3] د. هاني عبيد: الإنسان والبيئة منظومات الطاقة والبيئة والسكان، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، 2000، ص 47.

والجنيه الإسترليني ، فقررت منظمة الأوبك خلال اجتماع جونيف ما بين 26 إلى 28 يوليو 1979، الانتقال إلى سلة من العملات لتعويض الخسائر الناجمة عن تآكل الدولار، فإيران مثلا بعد نجاح ثورة الخميني استبدلت الدولار بالمارك الألماني لتقييم صادراتها، وهو ما أثر على سندات البنوك التي تتعامل خاصة مع الأوبك لتدوير بترو دولاراتها.[1]

- بروز أزمة المشروعية داخل نظام شاه إيران، ما دفع بعمال النفط لإعلان الإضراب ضد هذا النظام، وبالتالي انخفاض إنتاج إيران من النفط إلى 5,5 مليون برميل في اليوم خلال أكتوبر 1978، في وقت تضاعف فيه الطلب العالمي على النفط في الربع الأخير من سنة 1978.[2]
- تراجع إنتاج العراق وإيران من النفط بسبب الحرب بينهما، فإيران مثلا أقتصر إنتاجها على تلبية الاستهلاك المحلي بـ700.000 برميل يومي في ديسمبر 1978، ومع مجيء آية الله الخميني، تم رفع الإنتاج في مارس 1979 إلى 4 مليون/ ب يومي لينخفض مرة أخرى نهاية 1979 إلى 3,1 مليون برميل يومي.[3]

ويمكن تبيان إنتاج نفط دول الأوبك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 03: إنتاج النفط لأعضاء الأوبك ما بين 1978-1979 بمليون/ب:

الدول / السنوات	الجزائر	العراق	الكويت	ليبيا	قطر	السعودية	الإمارات	أندونسيا	إيران	نيجيريا	فنزويلا
1978	1,231	2,563	2,131	1,983	0,48	8,301	1,831	1,635	5,42	1,897	2,165

[1] حمدي صالح عبد الله: السعر الحقيقي للنفط الخام وتطوير مصادر الطاقة البديلة، وارد في: النفط والتعاون العربي، المجلد 5، العدد 3، 1979، ص 171.

[2] إيان سيمور: المرجع السابق، ص 289.

[3] المرجع نفسه، ص 289.

						7					
2,356	2,302	3,168	1,531	1,831	5,538	0,508	2,092	2,500	3,477	1,224	1979

Source : chems eddine chitour : la politique et le nouvel ordre pétrolier international, édition dahleb, Alger, 1995, p163.

ب -الأسباب السياسية:

- الاضطراب السياسي داخل إيران والذي عرف قيام الثورة ضد نظام الشاه، بقيادة آية الله الخميني، حيث استبدل هذا الأخير الدولار الأمريكي بالمارك الألماني لتقييم صادرات إيران النفطية، وهذا كرد فعل ضد العلاقات الإستراتيجية بين نظام الشاه والولايات المتحدة الأمريكية ، والتي فرضت حصارا على نفط إيران بعد قيام الثورة وأغلقت سفارتها في إيران منذ فيفري 1979.
- نقص الإنتاج إيران من النفط بسبب قرار الخميني بخفض إنتاج إيران من 6 ملايين برميل إلى 700.000 برميل العام 1978، وهو ما أثر على إمدادات النفط مقابل ارتفاع الطلب العالمي وتراجع في المخزون العالمي، حيث انخفض هذا المخزون مثلا لدى العالم غير الشيوعي إلى حوالي 2 مليون برميل يومي، من مجموع المخزون العالمي الذي بلغ 3,8 مليار برميل مع استغلال نحو 700 مليون برميل في شبكة النقل.[1]
- اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية في جويلية 1980، مما أدى لخفض إنتاج البلدين من النفط، في وقت قررت فيه المنظمة عدم تعويض حصتيهما، فارتفعت الأسعار

[1] إيان سيمور: المرجع السابق، ص 290.

بعد اجتماع كاراكاس يومي 15-16 ديسمبر 1980 إلى 41 دولار للبرميل، بعدما كانت 32 دولار للبرميل[1]، مثلما يوضحه لجدول الآتي:

الجدول رقم 04: تطورات أسعار النفط بين 1973-1980 بـ: دولار/ب

السنوات	الأسعار
1973	(2,591)، (2,955)، (5,119)
1974	(11,65)، (11,25)
1975	11,510
1977	(12,08)، (12,70)
1979	(14,54)، (18 دولار/ب)، (23,5)
1980	(32د/ب)، 37، 36، 41 د/ب

المصدر: د, محمد يوسف علوان: المرجع السابق، ص 216.

3-1-نتائج الأزمة النفطية الثانية:

- نتج عن الأزمة النفطية ارتفاع لأسعار النفط، بسبب انخفاض حصتي إيران والعراق، وهو ما أدى إلى ارتفاع مداخيل دول الأوبك لاسيما العربية منها، ويلاحظ أن دول الأوبك لا تستفيد 100٪ من هذه المداخيل، حيث لا تستخدم لتنمية اقتصادياتها الوطنية سوى 45٪ من دخولها النفطية تقريبا، في حين تستخدم 55٪ المتبقية كتوظيفات لدى البنوك الأمريكية والبريطانية، وكذا الاستثمارات الخارجية. [2]

---

[1] د. محمد يوسف علوان: المرجع السابق، ص 216.

[2] عبد الحميد إبراهيمي: أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 1980، ص 353.

- إن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى انتشار وهيمنة البنوك الأجنبية وفروعها في سوق الصرف لدول الأوبك ما بين 1974-1984، بهدف تحميل الفوائد إلى الخارج في إطار إستراتيجية Bilderberg لتدوير البترودولارات كما أشرنا إليه سابقا، حيث بلغ عدد هذه البنوك نحو 768 بنك ومؤسسة مالية يقابله أقل من 90 بنك ومصرفا عربيا في المنطقة.[1]
- أدت الأزمة الإيرانية واندلاع الحرب بينها وبين العراق إلى خفض إمدادات الأوبك من النفط، وهو ما تسارعت معه البحوث في مجال الطاقة المتجددة لتعويض النفط، وازدياد الاهتمام بترشيد استهلاك الطاقة في الاستخدامات المنزلية والتجارية والصناعية والعودة لاستخدام الفحم الحجري للتدفئة ونحوها حيث أشار الكونغرس الأمريكي مثلا في إحصاء صدر له في هذه الفترة أن هناك 5 ملايين عائلة أمريكية قد بدأت تعتمد على الحطب للتدفئة.[2]
- وبسبب ارتفاع الأسعار خططت الوكالة الدولية للطاقة في خفض استهلاك الطاقة لاسيما بالنسبة للدول الصناعية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، حيث تم تحديد الحد الأقصى من النفط الواجب استيراده خلال اجتماع مجلس السوق الأوربية في يوليو 1979، بنحو472 مليون طن سنويا، وانخفض بذلك استهلاك أوربا من النفط بالنسبة لبقية مصادر الطاقة من 61٪ عام 1973 إلى 55٪ عام 1979م.[3]

لقد اتخذت الوكالة الدولية للطاقة عدة إجراءات كرد فعل ضد الأزمة النفطية، حيث عملت على خفض نمو استهلاك الطاقة عموما، والذي وصل إلى 1,6٪ خلال 1973-1982، في حين تم تخفيض معدل استهلاك النفط إلى 0,3٪ سنويا في نفس الفترة[4]، كما اتخذت

[1] د.إبراهيم خليل برعي: " الشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية العاملة في المجال المصرفي في الوطن العربي" مجلة المنار، العدد 14/13 باريس 1986، ص 81.

[2] حسين علي الشرع: المرجع السابق، ص 203.

[3] عبد الخالق فاروق: النفط والأموال العربية في الخارج، دار الرفاعي للطباعة، القاهرة، 2002، ص 32.

[4] حسين علي الشرع: المرجع السابق، ص 203-204.

إجراءات لبناء مخزون نفطي إستراتيجي للدول الرأسمالية الصناعية، أكثر مما اتخذته في الأزمة النفطية الأولى، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم 05: الاحتياطات النفطية لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بمليون/ب بين 73-1981:

السنوات / الدول	1973	1981	٪
اليابان	44,2	108,0	+144,3
أوربا	51,8	122,8	+137,1
الولايات المتحدة الأمريكية	57,7	107,8	+86,8
المجموع	52,4	112,1	+113,9

Source : Revue pétrole et Gaz Arab N°330 Décembre, 1982.

والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أول مستهلك، خفضت استيرادها للنفط من 16 برميل يومي عام 1976 إلى 6 مليون برميل يومي بحلول عام 1985، كما أن الدول الصناعية عرفت انخفاض في ناتجها القومي الإجمالي من 5 ٪ إلى 3,1٪ سنويا، ما بين 1970-1980، فتراجع الطلب العالمي من 63٪ عام 1973، إلى 40٪ عام 1981، وفي منتصف عام 1983 لم يتجاوز 31,5٪.[1]

[1] جامد عزالدين: الأوبك في خطر، مجلة المنار، العدد 8، باريس، أوت 1985، ص 86.

وعموما فإن منظمة الأوبك فشلت في استمرار العمل بإستراتيجية رفع الأسعار بالاعتماد على قاعدة العرض والطلب، حيث راحت تتسابق فيما بينها لزيادة معدلات إنتاجها لاسيما أثناء الحرب الإيرانية-العراقية، وهو ما ساعد الدول الصناعية على بناء مخزون نفطي إستراتيجي فتراجع الطلب على نفط الأوبك، التي انخفضت حصتها إلى 14-15 مليون برميل يومي عام 1984، بعدما كانت 31,5 مليون/ب يومي في 1979.[1]

وقد ساعد الدول الصناعية ظهور مناطق إنتاج جديدة للنفط كبحر الشمال والمكسيك وكذا المخزون الهائل لدى الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية فمثلا تزايد إنتاج بريطانيا وحدها من 0,3 مليون طن عام 1973 إلى أكثر من 53 مليون طن عام 1978، ثم 95,8 مليون طن عام 1984، حيث استفاد منه شركاؤها من أوربا بنحو 81,4 مليون طن في العام نفسه، وهو ما تحسن معه ميزان مدفوعاتها بنحو 6,7 مليار إسترليني عام 1985، بعدما كان عاجز بنحو 1,25 مليار إسترليني عام 1979، وبالتالي بلغ دخل الحكومة البريطانية من فوائد النفط والضرائب على الشركات نحو 6 مليار جنيه إسترليني عام 1981.[2]

ويرى هنا بعض الباحثين أن الأوبك في فترة ارتفاع الأسعار أبرمت اتفاقيات استهلاكية لبناء مشروعات ضخمة، ومع تراجع حصتها في إنتاج النفط إلى 30,3٪ بخسارة 2٪ في السنة بعد أن كانت 54,8٪ سنة 1974 [3]، لم تستطع تخفيض وارداتها الاستهلاكية واستثماراتها، فبدأت مديونية المنظمة ترتفع، حيث بلغت الحسابات الجارية المدينة لدول الأوبك نحو 18 مليار دولار عام 1984.[4]

وما زاد تعقيدا في المسألة هو انهيار أسعار النفط، التي وصلت إلى 28 دولار للبرميل في نهاية 1985، بعدما كانت 34 دولار للبرميل، وهو ما يتضح من خلال الجدول الآتي:

[1] حسين علي الشرع: المرجع السابق، ص 205.

[2] « Britain 1986 » An official hand book, London, p 270.

[3] Chems eddine chitour : Op.cit, p 169.

[4] حسين علي الشرع: المرجع السابق، ص 205.

الجدول رقم 06: تطور أسعار النفط من سنة 1981 إلى سنة 1985 بدولار للبرميل:

الرقم	الدول / السنوات	ما قبل 1981	1981/12/31	1982/12/31	1983/12/31	1984/12/31	1985/12/31
01	العربية السعودية	34	34	34	34	29	28
02	الجزائر	44	37,5	35,5	30,5	30,5	29,3
03	الإمارات العربية	32	33,86	33,96	28,86	28,86	/
04	العراق	36	34,93	34,93	20,43	20,43	29,18
05	إيران	34	34,60	31,80	28	26,30	28,09
06	الكويت	31	33	35,13	30,15	30,15	30,15
07	ليبيا	37	37,28	35,15	35,15	35,15	30,13
08	نيجيريا	42	32,60	35,55	30	28	28,65
09	فنزويلا	26	32,88	32,88	27,88	27,88	27,10
10	أندونسيا	34	35	34,53	29,53	23,53	28,53

Source : Chems Eddine chitour : Op.cit, p 170.

المطلب الثاني: مرحلة التراجع والانقسام 1985-1999:

بعد الأزمة النفطية الثانية، وبالنظر إلى ردود أفعال الدول المستهلكة للنفط، لاسيما الصناعية منها من جهة، وبسبب غياب التنسيق والتعاون بين دول المنظمة بدءا من 1985، تدهور دور الأوبك في سوق النفط العالمية، وتزامن ذلك مع الظروف والأزمات الدولية التي كانت كعامل وراء انخفاض الأسعار، ونذكر على سبيل المثال: أزمة نيويورك سنتي 89/1987 على التوالي، وحرب الخليج الثانية.....الخ.

لقد استمر هذا التدهور لعام 1998، تاريخ الأزمة المالية التي حدثت في شرق آسيا، ويرجع هذا الفشل إلى اختلاف دول المنظمة حول تحديد حصص الإنتاج المخصصة لها فالعربية السعودية أبرمت صفقات بكميات هائلة تقدر بـ1,25 مليون برميل، تبعتها نيجيريا بزيادة في الإنتاج قدرها 200 ألف برميل، كما أنتجت الإمارات العربية المتحدة فائض قدره 300 ألف برميل يومي، وهو ما أدى إلى انخفاض الأسعار إلى 20 دولار للبرميل، ثم أقل من 10 دولار للبرميل خلال الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986.[1]

وسنحاول الوقوف عن هذا التراجع بمراحله الآتية:

1-الأزمة النفطية المعاكسة: contre-choc pétrolier

حدثت الأزمة النفطية المعاكسة –التي لم تكن في صالح الدول المصدرة للنفط- في فيفري 1986، وذلك عندما رفعت كل من العربية السعودية والكويت صادراتهما النفطية.

فانخفضت أسعار النفط إلى 15,20 ثم 10 دولار للبرميل وهو ما أدى إلى انخفاض عائدات النفط لكل من نيجيريا، فنزويلا، الجزائر وأندونسيا بـ: 5 إلى 9 مليار دولار.[2]

[1] Chems eddine chitour : pétrole et politique. Op.cit, p121.

[2] Igor deKanic and others : **A century of oil**, Zagreb ; Naklade Zadno publishen, 2005, p 252.

وتجدر الإشارة أن نسبة تطور حصة إنتاج النفط من قبل المنظمة من أجل التعاون والتنمية الاقتصادية، ساهم أيضا في حدوث الأزمة النفطية المعاكسة، فبعد أن كان إنتاجها 2 مليون برميل يومي، أصبح 17,10 مليون برميل يومي ورافقه ارتفاع في حصة الدول الخارجة عن الأوبك إلى 8,51 مليون برميل يومي سنة 1986، بعد أن كانت 6,46 مليون برميل في اليوم سنة 1980، أي : بنسبة ارتفاع تقدر بـ: 2,5 مليون برميل.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أن الأوبك حاولت تبني سياسة رفع الأسعار، لكن الدول المستهلكة عملت على تخفيض حصتها من استيراد النفط حيث خفضت الولايات المتحدة الأمريكية استيرادها من 2,4 إلى 0,9 كما خفضت اليابان نسبة استيرادها من 5,3٪ إلى 1,2٪ وإيطاليا من 5,6 إلى 1,2٪ ما بين سنوات 1986-1989.[2]

1-1-نتائج الأزمة النفطية المعاكسة:

أ-من الناحية الاقتصادية:

بعد انخفاض الأسعار ارتفع الطلب العالمي على النفط من 48,2 مليون برميل يومي سنة 1987، ليصل إلى 51,9 مليون برميل يومي سنة 1988[3]، كما أن زيادة الطلب العالمي على النفط، دفع بالشركات النفطية إلى مضاعفة استثماراتها لإنتاج النفط في بحر الشمال وخليج المكسيك، وبالتالي ارتفعت حصتها من الإنتاج العالمي للنفط، حيث انتقلت من 28٪ العام 1985، إلى 38٪ سنة 1992، فوصل سعر النفط إلى 10 دولار للبرميل في منتصف 1986.[4]

[1] Evolution de l'effort demande mondiale du pétrole entre 1971 et 1993 « BIP » Vol 31N°, 7654, 08/10/1994, p 1-2.

[2] Igor deKanic and others : IBID. p 252.

[3] Jean piérre pouxet et philipe launvers : le marché pétrolier dans les années 1990 le retour de l'opep ? revue de l'enrgie, N°420, avril –mai 1990, p239.

[4] Igor deKanic and others : Op.cit, p 275.

لقد ضيعت منظمة الأوبك بسبب هذا الانخفاض حوالي 250 مليار دولار في هذه الفترة.[1]

ومن سوء حظ الدول العربية أنها كانت هي الخاسر الأكبر داخل منظمة الأوبك من هذا الانخفاض ، حيث تراجعت عائداتها النفطية إلى أقل من 50 مليار دولار عام 1986، بعدما كانت أكبر من 124 مليار دولار عام 1980.[2]

ب-من الناحية السياسية:

تعتبر الأزمة النفطية المعاكسة أحد أهم الأسباب التي أدت إلى إنهاء حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق من جهة، وإنهاء الصراع بين الاتحاد السوفياتي سابقا والو.م.إ في إطار الحرب الباردة من جهة أخرى.

لقد كان لانخفاض أسعار النفط دور في وضع حد الحرب العراقية-الإيرانية، حيث تدهورت أوضاعهم الاقتصادية بسبب انخفاض مداخيلها النفطية، ما انعكس على القدرات العسكرية لكليهما، وبالتالي رعب ذلك الطرفين في إنهاء الحرب، وكان ذلك بإعلان الأمم المتحدة في شهر أوت 1988.

خلال الحرب الباردة في هذه الفترة، فإن استخدام القوة عرف مفاهيم جديدة لدى صانع القرار الأمريكي لحماية المصالح الإستراتيجية للدولة حسبما مضامين الواقعية الجديدة، فالتخطيط للأزمة المعاكسة كان من صنع أمريكا وحليفتها بريطانيا بتعاون بعض دول الأوبك وهذا لكسر الاقتصاد الاشتراكي ووضع حد لزحفه، فبالرجوع إلى اجتماع المنظمة في جونيف خلال- يناير 1985، لجأ الأعضاء إلى العمل بقرار الأكثرية بدل الإجماع، ومع رفض إيران، الجزائر وليبيا للتصويت وامتناع الغابون، ظهرت ازدواجية في الأسعار فنيجيريا خفضت أسعار نفطها من خليط برنت بدولارين، ليصل إلى 28 دولار للبرميل الواحد وهو ما

[1] Chems eddine chitour : Opcit, p277 .

[2] عبد الخالق فاروق: المرجع السابق، ص 74.

قامت به السعودية وأبو ظبي، في وقت قامت فيه بريطانيا بخفض الأسعار من 30 دولار إلى 28,65 دولار للبرميل من النفط ذاته.[1]

إن تخفيض الو,م,إ للأسعار يدخل في إطار إستراتيجية تدمير العائدات النفطية الروسية من الخارج- Wiped out- حيث توصل الاتحاد السوفياتي لاكتشافات نفطية في سيبيريا، وراح ينفق المزيد من الأموال لتثمينها.

وبالتالي بالنسبة للو.م,إ ضروري اتخاذ هذه المقاربة، لضرب الاقتصاد السوفياتي الذي يعتمد على هذه الاكتشافات، والذي ثبت ضعفه في القطاعين الفلاحي والصناعي، ومن ثم وضع حد لتمويل الصناعة العسكرية، في وقت تستمر فيه الو.م.إ تطوير مشروع ريغن لحرب النجوم " Star war" لردع الاتحاد السوفياتي بعد الاستفادة من الفوائد المالية المحققة من تخفيض أسعار النفط.[2]

إن هذا الانخفاض في الأسعار، تحسن قليلا بين سنتي 1988-1989 بسبب نمو الطلب على النفط حيث وصلت الأسعار إلى 17 دولار للبرميل[3]. وقد تزامن تدهور الأسعار مع انهيار بورصة نيويورك في 19 أكتوبر 1987 و13 أكتوبر 1989، وتبعتها بقية البورصات العالمية، حيث قدر البعض حجم الخسائر الدفترية العربية في أسبوع واحد أثناء أزمة 19 أكتوبر 1987 بنحو 50 مليار دولار بسبب انهيار البورصات وأسعار صرف الدولار[4].

إن انخفاض الأسعار مع هذه الأزمة، وانقسام دول الأوبك، خدم أكثر الدول المستهلكة للنفط، حيث خفضت بنسبة مبالغها المخصصة للإنفاق على أبحاث الطاقة، إذ لم تتعد عام

---

[1] حسين علي الشرع: المرجع السابق، ص 244,

[2] Igon deKanic and others : Op.cit, p 253.

[3] Jean ségnert : Un troisiéme choc pétrolier, Bulletin de l'industrie pétrolier N°6550, 7 Mars 1991, page 2.

[4] د.فؤاد مرسي: " أزمة التنمية والتكامل في العالم العربي"، مجلة المنار، العدد 67، باريس، 1990، ص 111.

1989 نحو 4٪ من إجمالي مخصصات البحوث والتطوير في الو.م.إ و3٪ في ألمانيا الغربية ، فرنسا 3٪، و2٪ في بريطانيا[1].

2-حرب الخليج الثانية وتأثيراتها:

نتيجة لخلاف حدودي بين العراق والكويت حول حقل الوسيلة، اجتاح العراق الأراضي الكويتية في أوت 1990، وقد انخفضت أسعار النفط إلى 18 دولار للبرميل، وتراجعت نسبة النمو الاقتصادي العالمي من 4 إلى 2,6 ٪ سنة 1990.[2]

إن هذا الاجتياح العراقي للكويت، انتهزته الو.م.إ كي تتدخل في منطقة الشرق الأوسط، فراحت تخطط للحرب على العراق بتحالف حوالي 37 دولة لتحرير الكويت، حيث استغل نحو 500 بئر للنفط بسبب هذه الحرب، كما انخفض الدولار بأقل من 1,5 مارك ألماني، وهو ما أدى لانخفاض قيمة العائدات النفطية، خاصة وأن الدولار واصل الانخفاض بعد الحرب بنسبة 1,7 مارك ألماني.[3]

ويلاحظ أن الأوبك لم تتمكن من امتصاص فائض العرض العالمي، فحسبما أعلنته وكالة الطاقة الدولية، فإن هذا العرض تجاوز 460 مليون طن سنة 1988، وفي يوليو 1991 تجاوز حجم الاحتياطي الإستراتيجي 5 آلاف مليون برميل، أي : ما يوازي استهلاك 275 يوم في حين لم تتجاوز واردات دول الوكالة من النفط سنة 1991، 22 مليون برميل يوميا.[4]

ويرى الباحثون أن الأوبك فشلت مرة أخرى في توحيد سياسات الإنتاج بين الدول الأعضاء فخلال وبعد حرب الخليج الثانية تخلى العراق عن حصته الإنتاجية، فوجدت الو.م,إ العربية

---

[1] The économiste, Janvier 11/1991, pp 19-25.

[2] Igon deKanic and others : Op.cit, p 253.

[3] Ibid, p 253.

[4] عبد الخالق فاروق: المرجع السابق، ص ص 39-40.

السعودية كشريك يمكن أن يضاعف من إنتاجه لتعويض حصة العراق، حيث انتقل إنتاجها من 4 إلى 8 مليون برميل في اليوم.[1]

ففي اجتماع وزراء دول الأوبك بجنيف في 11 فيفري 1992، رفض وزير نفط المملكة العربية السعودية تخفيض الإنتاج بمقدار 5٪ إلى 7٪ والذي طالبت به نيجيريا وبعض الدول الأعضاء وغاب الوزير السعودي عن الاجتماع بغية المحافظة على المعروض النفطي في السوق الدولية بما يستجيب لمطالب الدوائر المستهلكة في الغرب وأمريكا.[2]

وفي الواقع لم تتراجع السعودية عن هذه السياسة إلا بعد حدوث تقلبات في أسعار صرف الدولار، ووصول سعر النفط إلى 14 دولار للبرميل عام 1995، بعد أن كان 35 دولار عام 1980، كما أن الحاجة لمساعدتها للدول الإسلامية التي ساندتها في حرب الخليج الثانية ضد العراق دعتها للقيام ببعض التنازلات ابتداء من 2000: حيث خفضت صادراتها من أجل سعر برميل نفطها، كما سنرى فيما بعد.[3]

لقد استجابت السوق النفطية وتأثرت بظروف اجتياح العراق للكويت وكذا الحرب الخليجية الثانية، فانخفضت أسعار النفط إلى 16 دولار للبرميل[4]، وبقيت منخفضة إلى أن وصلت إلى 14 دولار للبرميل سنة 1995.

ومع تطور اقتصاد أسيا وانخفاض احتياطات الو.م.إ تغيرت الوضعية، فازداد الطلب على النفط وتحسنت الأسعار بين سنتي 1996-1997، حيث وصلت إلى 20 دولار للبرميل، لكن الأزمة المالية الخانقة التي حدثت لآسيا سنة 1998، أدت لانخفاض الأسعار من جديد في الفترة ما بين 1998-1999، بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط.[5]

---

1 Chems Eddine chitour : Opcit , p 116.

2 عبد الخالق فاروق: المرجع السابق، ص 48.

3 المرجع نفسه، ص 49.

4 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 1993، ص 116.

5 Igon deKanic and others : Op.cit, p275 .

3-الأزمة المالية الاقتصادية الآسيوية 1997-1998:

بدأت الأزمة في آسيا بالظهور والتفاعل منذ مطلع شهر ماي من عام 1997، حيث بدأت عملات نمور آسيا تتعرض لهزات متتالية، وانخفاضات مستمرة بحيث لم تنجح حتى عملات تلك الدول التي كان يعتقد أنها أكثر استقرار مثل دولار هونغ كونغ.

وقد ترتب عن هذا الاضطراب الاقتصادي: انخفاض لمعدلات النمو الاقتصادي لمختلف دول نمور آسيا بما فيها الصين واليابان، وانعكس ذلك على انخفاض أكبر في نسبة الاستثمارات والاستهلاك الداخلي وكذا نمو الناتج المحلي بين 1997-1998، فنمو الناتج المحلي لأندونسيا انخفض من 6,3٪ إلى 3,2٪ ، وانخفض نمو الناتج المحلي لكوريا الجنوبية من 5,8 ٪ إلى 3,4٪، فيما انخفض ناتج ماليزيا من 7,4٪ إلى 3,1٪، وانخفض نمو الناتج المحلي للصين من 9,3٪ إلى 8,8٪، وانخفض ناتج الفلبين المحلي من 4,9٪ إلى 3,9٪...[1]

ودون الدخول في تفاصيل الأزمة، فإن انخفاض النمو الاقتصادي عموما في دول آسيا، انعكس سلبا على السوق العالمية للنفط، حيث تراجع الاستهلاك العالمي للنفط، وهو ما أدى لانخفاض الأسعار إلى 10 دولار للبرميل نهاية 1998.[2]

كما اتجه الاستهلاك العالمي للطاقة إلى استخدام موارد أخرى بديلة للنفط، ففي 1999 وصل الاستهلاك العالمي للكربون إلى 3465 مليون طن، فيما تشير الإحصاءات إلى أنه بلغ نسبة 25٪ سنة 2000 من الاستهلاك العالمي للطاقة، ويبقى حاليا كمصدر أول يستعمل في توليد الكهرباء.[3]

---

[1] د.سمير صارم: قراءة في أزمة دول النمور، دمشق، دار الفكر، سوريا، 1998، ص ص 61-62.

[2] Chems Eddine chitour : Op.cit , p 277.

[3] IBID, p 41.

ويلاحظ في هذه الفترة أن انخفاض الأسعار يرجع أيضا إلى اعتدال فصل الشتاء، وارتفاع الإمدادات النفطية في السوق العالمية، حيث بلغ إنتاج الأوبك 27,5 مليون برميل يومي، مع انخفاض الأسعار إلى 10 دولار للبرميل سنة 1998، واستمر الانخفاض إلى غاية 1999 [1]، وعموما خلال هذه الفترة فقد أكبر المنتجين للنفط كالأوبك النسبة الكبيرة في السيطرة على تحديد وتوجيه الأسعار في سوق النفط العالمية.

[1] جريدة الخبر الأسبوعي، الصدمات البترولية ، انعكاسات على المستهلك والمنتج، العدد 82، الجزائر، 09/27/ إلى 2000/10/03، ص 06.

المطلب الثالث: إعادة البناء ومواصلة المنافسة: 2000-2014:

مع بداية سنة 2000 تغيرت طبيعة العلاقات الدولية في مجال الطاقة عموما، وتجارة وإنتاج النفط خصوصا حيث اتسمت هذه العلاقات بين المنتجين –لاسيما دول الأوبك- والمستهلكين بالتنافس والبراغماتية، بعدما كانت تتجه نحو التعاون ومراعاة مصالح الطرف الآخر في اللعبة ، بل إن منطق التنافس بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى ذهب إلى حد استخدام القوة العسكرية أحيانا، أو الحفاظ على تواجد قواعدها العسكرية أحيانا أخرى في أماكن تواجد النفط قصد تأمين إمدادات الطاقة إليها، وقد كان كل طرف له حجته في ذلك.

فالدول المنتجة أخذت الدرس بضرورة تنسيق السياسيات وتوحيد الصفوف خاصة بعد أزمتي 86 المعاكسة، وكذا أزمة النمور الآسيوية 97-1998 أين فقدت السيطرة على توجيه الإنتاج وتحديد أسعار النفط.

أما بالنسبة للدول المستهلكة لاسيما الكبرى منها كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فقد احتكمت لمختلف الدراسات الجيولوجية التي ظهرت في هذه الفترة عن الوكالة الدولية للطاقة، وكذا المسح الجيولوجي الصادر عن وزارة الطاقة الأمريكية، وتقرير معهد بيكر حول:"تحديات الطاقة في القرن 21" حيث تبين جميعا أن حقول النفط في العالم وصل فيها الاحتياطي إلى الأوج الجيولوجي أو الذروة*، وبالتالي سيتراجع الإنتاج وترتفع الأسعار، ما يستدعي التسابق نحو تأمين مصادر وجود النفط، وهو ما يفسر لجوء الولايات المتحدة إلى الحرب على أفغانستان والعراق فيما بعد، وقد تزامن ذلك التنافس مع التهديدات الإرهابية والكوارث الطبيعية كإعصار كاترينا والتي استهدفت المنشآت النفطية، وكذا الأزمة المالية الاقتصادية العالمية منذ 2008، مرورا إلى أحداث الربيع العربي، وهو ما سنتطرق إليه عبر مراحل:

* الذروة باختصار هي وصول الإنتاج إلى نصف الاحتياطي النفطي الموجود.

1-قمة كاراكاس لدول الأوبك سبتمبر 2000:

بعد انخفاض أسعار النفط من 18 إلى 12 دولار للبرميل على إثر الأزمة المالية الآسيوية، وضعت منطقة الأوبك في مارس 2000، ما عرف **بآلية ضبط الأسعار** التي تهدف إلى الحفاظ على أسعار النفط بين حدين أدنى وأعلى (22-28 دولار للبرميل)، حيث لجأت إلى تحريك الإنتاج زيادة تارة أو خفضا تارة أخرى، فارتفع السعر الإسمي في ظل تلك الآلية إلى نحو 25 دولار للبرميل في المتوسط ، خلال الفترة من 2000 إلى 2003.[1]

ونشير إلى أن الأوبك في نهاية القرن العشرين كانت تملك أكبر حصة من الإنتاج لعالمي العام للنفط بـ40٪، مع امتلاك أعضائها لـ80٪ من الاحتياطات العالمية للنفط[2]، وبالتالي جاء رد الوكالة الدولية للطاقة سريعا حيث أرسلت تقريرا للأوبك حول وضع السوق، الذي عرف نقصا في العرض بمعدل 3 ملايين برميل يومي خلال الربع الأول من عام 2000، وضغطت عليها لرفع إنتاجها.

في مارس من نفس العام عقدت الأوبك اجتماعا، واتخذت قرارا لرفع حصص الإنتاج بـ500.000 برميل في اليوم في حال ارتفاع الأسعار عن أكثر من 28 دولار للبرميل منذ 20 يوم، كما يمكن لها تخفيض إنتاجها بنفس القيمة، في حالة استثمار الأسعار نحو الانخفاض إلى أقل من 22 دولار للبرميل لعشرة أيام متتالية.[3]

إن الضغوطات التي تعرضت لها المنظمة في بداية 2000، لاسيما من قبل الدول الصناعية، كادت أن تعزز استقرارها فعقد أعضاء المنظمة اجتماع قمة كاراكاس بدعوة من الرئيس الراحل الفنزويلي "هوقو شافيز" خلال يومي 27-28 سبتمبر 2000، حيث تصالح

[1] د. حسين عبد الله: أزمة النفط الحالية تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، مصر، مطابع الأهرام التجارية، أفريل 2006، ص 38.

[2] Igor deKanic and others : Op.cit, p 281.

[3] Chems Eddine chitour : pétrole et politique. Op.cit , p 116.

الأعضاء مع السعودية، متفقين على تحديد حصص الإنتاج لرفع الأسعار ومما نصت عليه القمة ما يلي:[1]

1-الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء في الأوبك من خلال وضع سياسات وإستراتيجيات مناسبة من أجل تحقيق المنفعة الاقتصادية من مصادرها الطبيعية.
2-دعم أواسر التعاون بين الأوبك والدول الأخرى المصدرة للنفط من أجل تحقيق استقرار السوق.

ويلاحظ أنه مع بداية سنة 2001 تراجعت الأسعار من 28 إلى 22 دولار للبرميل، لكن مع تنظيم الانتفاضة الفلسطينية، وأحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية، والتي انتهت بإعلان أمريكا الحرب على نظام طالبان في أفغانستان، ارتفعت الأسعار على إثر ذلك ما بين 25 و27 دولار للبرميل، وفي بعض الأوقات وصلت إلى 30 دولار للبرميل.[2]

لقد ساعدت عوامل أخرى على ارتفاع الأسعار كارتفاع الاستهلاك العالمي للنفط، الذي تجاوز 80 مليون برميل يوميا بسبب موجة البرد الشديد التي ميزت فصل الشتاء في الو.م.إ وأوربا، وهو ما أدى لزيادة الضرائب على أنواع الوقود المختلفة في هذه الحكومات، وبالتالي فإن رفاهية الفرد في هذه الدول لاستهلاك النفط، لم تجد لها مكانا في قاموس الليبراليين الجدد، بل تلاشت فكرة الاعتماد المتبادل التي جاء بها هؤلاء، وأصبح جليا أن استهلاك الطاقة في هذه الدول يتأثر بما تتخذه الأوبك من قرارات، حفاظا على مصالحها النسبية على الأقل وفق أدبيات الواقعية الجديدة.

ويتأكد هذا التنافس بلجوء الو.م.إ إلى توظيف مخزونها النفطي في الأسواق لخفض الأسعار، كما دفعت معاناة المواطن الأمريكي من ارتفاع أسعار البنزين، بقاضي فيدرالي من ولاية ألاباما إلى إصدار قرار في أفريل 2001، يتهم فيه الأوبك بتقييد حرية التجارة في

---

[1] مجلة النفط والغاز العربي: العدد 36، أكتوبر، 2000، ص 12.

[2] Igor deKanic and others : Op.cit, p 280.

النفط، مخالفة بذلك قوانين مكافحة الاحتكار الأمريكية، فاستعانت الأوبك بمحامين وظلت القضية تتداول في المحاكم الأمريكية إلى أن رفضتها المحكمة العليا في أكتوبر 2004.[1]

إن الأوبك ردت على هذه السياسات بتخفيض حصص الإنتاج بعد فيفري 2002، وفق **آلية ضبط الأسعار** التي ذكرناها سابقا، فوصلت الأسعار ما بين 29 إلى 30 دولار للبرميل، وبقيت في تحسن إلى نهاية 2002 حيث عرفت عائدات الأوبك في العموم، ارتفاعا سنة 2001 إلى 196,7 مليار دولار، وانخفضت قليلا لتصل إلى 168,8 مليار دولار في نهاية العام 2002[2].

2-**العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق 2003**:

في الحقيقة لم يكن غزو العراق ولا أفغانستان قبلها، مجرد فعل تلقائي على هجمات 11 سبتمبر 2001، فالتخطيط لغزوها عسكريا كان مخطط له قبل 11 سبتمبر، في إطار تجسيد " الإستراتيجية الوطنية للطاقة" في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت من وضع "ديك تشيني" مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جورج وولكر بوش، حيث قدمها له في ماي 2001.

إن اختيار تشيني لهذين الدولتين في تقريره، قصد ضمان تأمين إمدادات الطاقة لأمريكا كان مدروسا بعناية. فالرجل كان رئيسا لمجلس إدارة شركة هاليبرتون النفطية حتى نهاية عام 2000[*]، وبخبرته الطاقوية كان مثلا يرى أن أفغانستان تقع جغرافيا في منطقة أوراسيا التي تمتد من الصين إلى ألمانيا وهي أغنى منطقة في العالم بها 60٪ من الناتج العالمي ، 75٪ من موارد الطاقة العالمية، ويقع داخلها بحر قزوين الذي يحتوي على 33 مليار برميل احتياطي مؤكد من النفط، و600 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي. في حين بلغ

---

[1] د. حسين عبد الله: أزمة النفط الحالية، تداعياتها ومستقبلها، المرجع السابق، ص 39.

[2] Chems Eddine chitour : Op.cit , p 122.

[*] حقق ديك تشيني لهذه الشركة بفضل علاقاته السياسية أرباحا خيالية وصلت إلى نحو 45 مليون دولار عام 2000، **أنظر**: خليل العناني: اللوبي النفطي الأمريكي ، النفوذ وآليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، المرجع السابق، ص 44.

احتياطي أفغانستان من النفط 6٪ من الاحتياطي العالمي، إضافة إلى احتكارها نحو 40٪ من الاحتياطي العالمي للغاز.[1]

وبالتالي اختارت الو.م.إ أفغانستان لتكوين قاعدة أمريكية للقيام بمختلف العمليات العسكرية في أوراسيا، وتحويل نفط وغاز قزوين عبر أفغانستان بالاتفاق مع دولتي تركمنستان وباكستان، مرورا بخليج أو بحر العرب فالمحيط الهندي باتجاه أسواق آسيا القريبة لاسيما الهند، الصين واليابان.

وبالنسبة لاختيار العراق، فالتقرير يشير إلى أن قدرة الإنتاج الاحتياطية لدول الأوبك، انخفضت من 25٪ عام 1985 إلى 8٪ عام 1990، ثم 2٪ فقط عام 2001، كما أن معدل اكتشافات الحقول النفطية الجديدة الكبرى عرف هبوطا كبيرا في تلك السنوات. فمن 13 اكتشافا تزيد عن 500 مليون برميل سنة 2000، نزل العدد إلى 6 سنة 2001 ثم 2 سنة 2002، وفي سنة 2003 لم يتم التوصل إلى اكتشاف جديد واحد يزيد حجمه عن 500 مليون برميل.[2]

زيادة عن ذلك فإن معظم حقول النفط الكبيرة في العالم والقديمة باتت تعرف الذروة النفطية، وأمام تقلص إمدادات الطاقة للو.م.إ اختارت العراق الذي حسب دراسة للخبير في النفط ماسيو سيمونس Matthew Simmons في هذه الفترة حول: "مشكل ذروة النفط"؛ تبين أنه يحوي أكثر الاحتياطيات النفطية في الشرق الأوسط غير مكتشفة ومستقلة، والتي تمثل مع احتياطيات إيران، السعودية، الكويت، الإمارات، وإلى حد ما قطر. نحو 65٪ أو أكثر من احتياطات النفط المتبقية في العالم.[3]

---

[1] عمرو كمال حمودة: النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، المرجع نفسه، ص 50,

[2] ريتشارد هاينبرغ: غروب الطاقة. الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول، (ترجمة: مازن جندلي)، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص ص 37-40.

[3] William Engdahel : A Century of War-Anglo- American oil politics and new World order. London, published by pluto press, 2004, pp 260-261.

وهناك بعض الدراسات في الحكومة الأمريكية تشير إلى أن العراق ، محتمل أن يتربع على نحو 432 مليار برميل، من موارد النفط غير المكتشفة، وهي أكبر من ما هو موجود في السعودية ما يعطي للعراق أهمية إستراتيجية في الشرق الأوسط، مقارنة بالذروة التي تعرفها الاحتياطيات النفطية الأخرى في المنطقة[1].

انطلاقا من هذه المعطيات فكرت الو.م.إ بقيادة بوش الابن الذي اشتهر في السابق بتجارة النفط أيضا احتلال العراق تحت غطاء تدمير أسلحة الدمار الشمال التي يمتلكها، وبعد إثبات نتائج التحقيق من قبل المفتشين الدوليين، عكس ذلك بررت الحرب بإسقاط نظام صدام الدكتاتوري وتعويضه بنظام ديمقراطي يضمن حرية الإعلام، رؤوس الأموال المرأة...الخ. فالولايات المتحدة الأمريكية أرادت إحداث توازن بين استخدام القوة العسكرية ، وتحقيق سياسة تأمين الطاقة إليها لتحقيق التنمية، بدلا من الاعتماد فقط على المال والاقتصاد كما كانت عليه إدارة بيل كلينتون.

والدليل على سوء نية الو.م.إ وبريطانيا في هذه الحرب التي خاضاها لمصالح براغماتية مطلقة، ما صرح به بول وولفويتز Paul Wolfowitz وهو نائب وزير الدفاع الأمريكي "رامس فيلد"، وأحد المنادين بتطبيق إستراتيجية "الحرب الإستباقية" بعد 1992، وكان مندوب في سنغافورة للمشاركة في ندوة الأمن خلال جوان 2003، أي : بعد إعلان بوش نهاية الحرب في العراق، صرح: " **أن حالة كوريا الشمالية التي تسعى للحصول على السلاح النووي والعراق تختلف اقتصاديا، واختيارنا الحرب على العراق فقط لأنه يسبح فوق بحر من النفط، في حين أن تطوير الرؤوس والصورايخ النووية من قبل كوريا الشمالية، لم يكن يحظ باهتمام صناع القرار في البنتاغون ، فالعراق كان هو الهدف**"[2].

---

[1] William Engdahel , op.cit, p 261.

[2] ibid , p257 .

وتجدر الإشارة إلى أن التحضير لشن الحرب على العراق أدى إلى ارتفاع أسعار النفط إلى 35 دولار للبرميل، قبل الدخول إلى العراق في 20 مارس 2003[1]، وفي بداية 2004 وصلت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها بعد الحرب على العراق، بسبب تخفيض الأوبك لحصص الإنتاج أمام ارتفاع الطلب خاصة في آسيا والصين، وانخفاض في احتياطي النفط في الو.م.إ حيث أصبح يكفي لإمداد البلاد لمدة 13 يوم فقط في وقت كانت فيه مصافي النفط تعمل بطاقتها القصوى (100٪).[2]

ولأن أسعار النفط غير مرتبطة فقط بالاستيراد والطلب في السوق، بل مرتبطة أيضا بقضية الأمن الشامل، ولهذا فإن الهجمات الإرهابية في العاصمة الإسبانية مدريد من قبل جماعة "إيتا" الباسكية الانفصالية، أدت لارتفاع جديد في الأسعار إلى 38 دولار للبرميل، واستمرت في الارتفاع خلال النصف الثاني من 2004 حيث تجاوزت 50 دولار للبرميل، ثم 55 دولار مع بداية 2005، لترتفع إلى أكثر من 60 دولار للبرميل في منتصف 2005 .[3]

3-إعصار كاترينا وتأثيراته:

حدث إعصار كاترينا في سبتمبر 2005 بجنوب الو.م.إ، وقد أثر الإعصار في رفع أسعار النفط إلى 67 دولار للبرميل، وذلك لأن كاترينا هي إحدى المناطق الرئيسية لإنتاج وتكرير النفط في الو.م.إ، حيث تمثل حوالي 4/1 من إنتاج الو.م.إ وبها أكبر مصانع ومنشآت التكرير التي أصيبت من جراء الإعصار.[4]

لقد سارع أصحاب رؤوس الأموال إلى المضاربة في السوق العالمية للنفط بسبب الإعصار ، خاصة في أمريكا وأوربا حيث عرف سعر البنزين ارتفاعا في الو.م.إ، وذلك لتحطم القواعد

---

[1] Igor deKanic: Op.cit, p 280.

[2] ريتشارد هاينبرغ: المرجع السابق، ص 36.

[3] Igor deKanic: Op.cit, p 282.

[4] le Figaro Magazine : édition international du samedi, 24 Septembre 2005, page 27.

الطاقوية في جنوب أمريكا والتي تستهلك البنزين بشكل كبير، في حين ارتفع سعر المازوت في أوروبا، باعتباره المنتوج الأكثر استهلاكا من طرف الشعب.[1]

بالنسبة للأوبك وتعويضا للنقص في الإنتاج بسبب الإعصار لجأت إلى الرفع من حصتها الإنتاجية بـ: 2 مليون برميل في اليوم، إلا أن سعر البرميل سجل زيادة بـ4 دولار عما كان في السابق[2]، وعموما فإن إنتاج الأوبك تراوح بين 25 إلى 29 مليون برميل يومي في الفترة من 2002 إلى 2005، كما هو واضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 07: إنتاج الأوبك للنفط بين 2002-2005 بـ مليون برميل/ يوم.

السنوات	2002	2003	2004	2005
الإنتاج	25,4	26,9	29,0	29,9

source : le Figaro magazine, Op.cit, p 33.

في 2006 تراوحت أسعار النفط ما بين 60 إلى أزيد من 70 دولار للبرميل أحيانا، وذلك بسبب ارتفاع وتطور الطلب العالمي عن النفط من 75 مليون برميل يومي عام 2003 إلى 84 مليون برميل عام 2006، وهو مرشح لأن يصل إلى 107 مليون برميل يومي بحلول عام 2025.[3]

كما أن ملف التجارب النووية لكوريا الشمالية، والملف النووي الإيراني، أدى لاضطراب كبيرة في الأسواق النفطية، بسبب تلويح الو.م.إ وأوربا بتوجيه ضريبة عسكرية للدولتين، فارتفعت

---

[1] Marc roche : Katrina a provoqué le retour des spéculateurs, Le monde,N° 347, novembre 2005, p2.

[2] OPEC Bulletin :09/10/2006, p101.

[3] هيثم عبد الله سلمان وأحمد صدام عبد الصاحب: إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية، مجلة المستقبل العربي، عدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ديسمبر 2008، ص 29.

أسعار النفط في بداية شهر جويلية 2006 إلى مستوى 75 دولار للبرميل، بل فاق سعر برنت بحر الشمال 75,31 دولار للبرميل، ورغم ذلك لم يؤثر هذا الارتفاع على النمو الاقتصادي العالمي، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي العالمي 5,4٪ عام 2006، بعد أن كان 2,7٪ عام 1992.[1]

إن استمرار التحسن في أداء الاقتصاد العالمي أدى إلى رفع نسبة الطلب العالمي على النفط، فمن 84 برميل عام 2006 إلى 85,7 مليون برميل في اليوم العام 2007 أي: بزيادة قدرها 1,4٪ [2]، وهو ما استمرت معه الأسعار في الارتفاع إلى أزيد من 70 دولار للبرميل، فقررت الأوبك تخفيض حصص الإنتاج لأعضائها بـ500.000 برميل في اليوم ابتداءا من 01 فيفري 2007، قصد ضبط الأسعار حيث عرفت استقرار بين 50 إلى 60 دولار للبرميل.[3]

ونشير إلى أن الأسعار وصلت إلى 70 دولار للبرميل في النصف الثاني من أفريل 2007، فحاولت المنظمة إعطاء ضمانات للدول المستهلكة، بالتزامها تزويد السوق بالنفط والعمل على استقرارها، وهو ما جاء في تصريح وزير النفط الإماراتي " **السيد محمد الحملي**" للصحافة الدولية.[4]

وقد استمرت الأسعار في الارتفاع إلى أن وصلت عتبة 100 دولار للبرميل في نهاية 2007، بسبب المضاربة وكذا انهيار قيمة الدولار كعملة مرجعية لتبادل النفط مقارنة باليورو والعملات الأخرى، رغم أن الأوبك رفعت من إنتاجها لضبط الأسعار بـ500.000 برميل في

---

[1] هيثم عبد الله سلمان وأحمد صدام عبد الصاحب :المرجع السابق، ص 37.

[2] OPEC Bulletin :Op.cit, p96

[3] Le Maghreb : le Qatar contre une nouvelle réduction de la production, du 7 Février 2007, Alger, p6.

[4] حفيظ صواليلي: "أسعار النفط تقترب من 70 دولار للبرميل" جريدة الخبر، الجزائر، 17 أفريل 2007، ص 32.

اليوم ابتداءا من أول نوفمبر 2007، حيث وصل إلى 31,2 مليون برميل في اليوم بدل من 30,66 مليون برميل يومي في سبتمبر 2007.[1]

وعموما فإن تضاعف أسعار النفط بين 2005 إلى 2007 كان في صالح دول الأوبك، لأن حقول النفط داخل أعضائها أو في البلاد المنتجة خارج الأوبك، وصلت احتياطياتها إلى الذروة ما يعني تراجع الإنتاج. وبالتالي ارتفعت تكلفة الإنتاج بسبب زيادة الاستثمار في الاكتشاف وتحديث طرق الإنتاج، كما يقول الخبير الجيولوجي في مجال النفط ماسيو سيمونس Matthew Simmons، وارتفاع الأسعار هو أيضا في صالح الدول المستهلكة لترشيد الاستهلاك، وبالتالي ضمان وجود إمدادات مستقبلا. فالخبير في مجال النفط دانيال يرغن Daniel Yergin يعتبر أن دول : فنزويلا، العراق، إيران ونيجيريا لو لم تخفض من إنتاجها بسبب اللاإستقرار الداخلي- أثناء ارتفاع الأسعار-، كان العالم سيعيش مشاكل سياسية واقتصادية، لأن ارتفاع الإنتاج ستنخفض معه الأسعار وبالتالي زيادة الطلب العالمي أمام الذروة النفطية.[2]

فذروة النفط "The peak-oil" تعني تراجع الاحتياطي، والذي تدهور كما يقول سيمونس حتى في حقول النفط السعودية، بل يرى أن معظم حقول النفط الضخمة في العالم تم اكتشافها منذ 3 عقود مضت، والبعض منها منذ 7 عقود حيث بدأت تفقد قدراتها من سنة لأخرى، كحقل برقان في الكويت، كانتريال في المكسيك، تذبذب إنتاج نفط خليج بريدو في ألاسكا، مع صعوبة في إنتاج حقول النرويج وبريطانيا الشمالية. وبالتالي أمام فقر هذه الحقول ليس من الغريب حسبه، تضاعف أسعار النفط أمام توسع الاقتصاد العالمي، الذي يتطلب كميات كبيرة من النفط والتي لا يمكن تعويضها بمصادر النفط غير التقليدي مثل:

---

[1] جريدة الأحداث الجزائرية: "ارتفاع إنتاج الأوبك"، 04 نوفمبر 2007، ص 4.

[2] Peter MAASS : Crude Word the violent Twilight of oil. penguin Books, London, 2009, p12.

قطران* الرمال في كندا، أو النفط الثقيل في فنزويلا ، لأنها صعبة التحويل إلى نفط للاستهلاك كما تسبب ضررا للبيئة.[1]

4-أسعار النفط في ظل الأزمة المالية العالمية 2008:

في الأيام الأخيرة من العام 2007 تراجعت أسعار النفط عن عتبة المائة دولار للبرميل، لكن مع بداية جانفي 2008 ارتفعت الأسعار مرة أخرى، حيث وصل سعر النفط ببورصة نيويورك إلى 100,09 دولار، وذلك لتزايد الطلب العالمي وعدم قدرة الأوبك التي وصل إنتاجها آنذاك 31,2 مليون برميل يومي، تلبية هذا الطلب المتزايد لاسيما من الهند والصين[2].

فالصين مثلا تستهلك نحو 12,8 مليون برميل يومي في حين لا يتعدى إنتاجها 3,4مليون برميل، وبالتالي فهي ملزمة باستيراد 9,4 مليون برميل لتأمين إمداداتها من الطاقة[3]، أما الخبير الدولي في مجال النفط فرانسيس بيران نائب مدير مجلة "بترول وغاز العرب"، فقد أرجع الارتفاع إلى الاضطرابات التي حدثت في مدينة "بورهاركو" بنيجيريا، وكذا التفجيرات الإرهابية في الجزائر. وفي باكستان حتى ولن تكن منتجة للنفط، لكن الأحداث التي عاشتها البلاد خاصة إغتيال "بينا ظير بوتو" أثر على ارتفاع الأسعار.

لقد شهد العالم قبل 85 عام أزمة اقتصادية حادة بدأت من الو.م.إ مرورا إلى باقي دول العالم، والتي أدت إلى تغيير جذري في العلاقات الدولية، انتهت - مع وجود عوامل أخرى- باندلاع الحرب العالمية الثانية، وفي منتصف العام 2008، عرف العالم أزمة اقتصادية عالمية ظهرت بداية في الو.م.إ ثم امتدت آثارها إلى كل أنحاء العالم. حيث كان سببها

* القطران هو القار أو الزفت الذي يستخدم لتهيئة الطرق وتعبيدها.

[1] ibid, p 13.

[2] حفيظ صواليلي: البترول سيبقى سلعة غالية، جريدة الخبر، 5 جانفي 2008، ص 4.

[3] أحمد طاهر: استغلال ثروات بحر قزوين...الفرص والمعوقات، مجلة السياسة الدولية، عدد 180، مجلد 45 ، مصر ، مطابع الأهرام التجارية، أفريل 2010، ص 168.

الرئيس قضية الرهون العقارية التي كانت تمنحها البنوك للمواطنين في الو.م.إ، والتي كانت بنسب فوائد عالية، ونتيجة لعدم مقدرة المواطنين تسديد هذه الفوائد للبنوك، بدأت هذه الأخيرة تعاني من نقص في السيولة، فتخوف المستثمرون وأصحاب رؤوس الأموال من أوربا وخارجها من ذلك، وراحوا يسحبون أموالهم وسندات الاستثمار التي بحوزتهم لدى هذه البنوك، التي أعلنت عن إفلاسها كما هو الحال بالنسبة للشركات الصناعية في العالم. حيث انتقلت الأزمة إلى أوربا وكل الدول التي لها استثمارات إنتاجية في الخارج، وعلى إثر ذلك وصلت أسعار النفط إلى 147 دولار للبرميل.[1]

إن الأزمة المالية الاقتصادية ألقت بظلالها على كل المجالات بما فيها الصناعة والسوق النفطية، حيث لازال العالم يعاني منها إلى يومنا، وفي بداية هذه الأزمة توقع الخبير الدولي في مجال النفط "نيكولا ساركيس" وهو مدير مجلة بترول وغاز العرب بباريس، استمرار ارتفاع أسعار النفط. إذ أشار خلال مشاركته في ندوة "نادي الامتياز" بفندق الأوراسي بالجزائر، إلى أن الطلب العالمي الذي وصل إلى 86 مليون برميل يومي في النصف الأول من 2008، مرشح الارتفاع إلى 115 مليون برميل يومي بحلول 2030.

لكن الأسعار انخفضت فجأة إلى 72 دولار للبرميل في أكتوبر عام 2008، بعدما كانت 141 دولار للبرميل في أكتوبر عام 2007، أي: بانخفاض قدره 69 دولار للبرميل، ويرجع ذلك إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة، وانخفاض أسعار العملات للدول المستوردة للنفط الخام أمام الدولار الأمريكي ، فتراجع طلبها على النفط.[2]

لقد لجأت الأوبك بسبب هذا الانخفاض في الأسعار إلى عقد اجتماع لها في أكتوبر 2008، فالتزم الأعضاء بقرار تخفيض الصادرات بمقدار 1,5 مليون برميل في اليوم، ماعدا السعودية التي تحججت بوجود طلب نفطي في آسيا والباسفيك.[3]

---

[1] Peter MAASS : Op.cit, p 12.

[2] هيثم عبد الله سليمان وأحمد صدام عبد الصاحب: المرجع السابق، ص 36.

[3] المرجع نفسه، ص 36.

لقد كان الهدف من هذا التخفيض هو رفع الأسعار، حيث ارتقت ما بين 76 إلى 80 دولار للبرميل خلال 2009، فوصلت عائدات الأوبك النفطية إلى 571 مليار دولار، بفائض إنتاج قدر بـ 4,3 مليون برميل يومي.[1]

لقد تأثرت الدول المستهلكة بهذه الأسعار، حيث أنفقت الو.م.إ ما بين 29 إلى 75 مليار دولار في 2009 لتعزز إمدادات النفط في الشرق الأوسط[2]، لكنها بسبب الركود الاقتصادي لم تتوصل إلى نتائج حسنة، بل إن عجز ميزانيتها العامة تجاوز 420 مليار دولار سنة 2006، في حين خصصت 700 مليار دولار سنة 2009 كنفقات عسكرية، بما في ذلك النفقات الخاصة بالحرب في العراق وأفغانستان.[3]

لكن تجدر الإشارة إلى أن العجز في ميزانية الو.م.إ ، أدى إلى زيادة تراجع الدولار مقابل العملات الأخرى، وبالتالي فإن الأوبك لم تستفد كثيرا من ارتفاع الأسعار من جهة، كما أن تدهور الدولار زاد من طلب الدول المستهلكة الأخرى من النفط، ما يعني زيادة تدهور احتياطي النفط لدى دول الأوبك بسبب الذروة كما قلنا سابقا.

لقد لجأت دول الأوبك العربية هنا إلى تمويل الو.م.إ في 2009 بـ9٪ من استهلاكها النفطي، حيث قدمت السعودية الجزء الكبير، كترتيب خاص في إطار إستراتيجية مساعدة واشنطن لدعم قيمة الدولار الأمريكي.[4]

واستفادت الأوبك أكثر عندما ارتفعت الأسعار إلى 85 دولار للبرميل في بداية 2010، لتصل إلى 93 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس العام، وذلك بسبب موجة البرد التي

---

[1] حفيظ صواليلي: عائدات دول "الأوبك" تزداد بأكثر من 32٪، جريدة الخبر، العدد 6200، 9 ديسمبر 2010، ص 8.

[2] عمرو عبد العاطي: أمن الطاقة تكلفة عسكرية متصاعدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، المرجع السابق، ص 184.

[3] نسيم بوبرطخ: الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على النفقات العسكرية، مجلة الجيش، عدد 559، الجزائر، فيفري 2010، ص 24.

[4] Timothy Mitchell : Carbon Democracy, political power in the age of oil, verso books, London, New York, 2011, p 235.

عرفتها أوربا وزيادة الطلب العالمي، حيث ازدادت عائدات الأوبك بـ32٪ مقارنة بـ2009، إذ وصلت إلى 750 مليار دولار بفائض إنتاج قارب 5 مليون برميل يومي[1].

إن الزيادة في فائض إنتاج الأوبك، يعني أن المنظمة لم تكن هي المسؤولة دوما عن ارتفاع الأسعار ، بل هناك عوامل أخرى وراء ذلك. بل إن الأوبك بفضل آلية ضبط الأسعار التي تبنتها منذ بداية القرن الـ20، كانت تراعي في كل مرة مصالح الدول المستهلكة وكذا مصالحها في الاستفادة من عائدات النفط لتحقيق التنمية، والدليل على ذلك المساعدات التي قدمتها دول الأوبك العربية كما قلنا في السابق لواشنطن قصد دعم قيمة الدولار، ما يعني أن عمل الأوبك كان يتجه للحفاظ على اللاعبين الآخرين في إطار المصلحة النسبية التي بنيت عليها الواقعية الجديدة، رغم أن فكرة الاعتماد المتبادل بين الطرفين لم تتجسد بعد.

5-أحداث الربيع العربي وواقع الأسعار خلال 2011:

إن ما كان يحدث في الوطن العربي من تحول ديمقراطي في الحقيقة كان مرتب له داخل دوائر صنع القرار والمخابر الأمريكية، فبعد الدراسات التي أعدتها وزارة الطاقة الأمريكية وكذا تقرير "ديك تشيني" حول نقص مصادر الطاقة بالنسبة للو.م.إ، وكذا وصول مختلف الاحتياطيات النفطية العالمية الكبرى إلى الذروة، راحت الإدارة الأمريكية تلوح باستخدام القوة العسكرية لتأمين مصادر إمداداتها بالطاقة، فأعلنت الحرب على أفغانستان في 2001 ثم العراق في 2003.

لكن الو.م.إ بسبب هذه الحروب لاقت أتعابا مالية ضخمة، حيث تشير مؤسسة "راند كوربوريشن" الأمريكية المتخصصة في الدراسات الاستشرافية، في دراسة لها عام 2008؛ أن الحرب الأمريكية على العراق فقط ما بين 1991 و2003 كلفت الخزينة تريليون دولار. وتضيف الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن توفر 12 إلى 15٪ من ميزانية

[1] حفيظ صواليلي: جريدة الخبر، العدد 6200، المرجع السابق، ص 8.

وزارة الدفاع لعام 2009 أي 700 مليار دولار كما قلنا سابقا، إذا ما خفضت مهام حماية منابع النفط في الخليج العربي[1].

وكنا قلنا بأن هذه النفقات تسببت في عجز مالي قدر بـ420 مليار دولار بعام 2006، ومازاد تأثيرا في هذه الوضعية هو الركود الاقتصادي الذي عاشته الو.م.إ بسبب الأزمة المالية، ومن ثم راحت الإدارة الأمريكية تستخدم كما يقول "جوزيف ناي" القوة أو الدبلوماسية الناعمة لتأمين مصادر النفط باستخدام الأنظمة الموالية، دون الدخول في مواجهات عسكرية مباشرة.

لقد طرحت الفكرة وعولجت من قبل صناع القرار بمشاركة المؤسسات الفاعلة كالمعهد الوطني الديمقراطي NDI، وكذا مؤسسات المجتمع المدني مثل: فريدوم هاوس Freedom House، حيث فكروا في قلب أنظمة الدول العربية لاسيما المنتجة للنفط منها، وخلق أنظمة موالية تساعد الو.م.إ على ضمان أمنها الطاقوي، وذلك بحجة الإصلاح الديمقراطي.

وقد ساعد على تجسيد هذه الخطة، بعض الدراسات الأكاديمية كتلك التي قام بها تيموتي مايكل Timothy Mitchell، حيث يرى أن معظم الدول التي تعتمد على جزء كبير من عائداتها النفطية أقل ديمقراطية، فموجة الانتفاضات التي انتشرت حسبه في العالم العربي خلال 2011، أظهرت العلاقة بين الأرباح الكبيرة من النفط، وصعوبة تلبية مطالب الشعوب لأجل المساواة وحياة ديمقراطية.

وتعتبر ليبيا مثلا حسب تيموتي أصغر منتج ضمن كبار المنتجين الثمانية في منطقة الشرق الأوسط، حيث انخفض إنتاج النفط فيها ما أدى إلى الثورة، والدول التي عرفت احتجاجات كمصر انخفض إنتاج النفط فيها خلال 2010 إلى 668.000 برميل يومي، في حين كانت في 1990 لها القدرة على تصدير أكثر من نصف ما تنتجه من النفط، والبالغ نحو 900.000 برميل في اليوم. كما أن سوء التسيير من طرف حكومة "حسني مبارك" في

[1] عمرو عبد العاطي: المرجع السابق، ص 184.

2004، استهدف صناعة الغزل والنسيج والشركات الكبرى، مع ضياع حقوق العمال بسبب الخصخصة وهو ما أدى لتنظيم نحو 1900 إضراب، واحتجاجات ما بين 2004-2008 بمشاركة 1700.000 عامل.[1]

من جانب آخر يرى تيموتي أن هناك دول أخرى خارج الثمانية* أو الخمسة العرب المنتجين للنفط، وهي دول تعتمد على تصدير معادن مختلفة بدل النفط لتحقيق الازدهار الاقتصادي وحركية سياسية، كالمغرب التي تصدر نسبة كبيرة من الفوسفات لكنها لم تعش الاحتجاجات[2].

وبدأت هذه الأنظمة تسقط الواحدة تلو الأخرى، فكانت البداية بنظام زين العابدين بن علي في تونس، ثم معمر القذافي في ليبيا، فمصر، اليمن...الخ، وحتى بعض دول الخليج عاشت هذه الاحتجاجات رغم قلة حدتها كالبحرين وعمان.

في بداية جانفي 2011 مع انطلاق " ثورة الياسمين" في تونس ارتفعت أسعار النفط إلى 97 دولار للبرميل بالنسبة لبرنت بحر الشمال، بزيادة في الطلب العالمي بنحو 200.000 برميل يومي أي: 86,1 مليون برميل إجمالا في اليوم ولم يكن للأوبك دخل في ذلك لأن السوق كانت ممونة حيث كانت المخزونات كما قال الأمين العام للمنظمة عبد الله بدري تكفي لـ60 يوم.[3]

كما تأثرت أسعار النفط التي وصلت عتبة 100 دولار للبرميل في منتصف فيفري من 2011 مع بداية الثورة في مصر، فضغطت الدول المستهلكة بما فيها الو.م.إ على الأوبك لزيادة إنتاجها، خاصة وأن الأسعار تراوحت بين 105 إلى 115 دولار للبرميل، فتوافق أعضاء الأوبك على الزيادة في الإنتاج بعد الاجتماع حيث زادت السعودية إنتاجها

---

[1] Timothy Mitchell : Op.cit, p 228.

* الثمانية الكبار هم: السعودية، الجزائر، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، الإمارات وقطر.

[2] Timothy Mitchell , op.cit, p1.

[3] Lies Sahar : La demande mondiale retour à la hausse pour 2011, El Watan , N°6153, 19 Janvier 2011, p7.

بـ700.000 برميل يومي لتعويض حصة ليبيا، وسارعت كل من الكويت ، الإمارات ونيجيريا في ضخ 300.000 برميل إضافية، وهو ما أوقف ارتفاع الأسعار عند 105 دولار للبرميل.[1]

كما انخفضت بعد ذلك خلال جوان ليرتفع مرة أخرى إلى 109 دولار للبرميل بسبب استمرار الحرب في ليبيا في جويلية، ثم تراجعت الأسعار إلى 100 دولار للبرميل، فعقدت الأوبك اجتماعا خلال الدورة 16 بفينا في ديسمبر 2011، وطالبت فنزويلا وإيران كل من السعودية والكويت تخفيض حصتهما، مادام أمن السوق تعرف استقرار بين العرض والطلب، فالسعودية كانت تنتج 9,9 مليون برميل يومي بدلا من 08,5 مليون برميل كحصة إنتاج محددة لها خلال 2010، والكويت تنتج 2,69 مليون/ب، بدل 2,22 برميل يومي، وهو ما رفع إنتاج الأوبك فوق السقف بـ3,1 مليون برميل إضافي بدل من 2,48 مليون برميل إضافي.[2]

والملاحظ أن الركود الاقتصادي العالمي وأحداث الربيع العربي عوامل ظلت تؤثر في استقرار الأسعار بين 100 إلى 105 دولار للبرميل طوال العام 2012، وارتفعت قليلا في سبتمبر 2012، حيث وصل سعر نفط سلة "الأوبك" إلى 113,46 دولار للبرميل على خلفية مقتل السفير الأمريكي في ليبيا، واستمرار التهديدات الإسرائيلية بتوجيه ضربة عسكرية لإيران بسبب ملفها النووي.[3]

فالملفت للانتباه أن الارتفاع في الأسعار ما بين 2011-2012، لم يكن يخضع لعوامل العرض والطلب، بقدر ما كان يتأثر بالمضاربة واحتجاجات الشعوب في الدول العربية.

---

[1] حفيظ طواليلي: دول الأوبك تتفق على زيادة الإنتاج، جريدة الخبر، العدد 6289، 9 مارس 2011، ص 10.

[2] Lies Sahar : Les pays du Golfe doivent réduire leur production…. ; El Watan , N°6431, 14 Décembre 2011, p5.

[3] سلوى روابحية: ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، جريدة الشعب، العدد 15901، 15 سبتمبر 2012، ص 32.

وخلال النصف الأول من العام 2013، وصلت أسعار نفط برنت الشمال إلى 108,86 دولار للبرميل[1]، ثم ارتفعت إلى 117 دولار في بداية سبتمبر، ثم تراجعت إلى 108 دولار في بداية أكتوبر، وحسب تقرير للبنك الكويتي الوطني، فإن هذا الانخفاض راجع لعدول الو.م.إ عن توجيه ضربة عسكرية لسوريا، وتراجع التوتر بين الو.م.إ وإيران وكذا تراجع الطلب على النفط في دول الخليج خاصة السعودية، وذلك بسبب حرارة فصل الصيف[2].

وفي جانفي 2014 في تقرير لمنظمة الأوبك انخفضت الإنتاج للمنظمة عن الاحتياجات العالمية، بسبب تقلص الإنتاج في ليبيا حيث وصل إنتاج الأوبك إلى 29,44 مليون برميل يومي[3].

وخلال جوان من العام 2014، ارتفع سعر برنت الشمال قليلا إلى 112 دولار للبرميل بزيادة فاقت 4 دولار بسبب تصاعد الهجمات الإرهابية لداعش في العراق[4].

---

[1] World Bank Commodity price Data (pink sheet), july 2014/ in : Knoema.fr/yxptpab/crude-oil-price-forcast- long- term- fo-2025-data-and charty.19/07/14.

[2] جريدة الشاهد: 20 أكتوبر 2013 وارد في: www.alshahedkw.com/index.php? option.com_content and .view :19/07/14 00h :37

[3] وكالة الأنباء الجزائرية: مقال رقم: 500/159/53241، الخميس 16 جانفي 2014.

[4] U.S.Energy Information Administration, July 8, 2014 /In : www.eia.gov/ Forecarts/ steo/ report / prices.cfm. 19/07/2014. 00h :55.

الخلاصة والاستنتاجات:

بالرجوع إلى تاريخ إنشاء الأوبك، نجد أن المنظمة جاءت كرد فعل ضد سياسات الاحتكار التي كانت تتبعها الشركات الأجنبية، والتي كانت تستهدف ثروات الدول المنتجة بعقود الامتياز، وسعيها للتحكم في الإنتاج وتخفيض الأسعار كذلك الذي قامت به في الخمسينات من القرن الـ20.

وبالنظر إلى فشل الأوبك في بداية نشأتها على مستوى القيادة والتنظيم، أو على مستوى التنسيق السياسي، خاصة في قضية تنفيق الريع، لكنها نجحت لأول مرة في استخدام النفط كسلاح ، من هنا نستنتج أن إستراتيجية تحالف دول الأوبك، أثبتت نجاحها مرة أخرى في العلاقات الدولية، كتلك التي حدثت زمن الحروب والنزاعات.

لقد ظلت الأوبك طوال السبعينات إلى الثمانينات من القرن الماضي، تناضل عبر قرارات تأميم نفوطها، أو أخذ قرارات مصيرية في بسط سيادتها على ثرواتها ونخص بالذكر قرارات 1973-1980، ثم تراجع دور المنظمة مع الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986، لتجد بعد ذلك الدول المستهلكة الوقت مناسب سنوات الـ90 إلى نهاية القرن الـ20، لتوجيه سياسة إنتاج النفط عالميا وفق مصالحها، مستغلة بذلك الشرخ والانقسام الذي حدث داخل المنظمة.

بعد أزمة النمور الآسيوية وعقد الأوبك لقمة الكاراكاس سنة 2000، وحدت المنظمة من جديد صفوفها وظهرت أكثر تنسيقا في السياسات، وكذا إرادة في المنافسة عبر "إستراتيجية ضبط الأسعار"،حيث كانت تزيد أو تخفض الإنتاج للحفاظ على استقرار السوق، ولكن بمصالح نسبية باعتبار أن عوامل أخرى، كانت تتحكم في أسعار النفط.

فطوال 2001 إلى 2014، ظلت الأسعار النفطية رهينة أحداث سياسية واقتصادية، كأحداث 11 سبتمبر 2001، تم قرار أمريكا إعلان الحرب على أفغانستان ثم العراق، فالأزمة الاقتصادية العالمية، ثم أحداث الربيع العربي، والملفت للنظر أن الأوبك اتخذت

قرارات لضبط الأسعار والطلب العالمي، بالنظر أيضا إلى الذروة النفطية التي تعاني منها معظم حقولها النفطية الضخمة.

وبالتالي فانخفاض الأسعار لا يخدم دول المنظمة التي تحتاج لأموال قصد تنمية اقتصادياتها كما لا يخدم الدول المستهلكة التي تفقد إمداداتها من النفط بسبب ارتفاع الطلب، كما أن ارتفاع الأسعار لا يخدم الدول المستهلكة لاسيما أثناء الركود الاقتصادي مثلما لاحظنا، ولكن أيضا لا يخدم دول الأوبك التي ستواجه سياسات إنتاج النفط منافسة في مناطق جديدة، بل تكثيف الدول المستهلكة لاستثماراتها في الطاقات المتجددة، أو النفط غير التقليدي كالغاز الصخري.وبالنظر إلى الذروة النفطية وحسابات كل طرف، نستنتج أن مشكلة أمن الطاقة ، تستوجب على الأوبك والدول المستهلكة معا، الدخول في شراكة حقيقية وفق الاعتماد المتبادل الذي تحدثت عنه الليبرالية الجديدة، حيث تستفيد الأوبك من التكنولوجيا لإعادة تهيئة حقولها والرفع من إنتاجها، وضمان إمدادات الطاقة للدول المستهلكة، وكذا مساعدة هذه الأخيرة لدول الأوبك كي تتجه لاستغلال الطاقات المتجددة من أجل تأمين الطاقة للجميع.

الفصل الثّالث: الأويك و
علاقات التفّاعل مع
سياسات الطّاقة العالميّة

بعدما تطرقنا إلى سياسات أوبك النفطية ضمن الأحداث الدولية من 1973 إلى 2014، و تأثيرها في العلاقات الاقتصادية و المالية و المبادلات الدولية في مجالات النفط. و كي تشتمل الدراسة على مختلف أجزاء الإشكالية. يتوجب علينا تحديد موقع و علاقات التفاعل بين الأوبك و سياسات الطاقة العالمية. حيث سنتطرق إلى تنافس و سياسات شركات الطاقة العالمية و أثرها على صناعات الأوبك النفطية، لاسيما الشركات الكبرى les majors، كما ندرس موقع الأوبك ضمن منظمات إقليمية و عالمية أخرى في مجال الطاقة. كمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (OPEAC)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIE).

و بما أن التنافس في القرن 21، يتجه أكثر نحو تأمين مصادر الطاقة، فسنتطرق إلى سياسات الطاقة للدول الكبرى مقارنة بسياسات الأوبك، على سبيل المثال: سياسات الو م أ، الصين اليابان و كذا الإتحاد الأوروبي، حيث سنناقش أهداف مشروع ديزرتيك الألماني لتحويل الطاقة الشمسية في صحراء دول شمال إفريقيا إلى طاقة كهربائية و نقلها إلى مختلف أنحاء أوروبا.

المبحث الأول: الأويك و سياسات شركات و منظمات الطاقة:

في الواقع حققت الشركات النفطية أرباحا معتبرة على امتداد سنوات طويلة، خاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تسببت هذه الشركات في خفض أسعار النفط سنة 1959، و هو ما أدى إلى إنشاء منظمة الأويك، التي قلصت من سيطرة الشركات النفطية العالمية الكبرى، من خلال إلغاء المنظمة لعقود الامتياز، و القيام بتأميم ثروات الدول المنتجة.

و يجمع الباحثون في العلاقات الدولية، إلى أن شركات النفط العالمية، هي أحد أكبر الفاعلين تأثيرا في منظومة التفاعلات داخل المجتمع الدولي، إلى جانب الرأي العام و المؤسسات الإعلامية.

و قد أشار **أنطوني سمبسون** إلى ضخامة عمل هذه الشركات بقوله: " **فهي بتركيبها المعقد و مدى عملها و مواردها، مؤسسات ظهرت كجزء من الحكومة العالمية، موظفوها الإداريون كان في استطاعتهم أن يتنقلوا جوا بين بيتسبورغ و الكويت و بين سان فرانسيسكو و العربية السعودية بصورة عرضية كما لو كانوا يتنقلون عبر دولتهم، و استطاعت آلاتها الحاسبة أن تحلل عروض و طلبات نصف بلدان العالم، و كل واحدة من الشركات السبع قد عمرت حتى الآن أكثر من خمسين عاما، و هذه المدة تفوق ما عمره كثير من عملائها في الدول المنتجة !!!... و قد تعدت خبرتها _التي تتخطى الحدود القومية_ قدرة الحكومات الوطنية و فاقت مداخيلها مداخيل معظم البلدان التي تعمل فيها**"[1]

و بالرغم من قوة الشركات النفطية الأجنبية، فإن منظمة الأويك اكتسبت عبر الزمن خبرة في تسيير المفاوضات مع هذه الأخيرة، و كثفت في الوقت نفسه من علاقات التعاون معها. لكن التنافس أيضا كان على أشده بينهما، فالشركات مباشرة بعد أزمة 1973 طورت من إستراتيجيتها لحماية مصالحها، حيث ارتكزت هذه الإستراتيجية على:[2]

1- توجهت الشركات النفطية إلى بناء احتياطاتها، بالتركيز على المناطق الخارجة عن منظمة الأويك من خلال تحسين حصة الاحتياطات ضمن الإنتاج.
2- أعادت بنا مشاريعها النفطية في العالم.

---

[1]- أنطوني سمبسون: الشقيقات السبع، شركات النفط الكبرى و العالم الذي صنعته. (ترجمة: سامي هاشمي)، لبنان. معهد الإنماء العربي، 1976، ص20.

[2]- chems eddine chitour :pétrole et politique, op. cit, page 130.

3- خفضت النشاط في إنجاز الآبار النفطية بالمناطق الفقيرة (في الو.م.أ). كما كثفت من عملياتها في صهر المعادن بالمناطق الغنية بذلك.

إن الشركات النفطية لا تبحث في حقيقة الأمر عن مكانة لها فقط أمام الأوبك و التكتلات الأخرى في مجال الطاقة، بل تسعى للتغلغل و تخريب أطراف المنظمة من الداخل حتى تستطيع تطبيق سياساتها الاحتكارية. فمعظم الانقلابات العسكرية التي حدثت و تحدث في الدول التي تعرف تواجد احتكارات أجنبية، تكون نتيجتها قيام حكم عسكري يحقق للشركات ما كانت لا تستطيع الحصول عليه أثناء الحكم الوطني.

فحكومة الجنرال سوهارتو في اندونيسيا مثلا رضخت لمطالب شركات النفط و بدأت بإلغاء القرارات الوطنية التي كانت قد اتخذتها الحكومة الإندونيسية، كالسيطرة و الإشراف على شركات النفط في إندونيسيا و استهلاك جميع مؤسسات هذه الشركات ... الخ. و قد حرضت المخابرات الأمريكية (C.I.A) الشعب للقضاء على حكم الرئيس "**سوكانو**". و اتهمته بالانصياع للأحزاب الماركسية و محاولته التخلص من النفوذ الاقتصادي الغربي[1].

و الملاحظ أن هذه الشركات لا تتنافس فيما بينها فقط للتنقيب عن النفط، بل كثيرا ما تتعاون في مناطق النفط لتسريع وتيرة التنقيب و الحفر، و كذا الإنتاج بما يحقق لها و لدولها أرباحا و إمدادات مقارنة بما يحدث في السوق.

كما أن الشركات ليست هي الفاعل الوحيد أو المنافس للأوبك، بل هناك منظمات متخصصة في ميدان الطاقة هي أيضا لها سياسات تتداخل مع الأوبك، كمنظمة الدول النفطية غير الأعضاء أو المستقلة (IPEC)، و كذا منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (OPEAC)، أو لها سياسات منافسة للأوبك، كالوكالة الدولية للطاقة(A.I.E)، و هو ما سنوضحه فيمل يلي:

المطلب الأول: منافسة الشركات النفطية لمنظمة الأويك:

في الواقع تعود المنافسة الحقيقية بين هذه الشركات إلى سنوات عديدة، كانت تتسابق فيها لاحتكار صناعة النفط في الدول المستعمرة. لقد كانت منطقة الشرق الأوسط بؤرة توتر و تنافس حقيقيين بين هذه

---

[1]- عبد الله الطريقي: المرجع السابق، ص35.

الشركات، فقد لاحظنا في السابق كيف تغلغلت شركتي "أرامكو" و كذا "الأنجلو إيرانية" إلى كل من السعودية و إيران. و ما زاد من هذا التنافس هو كمية الاحتياطي من النفط في منطقة الشرق الأوسط، حيث تشير التقديرات إلى احتمال استكشاف نحو 526 مليار برميل مستقبلا[1].

و نظرا لأن دول النفط بأمريكا الجنوبية ليس بها احتياطات كبيرة، مع بروز دول إفريقية لاسيما الغربية منها في طفرة نفطية نوعيا و كميا، فإن هذه الشركات راحت تتنافس أحيانا، و تتعاون أحيانا لضمان تدفق النفط من هذه الدول، لاسيما في خليج غينيا. وتعتبر الو.م.أ أكبر الدول المستهلكة دعما لهذه الشركات في إفريقيا، للقضاء على سيطرة الأوبك و تأثيرها في سوق النفط العالمية.

إن احتياطيات النفط في إفريقيا، تضاعفت في الفترة بين 1985 إلى 2005، حيث قدرت ب: 114.3 مليار برميل، تمثل 10 % من الاحتياطيات العالمية. و يوفر خليج غينيا أكثر من 70 % من إنتاج القارة، و كذا 75 % من احتياطياته، لهذا راحت الدول الكبرى تتسارع في توجيه استثماراتها في المنطقة، حيث تمثل حصة الشركات الأمريكية وحدها 40 % منها [2].

ففي نيجيريا يرى ميكائيل بيل Michael Peel، أن الصراع فيها يرجع إلى سياسات الشركات متعددة الجنسية. للتنقيب عن النفط في دلتا نيجيريا. كشركة شل و شفرون، حيث تقوم هذه الأخيرة بتمويل مشاريع استثمار في مدن دون غيرها، ما يجعل سكان المناطق المعزولة، في حالة تذمر و غليان اجتماعي عادة ما ينتهي بالعنف. كذلك الذي حدث في 2003، ما أدى لخسارة شركة شيفرون بنحو 500 مليون دولار من ممتلكاتها على الأقل[3].

و خليج نيجيريا كإقليم واسع يقع في جزء كبير من جنوب نيجيريا، إذ يتربع على 75 ألف كيلومتر مربع. و يستغل النفط فيه من قبل 09 قبائل. تعتبر 03 منها مفاتيح للصراع على نفط هذا الخليج و هي بيالسا Bayelsa دالتا. و ريفرز Rivers، حيث يشتد الصراع كون كل طرف يعلم أن الخليج يمثل نحو 75 % من إنتاج و تصدير نفط نيجيريا، و هو ما سمح أيضا بدخول الشركات متعددة الجنسية و شركات

---

[1]- كولن كامبيل و آخرون: المرجع السابق، ص 35.

[2]- عبد المنعم طلعت: لجنة خليج غينيا نواة لبدائل " الأوبك"، مجلة السياسة الدولية، عدد 82، مصر، مطابع الأهرام المصرية، أكتوبر 2010، ص 186.

[3]- Michael peel : A Swamp full of dollars pipelines and Para Militaries at Nigeria's oil frontier. London, published by I.B.Tauris, 2011,p166.

الخدمات النفطية، مع وجود آلاف الكيلومترات من أنابيب النفط، عشر محطات تصدير، أربع مصانع تكرير، و مصنع للتمييع الشامل للغاز الطبيعي (LNG) [1].

و ما يجعل المنطقة من حيث الإنتاج الدولي للنفط و العلاقات الدولية، محل جلب الأنظار و إثارة التنافس، هو أنها تمثل 80 % من العائدات الرسمية لنيجيريا، و كذا 90 % من الصادرات التجارية، وهو ما يرفع من عائدات الجباية و يساعد على تحقيق التنمية المحلية، بالنسبة للحكومة الانفصالية والسلطات الفيدرالية. كما أن 95% من إنتاج النفط يرجع لشركات محلية أدمجت عموديا في الشركات العالمية ك: شل، شيفرون، تكساكو، إكسون موبيل، توتال و أجيب Agip. حيث تعمل مع نيجيريا بموجب عقود تقاسم الأرباح، فهذه الشركات تسيطر على المسار التقني للإنتاج، و بالتالي فنيجيريا مجرد حارس للنفط و جامع للعائدات في المنطقة[2].

لقد اتخذت الشركات العالمية استراتيجيات و سياسات للبحث عن مصادر بديلة للطاقة، بدعم من حكومات الدول المستهلكة الحاملة لجنسيتها. لاسيما في مطلع القرن 21، قصد منافسة منظمة الأوبك في سوق النفط العالمية، خاصة و أن نضوب النفط بات يهدد الشركات و الدول المستهلكة معا.

و فيما يلي يمكن إبراز نماذج عن بعض سياسات الشركات النفطية في هذا الميدان:

1-1 سياسة روايال دوتش شل R. dutch shell:

تعتبر شركة شل من الشركات العملاقة في الدول الأوروبية، فقد تمكن رؤساؤها من تحقيق أرباح ب: 31.4 بليون دولار في 2008. و شركة شل إحدى الشركات الدولية التي تفضل الاستثمار خارج دول الأوبك. لاسيما بعد تراجع الاحتياطي في هذه الأخيرة. فحضيت شل باستثمارات في خليج نيجيريا، و أصبحت هي الشركة الرائدة في نيجيريا. خاصة بعد إعدام كين صارو ويوى Ken Saro- Wiwa و ثمانية من النشطاء المتمردين في 1995، حيث كانت تحتكر صناعة النفط ضد الجماعات الأخرى و الحكومة الفيدرالية[3].

و ينبغي الإشارة إلى أن نيجيريا، عرفت استقرار و عودة الاستثمارات الأجنبية، منذ تنصيب أوبسانجور رئيسا لها عام 2007. فراحت بريطانيا تضاعف من مساعداتها لهذا البلد، و بفضل

---

[1] - Cyril Obi and Siri Aas rustad : Oil and Insurgency in the Niger Delta. Zed books, Londo,, New york, 2011,p4.
[2] - ibid, p4.
[3]- Michael Peel :op. Cit, p 157.

سياسة شل في نيجيريا تم ضخ نحو مليون برميل في اليوم خلال 2008. فشركة شل لها أكبر رقم أعمال في نيجيريا مقارنة ب: إكسون موبيل... و غيرها، حيث لها أعمالها في دلتا نيجيريا بنحو 90 حقل نفط، 1000 بئر و أكثر من 3.750 كيلومتر من خطوط الأنابيب و التوزيع إلى مختلق مناطق العالم[1].

و تعتبر شل إحدى الشركات التي تستخدم المال للظفر بصفقات المشاريع في المنطقة، حيث تقدم الأموال مباشرة لجماعات المتمردين لتهدئتهم، كي تتمكن من ضمان تدفق النفط. ففي 2007 تحصلت على 100 مليون دولار. كان مصدرها الفساد و الرشوة، و يعمل مسؤولوها على إبعاد من 15 إلى 20 شخص سنويا، و أحيانا ضعفهم في حال عدم مشاركتهم في هذا الفساد[2].

و شركة شل سياستها لا ترتكز فقط على الاستثمار في إنتاج النفط، و لكن أيضا في مجال الطاقات النظيفة المتجددة، باستخدام تكنولوجيات حديثة، حيث صرح القائد التنفيذي للشركة جيروان فاندرفير Jeroen Vander Veer خلال المؤتمر 142 للأوبك سنة 2006. فقال: "**إننا نحتاج إلى الكثير من الطاقة و لكن بآثار بيئية أقل**" ، و أشار إلى أن الشركة استثمرت 20 مليار دولار خلال سنة، في الأنشطة لتحويل الأشعة الشمسية إلى طاقة كهربائية[3].

فتصريح كهذا يبين حقيقة الاستعدادات و القدرات التي تملكها الشركة لمواجهة الأخطار المستقبلية الناجمة عن نقص أو نضوب مادة النفط.

2-1 مساعي شركة توتال Total:

تحتل شركة توتال المرتبة الرابعة عالميا بين شركات إنتاج النفط، و في 2005 زادت استثماراتها بنسبة 26%. و وصلت في مجموعها إلى 13.9 مليار دولار، و تهدف الشركة حسب تقرير لرئيس مجلس إدارتها **تيري ديزمارست**، إلى المحافظة على معدل استثمار يبلغ 14 مليار دولار سنويا، و ذلك بهدف تحقيق زيادة صافية في الإنتاج الكلي للشركة، من حقولها و امتيازاتها عبر العالم بنسبة 4 % سنويا[4].

---

[1] - Michael Peel : op. cit, pp 158-159.
[2] - Ibid, p 167.
[3] -Opec Bulletin : op.cit, p45.
(4) – إبراهيم نوار: "تسعير النفط و آليات ضبط الأسواق". السياسة الدولية، عدد 164، المرجع السابق، ص 42.

لقد حققت الشركة نتائج قياسية ضمن الشركات النفطية الكبرى. فحسب مديرها العام thierry desmarest فإن الفائدة الصافية للشركة في 2005، بلغت 8 مليار دولار (بزيادة 50 %)، حيث يعتبر هذا الربح الصافي التقدم الأقوى بين الشركات[1].

و في العام نفسه خصصت شركة توتال الفرنسية؛ 100 مليون أورو في البحث عن حلول لإيجاد النفط القابل للنضوب. أي: بزيادة 20 % في الغلاف المالي المخصص خلال 2004، كما اعتمدت الشركة على مناهج و تقنيات أكثر عطاء لاستغلال النفط، فركزت على السياسات الآتية:[2]

أ- **استخراج الزيوت الثقيلة:** فالنفط يوجد أحيانا في شكل شبه صلب مثل: الزفت، إذ يوجد منجم من هذا النوع مستغل من طرف الشركة في فنزويلا بنسبة إسترجاع 08 %. و هناك منجم قيد الدراسة في كندا ب: ألبرتا Alberta، و ستتم المعالجة بالبخار لتمديد هذه الزيوت الثقيلة.

ب- **استغلال الآبار الموجودة في عمق الأرض:** فهناك حقول ستجدها الشركة على بعد 5000 متر تحت الأرض، و في هذه الأعماق توجد حرارة و ضغط عاليين، و هو ما يستوجب تطوير التكنولوجيات المعتمدة.

ت- **استغلال النفط الموجود تحت البحر:** فبعض الآبار توجد في أعماق كبيرة تحت البحر، مثلما هو الشأن لمنجم جيراصول Girassoul في أونغولا، حيث استخرجت منه شركة توتال " الخام" على بعد 1350 متر عمقا.

ث- **تحويل الغاز إلى نفط:** هذا المسار استهلك نصف طاقة الغاز المحولة، و هو يحتاج إلى أبحاث لتحسين هذا العطاء لأسباب اقتصادية و بيئية، أي للحد من تسرب غاز ثاني أوكسيد الكربون co_2.

1-3- إنجازات شركتي " إكسون – موبيل "و " شيفرون ":

حققت هذه الشركات أرباحا ضخمة نتيجة لارتفاع أسعار الغاز و النفط منذ بداية 2004، فالشركة الأمريكية الضخمة إكسون- موبيل سجلت نتيجة صافية، قدرت ب: 15.5 مليار دولار خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2005، كما أصبحت الوزن الثقيل في وال ستريت wall street أمام "جنرال إلكتريك"، بنك أمريكا، مجموعة سيتي و ميكروسوفت[3].

---

[1] - Jean Michael Bezat : Katrina à provoqué le retour des spéculateurs. op.cit, p 3.

[2] - Annie Kahn : les tentatives de totale. Le monde, N^0 347, novembre 2005, p4.

[3] - Jean Michael Bezat : op.cit : p3.

و بلغ رأسمال الشركة الإمبراطورية " إكسون – موبيل"، المعروفة في أوروبا باسم Esso ، حوالي 380 مليار دولار بداية 2005، حسب ما جاء في تصريح مسيرها لي رايموند « Lee Rymond » [1].

و في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الشركة النفطية الثالثة " شيفرون " بلغت فوائدها 6.3 مليار دولار خلال السداسي الأول لسنة 2005، و هي أقل من فوائد بريتيش بيتروليوم التي سجلت ارتفاع قوي ب 12.19 مليار دولار في العام نفسه. و تعتبر هذه الفوائد قليلة إذا قورنت بنفقات هذه الشركات في مجال البحث و إنتاج النفط، فتكاليف البحث و التنمية تجاوزت 5.96 دولار للبرميل سنة 2004، من خلال دراسة لشركة شرودرز « shroders » على 19 شركة[2].

و بالنسبة لاستثمارات شيفرون، فقد خصصت مبلغ 2.5 مليار دولار في عام 2012، لتطوير حقل نفط لينزي « Lianzi » بالكونغو الواقع في الحدود البحرية مع أونغولا. إذ يعد النفط مصدر الدخل في الكونغو، بإنتاج قدره 105 مليون برميل سنوي خلال 2011[3].

إن سياسات هذه الشركات لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تنافس إنتاج دول الأوبك. فالأموال التي تخصصها تبقى ضئيلة، مقارنة بالصعوبات التقنية التي تواجهها أثناء التنقيب عن النفط، مع الارتفاع المستمر للطلب العالمي. و تراجع الاحتياطي في الدول المنتجة حتى الإفريقية منها.

فحسب تقرير نشرته شركة بريتيش بيتروليوم، فإن دول إفريقية تراجعت كميات إنتاجها، كنيجيريا التي تراجع إنتاجها ب: -8 %، و تشاد ب: -11.5%، و غينيا الإستوائية ب: -2.1%. فنيجيريا كانت في الماضي تحتل المرتبة الأولى ، و لكن منذ 2008 أصبحت أونغولا في المرتبة الأولى،و هو ما يجعل استثمارات الشركات النفطية في هذه الدول أقل هيمنة.

و يشير تقرير ديك تشيني " حول سياسة الطاقة الوطنية للو.م.أ في 2001، أن مناطق عديدة في العالم تختزن ثروات ضخمة من النفط، لكن هذه الثروات النفطية تقع في ملكية حكومات وطنية، لا تتوافق مصالحها مع متطلبات برنامج الطاقة الأمريكية، و لا حتى برامج و أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لخدمة مصالح الدول الحاملة لجنسيتها[4].

---

[1] - le figaro Magazine : op.cit, p 32.
[2] - Jean Michael Bezat :op.cit, p 3.
[3] - Le Maghreb, N^0 4083,30 Juillet 2012, p 7.
[4]- وليم إنغداهل: المرجع السابق، ص 371.

كما أن هذه الشركات النفطية، أنفقت مابين 1985 إلى 2005، نحو تريليون دولار لاكتشاف حقول جديدة، تحل محل الحقول القديمة في بحر الشمال و آلاسكا، لكنها لم تستطع تلبية احتياجات الاستهلاك العالمي العادي حاليا.[1]

[1] - وليم إنغداهل: المرجع السابق، ص 388.

المطلب الثاني: موقع الأوبك ضمن منظمات الطاقة الدولية:

نتطرق في هذا المطلب إلى دراسة طبيعة العلاقة الموجودة بين منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، و المنظمات الإقليمية و العالمية المختصة في مجال الطاقة. هذه العلاقة لا تعدو أن تكون علاقة تعاون مشترك أو تنسيق في سياسات الإنتاج و تسعير النفط، و لكن بنسبة أقل مما هو عليه ذلك الاعتماد المتبادل الذي جاء في بنيات أفكار الليبرالية الجديدة..

كما أن هذه العلاقة قد تتنافر مع سياسات الأوبك وأهدافها، و قد تكون منافسة لها أحيانا رغم وجود بعض مبادرات التنسيق المشترك أحيانا أخرى، كما هو الشأن بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة، و التي أنشأت العام 1974 من قبل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)، كرد فعل على قيام منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (OPEAC) سنة 1973، أين تم استخدام النفط لأول مرة كسلاح.

إن تحديد هذه العلاقة، يمكننا من معرفة موقع منظمة الأوبك ضمن الفاعلين الآخرين في الميدان، و قد اخترنا في ذلك نموذج عن كل نوع من الفاعلين أو المنظمات، و ذلك بالاعتماد على المعيار الجغرافي من جهة، و المعيار الوظيفي أو طبيعة أهداف المنظمة من جهة أخرى.

و بالنسبة للمنظمات التي لها سياسات تعاون و تنسيق مع الأوبك، اخترنا منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (opeac)، حيث تقتصر عضويتها على الدول العربية فقط، كما اخترنا منظمة النفط للدول غير الأعضاء في الأوبك IPEC* ، حيث تضم دول من مختلف القارات، بما فيها الدول العربية الغير أعضاء في الأوبك. كما اخترنا بالنسبة للمنظمات المنافسة للأوبك الوكالة الدولية للطاقة (AIE)، تحت غطاء و منظمة (OCDE)، و ذلك بالنظر إلى أهداف هذه المنظمات التي نتطرق لها فيما يلي:

2- 1 الأوبك و علاقات التعاون مع الأوابك *.*(OPEAC):

انقسم أعضاء منظمة الأوبك بعد منتصف الستينات في ظل ظروف دولية، منها هزيمة العرب أمام إسرائيل في حرب يوليو 1967، فظهر فريق داخل المنظمة مكون من الدول العربية، حيث كان

* (IPEC) هذه الأحرف تمثل اسم المنظمة بالإنجليزية على النحو الآتي: Independent Petroléum Exporting Countries (Ipec)

. (OPEAC) هي الأحرف الأولى لإسم منظمة الدول العربية المصدرة للنفط بالإنجليزية:
.(OPEAC) organization of the Arab petroleum exporting countries

ينادي بعدم تزويد الدول التي ساعدت إسرائيل في الحرب بالنفط، في الوقت الذي استغلت فيه دول أخرى، مثل فنزويلا و إيران هذا الظرف لتحقيق مصالحها الخاصة، مخالفة بذلك مبادئ منظمة الأوبك.

و أمام هذه الاختلافات لجأت ثلاث دول عربية هي: السعودية، الكويت و ليبيا إلى إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، و ذلك بموجب اتفاقية أبرمت في بيروت بتاريخ 09 جانفي 1968 [1].

و جدير بالتوضيح أن قيام منظمة الأوبك و نشأتها بعد الاختلاف الذي حدث بين دول الأوبك، لا يعني إطلاقا التناقض بين المنظمتين. لقد حرصت الدول العربية المنشأة للأوابك منذ البداية، على تأكيد انعدام الاختلاف بين المنظمة الجديدة و منظمة الأوبك. فنجد أن المادة الثالثة من الاتفاقية، تضمنت تنظيم العلاقة بين المنظمتين، إذ تنص المادة على: **" لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية المنشأة للاوابك على أحكام الاتفاقية الخاصة بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، و على الخصوص ما تعلق بحقوق و التزامات أعضاء منظمة " أوبك" تجاهها، و يلتزم أطراف هذه الاتفاقية بقرارات منظمة الأوبك المصادق عليها، و عليهم التماشي بموجبها حتى و لو لم يكونوا أعضاء في منظمة الأوبك"[2].**

يتبين من خلال ظروف نشأة الأوابك، في1968، أي: عقب هزيمة العرب أمام إسرائيل سنة 1967، أن الدول العربية الأعضاء في الأوبك اتفقت على إنشاء الأوابك لأهداف سياسية أكثر منها اقتصادية فهي كانت تسعى من وراء ذلك ردع إسرائيل و من ساندها في هذه الحرب، دون تبني أهداف و سياسات طاقة مخالفة للأوبك.

بالنظر أيضا إلى منطوق المادة الثالثة من الاتفاقية المنشأة للأوابك، نجد أن المادة تشير إلى خصوصية الاتفاقية المنشئة للأوبك، و كذا الحقوق و التزامات الأعضاء فيها. ما يعني أنها تقدم كأولوية في التطبيق لأحكامها، مقارنة بأحكام الاتفاقية المنشئة لمنظمة الأوابك، حيث نطبق المبدأ القانوني: " الخاص يقيد العام ". و مادام أن المادة الثالثة من الاتفاقية المنشأة للأوابك، تنص على هذا التخصيص صراحة، من خلال عبارة: " **... و على الخصوص ما تعلق بحقوق و التزامات أعضاء الأوبك ...**"، و نظرا لأن

[1]- محمد يوسف علوان: المرجع السابق، ص 252.
[2]- المرجع نفسه، ص 253.

الدول العربية المنشأة للأوابك، هي نفسها أعضاء في الأوبك، و لم تتحلل من التزاماتها تجاه الأوبك وقت إنشاء الأوابك، أي: أنها لم تقدم استقالتها داخل الأوبك، وفق المادة الثامنة من دستور هذه المنظمة، فإن هذه الدول لا يمكنها مخالفة مبادئ الأوبك بعد إنشاء الأوابك، و هذا ما جاء في المادة الثالثة من الاتفاقية المنشئة للأوبك، التي تنص: " **على الدول الأعضاء أن توفي بالإلتزامات المترتبة عليها، بموجب النظام الأساسي بحسن نية "[1].**

كما نقرأ من المادة الثالثة للاتفاقية المنشئة للأوابك، أن اتفاقية إنشاء الأوبك، تعتبر تشريع يحكم عمل منظمة الأوابك، و أن أي طرف ينظم إلى عضوية هذه الأخيرة، يتعين عليه الالتزام بما ورد في اتفاقية الأوبك، حتى و لو لم يكن طرفا فيها.

و التداخل بين المنظمتين، يظهر أكثر إذا ما قارنا بين أهدافهما المتماثلة، فالمادة: 02 من اتفاقية الأوابك تنص على: " **إن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط و تحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال، و تقرير الوسائل و السبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين أو مجتمعين، و توحيد الجهود لتأمين وصول النفط إلى أسواق إستهلاكه بشروط عادلة و معقولة، و توفير الظروف الملائمة لرأس المال و الخبرة للمستثمرين في صناعة النفط في أقطار الأعضاء..."[2]**

إن منظمة الأوابك مثلها مثل الأوبك، تسعى لحماية مصالح أعضائها و السماح لهم في المنظمة، باتخاذ الإجراءات الملائمة لأجل الحماية ضد أي سياسة احتكار دون الإضرار بمصالح الأطراف الأخرى، و هو ما تعمل به منظمة الأوبك.

و باعتبار أن كلتا المنظمتين، مصدر تموين رئيسي للدول الغربية بالنفط، فهما تسعيان دوما لإفشال سياسات الاحتكار التي تمارس ضد دول المنظمتين من طرف الشركات و الدول الصناعية. و كذا تقديم المساعدات المالية لدول العالم الثالث الفقيرة من النفط، لأجل النهوض باقتصادياتها. فمنظمة الأوابك وقفت إلى جانب ليبيا سنة 1970، ضد شركات النفط العاملة في أراضيها، حيث رفضت هذه الأخيرة

[1]- د. محمد يوسف علوان: المرجع السابق، ص 238.
[2]- د. محمد طلعت الغنيمي: المرجع السابق، ص 103.

الإجراءات الليبية بتصحيح أسعار النفط، و هو ما انتهى بتأميمها من قبل الحكومة الليبية، كما وقفت مع الحكومة العراقية حيث قامت بتأميم شركة نفط العراق سنة 1972[1].

هذه المواقف نجدها لدى الأوبك أيضا، كالموقف الذي اتخذته سنة 1973، ضد الدول الغربية خاصة إسرائيل في حربها ضد العرب، و كذا سنة 1975 خلال قمة المنظمة الأولى بالجزائر، و سنة 2000 أي: بالقمة الثانية بكاراكاس....إلخ.

كما أنشأت المنظمتين صناديق تمويل و تنمية لاستغلال عائدات النفط. سواء لصالح الدول الأعضاء أو دول العالم الثالث. فأنشأت مثلا منظمة الأوبك صندوق بدأ نشاطه سنة 1976، كما أنشأت منظمة الأوابك حسابا خاص سنة 1974، و ذلك لتسهيل الأعباء التمويلية للدول العربية المستوردة للنفط، و في السنة نفسها أنشأت الصندوق العربي للتنمية في إفريقيا[2].

و يمكن القول في الأخير أن منظمة الأوابك، ما هي إلا امتداد لدستور و مبادئ الأوبك، فبالرغم من أنها تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن الأوبك، إلا أن الأوبك وفق قاعدة الاحتواء الرياضي أشمل و أعم من الأوابك، باعتبار أن معظم دول هذه الأخيرة هم أعضاء في منظمة الأوبك.

[1]- محمود رشدي: دور منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في دعم التعاون الإقليمي بين أعضائها. مؤتمر البترول العربي العاشر، طرابلس،ص27.

[2]- عبد الخالق فاروق: المرجع السابق، ص 117.

2- 2 تنسيق السياسات بين الأوبك و الأبيك IPEC:*

بعد الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986، و استمرار انخفاض الأسعار للنفط بنسبة 20 % في 08 مارس 1988، أحست الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في الأوبك بهذا الخطر، فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء لهذه الدول للاجتماع في القاهرة، لكن الدول الأخرى فضلت لندن، فتم عقد اجتماع يوم 08 مارس 1988، بمشاركة كل من مصر، عمان، المكسيك، أنغولا **، ماليزيا و الصين، كما شاركت كولومبيا مترددة. و تولى خبراء مصر و عمان و المكسيك الدور القيادي في إطار غير رسمي، فعقدت أول جلسة في سفارة المكسيك، فقررت المجموعة حماية مصالحها النفطية المشتركة و الفردية، مع أخذ المواقف بالتنسيق مع الأوبك، فتم إنشاء منظمة " **الدول المستقلة المصدرة للنفط** ".

(IPEC) Independent Pétroleum Exporting Countries، و التي تعد غير رسمية، حيث لا تحتاج لتمويل أو أمانة عامة، بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية كل 06 أشهر، و باستضافة دولة متطوعة في كل مرة[1].

إن قيام و نشأة منظمة الأبيك، كان يوحي من البداية أنها لا تختلف في أهدافها، أو لا تعارض على الأقل أهداف الأوبك، فخبراء الأبيك واصلوا اجتماعاتهم في لندن، إلى أن تم إبرام اجتماع مشترك بين أعضاء الأبيك و الأوبك، و كان ذلك في مقر هذه الأخيرة يومي 26-27 أفريل 1988، حيث أسفر الاجتماع عن تأكيد المسؤولية الجماعية لاستقرار السوق و الأسعار و ضرورة وضع أسس للتعاون بين الجانبين على المدى الطويل[2].

و عموما فإن التنسيق بين أطراف المنظمتين، ينحصر حول مسألتين: الأولى تتعلق بتحديد حصص الإنتاج و أسعار النفط أحيانا لضبط السوق، و الثانية تكمن في التكتل أو التنسيق لمواجهة شبح الضرائب، التي تفرضها الدول المستهلكة على المنتجات النفطية القادمة من دول المنظمتين.

و من مظاهر التنسيق بين المنظمتين في المسألة الأولى، هو الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة الأبيك للأوبك بخفض الصادرات النفطية، خلال شهري مايو و يونيو 1988 بنسبة 5 %، و ذلك لانخفاض

---

* (IPEC): هي الأحرف الأولى لإسم المنظمة للدول النفطية غير الأعضاء في الأوبك.
** أنغولا انسحبت فيما بعد و انضمت إلى منظمة الأوبك.
[1]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص ص 23-24.
[2]- المرجع نفسه، ص 284.

الأسعار عند 18 دولار للبرميل . فعقدت الأوبك اجتماعا في نوفمبر 1988، وافق فيه الأعضاء على تسقيف الإنتاج في حدود 18.5 مليون برميل يومي، على مدى النصف الأول من عام 1989[1].

و على مستوى الإجراءات، فإن إبرام الأيبك لاجتماع كل 06 أشهر داخل دولة عضو، يعكس مدى حرص المنظمة على التنسيق مع سياسات الأوبك، و أخذ القرارات في الوقت المناسب بما يخدم مصالح دول المنظمتين.

و بعد ارتفاع عدد أعضاء الأيبك إلى 13 عضو، في 1989، بعد انضمام ستة منتجين بصفة مراقب و هم: الإتحاد السوفياتي سابقا، النرويج، اليمن ثم ولايتا تكساس و آلاسكا في الو.م.أ، و ألبرتا في كندا، زادت قوة المنظمة، ما جعل الأوبك ممثلة في خبرائها تكثف التشاور مع أعضاء الأيبك، كذلك الذي حدث في مارس 1991 بفينا، حيث اتفق الأطراف على استخدام نظام موحد لتوقعات السوق في المدى القصير و المتوسط بين 1995 – 2000. أما بالنسبة للمسألة الثانية، فإن الجانبين أبرما اجتماعا في أفريل 1992، حيث اتفقا على الفصل بين قضية حماية البيئة و بين قضية الضرائب التي تفرضها الدول المستهلكة على المنتجات النفطية[2].

فالدول المنتجة للنفط تلتزم بحماية البيئة، و مساندة العالم لوضع حد للتغيرات المناخية، أما بالنسبة لمسألة الضرائب التي تفرضها الدول المستهلكة على المنتجات النفطية، فهي قضية يمكن لدول المنظمتين مناقشتها مع الدول المستهلكة، بما يخدم مصالح كل الدول الأطراف وفق الحوار بين المنتجين و المستهلكين.

2- 3 الأوبك و منافسة الوكالة الدولية للطاقة (A.I.E):

إذا كانت منظمتي الأوابك و الأيبك لها علاقة تعاون أو تنسيق مع سياسات الأوبك، فإن الوكالة الدولية للطاقة (A.I.E) تعد فاعل منافس للأوبك في مجال الطاقة، و إن كان من حين لآخر تحاول تقاسم الأعباء مع الأوبك لضبط السوق من حيث الإمدادات أو استقرار الأسعار باستعمال ما يسمى ب: **" المخزون النفطي ".**

---

[1]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق،ص 286.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 288-289.

و الحديث عن الوكالة الدولية للطاقة A.I.E، يعني الحديث عن منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)، ذلك لأن الوكالة نشأت بموجب قرار اتخذته المنظمة في ظروف معينة. لقد ركز الباحث على دراسة الوكالة دون المنظمة، ذلك نظرا لمجال تخصص الوكالة الذي لا يخرج عن نطاق الطاقة.

و نشأت الوكالة الدولية للطاقة نتيجة للصدمة النفطية الأولى سنة 1973، أو ما عرف عند الغرب بأزمة الطاقة: فبعد رفع أسعار النفط من قبل دول أوبك العربية، إذ عمدت إلى تخفيض الإنتاج و حظر التصدير، لبعض الدول التي وقفت إلى جانب إسرائيل في الحرب، كان رد فعل دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE من الأزمة، أن لجأت إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة AIE، بموجب اتفاقية باريس الدولية سنة 1974، و التي دخلت حيز النفاذ رسميا في جانفي 1976[1].

و إذا كانت العلاقة بين الأوبك و منظمة الأوابك تتميز بالتداخل، أو تتميز بالتشاور و تنسيق الجهود بين الأوبك و الأيبك، فإن التنافس و التنافر هو أهم ما يميز العلاقة بين الأوبك و الوكالة الدولية للطاقة، و يتضح ذلك من خلال أهداف الوكالة التي تتمثل في[2]:

أ- تأمين احتياطي نفطي لكل دولة عضو يكفيها لمدة لا تقل عن تسعين يوما ، على أساس متوسط الاستهلاك اليومي، دون أن تكون بحاجة للاستيراد...، كما تقوم الدول الصناعية المستهلكة بشراء كميات من النفط تفوق حاجتها إليه، فقد وفر أعضاء الوكالة في أول يوليو 1981، مخزون يكفي لاستهلاكها حوالي مائة يوم، حيث كان لأمريكا و اليابان و ألمانيا و السويد مخزون يكفيها على التوالي لمدة: 86، 105، 106، و 303 يوم.

ب- **الاقتسام و التوزيع في حالة الطوارئ:** و هو أهم أهداف المنظمة، حيث لا يقتصر الإقتسام فقط على النفط المستورد، بل أيضا على النفط المنتج في الدول الأعضاء في الوكالة و على رأسها الو. م. أ، فيتم العمل بهذه القاعدة في حالة تحمل المجموعة أو دولة عضو، نقصا في المعدل اليومي لإمداداتها النفطية، بنسبة 7 % على الأقل من المتوسط اليومي لاستهلاكها.

أما إذا تعرضت المجموعة لنقص في الإمدادات يصل إلى 12 %، فإنه يقع على الدول الأعضاء أن تخفض استهلاكها بمعدل لا يقل عن 10 %.

[1]- د. محمد يوسف علوان: المرجع السابق، ص 280.
[2]- المرجع نفسه، ص285.

و في حال نقص الإمدادات ب 50% فأكثر فإن المجلس الحاكم يتخذ تدابير طارئة مناسبة. كتلك التي اتخذها في عام 1985. و التي تلزم الدول الأعضاء بعدم تجاوز مستورداتها من النفط 26 مليون برميل يوميا.

ج- التنسيق مع شركات النفط العالمية، و إرساء الصلات مع الدول المصدرة و الدول المستهلكة الأخرى.

و يتضح من هذه الأهداف، أن المنظمة اعتمدت على "**نظام المخزون النفطي الإستراتيجي**"، لمنافسة الأوبك حيث تقوم كل دولة عضو بتخزين النفط يكفي ل90 يوم من الواردات، خلال العام السابق على عام التخزين، فيتم استخدام هذا المخزون في حال نقص الإمدادات أو لأجل ضبط الأسعار.

وبالنسبة لاستخدام هذا المخزون أثناء الندرة، نجد أن الوكالة بدعوة أمريكية، توصلت إلى اتفاق في 16 يناير 1991 للإفراج عن 2.5 مليون برميل يومي من الاحتياطي الاستراتيجي. ونظرا لأن السوق فور نشوب حرب الخليج الثانية كانت ممونة بشكل كبير، فقد تدهور سعر سلة الأوبك بسبب قرار الوكالة، حيث انخفضت الأسعار من 25 دولار للبرميل إلى 19 دولار للبرميل[1].

لقد هددت دول الوكالة و على رأسها الو. م. أ، في عديد المرات منظمة الأوبك باستخدام هذا المخزون، بل استخدمته فعلا كما حدث في بداية 2000 عندما ارتفعت الأسعار. لكن الأوبك استطاعت مواجهة هذه التهديدات عن طريق آلية: " **ضبط الأسعار**" التي ذكرناها سابقا. حيث تخفض الإنتاج تارة و تزيد منه تارة أخرى، إذا دعت الضرورة لذلك قصد ضبط الإنتاج و الأسعار.

و جدير بالذكر أن الوكالة التي ارتفع عدد أعضائها إلى 24 عضو منذ ماي 1975 *، حيث أصبح لها تأثير في القرارات التي تتخذها و الدراسات التي تعدها. فمن مظاهر التنافس بين الأوبك و الوكالة، تلك التقارير التي تقدمها هذه الأخيرة لفائدة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE، و ذلك للوقوف على واقع أسعار النفط والسوق، بل و حتى السياسات التي تتخذها الأوبك في هذا المجال، و ذلك لتمكين دول OCDE من اتخاذ التدابير اللازمة.

---

[1]- الدكتور حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 280.

* تضم الوكالة: الو. م. أ، كندا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، أستراليا، نيوزيلاندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إيرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال و النرويج. أنظر الدكتور حسين عبد الله: المرجع السابق، ص276.

ومن بين هذه التقارير، ما قدمته الوكالة عن واقع ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول في شهر ماي 2004. فحسب الأرقام التي أعدتها لحساب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، فان الارتفاع بنسبة 10 دولار في البرميل، يكلف هذه الدول تراجع بـ : 0.4 نقطة من النمو ناقص 0.12 نقطة بالنسبة لفرنسا النووية. كما أن ارتفاع الأسعار إلى 80 دولار للبرميل، يؤدي إلى تراجع النمو بـ: 1.4 نقطة. وصرحت الوكالة بان دول المنظمة ضيعت في هذه الفترة حوالي 400.000 منصب عمل، خاصة في الو. م. أ، أوروبا و اليابان[1] .

كما أعدت الوكالة دراسة في 2005، توقعت فيها زيادة الطلب على النفط بحدود 2030. إذ ستتجاوز 83.5 إلى 121 مليون برميل يستهلك يوميا، و على إثر ذلك دعا مدير دراسات الوكالة « Fatih Birol » دول OCDE المنتجة إلى ضرورة توفير احتياطات النفط لأجل الأجيال القادمة[2].

إن اتفاقية باريس المنشأة للوكالة، حتى و إن تضمنت مواد تنص على إقامة علاقات مع الدول المصدرة للنفط (opec)، من خلال تبادل الآراء و التعاون في الميادين الأخرى (المادة 44) من الاتفاقية المنشأة للوكالة، و كذا الالتزام بتبادل المعلومات و وجهات النظر حول العلاقات التي تقيمها كل دولة عضو مع الدول المنتجة للنفط (المادة 47). إلا أن الهدف الحقيقي للوكالة هو شل أي سياسة للأوبك تهدف إلى اتخاذ النفط كسلاح، أو كآداة للضغط و ذلك بالتقرب إلى الأوبك بواسطة هذه العلاقات، التي تسهل عمل الوكالة في إضعاف وحدة المنظمة.

---

[1] - Alain Faujas : pays gagnants, pays perdant, le monde. Op.cit. p3.
[2] - Mathieu Auzanneau et Guillaume Serina : « La grande inconnue des réserves ». le monde, po.cit, p4

المبحث الثاني: سياسات الإتحاد الأوروبي و الدول الكبرى تجاه الأوبك:

بعدما تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى علاقات التفاعل بين منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC، و الشركات النفطية العالمية من جهة، و المنظمات الإقليمية و الدولية للطاقة من جهة أخرى، سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة هذه العلاقات بين الأوبك و سياسات الإتحاد الأوروبي من جانب، و كذا سياسات بعض الدول الكبرى في مجال الطاقة و أثرها على المنظمة من جانب آخر.

فبالنسبة للإتحاد الأوروبي، نحاول مناقشة سياسات التعاون لدول الإتحاد مجتمعة أو منفردة، مع الأوبك في مجال الطاقة، حيث اخترنا سياسات لثلاثة دول نموذجية داخل الإتحاد نظرا لفعاليتها، كفرنسا و ألمانيا و بريطانيا، إذ سنناقش الجذور التاريخية و المبادرات الفردية لهذه الدول من أجل الطاقة، و لكن أيضا سياسات تعاونها مع الأوبك لأجل الإتحاد ككل.

فعلى سبيل المثال سيكون مشروع توحيد السوق المغاربية للكهرباء و دمجها في السوق الأوروبية، و التزام وزاء الجزائر، تونس و المغرب و كذا ممثل الإتحاد الأوروبي به في 2010. أحد أجزاء هذه الدراسة، باعتبار أن المشروع يدخل في صميم أهداف التعاون بين دول الضفتين. من خلال مسار برشلونة و تتويجا لاتفاق روما سنة 2003.

كما سنتطرق إلى مشاريع فرنسا و ألمانيا في مجال الطاقات المتجددة. و التي تهدف من خلالها هذه الدول إلى ترقية استغلال الطاقات المتجددة لدى دول شمال إفريقيا كالجزائر و الشرق الأوسط كالأردن، قطر السعودية و تحويلها إلى السوق الأوروبية بما يخدم مصالح الجميع. و من هذه المشاريع نشير إلى **"مخطط الطاقة الشمسية المتوسطي"**، بمبادرة فرنسية و كذا مشروع ديزرتيك الألماني.

من جانب آخر إخترنا نماذج عن سياسات الطاقة لدول الكبرى. إذ نناقش سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، الصين و اليابان، و أثرها على منظمة الأوبك، و أخرجنا هنا من الموضوع الحديث عن سياسة روسيا الطاقوية نظرا لأنها منتجة و مصدرة للغاز و النفط معا، و تنافس بسياساتها أهداف الأوبك عموما.

المطلب الأول: الأوبك و سياسات الإتحاد الأوربي في ميدان الطاقات المتجددة :

إن سياسات دول الإتحاد الأوروبي في الواقع تجاه دول الأوبك وغيرها، تتميز بالتعاون أكثر من سياسات تنافس. فالإتحاد الأوروبي يتبع إستراتيجية " **شبكة الأنترنيت** " ، حيث يرى وزير الطاقة الجزائري الأسبق " **صادق بوسنة** "*، أن هذه الشبكة تهدف لتأمين مصادر التموين بالطاقة، بعيدا عن إنفاق الأموال لعسكرة المخيمات بالجنود، و إلحاق أضرار بسيادة الدول باسم حماية المواد الخام من الحروب والاعتداءات الإرهابية.

فالإتحاد الأوروبي وفق هذه الإستراتيجية، يسعى لتنمية مشاريع الإندماج و التعاون بين دول الأوبك وغيرها في مجال الطاقة، و إلغاء القواعد العسكرية التي تكلف الكثير من الأموال.

إن مضمون الشبكة يقتضي ترك كل دولة في اللعبة، تقوم بعملها في المراقبة و حماية مصادر التموين من مكانها الجغرافي، و إذا اقتضى الأمر تقدم لها الدولة الرئيسة (Serveur) المساعدات المالية لتحقيق ذلك. و مثال ذلك: مشروع نقل الغاز بين نيجيريا و الجزائر لتغذية أوروبا بالغاز، حيث تتولى عدة دول في هذا المشروع حماية و تأمين نقل الغاز من نيجيريا إلى الجزائر فأوروبا، كلما مر الأنبوب عبر أقاليمها مقابل أموال[1].

و بالنسبة لموارد الطاقة الإفريقية، فإن فرنسا - باعتبارها أكبر دول الإتحاد – تنافس دول المنطقة، وكذا الو. م. أ على موارد إفريقيا خاصة في صحرائها، ففي الوقت الذي كانت فيه الو. م. إ تريد الحصول على صفقة للإستثمار في نفط خليج غينيا، اقتربت فرنسا من المنطقة، حيث عززت علاقاتها مع الكامرون و أنغولا للوصول إلى غينيا، مثلما قاما به في الغابون سابقا، فسنتطرق إلى سياسات فرنسا وبريطانيا وألمانيا، مع ذكر مشاريع التعاون مع دول الأوبك و غيرها في مجال الطاقة.

1- 1 سياسة فرنسا:

ترتكز سياسة فرنسا في مجال الطاقة على ترقية العلاقات مع دول الأوبك كالجزائر و أنغولا لأجل ضمان تموين احتياجاتها من النفط، و في السابق كانت تتسابق لنيل عقود استثمار في دول القارة الإفريقية.

* صادق بوسنة هو حاليا أستاذ الإقتصاد بجامعة " **غرونوبل**".

1 - Joel Stolz : « a la merci de guérilleros ». le monde, op.cit, p7.

ففي الغابون، يرجع وجود النفط لفترة طويلة برا أو بحرا إلى الدولة الفرنسية، حيث قام فريق جيو فيزيائي من الشركة العامة للجيو فيزياء، المعروفة اليوم بإسم شلمبرجر « Schlumberger »، بالعثور على النفط عن طريق التنقيب الكهربائي، لكن فرنسا لم تستثمر وقتها رؤوس الأموال لتطوير هذه الإكتشافات.

بعد الحرب العالمية الثانية، طورت فرنسا من قدراتها التكنولوجية و رؤوس الأموال، فاكتشفت الشركة النفطية الاستعمارية أول الآبار في 1947، قرب ميناء جونتيل port – Gentil ، وواصلت عمليات الحفر و التنقيب في الغابون ووسط الكونغو، و في 1951 تم العثور على خزان نفط صغير، ثم نصبت شركة نفوط إفريقيا الإستوائية الفرنسية SPAEF ثمانية منصات لضخ النفط، كما قامت بإرساء 09 أميال من أنابيب نقل النفط[1].

و نقلت فرنسا أول شحنة للنفط الخام من مانجي (Mandji) إلى لوها فر، و استعانت بالخبراء من شركة شل، حيث أنشأ فرع لها في الغابون، تحت مراقبة شركة ألف الفرنسية، و أصبحت فرنسا إمبراطورية نفط حقيقية في الغابون، قبل أن تتجه لاستغلال النفط في جنوب وسط الكونغو و كذا شمال الكامرون[2].

كما أن فرنسا من أولى الدول الأوربية، التي اتجهت بعد الحرب العالمية الثانية لاستغلال التكنولوجيا النووية،لأغراض عسكرية أو مدنية كمصدر للطاقة. لكن الحوادث الأليمة التي شهدتها هاريسبورغ « Harrisburg » و تشير نوبيل « Tschernobyl »، أثارت مخاوف الرأي العام الفرنسي وصناع القرار، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على النفايات النووية. فاتجه فريق الخبراء و المسؤولين لاستغلال الطاقات البديلة[3].

ففي 2004 مثلت مصادر الطاقة المتجددة في فرنسا 13% من إنتاجها الطاقوي. و حسب المعطيات المقدمة من هيئة وزارة الإقتصاد، المالية و الصناعة؛ فإن الكهرباء المنتجة عن طريق الماء، بلغت 92 % من الإنتاج الكهربائي بالطاقة البديلة، كما مثلت نفايات المدن 4.7 % من إنتاج الطاقة، و الخشب 1.9%، فيما لم تفرض الطاقة الشمسية نفسها بعد إذ بلغت 2200 كيلواط سنة

[1] - Douglas A.Yates : The scramble for African Oil. London, published by pluto press, 2012, p29.
[2] - Ibid, p 30.
[3]- كولن كامبيل و آخرون: المرجع السابق، ص 251.

2004، بسبب افتقادها لسوق داخلية في فرنسا، و بدأت أول مبادرة رسمية، مع مجيئ نيكولا ساركوزي إلى الحكم، حول : " **مشروع مخطط الطاقة الشمسية المتوسطي** ". كما سنرى[1].

1- 2 سياسة ألمانيا:

عرفت ألمانيا نموا سريعا بعد الحرب العالمية الثانية، رغم العقوبات التي فرضت عليها، بسبب سياسة هتلر التوسعية، و قبلها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى فقد حقق اقتصادها في الخمسينات والستينات، معدلات نمو بلغت في المتوسط 5% سنويا[2].

و كان من الضروري البحث عن الطاقة لمرافقة هذا التطور الحضاري و التقني، و قد كان الفحم الحجري المستخرج من المناجم الألمانية، أول مصادر الطاقة الوطنية، ثم ارتفع استهلاك الطاقة الكهربائية، و بعد الأزمة النفطية الأولى، راحت ألمانيا تحت لواء منظمة التعاون التنمية الاقتصادية، تنوع من مصادر الطاقة كبديل للنفط.

لقد كانت الطاقة النووية في البداية هي الخيار، حيث شيد أول مفاعل نووي سنة 1957 في مدينة Garching. ثم تم تشييد مفاعل آخر في مدينة Karlsruhe، و نظرا لمخاطر هذه الطاقة التي بلغت نفقات الحكومة الألمانية لمواجهتها منذ هذه الفترة إلى 2004، نحو 15 مليار أورو[3].

إنطلاقا من هذا خصصت ألمانيا برامج واسعة لتشجيع البحوث و الدراسات في مجال الطاقة المتجددة، و بتمويل من وزارة البحث العلمي في عام 1992، تم بناء منزل في مدينة فرايبورغ و لم يتم ربطه بشبكتي الكهرباء و الغاز العموميتين، حيث كان يحصل على الطاقة الكهربائية من المصادر الشمسية فقط، و في عام 1998، توصل صناع القرار في ألمانيا و حتى داخل الإتحاد الأوربي فيما بعد إلى أن دول الإتحاد بما فيها ألمانيا من خلال دراسة، يمكنهم حتى عام 2050، ليس فقط التخلي عن التكنولوجيا النووية، و لكن أيضا خفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، بنسبة 80% مقارنة بعام 1990[4].

[1] - Binjamine Mallet : le monde, op.cit, p 5.

[2]- كولن كامبيل و آخرون: المرجع السابق، ص 248.

[3]- المرجع نفسه، ص 250.

[4]- المرجع نفسه، ص ص258 – 259.

و أصبحت كل المساكن في مدينة فرايبورغ تجهز بالألواح الشمسية، إلى أن تم إطلاق مشروع ديزرتيك لأجل تطوير استغلال الطاقات المتجددة بين ضفتي المتوسط كما سنرى.

1- 3 سياسة بريطانيا:

تعتبر بريطانيا من أولى الدول التي عاشت موجة الابتكارات و الصناعات أثناء الثورة الصناعية في القرن 18. و لهذا كان لزاما عليها بحث مصادر الطاقة، فكانت تعتمد على الفحم الحجري إلا أن ذلك لم يكن كاف لها، فراحت تستغل نفط الدول الضعيفة، حيث أنشأت الشركة الأنجلو - إيرانية لهذا الغرض كما رأينا سابقا.

و بعد الحرب العالمية الثانية كانت من دول أوروبا العظمى استخداما للتكنولوجيا النووية. كما تعتمد لدعم مصادر تموينها بالطاقة على القوة العسكرية، حيث تشارك في كل الحروب إلى جانب الو. م. أ للوصول إلى النفط مثلما قامت به في 1990 ضد العراق، ثم في 2003 و قبل ذلك في أفغانستان سنة2001، ثم في ليبيا في 2012.

بعد تأميم دول الأوبك لنفوطها، على غرار إيران و السعودية و نظرا لأن بريطانيا بها أكبر الشركات العالمية، راحت تدعمها للحصول على عقود تطوير الإنتاج في الدول النفطية، مقابل تقديمها التكنولوجيا و رؤوس الأموال حيث قدمت مساعدات لنيجيريا بعد مجيئ الرئيس أوباسنجو في 2007، وبفضل سياسة رواyal دوتش شل تم ضخ نحو مليون برميل من النفط يوميا في 2008 من نيجيريا[1].

كما استخدمت بريطانيا شركة بريتيش بتروليوم في آسيا، لتحقيق "**مشروع طريق النفط** ". و هو عبارة عن نقل النفط من أذربيجان، انطلاقا من بحر قزوين. حيث ترسي الشركة أنابيب نحو الغرب من جبال القوقاز، و هضبة الأناضول قبل النزول نحو السواحل التركية. و قد تم نقل النفط من على متن ناقلات النفط ذات الصهاريج الكبيرة ثم الأنابيب لتتواصل العملية عبر مياه البحر الأبيض المتوسط، و جبال الألب في أوروبا نحو بقاريا، ثم إلى لندن[2]. أنظر الملحق رقم (3).

[1] - Michael peel : op.cit, p157.
[2] - James Marriott and Mika Minio – paluello : the oil Road journeys from the Caspian sea to the city of London, published by verso. London, 2012, pp 1-3.

لقد بدأت شركة بريتيش بتروليوم استغلال نفط باكو بأذربيجان منذ 1995، حيث استعانت بخبراء 10 دول يتقنون اللغة الإنجليزية و لغات هذه الدول، و في ربيع 2009، راح المدير المالي للشركة الأمريكي غروت بيرون Grote Byron. يشجع المستثمرين و يتفاوض لدعم المشروع، إذ تم استثمار 29.5 مليار دولار لإنشاء المنصات البحرية الأذربيجانية، و خط أنابيب التصدير[1].

إن الإنفاق و استثمار هذه الأموال، سيحقق للشركة وبريطانيا الفائدة المرجوة لتموين مدنها بالطاقة. لكن رغم هذه الجهود فإن بريطانيا تستهلك الطاقة أكثر مما تنتج، فمثلا تستخرج الغاز بمعدلات لم تستطع باكتشافاتها التعويض عنها.

و دول أوروبا مجتمعة استخرجت في 2004 ما يزيد عن 7 آلاف مليار متر مكعب، في حين اكتشفت فقط نحو 16 ألف مليار متر مكعب من الغاز. ما يعني أن احتياطها يتراجع. فوصل استيرادها كجزء أعظم من طلبها على الغاز في 2004؛ نحو 160 مليار متر مكعب، وكان ذلك من روسيا والجزائر في المقام الأول، في وقت وصلت فيه كميات الاستخراج عالميا إلى أكثر من 250 مليار متر مكعب[2].

و بالتالي فدول أوروبا ملزمة بالتعاون مع دول الأوبك، و دعمها بالتكنولوجيا لتطوير قدراتها الإنتاجية. و هذا يضمن لها تموين أكثر بالنفط ، أو أنها تنوع من شركائها ومصادر تموينها بالطاقة، كالطاقات المتجددة وهو ما لجأت إليه مع دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، في شكل مشاريع يمكن إيجازها فيما يلي:

1- 4- مشروع دمج السوق المغاربية للكهرباء في السوق الأوروبية:

مشروع الإدماج التدريجي لأسواق الجزائر، المغرب و تونس في السوق الداخلية للكهرباء بالإتحاد الأوروبي، ترجع جذوره في الحقيقة إلى بروتوكول الاتفاق الموقع بين قادة هذه الدول في 2 ديسمبر 2003 بروما، في إطار مسار برشلونة 1995.

و يهدف هذا الاتفاق إلى توحيد السوق المغاربية للكهرباء و دمجها في السوق الأوربية، مع وضع آليات تسهيل المبادلات التجارية الإقليمية أولا، ثم صادرات الكهرباء باتجاه أوروبا. و خلال اجتماع

[1] - James Marriott and Mika minio – paluello : op.cit, p65.

[2]- كولن كامبل و آخرون: المرجع السابق، ص ص 128 – 129.

وزراء الطاقة لهذه الدول في 19 و 20 يونيو 2010 بالجزائر، مع حضور المحافظ الأوربي للطاقة غونتر أوتنغر صادق الأطراف على خطة عمل على المدى المتوسط ما بين 2010 – 2015. بهدف إنشاء هذه السوق الإقليمية و دمجها في السوق الأوربية بما يخدم مصالح دول ضفتي البحر المتوسط [1].

كما نشير إلى أن الوزراء المشاركون، التزموا بمواصلة جهود توحيد الأطر القانونية و التنظيمية و كذا الشروط التقنية و الاقتصادية من أجل إنشاء سوق للكهرباء، على مستوى المنطقة المغاربية و دمجها في السوق الأوربية.

1- 5 مشروعي "مخطط الطاقة الشمسية المتوسطي" PSM ، و مشروع ديزرتيك الألماني:

أ- مشروع مخطط الطاقة الشمسية المتوسطي PSM : أطلق في يوليو 2008. بمبادرة من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، و هو واحد من 06 مشاريع رئيسة للإتحاد من أجل المتوسط، الذي يضم 43 دولة أوربية و متوسطية.

فالمخطط بلغت كلفته الإجمالية ما بين 38 و 46 مليار أورو للفترة من 2009 إلى 2020، ويهدف إلى تعزيز إنتاج الطاقة الشمسية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط (شمال إفريقيا و الشرق الأوسط). و كذا زيادة استخدام الطاقات المتجددة للحد من إنبعاثات الغازات الدفيئة، و ضعف نظام الطاقة في دول المنطقة، حيث كان منتظر من هذا المشروع ما يلي:[2]

- بناء قدرات إنتاجية إضافية لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بقوة إجمالية قدرها 20 جيغاواط في مطلع 2020.
- تحسين الاستهلاك المحلي في المنطقة من الكهرباء المنتجة، و تصدير جزء منها إلى الإتحاد الأوربي، لضمان حسن مردودية المشاريع.
- تطوير آليات النجاعة الطاقوية، و التحكم في الطلب على الطاقة بهدف إقتصاد الطاقة بنسبة 20% في مطلع 2020 مقارنة بالعام 2005.

إن المشروع يمر عبر 3 مراحل هي: مرحلة تحديد الأهداف من قبل الأطراف بداية من 2008، ثم من 2009 إلى 2010 وضع خطة بمشاريع تجريبية، و تسوية الأمور التنظيمية

[1]- مجلة نور noor، عدد 10، مجمع سونلغاز بالجزائر، جويلية 2010، ص18.

[2] - Frédéric Ichay : le plan Solaire Méditerranéen est – il au point mort ? In : www.blog. Le figaro.fr/ green – business/ 2013/04/ le – plan- solaire – méditerranéen – est – il au point. Mort. Html. 27/08/2014. 13h : 05.

والمالية، ومن 2011 إلى 2020، نشر المشاريع على نطاق واسع. لكن أحداث الربيع العربي التي عاشتها بلدان البحر الأبيض المتوسط منذ ديسمبر 2010، أعطى مشهد سياسي جديد في حكومات الدول من الضفة الجنوبية و الشرقية للمتوسط، حيث يرى بعض المراقبين كفريدريك إيكاي، أن هذا المخطط هو أول ضحايا الربيع العربي، خاصة بعد إزالة ركائز المشروع الرئيسة في هذه الدول كـ: زين العابدين بن علي في تونس، و حسني مبارك في مصر[1].

ب- مشروع ديزرتيك الألماني: Desertec:

مشروع ديزرتيك desertec هو مفهوم لاستغلال مصادر الطاقات في صحاري شمال إفريقيا، والشرق الأوسط للتموين المستدام للمناطق المجاورة – خصوصا أوربا – بالكهرباء الخضراء. و تقدر قيمة المشروع فقط فيما يخص التمويل المتعلق بمرافق تحويل الطاقة بنحو 9.1 مليار أورو، كما يقدر البنك الأوربي للإستثمار. أن كل واحد أور ينفق من قبل الإتحاد الأوربي في الطاقات المتجددة. يمكن أن يوفر 20 أور للمستثمرين في المشروع[2].

و مؤسسة ديزرتيك أنشأت في عام 2003، تحت رعاية نادي روما و المركز الوطني لبحوث الطاقة في الأردن (NERC)، فيما تكفلت مؤسستي مبادرة ديزرتيك الصناعية (DiiGMBH) و مادغريد (med grid) بوضع الأساس الصناعي لديزرتيك، قصد تعزيز تنفيذ هذا المشروع في منطقة أوربا، الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا (Eu – Mena). و من بين الشركات الداعمة للمشروع نجد: مجموعات الطاقة الألمانية E.ON و كذا RWE، و شركة إعادة التأمين لميونيخ، و دوتش بنك، ومجموعة سيفيتال الجزائرية، وزيادة على ذلك نجد المصنع الإسباني المتخصص في محطات الطاقة الشمسية « Abengoa Solar »[3].

---

[1] - Frédéric Ichay : op.cit. p4.

[2] - Hakim Aichiou : Projet Desertec tous les regards sur l'algerie. Le carrefour d'algerie. N^0 3311, 30 Juillet 2012, p 5.

[3] - projet Desertec : In://fr.wikipedia. org/wiki/ projet – desertec.28/08/2014 à 13^h :00.p1.

و حول أهداف المشروع، قال وزير الطاقة و المناجم الجزائري يوسف يوسفي، أن المشروع سيسمح في حدود 20 سنة بإنتاج 40% من الكهرباء، انطلاقا من الطاقات المتجددة و تصدير نحو 20% منها لأوربا[1].

إن مفهوم ديزرتيك يقوم على قاعدة أن: كل 2 كلم^2 من الصحراء تستقبل سنويا طاقة شمسية تعادل 1.5 مليون برميل من النفط، كما أن الشبكة المنصبة في صحاري شمال إفريقيا والشرق الأوسط، يمكن بحلول 2050 أن توفر أكثر من 50% من احتياجات المنطقة من الكهرباء[2].

في13 جويلية 2009، تم توقيع بروتوكول إتفاق لتنفيذ هذا المشروع من قبل مؤسسة ديزرتيك في المنطقة و شركة إعادة تأمين لميونيخ، 12 شريك من أوربا، الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و أنشأوا في 30 أكتوبر 2009 ديزرتيك الصناعية التي أصبحت فيما بعد DIIGMBH.

و مجموعة Dii و كذا التكتل الفرنسي Medgrid، لهم نفس النوايا وراء مخطط الطاقة الشمسية المتوسطي PSM، لتطوير استخدام الطاقات المتجددة، و دعم النجاعة الطاقوية لـ 43 دولة عضو في الإتحاد من أجل المتوسط.

فمثلا مجموعة Dii وقعت عدة اتفاقيات تعاون مع Mena، حيث أبرمت بروتوكول تعاون مع الوكالة المغربية للطاقة الشمسية MASEN، لإنتاج 500 ميغاواط من الطاقة الكهربائية من المصادر الشمسية، و أيضا إتفاق مع فرع الشركة التونسية للكهرباء و الغاز « STEG » في أفريل 2011 لتمويل مشاريع إنجاز 1000 ميغاواط في تونس و تقويمها[3].

و في الجزائر و بعد موافقة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة على دراسة مشروع ديزرتيك، خلال زيارته لبرلين الألمانية في ديسمبر 2010. قرر الجانبان إنشاء لجنة مشتركة جزائرية – ألمانية للتعاون الاقتصادي[4].

---

[1]- عثمان لحياني: جريدة الخبر الجزائرية، عدد 6211، 20 ديسمبر 2010، ص5.

[2] - Project desertec : In:// Fr.wikipedea.org/ wiki/ project – desertec. 28/08/2014. A 13^h :00, p2.

[3] - Ibid. pp 2 – 4.

[4]- بوتفليقة يوافق على دراسة مشروع " ديزرتيك"، الخبر الجزائرية، عدد 6200، 9سبتمبر 2010، ص7.

و أعلن بعدها وزير الطاقة و المناجم يوسف يوسفي عن خطة لتطوير استخدام الطاقات المتجددة، على مدى 20 أو 30 سنة المقبلة، على أن البرنامج يتضمن إنجاز 65 مشروع كمرحلة أولى، تسمح بإنتاج 2600 ميغاواط من الكهرباء، نخصص منها 2000 ميغاواط للتصدير، خاصة إلى أوربا[1].

و في ديسمبر 2011 وقعت شركة سونلغاز الجزائر، مع مبادرة ديزرتيك الصناعية Dii، إتفاق تعاون لتعزيز تبادل الخبرات الفنية في مجال الطاقات المتجددة، مع دراسة جدوى مشروع مرجعي بطاقة إجمالية، تقدر ب: 1000 ألف ميغاواط.

لكن مشروع ديزرتيك منذ 4 سنوات و أكثر لم ير النور إلى يومنا، بل إن الرئيس المدير العام لمبادرة ديزرتيك الصناعية Dii، السيد بول فان صن « Paul Van Son »، أعلن عن إلغاء المجموعة الصناعية للمشروع. و قال أنه أحادي النظرة، و قال أن المجموعة التي كانت تهدف من المشروع، تموين أوربا ب 20% من الطلب على الكهرباء في مطلع 2050، يمكنها من خلال السوق الأوربية، تلبية 90% من الاحتياجات المحلية الأوربية من الكهرباء[2]. كما أن المشروع كلفته الإجمالية جد عالية، إذ تقدر ب 400 مليار أور لإنتاج 100 جيغاوات في حدود 2050*.

و بدأت الشكوك حول نجاح المشروع، خاصة مع إعلان صاحب الأسهم، و المستثمر المؤسس للمشروع شركة سيامنس « siemens » الألمانية انسحابها، من المشروع في نوفمبر 2012. تبعه انسحاب شركة بوش Bosch الألمانية، كما أن مؤسسة ديزرتيك الصناعية Dii، لم تتحصل على الدعم المالي من قبل الحكومة الإسبانية. فيما يخص مشروع تحويل الطاقة الشمسية المركزة (ESC)، بقدرة 500 ميغاواط من أورزازات بالمغرب تجاه أوربا. و الذي بقي يراوح مكانه[3].

في الأخير يمكن القول أن دول الإتحاد مجتمعة أو منفردة، تتبع إستراتيجية التعاون من أجل الطاقة، وفق الطرح الليبرالي الجديد، كما أنها ملزمة بالتعاون و ترقية العلاقات أكثر من دول الأوبك، خاصة و أن مشاريع PSM، أو ديزرتيك ... و غيرها تعرف صعوبات تقنية، مالية و حتى سياسية كما رأينا مع ثورات الربيع العربي.

---

[1]- جريدة النهار الجزائرية، العدد 994، 18 جانفي 2011، ص4.

[2] - Derestec abandonne ses projets d'exportation d'énergie solaire du sahara : In://www.euractive.Fr/ energie/ desertec – abandonne – ses – projets – e – news. 528166, 28/08/2014, p1, 13h :05.

* جيغاواط و ميغاواط هي مصطلحات استخدمت في ألمانيا للحد من استهلاك الطاقة أو توفيرها. أنظر كولن كامبيل و آخرون: المرجع السابق، ص 261.

[3] - Desertec abandonne ses projets : op.cit, p2.

المطلب الثاني: الأوبك و سياسات الدول الكبرى: (الو. م. أ، الصين و اليابان)

بالنظر إلى الأهمية التي تحظى بها منظمة الأوبك في العلاقات الدولية، فإن الدول الكبرى أصبحت تدرك جيدا الخطر الذي يمكن أن يأتي من المنظمة، لاسيما بداية من القرن 21، أين تمكنت الأوبك من توحيد صفوفها، فارتفعت بذلك أسعار النفط فعليا، حيث تراوحت ما بين 38 إلى 75 دولار للبرميل.

و سياسات الطاقة للدول الكبرى لا تعدوا أن تكون سياسات منافسة للأوبك، باستخدام التكنولوجية للوصول إلى مصادر بديلة للطاقة، أو تكون سياسات تعاون ترسيها مع دول الأوبك و غيرها، للحصول على مشاريع استثمار النفط فيها. و مثال ذلك: سياسة الصين و اليابان و دول الإتحاد الأوروبي مثلما رأينا، كما قد تكون سياسات عدائية باستخدام القوة العسكرية ضد دول المنظمة و غيرها. للوصول إلى النفط كما هو الشأن بالنسبة لسياسة الو. م. إ، و نتطرق إلى نماذج عن هذه السياسات كما يلي:

2- 1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية:

في الواقع إذا كانت سياسات دول الإتحاد الأوربي في مجال الطاقة. تتميز **"بالتعاون و الانتشار".** لتجسيد مشاريع تنويع مصادر الطاقة مع الدول الأخرى، فإن سياسة الو. م. إ في مجال الطاقة، تعتمد أساسا على القوة العسكرية لضمان تموين احتياجاتها من الطاقة. لاسيما في مطلع القرن 21.

فمع مجيئ الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن. ظهر لوبي نفطي في الو. م. أ. لا تكاد قرارات السياسة الخارجية تتخذ إلا بالرجوع إلى خطط و مشاركة هذا الأخير. حيث زاد دوره أكثر في رسم السياسات العامة. خاصة من مجال الطاقة، بعد التقرير الذي أعده نائب الرئيس الأسبق " ديك تشيني". و كذا وزارة الطاقة الأمريكية، و الذي يبينان فيه أن حقول النفط في العالم وصلت إلى ذروة الاحتياطي.

فالنفط بالنسبة لإدارة بوش آنذاك و من بعد، يعتبر بالنسبة للو. م. إ أداة للسيطرة العالمية ضمن الطرح الواقعي التقليدي، و أن الوصول إليه يعني اكتمال مقومات الإمبراطورية الأمريكية المزمع بناؤها وفق **"مشروع القرن الأمريكي الجديد".** الذي دعا إليه ديك تشيني و دونلند رامس فيلد. حيث

راح هذا اللوبي ينشط صناعة الأسلحة، و يعلن الحروب كحرب الخليج الثانية التي حققت من ورائها الو. م. أ أكثر من 12 مليار دولار كأرباح فقط، في حين استنزفت نحو مائة مليار دولار من الدول العربية التي شاركت في التحالف[1].

كما قامت بعمليات عسكرية ضد يوغسلافيا عام 1999 ، ومنحت بعدها وزارة التجارة الأمريكية للحكومة البلغارية مليون دولار لتمويل دراسة مشروع (هو قيد التنفيذ الآن) لإنشاء خط أنابيب لنقل النفط والغاز عبر البلقان، حيث يمتد الخط من "بورجاس" في بلغاريا ثم "سكونجي" في مقدونيا لينتهي بميناء "فلور" في ألبانيا[2].

بعد أحداث 11 سبتمبر فكرت الو. م .أ في الاقتراب أكثر من منطقة أوراسيا، بل وضعت برنامج قبل هذه الأحداث للتغلغل إلى المنطقة الغنية بالنفط، فاحتلت أفغانستان وبعد ذلك العراق باعتباره ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم.

فحرب الخليج الثانية كانت بهدف إضعاف قوة ووحدة الأوبك ، وكذا ضمان تدفق نفط العراق للوم أ بأسعار معقولة[3]، أما غزوها مع بريطانيا للعراق في 2003 فكانت بهدف تهديد إيران، وحراسة باطن منطقة أوراسيا، حتى لا تفكر روسيا في الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج أو المحيط الهندي، خاصة بعد احتلال أفغانستان.

كما أن المتتبعين كالدكتور محمد نعمان جلال، يرون أن حرب الخليج 2003 ضد العراق، للقضاء على أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، لم تكن بريئة من السيطرة على موارد النفط في العراق، وفوائض الأموال، وحفز دول الخليج شراء الأسلحة المتطورة للدفاع عن حدودها[4].

كما أن الانقسام الذي حدث داخل مجلس الأمن، بين الدول الكبرى بسبب حرب 2003على العراق، لم يكن له علاقة بالدفاع عن العراق وشعبه من قبل الدول المعارضة للحرب، وإنما جاء كرد فعل

---

[1]- خليل العناني: المرجع السابق، ص49.
[2]- عمرو كمال حمودة: المرجع السابق، ص 53.
[3] - The White house : « a national security Strategy for a new century ». Washington, october, 1998, p 51.
[4]- د. محمد نعمان جلال: الإستراتيجية و الدبلوماسية و البروتوكول بين الإسلام و المجتمع الحديث، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2004، ص 102.

على الإستراتيجية الأمريكية التي كانت تستهدف تحقيق الإمبراطورية، وتحويل الدول الكبرى وجعلها تابعة لها، وإسقاط دورها في القرار الدولي من خلال استخدام نفط العراق[1].

وتعتبر الو.م.أ أول مستهلك للطاقة في العالم، حيث تزداد احتياجاتها بنفس وتيرة نموها الاقتصادي لهذا يتوقع الخبراء أن تمثل واردات الطاقة لها 38% من الاستهلاك في مطلع 2025، عكس 27% في 2004. ولعل هذا أحد الأسباب التي قدمت من طرف إدارة بوش في الكونغرس في 16 مارس2005، لنيل تسريح من أجل إنجاز أبحاث في ألاسكا بالمناطق الطبيعية المحمية. لكن النفط والغاز موجودان بكمية قليلة في ألاسكا، وهذا لن يكفي للحد من التبعية الطاقوية، لذا فصانع القرار الأمريكي يتجه بحكومته لتنويع وتأمين مصادر تموينها[2].

ففي عام 2005 بلغت مشاركة الطاقة البديلة المتجددة في منظومة إنتاج الكهرباء في الو م أ 7%، أنتج أغلبها من المحطات المائية، طاقة الرياح والكتلة الحيوية[3].

ورغم أن مصادر الطاقات البديلة لا تفي بالغرض في الو م أ ، كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة الخليج التي تمثل 57% من احتياط النفط العالمي.[4] فراحت الو م أ بعد أحداث 11سبتمبر2001، تنوع من مناطق حصولها على النفط، فاتجهت إلى القرن الإفريقي لاسيما خليج غينيا الذي يمثل نحو 15%من واردات الو م أ من النفط، ويمكن أن يمثل لها 25 % كواردات في 2015[5].

كما تعزز الو م أ من مصالحها البراغماتية في أنغولا، إذ نجد العديد من الشركات الأمريكية تستثمر في مجال إنتاج وتكرير النفط في أنغولا ،مثل إيكسون – موبيل – شيفرون وتكساكو.....إلخ فمصلحة الو م أ في نفط أنغولا تظهر في قيمة الصادرات، إذ أنه في سنة 2003، كانت أنغولا تخصص 300,000 برميل في اليوم من نفطها للسوق الأمريكية، وقد كانت أنغولا قبل انضمامها للأوبك تمثل ثاني ممون للو م أ بالنفط بعد السعودية[6].

---

[1]- منير شفيق: "قراءة للوضع الدولي من أجل إدارة الصراع إدارة صحيحة". الجزائر، دار الخلدونية، 2003، ص 27.
[2] - Jean – pierre tuquoi : l'Afrique noir convoitée. Le monde. Op.cit, p6.
[3]- محمود الخياط: "الو.م.أ و الطاقة البديلة". السياسة الدولية، المجلد 42، عدد 168، مطابع الأهرام المصرية، مصر، أفريل 2007، ص 238.
[4]- د. محمد نعمان جلال: المرجع السابق، ص 100.
[5] - Ricardo Soares dé oli veira : oil and politics In the Gulf of Guinea. London, published by Hurst and Company, 2007, p3.
[6] - Jean – pierre tuquoi : « Washington renforce Son intérêt pour le brut angolais ». le monde économie. Mercredi, 23/04/2003. P2.

كما وضعت مشروع لاستثمار 3.5 مليار دولار في إفريقيا لإنجاز خط أنابيب من قبل إكسون- موبيل/ وكذا شركة ألف « ELF » لضخ النفط من تشاد إلى الأسواق العالمية[1].

وتواصل كندا ، إيرلندا والجزائر حاليا، تزويد الو م أ بالنفط بنسبة 17%، 12% و10% على التوالي[2]، فيمكن القول أن سياسة الو م أ في مجال الطاقة ، هي سياسة براغماتية 100% فلا تهتم بتحقيق مصلحتها النسبية فقط لتأمين مصادر النفط وفق الواقعية الجديدة، ولا تأمن بقواعد التعاون الذي ذكرناه في الليبرالية الجديدة ، ولكن تعتبر أن القوة العسكرية هي الحل لتموين حاجياتها من الطاقة.

[1] - Paul Roberts : the End of oil. Blooms bury publishing, London, 2005, p243.
[2] - OPEC Bulletin : op.cit, p98.

2-2 سياسة الصين:

تعد الصين ثاني اكبر مستهلك عالمي للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ نمت وارداتها من النفط ب 32.8 % في النصف الأول من سنة 2003. وحسب الخبير ريتشارد هاينبرغ فان كلا الدولتين في حاجة مستمرة إلى الطاقة، ونقص المعروض من النفط عالميا قد يؤدي بالدولتين للتصادم. فالصين مثلا قد يدفعها نقص النفط لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق نفوذها أين يتواجد النفط كأفغانستان، العراق، ليبيا....الخ[1].

و يتنبأ الخبراء أن الصين ستصبح أحد المنتجين الرئيسيين في العالم للنفط الخام، إلى جانب أنها ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، حيث وصلت وارداتها في 2006 إلى3.6 مليون برميل في اليوم لتنخفض في جويلية في نفس العام أي في2006إلى575.000 برميل في اليوم، وقبل ذلك في2005 وصلت إلى380.000 برميل في اليوم وذلك بسبب سياسة صيانة مصانع تكرير النفط، مما قلل من نسبة الإستيراد[2].

وبما أن الصين تنتج 3.5 مليون برميل في اليوم، لكن استيرادها يفوق هذا الإنتاج ، كذلك الذي وصل إلى3.6 مليون برميل يومي في 2006، وبالتالي فهي تستهلك ضعف ما تنتجه، بسبب الزيادة المستمرة في نموها الاقتصادي[3]، ولهذا راحت تبحث عن مصادر تموين متنوعة ، بالاعتماد على دبلوماسية التفاوض والقوة الناعمة في مجال النفط.

في هذا الإطار ونظرا لان ربع واردات الصين من النفط تأتي من إفريقيا، فهي تركز على هذه القارة لاسيما صحراء جنوب إفريقيا التي يقدر ما تملكه من احتياطات النفط العالمي بنحو 5 %. إن هذه المنطقة حسب شركة بريتيش بتروليوم بها نحو 53 مليار برميل إجمالا كاحتياطيات نفط بحري مبرهن عليها، خاصة غرب إفريقيا الذي يعرف صناعة نفط بحري مهمة موجهة للعالم[4].

لكن لماذا تتجه الصين نحو إفريقيا بشكل واضح؟، إن هذه المنطقة حسب إحصائيات بريتيش بتروليوم، وصل إنتاجها من النفط نحو 12.4% ما بين 2007 و2008. كما أن هناك دولا ارتفع

[1]- ريتشارد هاينبرغ : المرجع السابق، ص93.

[2] - ibid, p98.

[3] - Le Figaro Magazine : édition international, 2005, p27.

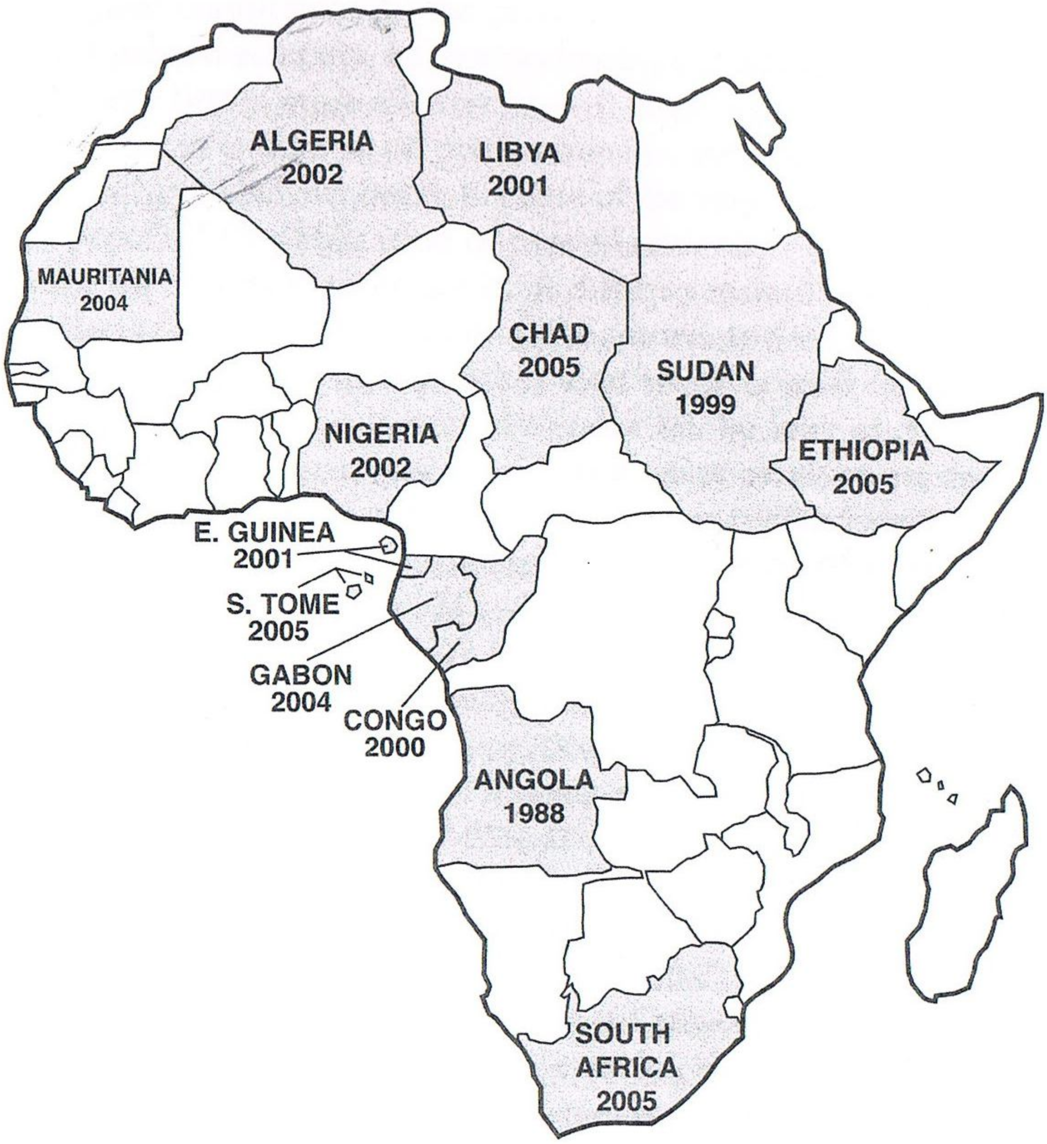
[4] - Douglas A.Yates : Op.cit, page 17.

فيها الإنتاج كالكونغو ب + 2.2%، و الغابون ب 2.2% و انغولا ب 9.1%، وأكثر من ذلك أصبحت منذ 2008 المنتج الأول للنفط في إفريقيا[1].

فمثلا نجد أن شركة النفط الوطنية الصينية (cnoc)، و sinopec هي الأخرى وصلتا إلى السودان للاستثمار في مجال النفط عام 1995. حيث بدأت الصين منذ ذلك التاريخ وقبله بقليل في التغلغل والانتشار في مناطق النفوذ الفرنسي والأمريكي في المنطقة، ففي 1988 اشترت الخام الانغولي من نظام الحكم الاشتراكي القائم آنذاك، قبل أن تلتحق الصين بالمجمع النفطي مع بداية إنتاجها للنفط في السودان سنة 1999؛ وكان ذلك أول إعلان لها عالميا لاستغلال النفط في القارة[2].

إن تغلغل الصين في القارة لم يتوقف عند هذا الحد، فقد اشترت صادرات النفط على الكونغو في عام 2000، وبدأت التنقيب عن النفط في ليبيا عام 2001. ثم أرسلت فرق استكشاف إلى نيجيريا عام 2002، وظفرت بمشاريع اكتشاف واستغلال النفط في الجزائر عام 2002، لتشتري بعد ذلك حمولات نفط من غينيا الاستوائية عام 2002[3]. وهو ما توضحه الخارطة الآتية:

[1]- Douglas A.Yates : Op.cit, page 18.
[2]- Ibid, page 16.
[3]- Ibidem, page 16.



Douglas A.Yates: <u>The scramble For African oil</u>. London, published By Plate Press ,2012.page5.

وفي 2003 عانت الصين من نقص حاد في الوقود، فواجهت كبريات الشركات المنتجة للكهرباء بالصين نقصا حادا في الفحم، دفعها لطلب تدخل الدولة لحل هذه الأزمة التي أعاقت الإنتاج المعتاد للكهرباء بالصين[1]. فقامت بكين بتوقيع اتفاقيات لاستيراد النفط من الغابون عام 2004، وبدأت في إنتاج تجريبي بدارفور مع توقيع عقود استثمار في موريتانيا سنة 2004، وكذا عقود إنتاج مشترك مع ساوتومي في 2005، وفي العام نفسه أوفدت فريق بحث جيولوجي إلى إثيوبيا[2].

فالصين حسب الخارطة السابقة موجودة في معظم دول إفريقيا، وهو ما يمكنها من تغيير أنماط وأساليب الاستثمار بهذه القارة ، وقد تثير إستراتجيتها حرب نفط في القارة مع الولايات المتحدة الأمريكية. خاصة عند ندرة النفط أو نقص الكمية المعروضة منه في السوق، لكن هذا التصارع حسب ريتشارد هاينبرغ لا يرق إلى استخدام السلاح وإنما سيتخذ أشكالا أخرى.

إن الاحتياج الكبير والمستمر للطاقة اليوم من طرف الصين هو ما يقلق الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول، فالاقتصاد الصيني ينمو بمعدل غير اعتيادي بلغ ثمانية إلى عشرة في المائة سنويا، بالمقارنة مع نسبة نمو اقتصاد باقي دول العالم وهي ثلاثة بالمائة. فنجد أن استهلاك واستيراد الصين من الفلذات والمعادن عرف ارتفاعا ملحوظا في السنوات القليلة الماضية، كما نمت مبيعات الصين من السيارات عام 2003 بنسبة 70%، بينما ارتفعت وارداتها من النفط بنسبة 30 % مقارنة بعام 2002. وهو ما جعلها كما قلنا سابقا ثاني اكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية[3].

فتنافس الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربية وأسيوية على قارة إفريقيا، يرجع إلى الاكتشافات الجديدة و الإنتاج المتوصل إليه من النفط في معظم دول القارة. وهو ما يمكن القوى المتنافسة من تجاوز مسالة الذروة النفطية.

فحسب بريتيش بتروليوم فان مدة الإنتاج مستقبلا مقارنة بالاحتياطي في إفريقيا يصل إلى 45.6 سنة بنيجيريا، و38.1 سنة بالسودان و37 سنة بالغابون، وكذا 12.3 سنة في غينيا الاستوائية و12 سنة لباقي دول القارة. فترى الشركة نفسها أن الإنتاج سيبقى على نفس الوتيرة في المستقبل[4].

[1]- ريتشارد هاينبرغ : المرجع السابق، ص96.

[2]- Douglas A.Yates : Op.cit, page 16.

[3]- ريتشارد هاينبرغ : المرجع السابق، ص96.

[4] - Douglas A.Yates : Op.cit, page 19.

وحسب النظريات المفسرة لظاهرة النزاعات الدولية، فان تنافس القوى على القارة الإفريقية مرده البحث عن الموارد الإستراتيجية، باعتبار إن احتياطيات النفط المبرهن عليها في شمال إفريقيا وشبه صحراء إفريقيا؛ تقدر ب 117.5 مليار برميل بنسبة 9.5 % في العالم، وبمعدل 10.3 مليون برميل في اليوم. فبالنظر إلى هذه الاحتياطيات فان نسبة الإنتاج تغطي مدة استغلال لنحو 31 سنة، ونجد أن نيجيريا والسودان ستبقيان مستقبلا تنتجان النفط حتى بحلول 2030. لهذا يرى المحللون أن الصين والو.م.ا تتنافسان مستقبلا على هذين البلدين في إطار جيوبولتيك حرب النفط[1].

وبالنسبة أيضا لمظاهر منافسة الصين للقوى الغربية في القارة، ما فعلته في الغابون حيث كانت شركة "ELF" الفرنسية هي المسيطرة على الاستثمار في إنتاج النفط، إلى غاية ما عرف بفضيحة ألف السياسية"Elf Affaire"، إذ كانت الشركة عمومية وقد أودعت أموالها في صناديق سوداء للاستثمار في سويسرا و بلجيكا.

لقد تم بتواطىء من مدير الشركة المكلف بالاكتشاف والإنتاج اوندري تارالو "André Tarallo"، تحويل مبلغ هام من هذه الأموال إلى الفاعلين السياسيين في فرنسا؛ من بينهم عمر بونغو " Omar Bongo" و مساعديه وهو ما احدث فضيحة سياسية في أوربا. ففشلت شركة ألف واستغلت الصين الظرف بعد أن كانت قد أرست علاقات دبلوماسية لمدة 30 سنة منذ 1974 مع الغابون، لتطور هذه العلاقة من الجانب الدبلوماسي إلى التعاون في الميدان الاقتصادي، حيث كانت أول زيارة للصين في 2004 إلى ليبرافيل؛ ووقع خلالها كل من هيو جينتاو Hu Jintao وعمر بونغو أول اتفاقية للتنقيب عن النفط وإنتاجه[2].

كما أن رئيس لجنة النفط الصينية و الشركة الكيماوية "Sinopec"، تفاوضا حول مذكرة تفاهم بخصوص إبرام عقود لتحديد مبيعات النفط بين شركة توتال الغابونية – التي نشأت على رأس شركة ألف- من جهة، وممثلين ل "Sinopec" وكذا الاتحاد الدولي الصيني للنفط والشركة الكيماوية "Unipec" من جهة أخرى، حيث تشمل الصفقة ملايين الأطنان من تجارة النفط في السنة. كما أن الرئيس الصيني هو جينتاو منح بونغو عمر منحة نقدا بقيمة 2 مليون دولار، وكذا قرض بدون فائدة بقيمة 6 ملايين دولار، مقابل فتح الأبواب للصين للاستثمار في الغابون خاصة

---

[1]- Douglas A.Yates : Op.cit, page 21.

[2]- Ibid, page 32.

في مجال النفط، ولهذا بعد هذه العلاقات أصبحت الصين ثالث اكبر مستورد للنفط الغابوني بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا[1].

إن الصين تنوع من مصادر تموينها بالنفط، بالتوجه إلى إفريقيا نظرا للخلل الموجود بين إنتاجها واستهلاكها للنفط. ففي السنوات السابقة كانت الصين مكتفية ذاتيا من النفط، لكن حقل نفط داكينغ الأضخم في البلاد لم ينتج أكثر من 50.1 مليون طن سنة 2003، وهذا بعد أن بلغ أوج إنتاجه سنة 1997 ب 56 مليون طن. وحسب الخبراء فان هذا الحقل الواقع في مقاطعة هايلو نغجيانغ الشمالية الشرقية، لم ينتج أكثر من 30 مليون طن سنة 2010[2].

وحتى تنقص الصين من هذا الخلل أبرمت عقود الإنتاج التي ذكرناها سابقا مع الغابون؛ فشركة Sinopec الصينية وقعت اتفاقية تقنية مع وزير النفط الغابوني Richard Onouviet حول 03 حقول نفط بجانب ميناء جانتيل Port-gentil، وهو ما سيسمح لهذه الشركة لان تكون طرف في عقد إنتاج مشترك. فبالرغم من السيطرة الفرنسية العسكرية، الثقافية،السياسية والاقتصادية طويلة المدة؛ إلا أنها بدأت تفقد سيطرتها، في وقت دخلت فيه الصين على الخط. وهنا يرى الباحثون كدوغلاس ياتز أن علاقة الصين بالغابون إذا كانت فقط استهلاكية، فان ذلك لا يؤدي إلى رد فعل فرنسي. لكن إذا كانت هذه العلاقة على نحو يدفع بالغابونيين للذهاب إلى الصين والدراسة فيها وتعلم لغتها، فهنا سيزداد الدور الاستراتيجي للاستعمار الثقافي الفرنسي[3].

كما أن حرص فرنسا وباقي دول أوربا وأمريكا على التغلغل في الغابون ودول القارة الإفريقية الأخرى، مرده قرب الغابون والمنطقة ككل منهم مقارنة بالصين، وهو ما يدفع بزيادة التوجه والإحكام الأمني الغربي على إفريقيا الوسطى. فراحت تنصب قواعد عسكرية و أي تراجع لها سيفتح المجال لتعاظم التأثير الاستراتيجي الصيني، حيث يتوقع تنامي النشاطات الصينية في الغابون بسبب السيطرة الغربية فيها، و ذلك وفق مبدأ تعدد القطبية في العالم. لكن حسب الخبراء فان دور الصين لا يعدو أن يكون استهلاكيا أو بعيدا عن دور فرنسا الاستعماري التقليدي، لان توتال هي الشركة المهيمنة في الغابون؛ بدليل انه بعد وفاة الرئيس عمر بونغو في 2009، عاشت الغابون

---

[1]- Douglas A.Yates : Op.cit, page 32.

[2]- ريتشارد هاينبرغ : المرجع السابق، ص 96.

[3]- Douglas A.Yates : Op.cit, page 33.

اضطرابات لكن سرعان ما رجعت الأمور لحالها، بعد مساندة فرنسا لابنه علي بن بونغو Ali Ben Bongo الذي وصل إلى الحكم و أعطته المشروعية[1].

ويرى الخبراء أن استهلاك الصين للنفط ينمو بزيادة قدرها 8 % سنويا منذ 2002، فاستهلاكها تضاعف في العشرية بين 1996 و 2006. وذلك بسبب ما تستهلكه المصانع الصينية من النفط، كما أن هذا النمو بدأ في التزايد من حيث زيادة امتلاك العائلات الصينية للسيارات، حيث نجد في القرن 21 شخص مقابل مجموعة من السيارات لكن اقل من الو.م.ا، فتقابل في الصين 35 مليون سيارة 1.3 مليار شخص في وقت نجد 185 مليون سيارة ل 300 مليون أمريكي[2].

في هذا الإطار يتوقع أن يزيد عدد السيارات بالصين عن عددها بالو.م.ا، وان تستورد الصين من النفط بمقدار ما تستورده الو.م.ا اليوم. ففي ديسمبر 2003 منعت شنغهاي – اكبر مدينة بالصين- استعمال الدرجات الهوائية، التي كانت تحمل أكثر من 70 % من الأشخاص المتنقلين بالمدينة حتى عام 1990، وبالتالي لم يعد سوى نحو 15 % من الأشخاص يستخدمون هذه الدرجات للتنقل بين البيت إلى العمل، فكان الاقتصاد الصيني في سنة 2003 مسئولا عن ثلث النمو في الطلب العالمي على النفط[3].

إن الفجوة في التصنيع و استهلاك السيارات بين الصين والو.م.ا بدأت تضيق بسرعة، ففي 2008 بلغ عدد السيارات التي بيعت في الصين 9.38 مليون وحدة. ويتوقع معهد ماكينزي* العالمي أن تكون نحو 120 مليون سيارة في الطرقات الصينية بحلول 2020. ونظرا للمعايير التي تفرضها الصين لاستخدام السيارات في بكين والمدن الكبرى ، فان الطلب على النفط سيستمر في الارتفاع[4].

فما بين 2004 و 2008 سجلت الصين اكبر نسبة ضمن الزيادة الإجمالية للاستهلاك العالمي للنفط ب 40 %، متجاوزة اليابان وبشكل واسع في وسط أسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية، فالصين تعد اكبر المستهلكين مهما كانت أسعار النفط، نظرا لأنها تتوسع و تنمو من جانب، ولكن أيضا كي تؤمن الطاقة لأنظمة الدول التابعة أو الموالية لها[5].

---

[1]- Douglas A.Yates : Op.cit, page 33.

[2]- Paul French and San Chambers: Oil on water tankers, pirates and the rise of china. London, published by zed books, 2010, page 3.

[3]- ريتشارد هاينبرغ : المرجع السابق، ص 96.

* هو معهد يقدم دراسات واستشارات اقتصادية حول التجارة والقطاعات الاجتماعية وكذا التسيير واتخاذ القرارات السياسية.

[4] - Paul French and San Chambers: Op.cit, page 3.

[5]- Ibid, page 9.

فمثلا لو أخذنا تموقع الصين ضمن استهلاك النفط في أسيا، نجدها في جويلية 2009 استوردت لوحدها في أسيا نحو 119.3 مليون برميل من النفط الخام، عبر الباخرات القادمة من المحيط الهندي، أي : ما يقارب 26 % أكثر من ما كان في الشهر نفسه في 2008. وهي نسبة عالية جديدة حسب وزارة النقل الصينية، حيث لم تسجل منذ مارس 2008 إذ كانت نسبة الاستيراد نحو 126.8 مليون برميل. على أن وصلت نسبة تبعية الصين للنفط الخارجي في جويلية 2009 بنحو 50 % [1] .

فالصين لإشباع طلبها المتنامي على الطاقة، وضعت عينها على الدول المجاورة ، مع التركيز على روسيا واسيا الوسطى، كما أن الشرق الأوسط الذي يضم 70 % من موارد البترول في العالم[2]، يعد هو أيضا موضع اهتمام مكثف لصانعي السياسة الصينيين. خاصة وان 60 % من واردات الصين من النفط تأتي من الشرق الأوسط[3].

ولهذا نجد أن الصين في الآونة الأخيرة أصبحت تقف في وجه الو.م.ا، داخل مجلس الأمن الدولي أو بتقديم الدعم المادي والسلاح للأنظمة الموالية لها في الشرق الأوسط، كإيران والعراق وسوريا من اجل ضمان تعاون هذه الدول معها في مجال النفط، وهو ما كيفته الو.م.ا على انه دعم الصين للإرهاب، وهو ما ورد في تقرير أصدرته لجنة المراجعة الاقتصادية و الأمنية الأمريكية- الصينية سنة 2002. ففي ذات التقرير ترى هذه اللجنة التي شكلها الكونغرس الأمريكي لرصد العلاقات البينية:" **أن اعتماد الصين على النفط الأجنبي لتحريك عجلة نموها الاقتصادي، هو محرك مهم لعلاقاتها مع الحكومات الراعية للإرهاب، ويتوقع لهذا الاعتماد أن يزداد في العقد القادم** "[4] .

فالصين تعتمد على إفريقيا في استيراد النفط وكذا دول أوبك في الشرق الأوسط، ذلك لان النفط القادم من أسيا غير كاف، فالهند مثلا تحاول بناء احتياط نفطي لكنها تنتج فقط نحو 800.000 برميل في اليوم، في وقت استوردت فيه نحو 3 ملايين برميل في اليوم في 2011، أي: وصلت إلى استيراد ما بين 75 إلى 80 % من احتياجاتها[5] .

[1]- Paul French and San Chambers: Op.cit, page 7.

[2]- ريتشارد هاينبرغ : المرجع السابق، ص 96.

[3]- المرجع نفسه، ص 96.

[4]- المرجع نفسه، ص 96.

[5]- Paul French and San Chambers: Op.cit, page 7.

ومعظم دول أسيا تستورد هي الأخرى النفط بكميات كبيرة ، نظرا لكونها تمثل مجتمعا استهلاكي جديد ينمو، ويعرف تنمية صناعية في عديد المجالات، ولهذا راحت الصين تنسق الجهود مع هذه الدول للاستثمار في تطوير استغلال الطاقات المتجددة ، للحد من تلوث البيئة وكذا التبعية للنفط.

فالصين لجأت إلى تنصيب الأنابيب في البحر لنقل الغاز من أسيا الوسطى، وكذا استخدام الباخرات المحملة بشحنات إضافية من النفط للحد من تبعيتها للطاقة. ولان الهند مثلها مثل الهند من حيث الاستهلاك الواسع للنفط في أسيا، فالدولتان تتعاونان دائما لأجل الحماية العامة للمرات البحرية، مع الوقاية من الصراع السياسي داخل دول المنطقة، خاصة شرق أسيا حفاظا على مصادر تموينهما بالطاقة. كما قامت الدولتين بتبني تقاليد و إجراءات دبلوماسية، تجارية وعسكرية لحل هذه الصراعات، بما أن معظم وارداتها ثابتة من هذه المنطقة بخصوص النفط[1].

كما وسعت الصين من شبكة اعتمادها على واردات الدول إليها من النفط ، إذ تمثل أنغولا في إفريقيا أكبر مصدر للنفط نحو الصين ب 16% تتبعها العربية السعودية ب14% و روسيا ب13%، كما حققت الصين قفزة نوعية في جلب وارداتها النفطية من فنزويلا، فأبرمت اتفاقية ثنائية بين البلدين في أواخر 2005، وهو ما سمح للصين بإستيراد300.000 برميل طوال شهرين، ثم ارتفعت حصة الاستيراد إلى 500.000 برميل يومي في 2009[2].

كما تعتمد الصين على تقديم المساعدات المالية للدول المنتجة للنفط مقابل تلبيات احتياجاتها من الطاقة حيث قدمت مساعدات مالية للسودان في 2004، وكذا أنغولا ، كما تحصلت على حق التنقيب و استغلال النفط في الغابون حيث شرعت في إعادة الاعتبار لحقول النفط القديمة.

ومنذ عام 1997 تحصلت الشركة الوطنية الصينية للنفط على امتيازين في جمهورية كازاخستان، وقدمت تمويلا لدراسة مشروع إقامة خط أنابيب بطول 3000 كيلومتر ،يبدأ من كازاخستان إلى إقليم "كسينج يانج" كمرحلة أولى ، ثم إرساء شبكة فرعية ترتبط بين إيران وروسيا ،كما تستهدف الصين فنزويلا وروسيا ، إذ بعد عودة التحسن بين اليابان وروسيا، تحاول الصين نيل موافقة اليابان، لإرساء أنبوب نقل النفط من سيبيريا الشرقية إلى الصين عبر اليابان[3].

---

[1]- Paul French and San Chambers: Op.cit, page 8.

[2] - OPEC bulletin : op.cit, p98.

[3]- عمرو كمال حمودة: المرجع السابق، ص 52.

وغير بعيد عن آسيا، ومن خلال زيارة الملك عبد العزيز عاهل العربية السعودية للصين في يناير 2006، وقعت الصين معه خمس اتفاقيات من بينها قيام تعاون وثيق في مجال النفط والغاز والتعدين[1].

كما تعتمد الصين على شراء شركات كبرى والتعاقد معها، وتذهب إلى حد منافسة الو م أ في ذلك لكي تستفيد من قيمة أسهم الشركة التي سترتفع في حال ارتفاع الأسعار، وبالتالي تقلل الصين من الضرر بسبب ارتفاع الأسعار، حيث تقدمت في يونيو 2005، بعرض لشراء شركة **"إنوكال"** (الأسطول النفطي الأمريكي التاسع العامل في أفغانستان)، وقدمت مبلغ 18.5 بليون دولار، متفوقة على العرض الذي قدمته " **شيفرون الأمريكية"** رغم أن الصفقة فشلت لوجود معارضة داخل واشنطن[2].

كما وجدت بكين الأرضية ملائمة مع موسكو ، وهو ما يفسر دخول الصينين إلى موسكو، وتقديم المساعدة للشركة الروسية " لوكوس"loukos التي تفككت في 2004، وكذا مشاركتها في العديد من المشاريع في آسيا الوسطى، كتوقيع إتفاق مع كازاخستان سنة 2004 لإقامة خط أنابيب نقل النفط على بعد 1000كلم، بين " كاراغندا karaganda" و" اكسين جيانغ Xin Jiang"[3].

---

[1]- عمرو كمال حمودة: المرجع السابق، ص 52.

[2]- المرجع نفسه، ص 52.

[3] - La ruée vers l'or noir : le monde. Service international, op.cit, p6.

2-3 سياسة اليابان:

تعتمد اليابان في سياسة الطاقة على النفط لتلبية حاجياتها، حيث وصل استيرادها من النفط إلى4.2 مليون برميل في أوت 2006، ويتوقع أن تصل نسبة الاستيراد إلى 4.4 مليون برميل[1].

وتعد اليابان إحدى القوى الوافدة الجديدة إلى قارة إفريقيا من منطقة أسيا، حيث ظلت طوال فترة الحرب الباردة تنافس وتصارع من اجل الطاقة في هذه القارة، إلى جانب الهند وماليزيا والصين من أسيا وكذا الو.م.ا في إطار عالمية الصراع بالمنطقة.

فاليابان يعد ثالث بلد مستهلك للنفط عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، وقد كانت طوال فترة الحرب الباردة حليفا استراتيجيا للو.م.ا في إفريقيا للتعاون في مجال الطاقة. فمثلما ذكرنا سابقا يعد اليابان إحدى الدول الغربية التي تكتلت و أنشأت الوكالة الدولية للطاقة سنة 1974، كرد فعل ضد قرار دول أوبك العربية القاضي بحظر تصدير النفط للدول التي ساندت إسرائيل في حربها سنة 1973. حيث أن اليابان كانت من الدول إلى جانب الو.م.ا التي شكلت مخزون استراتيجي لمواجهة هذا الحظر، فكان مخزونها يكفي ل 105 يوم والو.م.ا 86 يوم وألمانيا والسويد بمخزون ل 106 و303 يوم على التوالي[2] .

وبالنسبة لليابان فان حاجتها الدائمة إلى الطاقة، كانت دوما مصدر حركيتها على المستوى الخارجي، بل يدفعها ذلك أحيانا للجوء إلى حروب وتصارع مع الدول الأخرى. فمثلا عندما فرضت الو.م.ا حظرا نفطيا عليها سنة 1941، حتى توقف اليابان اعتدائها على القوات الأمريكية في شرق أسيا، قامت اليابان بمهاجمة القاعدة الأمريكية العسكرية **بيل هاربر**. وممكن أن يعيد التاريخ نفسه بالنسبة لهذه القرارات اليابانية، نظرا لحركيتها الصناعية وحاجتها المستمرة للطاقة[3].

وبالنسبة لاتجاه اليابان للتموين الخارجي بالطاقة، فإنها تعد أول مستثمر أسيوي في القارة الإفريقية من خلال شركة النفط الوطنية اليابانية(JNOC)، والتي دخلت إلى الزايير سنة 1970. وفي 1990 دخلت رفقة شركة النفط الوطنية الماليزية (Petronas)، وشركة الغاز الطبيعي والنفط الهندية (ONGC) مستخدمة تكنولوجياتها و أموالها للتدافع على النفط داخل السودان[4] .

---

[1] - OPEC bulletin : op.cit, p98.

[2] - د.محمد يوسف علوان: المرجع السابق ، ص 285.

[3] - ريتشارد هاينبرغ : المرجع السابق، ص 95.

[4] - Douglas A.Yates : Op.cit, page 16.

كما تعتمد اليابان على ترقية علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج، بما فيها الجوانب المتعلقة باستيراد النفط ، حيث منذ أكثر من 40 سنة خلت، استوردت اليابان 40 % من إجمالي إنتاج النفط الإماراتي، فهي أكبر بلد مستورد للنفط الإماراتي، الذي مثل 23% بنسبة مرتفعة من إجمالي واردات اليابان النفطية في مارس 2011، بسبب غلق معظم المفاعلات النووية اليابانية ، بعد أزمة "الإشعاع في محطة فوكوشيما"[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة اليابانية اتبعت سياسة دقيقة، لاستخدام أقصى مخزونات البلوتونيوم plutonium من خلال مشروع اعتمدته الحكومة، يركز على استهلاك الأمثل لكميات البلوتونيوم، وكذا معالجة الماء الخفيف تحت شكل موكس mox ، خاصة في المفاعلات التجارية السريعة، حيث تتعاون مع الحكومة الفرنسية، إذ تم بناء مصنع خاص بتحويل ماء mox، ومنه استخدام الطاقة النووية لأغراض سليمة، وبفضل هذه السياسة يعتبر اليابان ثالث بلد منتج للطاقة النووية ب 50 مليون كيلواط وراء فرنسا ب66 مليون كيلواط ، الو م أ ب: 102 مليون كيلواط[2].

وكما أشرنا فإن الأحداث التي خلفتها محطة فوكوشيما النووية، دفعت بالحكومة اليابانية لاتخاذ قرار في خريف2012، يقضي بوضع خطة لإغلاق كافة محطات الطاقة النووية بحلول 2030، والتوجه للاعتماد على معالجة فضلات الوقود والنفايات، وكذا الطاقات البديلة للحصول على الطاقة، لكن بعض المحللين كالخبير الأمريكي، الرئيس التنفيذي لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية " جون هامر" john hamer"، يرى أن اليابان ملزمة بإعادة الفتح التدريجي لمفاعلاتها النووية، حيث لا يمكنها إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح، نظرا لموقعها الجغرافي الذي يعرف هبوب عواصف ورياح قوية، لا تسمح بإنتاج الكهرباء بشكل فعال[3].

ومثلما قلنا في السابق، فإن اليابان واحد من بين 24 عضو في وكالة الطاقة الدولية التي تهدف إلى استخدام " **المخزون الإستراتيجي**"، لتعويض ندرة النفط أو ضبط الأسعار.

ونشير إلى أن اليابان لها مصالح براغماتية مع الو م أ، وبالتالي كانت من الدول الداعمة للحرب الأمريكية على أفغانستان؛ باعتبار أن أحد الأهداف الخفية لهذه الحرب تخدم مصالح اليابان

---

[1]- الحكومة اليابانية تعتزم إبقاء الإمارات ركنا رئيسا في سياسة الطاقة، وارد في: www :Hattpost.com/ ?p=14149. 07/09/2014 à 13h :40.

[2] - Message de Mr Hirochi Hira bayashi. Ambassadeur du japon en France, paris, le 31 Mars 2006, In : http:/ www.les amis du japon.com. 20/08/2007.

[3]- جون هامر: أبرز المشاكل التي تعاني منها اليابان. وارد في: www. Nippon. Com/ ar/ in – depth/ a 01603/ 07/09/2014 à 13h :55.

النفطية. حيث كانت واشنطن تخطط رفقة شركة إنوكال unocal النفطية الأفغانية، في دعم خط أنابيب عبر أفغانستان لنقل النفط والغاز من مخزونات آسيا الوسطى، حيث يبدأ من شمالي تركمنستان ثم يعبر أفغانستان، باكستان إلى أن يصل إلى المحيط الهندي، لتغطية الحاجات الضخمة من النفط لأسواق كل من الهند، الصين، واليابان[1].

[1]- وليم إنغداهل: المرجع السابق، 379.

الخلاصة والاستنتاجات:

يمكن القول في الأخير أن الأوبك استطاعت إلى حد كبير تنسيق الجهود مع منظمة الدول المستقلة المنتجة للنفط ipec، كما حققت ذلك التعاون المنشود في قانونها الداخلي مع المنظمات التي تقاسمها الأهداف كمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط، فيما أثبتت مكانتها أمام الوكالة الدولية للطاقة والشركات العالمية التي تسعى لعرقلة سياسات التنسيق داخل الأوبك.

وبالنسبة لعلاقاتها مع الدول الكبرى، فيمكن أن نصنفها على أنها علاقات تعاون مع دول الإتحاد الأوربي، من خلال إرساء مشاريع تعاون في ميدان استخدام الطاقات المتجددة كمصدر بديل للنفط، مثلما رأينا في مشاريع psm، وكذا مشروع ديزرتيك.

لكن العلاقات مع الدول الأخرى فهي إما أن تكون علاقات تبادل و اعتماد متبادل، كما هو الحال بالنسبة للصين وإلى حد ما اليابان، أو علاقات عدائية تصل إلى حد استخدام القوى العسكرية لاستنزاف قدرات الأوبك الإنتاجية، وإضعاف عضويتها كإسقاط العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في 1990 ثم في 2003، وليبيا مع أحداث الربيع العربي في 2012.

لكن رغم هذه السياسات العدائية، ونظرا لأن مشاريع الطاقات المتجددة التي أطلقتها دول الإتحاد الأوربي، ولكون أن إنتاج الأوبك من سوائل النفط يمكن أن يصل إلى نحو 56 مليون برميل عالميا، هذا يعني أن الأوبك تنتج 50% من نفط العالم، ما يساعدها على مواصلة هيمنتها في صناعة النفط، و تموقعها أمام مختلف جهود وسياسات الفاعلين الآخرين.

الفصل الرابع:

الأويك و مواجهة التحديات الإستراتيجية و البيئية

بعدما تطرقنا إلى دراسة موقع الأوبك ضمن الإقتصاد العالمي، و العلاقات الدولية خاصة في مجال سوق النفط، حيث ناقشنا طبيعة العلاقة بين الأوبك و شركات النفط العالمية، و كذا المنظمات الدولية الطاقوية، كالوكالة الدولية للطاقة من جهة، ومكانة الأوبك ضمن سياسات الطاقة للدول الكبرى، كالإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و اليابان، من جهة أخرى.

فسنعمد في هذا الفصل الرابع إلى دراسة التحديات الإستراتيجية والبيئية التي تواجهها الأوبك، و ما هي الآليات و السبل التي يمكن للأوبك من خلالها مواجهة هذه التحديات.

إن الأوبك في هذا الإطار و بعد أزمة النفط العالمية الأولى و الثانية، مع ظروف اقتصادية كزيادة الطلب العالمي على النفط، و ظهور في الأفق أزمات سياسية و أمنية، كالوضع الداخلي في إيران سنوات الثمانينات و أحداث 11 سبتمبر 2001، و الأزمة المالية العالمية... الخ، كل ذلك وضع المنظمة أمام تحديات إستراتيجية و بيئية كادت أن تعصف بسياسات المنظمة في بعض الأوقات.

فظهور مناطق إنتاج جديدة للنفط، لاسيما في جزر ألاسكا و بحر الشمال، ثم بحر قزوين و دول غرب و وسط إفريقيا، أثر نوعا ما على سياسة الأوبك في وقت كانت احتياطات دولها تتراجع، و بعض منها وصل إلى حد إنتاج الذروة.

كما أن قلة المعروض من النفط عالميا في بعض الأوقات، مع زيادة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بسبب زيادة احتراق الوقود. دفع بالدول لاسيما المستهلكة للنفط إلى بحث بدائل للنفط، و بانبعاثات أقل لغاز ثاني أكسيد الكربون، الذي تجاوز 1.5 درجة سنويا عن ما كان عليه سنوات ال90 من القرن الماضي، فكانت الطاقات المتجددة هي ثمرة عمل فرق البحث، و المراكز المتخصصة في هذه الدول، لاسيما توليد الكهرباء من المصادر الشمسية و الرياح.

إن التوجه لاستغلال مصادر طاقة متجددة بدلا عن النفط ، وضع الأوبك أيضا أمام تحديات ذات بعد بيئي لاسيما بعد دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ، و استمرار عقد المؤتمرات العالمية للتغير المناخي. حيث ستلتزم إلى حد ما دول الأوبك، بما ورد من ضرائب في بروتوكول كيوتو، أو أنها تتأثر من جهة بهذا التوجه العالمي لاستغلال طاقات متجددة، ما يعني انخفاض أسعار النفط مستقبلا، بسبب التراجع الذي سيعرفه الطلب العالمي، لهذا سنتطرق لهذه التحديات و الحلول الممكنة لمواجهتها كما يلي:

المبحث الأول: الأوبك و التحديات ذات البعد الإستراتيجي

قبل اكتشاف النفط في أواخر القرن 19 و بداية القرن 20، لاسيما في 1911 بالولايات المتحدة الأمريكية، كانت هناك مصادر أخرى للطاقة تلبي حاجيات سكان المعمورة من استهلاك الطاقة، فكان الفحم الحجري و لا زال في المناطق المعزولة من العالم، يشكل مصدر تموين لحاجيات الأفراد من الطاقة، لأجل الطهي و التدفئة و نحوهما.

مع تطور الصناعة في بداية القرن العشرين خاصة في وسائل النقل كالسيارات و القطارات... الخ، ظهر مصدر طاقة جديد و هو النفط الذي يتميز بتركيز أكبر للطاقة، وكذا سهولة نقله عبر خطوط الأنابيب إلى أي مكان. ناهيك عن نظافته حيث يحوي على جزيء واحد من الكربون، مقابل جزيئين من الهيدروجين. في حين يحوي الفحم الحجري على ذرتين من الكربون و ذرة واحدة من الهيدروجين ما يعني أن النفط أقل إنبعاث للكربون في الهواء.[1]

و رغم أن النصف الثاني من القرن العشرين، عرف تطورا في استخدام مصدر طاقة جديد هو الغاز الطبيعي، إلا أن صعوبة نقل هذا المورد إلى مختلف مناطق العالم، عبر الباخرات الضخمة، يجعله أكثر تكلفة مقارنة بالنفط.

فالغاز يحوي ذرة من الكربون مقارنة ب 4 ذرات من الهيدروجين[2]، لكن نقله يحتاج إلى القيام بتحويله من جديد برفع درجات الحرارة، عند وصول الكمية إلى الدولة المستورة، و هذا يكلف الدول مزيد من الأموال. و لهذا لا زال النفط و سيبقى حسب الخبراء، متربعا على عرش صناعة الطاقة و استهلاكها لغاية نهاية القرن 21 كما سنرى. فعلى سبيل المثال في 2002، بلغ الإستهلاك العالمي من الطاقة نحو 10055 مليون طن نفط مكافئ، أو ما يعادل 202 مليون برميل نفط مكافئ يوميا، موزعا بنسبة 38.7 % للنفط، و 23.1 % للغاز الطبيعي، و 23.8 % للفحم، و 6.5% للطاقة النووية، فيما بلغت نسبة الطاقة المائية و مصادر الطاقة المتجددة الأخرى 7.8%.[3]

لقد بات النفط يمثل أكثر من 40% من الإستهلاك العالمي، مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، لكن هناك عوامل أدت إلى تراجع أو زيادة تهديد مصادر الطاقة الأخرى للنفط، و من هذه الأسباب نقص

---

[1]- سيث دن: "أثر المخاوف البيئية في مستقبل النفط". مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، تحت عنوان: مستقبل النفط كمصدر للطاقة، المرجع السابق، ص 182.

[2]-: المرجع نفسه، ص 182.

[3]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص119.

المعروض من النفط خلال أزمتي النفط الأولى والثانية. ما أدى بالدول المستهلكة و على رأسها الصناعية إلى بذل الجهود لبحث مصادر لإنتاج النفط، غير تلك الموجودة في دول الأوبك.

و نذكر هنا بالخصوص استفادة الو. م. أ من هذه الأزمات باعتماد إستراتيجية "تدوير بترو دولارات الدول المنتجة"، و كذا دعم شركاتها العالمية لتطوير مشاريع إنتاج النفط، خارج دول الأوبك مثلما رأينا في السابق. و يمكن إيجاز أسباب إتباع الدول المستهلكة لهذه الأبحاث قصد تعويض نفط الأوبك، و إيجاد مصادر طاقة بديلة، كما يلي:[1]

أ- ارتفاع أسعار النفط إلى ما يقارب تكلفة بعض بدائل الطاقة في دول كثيرة، لاسيما في دول OCDE

ب- زيادة الاستهلاك في هذه الدول للنفط، ما أدى لإعتماد سياسات تقليل هذا الاستهلاك و بحث مصادر بديلة.

ج- محدودية الاحتياطيات النفطية في معظم دول الأوبك، ووصول بعضها إلى إنتاج الذروة.

إن النتيجة من الجهود و الأبحاث التي راحت الدول الصناعية و المستهلكة تقوم بها، أدت إلى ظهور مناطق جديدة لإنتاج النفط من جهة، و كذا اكتشاف مصادر طاقة بديلة عن النفط و أخرى بديلة و متجددة، و هو ما يشكل تهديد حقيقي لمستقبل الأوبك، مثلما سنراه في المحورين الآتيين:

1- ظهور مناطق جديدة لإنتاج النفط و أثره على الأوبك:

تتقدم منظمة الأوبك يوما بعد يوم في مجال إنتاج النفط و تسويقه، و هي بذلك تتمركز أكثر في الاقتصاد العالمي عموما و السوق العالمية للنفط خصوصا. لكن ظهور مناطق إستراتيجية لإنتاج النفط إلى جانب منتجي الأوبك، سيقلل من أهمية المنظمة مستقبلا. حيث يرى الباحثون أن التهديد الحقيقي للمنظمة، يأتي من الخارج خاصة مع ظهور مناطق إنتاج للنفط منافسة للأوبك و من بينها:

1- مقدم عبيرات و محمد كريم خيدر: سياسات الدول الغربية المستهلكة للنفط في مواجهة منظمة الأوبك. المستقبل العربي، العدد 334، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربة، ديسمبر 2006،ص66. نقلا عن: نواف الرومي : منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي. ليبيا، الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، 2000،ص217.

- **نفط منطقة بحر قزوين*:** يزداد التنافس الدولي على منطقة قزوين نظرا لتموقعها في وسط آسيا، حيث تعد قريبة من أسواق النفط الآسيوية والأوربية. كما أنها غنية بالنفط، إذ تشير وزارة الطاقة الأمريكية في دراسة لها عام 2006، إلى أن إنتاج النفط في المنطقة؛ يمكن أن يصل إلى 6 ملايين برميل يومي بحلول عام 2015.[1]

و منطقة بحر قزوين تبلغ مساحتها 143.244 ميلا مربع، حيث تشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة في 2010، إلى أن احتياطي نفط المنطقة يتراوح ما بين 17 إلى 49 مليار برميل، و احتياطي غاز يقدر بنحو 232 تريليون قدم مكعبة، إضافة إلى تنوع بيولوجي بحري هام، حيث يعيش فيها نحو 850 نوع من الكائنات الحية.[2]

إن هذه المحددات تدفع بالدول المستهلكة للنفط ، خاصة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، إلى تنويع وارداتها من النفط خارج الأوبك. فليس أدل من ذلك إلا دخول الو. م. أ في صراع مع الدول المجاورة كروسيا ، إيران والصين، لتحويل نفط المنطقة إلى أوربا و الو. م. أ. في إطار جيوبوليتيك التنافس الدولي على موارد المنطقة.

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الغرض، ببناء خمس قواعد عسكرية في كل من قرغيزيا، طاجيكستان و تركمنستان، و ما يعكس هذه النية التصريح الذي ألقاه مارك غروسمان، نائب كاتب الدولة للطاقة في الو. م. أ أواخر 1998، أمام إحدى لجان مجلس الشيوخ الأمريكي، جاء فيه: " **إن إيصال المصادر النفطية و الغازية من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، سيساهم في تنويع الأسواق الطاقوية...، أهدافنا هي تنويع العرض الطاقوي العالمي و تدعيم الأمن الطاقوي للولايات المتحدة و حلفائنا الأوربيين..."[3].**

إن ما يزيد من بؤرة الصراع على المنطقة، هو غنى الدول المتاخمة لبحر قزوين بالنفط، حيث يرى بعض الباحثين أن العالم يتجه شرقا في إطار التنافس الدولي على ثروات هذه المنطقة.

* منطقة بحر قزوين تمتد من آسيا الوسطى إلى القوقاز، و تضم كل من آذربيجان، كازاخستان، تركمنستان، و المناطق المجاورة و هي: روسيا و إيران.

[1]- مقدم عبيرات و محمد كريم خيدر: المرجع السابق، ص62.

[2]- أحمد طاهر: المرجع السابق، ص166.

[3]- مقدم عبيرات و محمد كريم خيدر: المرجع السابق، ص 63.

ففي 2009 أشارت التقديرات إلى أن احتياطيات أذربيجان من النفط العام، بلغت 7 مليارات برميل، و بلغت احتياطيات غازها الطبيعي نحو 30 تريليون قدم مكعبة، و بالنسبة لكازاخستان أشارت تقديرات شركة بريتيش بيتروليوم لعام 2008، إلى أن احتياطياتها من النفط القابل للاستخراج في بحر قزوين، تقدر بنحو 39.828 مليار برميل. فيما تعد تركمنستان الأغنى في المنطقة من حيث إنتاج الغاز الطبيعي، حيث بلغ 2.432 مليار قدم مكعبة في عام 2007.[1]

و في الواقع توجد العديد من العقبات الفنية، البيئية و العرقية، السياسية و الاقتصادية التي تحول دون وصول النفط القزويني بقدراته الاحتياطية الكبرى إلى أسواق النفط العالمية. فالدول الخمس المجاورة لبحر قزوين، لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق حول الإطار القانوني، لاستغلال و تنمية موارد قزوين من النفط و الغاز[2]. حيث لا تطل مواقع المنطقة على أي منفذ بحري دولي.

كما أن الدول المحيطة ببحر قزوين، لها مشاكل نقص الإمكانيات المالية و الفنية، في وقت تعد فيه شبكة خطوط أنابيب نقل النفط لتصديره، قديمة و غير كافية، حيث ترجع إلى ما قبل 1991، حيث كانت هذه الدول (كازاخستان، طاجيكستان و تركمنستان) تابعة للإتحاد السوفيتي، الذي تعد الدولة المحورية فيه بعد تفكك الإتحاد و هي روسيا حاليا دولة عبور ما يصعب على الدول لاسيما الغربية منها، نقل النفط من المنطقة.[3]

إن عمليات التنقيب عن النفط في بحر قزوين تتميز بالتعقيد، و تتطلب معدات ضخمة و تكنولوجيا حديثة نظرا للطبيعة الجيولوجية و التاريخية في تكوين قاع بحر قزوين.[4]

من جهة أخرى فإن موارد المنطقة لا تتصارع على استغلالها الو.م.أ و روسيا فحسب، بل هناك تهديد و تحرك لجماعات إسلامية مسلحة، و حكومات دول آسيا الوسطى و القوقاز.[5]

و مهما كانت هذه الصعوبات، فإن كمية صادرات بحر قزوين يمكن أن تهدد موقع ومكانة الأوبك مستقبلا، لاسيما إذا توصلت الدول الصناعية إلى تحقيق مشاريع الإنتاج في المنطقة، و تم إنشاء تكتل يضم نفط بحر قزوين، بحر الشمال و خليج المكسيك.

[1]- أحمد طاهر: المرجع السابق، ص 167.
[2]- د. عاطف عبد الحميد: المرجع السابق، ص78.
[3]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص140.
[4]- أحمد طاهر: المرجع السابق، ص170.
[5]- د. عاطف عبد الحميد: المرجع السابق، ص79.

فنفط قزوين سيسهم في خفض الأسعار، و يصعب على دول الأوبك زيادة حصتها في السوق عندما ينخفض الطلب. لأن إنتاج الدول خارج المنظمة سيزيد لاسيما إذا كان يتركز بنحو 20% من الإنتاج في منطقة بحر قزوين.[1]

- **نفط بحر الشمال و خليج المكسيك:**

في الواقع يعود اكتشاف النفط في بحر الشمال و خليج المكسيك إلى نحو أربعة عقود خلت لاسيما مع أزمتي النفط الأولى و الثانية، ما دفع بالدول الصناعية و الشركات إلى تطوير الأبحاث و استخدام التقنيات الحديثة لإيجاد مناطق إنتاج النفط في بحر الشمال و خليج المكسيك، فاحتياطيات بحر الشمال من النفط تقدر بنحو 19 مليار برميل، و إذا ما جمعت مع احتياطيات الو. م. أ تصل إلى 49 مليار برميل[2]، و هو ما يجعل هذه المناطق مصدر هام لإنتاج النفط خارج الأوبك.

و في خليج المكسيك تم اكتشاف 3 حقول نفط هي: ألباكورا Albacora، ماrليم Marlim و رونكادور Roncador، بكميات تتراوح بين مليار و ثلاثة ملايير برميل في كل حقل من هذه الحقول، كما جرى إكتشاف 14 مليار برميل في المياه الواقعة قبالة الساحل البرازيلي، و البرازيل لوحدها تتوفر على احتياطي يبلغ مجموعه نحو 12 مليار برميل[3].

- **منطقة إفريقيا:**

تعد إفريقيا مصدر هام لإنتاج النفط، و باستثناء دول إفريقيا الشمالية ناهز إنتاج النفط في إفريقيا حسبما نشرته شركة BP في المجلة الإحصائية للطاقة نحو 12.4% بين 2007 و 2008، حيث تمثل صحراء جنوب إفريقيا وحدها، نحو 5% من احتياطيات النفط العالمية[4].

بخصوص كمية الاحتياطيات الموجودة في شبه صحراء إفريقيا حسب بريتيش بتروليوم، وصلت نحو 36.2 مليار برميل في نيجيريا، و 13.5 مليار برميل في أونغولا، و في السودان 6.7 مليار برميل، و 1.7 مليار برميل في الغابون، أما في الكونغو وصل الاحتياطي إلى 1.9 مليار برميل، و في غينيا

[1]- سارة إمرسون: أهمية نفط بحر قزوين للسوق العالمية. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. ط1، أبو ظبي، 2001، ص239.
[2]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص140.
[3]- كولن كامبل و آخرون: المرجع السابق، ص118.
[4] - Douglas A. yates : op.cit. p17.

الإستوائية 1.7 مليار برميل، بينما أقل من ذلك في التشاد بنحو 0.9 مليار برميل، و 0.6 مليار برميل في إفريقيا[1].

2- تحدي الطاقات البديلة و المتجددة للنفط:

من التحديات ذات البعد الإستراتيجي التي تواجهها الأوبك، هي مصادر الطاقة البديلة و المتجددة المكتشفة، و هي ذات أهمية إستراتيجية كتلك التي يحظى بها النفط أو أكثر، لاسيما و أن هذه الطاقات تتماشى و متطلبات حماية البيئة.

لكن ليس كل الطاقات البديلة للنفط التقليدي هي طاقات متجددة و العكس صحيح، فالمقصود هنا بالطاقات البديلة هي أنواع النفط غير التقليدي، و كذا الغاز الطبيعي، الصخري و الطاقة النووية والتي سنوضحها في هذا المقام. بينما نترك الحديث عن الطاقات المتجددة و انعكاسها على الأوبك في المطلب الأول من هذا المبحث.

قبل ذلك ينبغي أن نوضح الفرق بين النفط التقليدي و غير التقليدي، فيرى بعض الباحثين أن النفط التقليدي يطلق على نواتج عمليتي الاستخراج الأولي و الثانوي، باستخدام الغمر المائي أو دفع الغاز فقط، و إذا شمل الاستخراج نواتج النفط المعزز والزيت الثقيل، و رمال القار المعروفة بلزوجتها العالية، و طفل الزيت الذي هو عبارة عن صخور غير مكتملة التشكل، ناهيك عن النفط في المناطق الصعبة كالقطبية والمياه العميقة، فهنا نكون أمام النفط غير التقليدي[2].

وهناك من يرى أن سوائل الغاز الطبيعي، تدخل ضمن تعداد النفط غير التقليدي، و هي سوائل تستخلص أساسا من حقول الغاز التقليدي، أي من حقول الغاز الطبيعي عند استخراج الغاز ووضعه تحت الضغط العادي. و يقدر الاحتياطي العالمي من طفل النفط بنحو 3.5 تريليونات برميل، لكن لا يمكن استخلاص منه بالوسائل المعروفة حاليا سوى 160 مليار برميل، أي ما يعادل 5%، بينما يجري استغلال الزيوت غير التقليدية بشكل أسرع من النفط غير التقليدي فائق الكثافة و كذا البيتومين الطبيعي، بنحو 4.3 تريليون برميل، لكن حتى 2002 لم يكن يوجد من الدول من طور استغلال هذه المصادر سوى كندا و فنزويلا[3].

[1] - Douglas A. yetes : op.cit, p18.

[2]- جان لا هيرير: المرجع السابق، ص27.

[3]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص148.

ففي كندا مثلا توجد رمال القطران في شكل نفط ثقيل على مساحة 80 ألف كيلومتر، حيث تنتشر في قبة أثاباسكا Athabasca في شرق ولاية ألبرتا، باحتياطي قدره: 990 مليار برميل، و في نهاية 2001 إستخرجت كندا من رمال القطران ما يسمى بالنفط الخام الصناعي بنحو 340 ألف برميل يومي. وكذا إنتاج 880 ألف برميل من النفط الثقيل و شديد الثقل دون إجراء تحويرات، و هو إنتاج أعلى من إنتاج النفط التقليدي الذي انخفض إلى 810 ألف برميل في اليوم منذ 2001 في كندا[1].

لكن هذا النفط غير التقليدي عبارة عن صخور تقل نسبة الزيت فيها عن 20%، و تحتاج إلى تكنولوجيا عالية و معدات، بحيث للحصول على طن من النفط الخام الصناعي يجب إزاحة قشرة أرضية يبلغ وزنها نحو 25 طن[2].

أما بالنسبة لفنزويلا يوجد النفط شديد الثقل في الشمال من نهر أورينوكو Orinoco. و على مساحة تزيد عن 54 ألف كيلومتر مربع. و يتكون الاحتياطي من هذا النفط غير التقليدي بنحو 52 مليار برميل[3].

لقد إرتفع إنتاج الخام الصناعي في فنزويلا من هذا النفط الثقيل، من 200 ألف برميل / ب عام 2001 إلى نحو 662 ألف برميل / ب في عام 2009[4].

إذن نظرا لهذه الاحتياطات الهامة من النفط غير التقليدي في هذه الدول، هناك من يرى أن منطقة الخليج و أنواع النفط غير التقليدي من منطقتي أثاباسكا و أورينوكو، ستكون هي المصادر الرئيسية للإمدادات، و بدأ ذلك واضحا منذ 2010[5].

فبالنسبة للأوبك ما عدا دول الخليج، فإن الدول الأخرى في المنظمة غير قادرة على منافسة هذا النفط غير التقليدي، الذي يشكل خطرا عليها من الداخل ونعني بذلك فنزويلا، و لهذا قررت المنظمة في أحد اجتماعاتها بالإجماع على استبعاد الوقود الصناعي من الحصة التي تخصصها أوبك لفنزويلا[6]، حتى تلتزم هذه الأخيرة بسقف الإنتاج.

---

[1]- كولن كامبيل و آخرون: المرجع السابق، ص ص 105- 108.
[2]- المرجع نفسه، ص108.
[3]- المرجع نفسه، ص109.
[4]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 149.
[5]- جان لا هيرير: المرجع السابق، ص71.
[6]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 149.

و في حديثنا دائما عن بدائل النفط يمكن الإشارة إلى الطاقة النووية التي أضحت تستخدم في الصحة، الصناعة و الزراعة. و نظرا للتطور الصناعي الذي عرفته الدول الكبرى المستهلكة للنفط، و قرب احتياطيات هذا الأخير في دول الأوبك وغيرها من النضوب، لجأت هذه الدول لاستخدام التكنولوجيا النووية قصد توليد الكهرباء و نحوها.

فأخذ إنتاج الطاقة النووية بعد تطويره عقب أزمة النفط لعام 1973، يتزايد عالميا فانتقل من 0.99 مليون برميل يومي مكافئ نفط في هذه السنة، إلى 5.64 مليون برميل في اليوم مكافئ نفط في 1985، ثم أصبحت الطاقة النووية تمثل 17% من الاستهلاك العالمي للطاقة في عام 2005، و يتوقع البعض أن هذه الطاقة التي يولدها نحو 45 مفاعل نووي في 30 دولة، يمكن أن تصل إلى أربعة أضعاف على ما هي عليه الآن حتى 2050[1].

لكن نظرا لسلبيات الطاقة النووية، لا يمكن لهذا المصدر من الطاقة أن ينافس النفط أو يهدد الأوبك، حيث قد تتعرض المفاعلات النووية إلى الهجمات الإرهابية أو المتطرفة، ناهيك عن صعوبة التسيير للنفايات والإشعاعات النووية، مثلما حدث في تشرنوبيل و مؤخرا في فوكوشيما باليابان، زيادة على ذلك نجد سرعة تآكل قدرات المفاعل الإنتاجية، وقصر عمرها كما هو الشأن بالنسبة لمفاعلات الو. م. أ، والتي بها نحو 28% من القدرة النووية المركبة في العالم. لكن ما أنتجته لم يحقق أكثر من 15 عاما كعمر متوسط [2].

وإذا تكلمنا عن الغاز الطبيعي كبديل للنفط، يمكن أن يكون ذلك ممكن باعتباره مورد نظيف و متوفر، حيث استخدم بشكل واسع بداية من سنة 2000. و قد أشار إلى ذلك الخبير الاقتصادي بتر أودال peter Odell، و كان مشاركا في المنتدى العالمي الثالث للأوبك سنة 2006، فقال أن الغاز الطبيعي سيكون ثاني و في بعض الأوقات أكثر أهمية مقارنة بالنفط، حيث سيمثل تبعا 90% من النفط غير التقليدي، و يمكن أن يصبح المصدر الأول للطاقة في الربع الأخير من القرن 20[3].

لكن هناك من يرى أن حلول الغاز محل النفط كبديل أمر صعب، نظرا للتعقيدات التي تواجه عملية استخراج الغاز و تكاليفه الباهضة لا سيما من حيث النقل، والذي يكون عبر خطوط الأنابيب فقط دون

[1]- مقدم عبيرات و محمد كريم خيدر: المرجع السابق، ص71.
[2]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص203.

[3] - Opec Bulletin : op.cit. page 81.

النقل بالبواخر. فالأمر يحتاج إلى تخصيص نفقات لكل دولة تمر عليها خطوط الأنابيب، بل قد يلقي ذلك بظلاله على سياسة الدولة المنتجة للغاز. كما حدث بين روسيا في أزمتها مع أوكرانيا التي تمر عبر أراضيها خطوط أنابيب نقل الغاز الروسي إلى أوربا، فاستغلت ذلك سياسيا للضغط على روسيا وأوروبا[1].

أما بالنسبة للغاز الصخري فهو أيضا يعد من أنواع النفط غير التقليدي، و يتم حاليا تطويره بشكل واسع في الولايات المتحدة الأمريكية. فمن خلال التقرير السنوي للأوبك في 2013، اعترفت المنظمة بمنافسة هذا النفط لإنتاجها، لاسيما بعد نجاح تطوير حقول هذا النفط في الو م أ و كندا.

كما أشارت المنظمة في التقرير إلى أن المشاكل البيئية، و ارتفاع تكاليف الإنتاج المرتبطة بالمعدات و اليد العاملة المؤهلة، سيدفع بتراجع إنتاج حقول هذا النفط في حدود 2018. و توقع خبراء المنظمة بانخفاض إنتاج الأوبك بين 2013 و 2018 من 30.3 مليون برميل يوميا إلى 29.2 مليون برميل يومي، في وقت سيرتفع فيه حسبهم نفط الغاز الصخري بالو. م .أ و كندا، من 1.7 مليون برميل في اليوم إلى 4.9 مليون برميل /ي مطلع 2018، ما يعني تأثير الغاز الصخري و غيره من أنواع النفط غير التقليدي، في تراجع حصص الأوبك في السوق على المدى القصير[2].

[1]- ياسمين فاروق: "أية إستراتيجية أوربية للطاقة". مجلة السياسة الدولية، عدد 164، المرجع السابق، ص69.

[2] - Liés Sahar : L'OPEP prédit un déclin de la production des schistes en 2018. EL WATAN, N^0 7017, Alger, 9 novembre 2013, page6.

المطلب الأول: التوجه العالمي لاستغلال الطاقات المتجددة و انعكاساته على الأوبك:

تعتبر الطاقات المتجددة مصادر إستراتيجية يمكنها منافسة النفط و الأوبك، و هي مصادر بديلة للنفط و متجددة بمعنى أنها قابلة للاستخدام حاليا في تجسيد مختلف مشاريع التنمية، كما يمكن للأجيال القادمة الاستفادة منها، لذلك يسميها البعض بالطاقات المستدامة.

لقد اتخذت الشركات العالمية والدول المستهلكة للنفط، لاسيما الصناعية منها إستراتيجيات و سياسات للبحث و تطوير إستخدام الطاقات المتجددة، خاصة في مطلع القرن 21. ففي المؤتمر 142 للأوبك سنة 2006، صرح القائد التنفيذي لشركة روايال دتش شل " جيراون فندير فير"، أن الشركة استثمرت 20 مليار دولار خلال سنة في الأنشطة ما فوق و تحت الأشعة[1].

و يرجع الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة لعدة عوامل منها ارتفاع أسعار النفط، و نقص الإمدادات من هذا المورد من حين لآخر في السوق العالمية، ناهيك عن تراجع الاكتشافات للاحتياطات النفطية في دول الأوبك و غيرها. فيرى ماسيو سيمونس أن الشركات العشرة الكبرى الأولى المتخصصة، أنفقت في مجال بحث و استخراج النفط نحو 195 بليون دولار من عام 2000 إلى عام 2002، لتزيد الإنتاج من 22.4 مليون برميل إلى 24.1 مليون برميل في اليوم الواحد، إلا أن ذلك العمل مهدد بخطر نضوب المخزون العالمي من النفط و الغاز خلال 10 إلى 15 سنة المقبلة[2].

ومصادر الطاقات المتجددة هي أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهروضوئية، تيارات المد و الجزر، الطاقة الحرارية، الجوفية و الكتلة الحيوية. و سنتطرق إلى بعض منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر كما يلي:

1- الطاقة الشمسية:

تعتبر الطاقة الواردة إلينا من الشمس من أهم أنواع الطاقة التي يمكن استغلالها. و الطاقة الشمسية طاقة نظيفة لا ينتج عن استخدامها غازات، أو نواتج ثانوية ضارة بالبيئة كما في حالة الوقود التقليدي كالفحم و زيت النفط.

[1] - Opec Bulletin : Op.cit. page 45.

[2]- وليم إنغداهل: المرجع السابق، ص 389.

وتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية، ينتج عنه نحو 4000 مليون كيلو واط ساعي في اليوم الواحد، و هي كمية هائلة من الطاقة الكهربائية، تفي باحتياجات كل سكان الكرة الأرضية مرات و مرات، حيث تبلغ نحو 500.000 مرة قدرة الطاقة الكهربائية التي تنتجها دول صناعية كبرى كالو. م. أ[1].

2- طاقة الرياح: عرفت الطاقة الناتجة عن مصدر الرياح، تقدما كبير، لاسيما من حيث تراجع التكلفة 15 سنة الماضية. فقد وصلت تكلفة الاستثمارات إلى النصف أو الثلث، و يتوقع أن تنخفض كلفة الكيلو واط من 1000 أورو عام 1998، إلى عام 500 أورو عام 2020[2].

لقد بلغ إجمالي طاقة الرياح التراكمية المركبة في العالم خلال 2004 حوالي 47912 ميغاواط. وتحتل ولا تزال ألمانيا المرتبة الأولى، حيث بلغت طاقة الرياح المركبة فيها نهاية 2004، حوالي 16649 ميغاواط[3] .

و فيما يلي جدول يبين طاقة الرياح المركبة، في العشر دول الأوائل عامي 2003 و 2004.

الدولة	الطاقات المركبة في نهاية عام 2003 (ميغاواط mw)	الطاقات المركبة في نهاية عام 2004 (ميغاواط mw)
1-ألمانيا	14612	16649
2-إسبانيا	6420	8263
3-الو. م. أ	6361	6750
4-الدانمارك	3076	3083
5-الهند	2125	3000
6-إيطاليا	922	1261
7-هولندا	938	1081
8-اليابان	761	991
9-المملكة المتحدة	759	889
10-الصين	571	769

[1]- د. أحمد مدحت إسلام: الطاقة و مصادرها المختلفة. ط2، (د.د.ن)، القاهرة، 1996، ص169.
[2]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 26، الكويت، 1999، ص108.
[3]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي ال32، الكويت، 2005، ص115.

3- طاقة الحرارة الجوفية: هي تلك الطاقة الموجودة في باطن الأرض، فهناك مصادر أرضية تتراوح درجة حرارتها بين 20 إلى 150 درجة مئوية، و في مصادر أرضية أخرى قد تصل إلى 4000 درجة مئوية، وبالتالي يمكن استخدامها مباشرة في التدفئة، والأنشطة الصناعية والزراعية، خاصة وأن بعض الدراسات تبين أن الطاقة الحرارية الموجودة في باطن الأرض تكفي لتشغيل المحطات الكهربائية في العالم لمدة 40 مليون سنة[1].

ولكن استغلال هذا النوع من الطاقة مرتبط بالجغرافيا، إذ يجب بناء المعامل قرب الينابيع الحارة أو فوهات البراكين. وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية حاليا 44% من قدرة العالم الكهربائية الحرارية الجوفية المطورة[2]، و بالتالي يمكن لهذه الدولة أن تراهن على هذا النوع من الطاقة لمنافسة الأوبك و تزويد حلفائها من أوربا بالطاقة.

4- إنتاج الطاقة من مياه البحار و المحيطات:

لقد اتجهت الدول إلى مياه البحار و المحيطات لإنتاج الطاقة الكهربائية، فهي مصادر تمثل 23% من الإنتاج العالمي للكهرباء. و تعد الطاقة المائية بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو بمثابة محرك للتنمية، وبعد أن وصل الإنتاج العالمي من الكهرباء بواسطة الطاقة المائية إلى 5.7 مليون تيرا جول tera joules (1.6 مليون GWH)، يتوقع الخبراء أن يصل إلى 28 مليون تيرا جول بحدود 2020، لتمثل 80% من مجموع طاقة المصادر الهيدروكهربائية[3].

لقد نجحت فرنسا في إنشاء محطة كهرباء تعمل بالطاقة الناتجة عن حركة المياه أثناء المد والجزر، حيث تم إنشاء هذه المحطة على مدخل نهر "رانس" Rance في برتياني، وبلغت قدرة هذه المحطة 240.000 كيلو واط أي: بكفاءة قدرها 25% وهي كفاءة لا بأس بها[4].

و في الواقع إن هذه المصادر وأخرى باتت تراهن عليها الدول المستهلكة للنفط. لاسيما الصناعية منها كدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، وهو ما يمكن معه بعد تطوير استغلال هذه الطاقات، تخفيض الطلب العالمي على النفط، بما ينعكس على اقتصاديات دول الأوبك وتراجع معدلات النمو فيها داخل قطاع المحروقات.

---

[1]- د. هاني عبيد: المرجع السابق، ص211.
[2]- ريتشارد ها هينبرغ: المرجع السابق، ص234.
[3] - Chems eddine chitour : op.cit, page 107.
[4]- د. أحمد مدحت إسلام: المرجع السابق، ص 195.

فمصادر الطاقات المتجددة حسب شركة شل، يمكن أن تغطي حتى 2050 ما يزيد عن نصف الاستهلاك العالمي من الطاقة، ما سيدفع بتراجع إنتاج النفط والغاز في السنوات بعد 2020[1].

لقد رأينا في السابق كيف تقدمت ألمانيا في استغلال هذه الطاقات المتجددة، في قطاعات السكن، النقل، الفلاحة، الصناعة... ونحوها. فالإتحاد الأوربي تبنى منذ 2001 إستراتيجية "الورقة الخضراء" لتطوير الطاقات المتجددة لغاية 2030. و بدأ تطبيق هذه الإستراتيجية خارج دول الإتحاد، في كل من روسيا، أمريكا واليابان.

و تعتمد هذه الإستراتيجية أساسا على:[2]

- تقنين استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة، والذي وصل إلى 34%من الطاقة بدول الإتحاد، حيث يتم لهذا الغرض توعية المستهلكين وفرض الضرائب على بعض مصادر الطاقة كالنفط التقليدي.
- ترشيد استهلاك الطاقة بالمنازل، والذي وصل إلى 40% وذلك باستخدام نظم ذكية لإدارة الطاقة بالمنازل.
- تحويل 20% من وسائل النقل المعتمدة على البنزين والديزل للعمل بالوقود الحيوي مطلع 2020، علما أن قطاع النقل بالإتحاد يستهلك نحو 32 %من إجمالي الطاقة .
- تنويع مصادر الطاقة المتجددة للوصول بقدراتها المركبة (كتلة حيوية، مائية، رياح، شمس و باطن الأرض) إلى 20% بحلول 2020.
- إن مثل هذه الإستراتيجيات سيكون لها الأثر الواضح مستقبلا في تخفيض الطلب على النفط عالميا، و من ثم وضع الأوبك أمام تهديد مباشر، ولا شك أن سياسات الإتحاد الأوربي التي ناقشناها سابقا في مجال تطوير إستخدام الطاقات المتجددة، دليل على هذا التهديد المباشر، لا سيما وأن معظم دول العالم التي تعرف تطور صناعي، باتت تتبع مثل هذه الإستراتيجيات، فالو.م. أ كما أشرنا إليه سابقا. وصلت نسبة مشاركة الطاقة المتجددة في منظومة إنتاج الكهرباء لديها 7% في عام 2007.

---

[1]- كولن كامبل و آخرون: المرجع السابق، ص259.
[2]- د. محمد مصطفى الخياط: "الطاقة المتجددة ... تجارب أوربية". مجلة السياسة الدولية، العدد 168، المرجع السابق، ص ص 245 -246.

وفي الهند وريف الصين وبنغلادش، والجزء الأكبر من جنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية، الكاراييب و في جزء كبير من إفريقيا، نجد نحو 1.5 مليار فرد يستخدمون الخشب، أسمدة الحيوانات و غيرها من أنواع الكتلة الحيوية لأجل الطهي، التدفئة أو الإنارة و نحوها[1].

لكن و لو أن هذا التوجه العالمي لتطوير استخدام الطاقات المتجددة، ظل يتقدم من سنة إلى أخرى، إلا أن الخبراء يجمعون على صعوبة أو بطئ اكتساب التكنولوجيا لتطوير العمل بهذه المصادر و ذلك لصعوبات تقنية وجغرافية، مثلما رأينا تعقيدات توليد الكهرباء من الرياح والمياه، كما في اليابان أو صعوبات مالية و تنظيمية، كما هو الشأن بالنسبة لمشاريع تطوير الطاقة المتجددة للإتحاد الأوربي في المتوسط، و التي لم ترق إلى تطلعات دول الإتحاد، الذي كان ينوي من ورائها زيادة نسبة إستخدام الطاقات المتجددة من 6 إلى 12% ما بين 2005– 2010. لكن المشاريع كديزرتيك الألماني ومخطط الطاقة الشمسية PSM قبله، لم تتقدم في وقت ارتفع فيه اعتماد الإتحاد الأوربي على واردات الطاقة من النفط والغاز من 50 إلى 70% في الفترة نفسها[2].

لكن بالمقابل هناك مصادر للطاقة متجددة ومتاحة بكثرة و بسهولة، ويمكنها أن تشكل خطر على دول الأوبك. ففي 2000 نشرت صحيفة **ديلي تلغراف** مقابلة مع وزير النفط السعودي السابق زكي اليماني، حول الاقتصاد الهيدروجيني فتوقع تأثيره على النفط وقال: " **سيكون هناك بعد ثلاثين عاما من الآن كميات هائلة من النفط دون أن يكون هناك مشترون، و سوف يترك النفط في باطن الأرض. فقد انتهى العصر الحجري وليس ذلك لانتهاء الحجارة، كذلك سوف ينتهي عصر النفط، و ليس ذلك لنفاذ النفط لدينا** "[3].

فصحيح أن الدول الصناعية تواجع تعقيدات لتطوير إستخدام الطاقات المتجددة، إلا أن الأوبك ينبغي أن تراهن على موارد طاقة جديدة، لتضمن مكانتها في مستقبل الطاقة.

[1] - Paul Roberts : The end of oil, Blooms bury publishing, london, 2005, page 241.

[2]- ديفيد هارت: تقويم مصادر الطاقة البديلة. مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، ط1، 2005 ،المرجع السابق، ص81.

[3]- سيث دن: المرجع السابق، ص 213.

المطلب الثاني: الأوبك و رهان التوجه لاستخدام الطاقات البديلة للنفط:

أشرنا في ما سبق إلى الدراسات التي أعدت حول ذروة احتياطي النفط في دول الأوبك، و رغم الاختلاف بين التقديرات إلا أن المؤكد أن احتياطيات النفط بدأت في التراجع، لكن وقت نفاذها غير معلوم بدقة. و لو افترضنا أن نضوب النفط سيكون بعد 30 إلى 50 سنة القادمة. فإن ذلك عامل إيجابي لدول الأوبك كي تستثمر للبحث و تطوير مصادر طاقة بديلة للنفط، خاصة وأن مساعي الدول الصناعية في هذا المجال، لم تسفر لحد الآن عن نتائج ملموسة و ذات فعالية كما قلنا سابقا.

و بدون الحديث عن" ذروة الإنتاج" فإن دول الأوبك، ينبغي أن تعمل على تحويل اقتصادياتها خلال هذه الفترة، والانتقال إلى اقتصاديات منتجة خارج قطاع المحروقات. مع تغيير أنظمة اعتماد الطاقة على الوقود الأحفوري التقليدي، خاصة في مجال النقل، الصناعة، السكن و الزراعة...إلخ.

فحقول النفط في هذه الدول يجب أن تستغل كما يقول الخبير **تيموتي مايكل** في التنمية لقطاعات أخرى، خاصة وأن مردودها يتراجع، حيث نجد 110 حقول نفط عملاقة فقط، من بين 70.000حقل في العالم تنتج نصف النفط في السوق الدولية. و مع 2008 كمية النفط التي تدفقت من حقول النفط بفعل الإنتاج تراجعت إلى أكثر من 4% كل سنة، في حين 40% فقط من النفط المستهلك في العالم، تم تعويضه باكتشافات إضافية من 1995 إلى 2005[1].

انطلاقا من هذا ينبغي أن تراهن الأوبك على مصادر بديلة للنفط، وذلك ممكن في ثلاثة مصادر لكنها ليست جميعا مفيدة. فإما أن تتوجه لاستغلال وإنشاء ما يسمى " أوبك للغاز الطبيعي" باعتباره مورد طاقة نظيف و متوفر، مع إمكانية إشراكه في إحداث أنظمة طاقة جديدة كتقنية GNC، والتي من الممكن استخدامها في عدة قطاعات كالنقل. كما يمكن أن تراهن على الغاز الصخري لاستخراج النفط، و لكن ذلك غير مفيد صحيا و بيئيا رغم وفرته، و أخيرا يمكن للأوبك أن تتوجه لتطوير إستخدام الطاقات المتجددة، و هذا يعد تحدي العصر بالنسبة لها لأنه مصدر طاقة فعال نظيف و مستدام.

[1] - timothy Michell : op.cit, page 233.

و يمكن أن نتطرق إلى هذه الرهانات أو البدائل على النحو الأتي:

1- الغاز الطبيعي ونموذج تقنية GNC:

يعد الغاز الطبيعي مورد طاقة سريع الاشتعال، والأسهل من حيث الاستخراج لاحتوائه على جزئيات أصغر مقارنة بالنفط، إذ يمكن استخراج نسبة عالية جدا من الكمية المتوفرة في الحقل، والتي تقدر في الغالب بنحو 80% من مجمل الكمية[1].

كما يتميز الغاز الطبيعي بنظافته، وقلة تلويثه للبيئة فما يطلقه من الكربون لا يتجاوز 0،63 طن كربون عند اشتعال ما يعادل من الغاز طن من نفط، في حين طن من النفط يطلق نحو 0،82 طن كربون بينما يطلق طن من الفحم نحو 1،05 طن كربون[2].

ويدخل الغاز الطبيعي في تركيب عديد الصناعات كالبلاستيك والألياف الصناعية، وأصبح يستخدم حتى كوقود للسيارات من خلال تقنية الغاز الطبيعي المضغوط GNC كما سنرى.

وبالنسبة لدول الأوبك فإن النفط والغاز الطبيعي معا يمثلان نسبة 48% من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة (خلال 2001). ويتوقع الخبراء عدم انخفاض الاعتماد الدولي على هذين الموردين، كما ستبقى الأوبك الممون الرئيسي لهما، إذ بلغ احتياطها العالمي من الغاز فقط 42%[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الاستهلاك العالمي من الطاقة مابين 1965- 2002، ارتفع من 4121 مليون طن نفط مكافئ، إلى 10055 مليون بمعدل نمو 2،5 % سنويا، إلا أن الغاز الطبيعي كان أقوى نموا، حيث ارتفع في نفس الفترة من 647 مليون إلى 2326 مليون بمعدل نمو 3،5% سنويا[4].

ومن حسن حظ الأوبك أن دول الخليج العربي، قارب نصيبها من الاحتياطي العالمي للغاز 40%، مركزا أساسا في دولتين هما: إيران وقطر، وإذا أضفنا حصة روسيا التي تمثل نحو 27% من الاحتياطي العالمي للغاز، فإن هذه الدول الثلاثة تسيطر على نحو ثلثي احتياطيات الغاز. وبالتالي يمكن لدول الأوبك وروسيا إنشاء منظمة الأوبك للغاز، وهو ما قام به إلى حد ما

---

[1]- كولن كامبل و آخرون: المرجع السابق، ص125.
[2]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 155.
[3]- عبد الجبار عبود الحلفي: "الأوبك في مواجهة الأوضاع المتغيرة في الأسواق"، أخبار النفط و الصناعة، عدد 366، أبوظبي، مارس 2001، ص4.
[4]- د.حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 157.

هؤلاء في 2001، حيث تم إنشاء منتدى الدول المصدرة للغاز *FGEC، كخطوة أولى للتوصل إلى إنشاء هذا التكتل على شاكلة الأوبك[1].

أما فيما يخص سلبيات الغاز الطبيعي التي يتحدث عنها بعض الخبراء، كمشكل نقل الغاز الطبيعي فقط بالأنابيب أو التكلفة الباهظة لاستخراجه، باعتبار أن تحويل الغاز إلى مادة سائلة يستوجب استهلاك 20% من الطاقة المكتسبة من الغاز[2]، وصعوبة استخراجه مستقلا عن النفط، كما هو الشأن بالنسبة لدول الأوبك، حيث يتم استخراج النفط بحرق الغاز في الهواء. فهذه سياسة فاشلة تساهم فيها الشركات الأجنبية في هذه الدول، ذلك لان كمية الغاز التي ضاعت في دول الأوبك سنة 1977 بسبب هذه السياسة، قدرت بنحو 140 مليار متر مكعب أي: ما يعادل 2،5 مليون برميل من النفط يوميا عام 1977[3].

فصحيح أن هذه السلبيات موجودة، ولكن يمكن تداركها كالقيام بعملية تمييع الغاز لتسهيل نقله، وتحويل سياسات إنتاج الغاز مستقل عن النفط، مع إلزام الشركات بتبني هذه السياسات....إلخ.

فالغاز أصبح مهم مثله مثل النفط، ويرتفع الطلب عليه عالميا من سنة لأخرى. فبالنسبة للإتحاد الأوروبي يتوقع نمو طلبه ب35% حتى عام 2020، في وقت سينخفض فيه إنتاج الغاز كما هو الشأن بالنسبة لهولندا. وبالتالي ستصل نسبة اعتماد الإتحاد الأوربي على الواردات لتغطية الاحتياجات المحلية إلى 81% عام 2020، مقارنة ب 57% عام 2005أي: ما يعادل 115 مليار متر مكعب عام 2020، بدل من 27 مليار متر مكعب في 2005[4].

وتعد روسيا والجزائر الممون الرسمي لأوربا بالغاز، مع احتمال دخول ممّونين آخرين من غرب إفريقيا والشرق الأوسط، لاسيما قطر والإمارات التي ارتفع إنتاجها من 41 مليار متر مكعب عام 1995، إلى 51 مليار متر مكعب عام 1999[5]، وبلغت صادراتها نحو اليابان فقط في 2004 نحو 7،4 مليار متر مكعب[6].

* FGEC: هي الحروف الأولى لإسم المنتدى Forum of the Gaz Exporting Countries.

[1]- د. حسين عبد الله، المرجع السابق، ص 158.

[2]- كولن كامبيل و آخرون: المرجع السابق، ص 126.

[3]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 158.

[4]- د. بريكارد برغمان: "الغاز الطبيعي إلى أوربا". مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 120، مجلد 33، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 2007، ص 225.

[5]- "أخبار النفط و الصناعة": العدد 364، الإمارات العربية المتحدة، يناير 2001، ص7.

[6]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 173.

- **تقنية الغاز الطبيعي المضغوط GNC:**

تعتمد هذه التقنية على تحويل الغاز الطبيعي وإدخاله إلى المركبات عن طريق الضغط، مع إبقاءه على حالته الطبيعية بالاستعانة بالمحطات المتخصصة وأجهزة الضغط. لقد بدأت عديد الدول الأوروبية في إستخدام هذه التقنية، لتقليل انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون في الجو.

ففي الجزائر قام فريق بحث من مركز تطوير الطاقات المتجددة ببوزريعة، بإعداد دراسة حول النجاعة الطاقوية لهذه التقنية بالجزائر، وكيفية تعويض أو تقليص بها استهلاك الوقود الأحفوري في السيارات، لاسيما الديزل.

فالدراسة تحصي وجود 14،4 مليون مركبة عالميا، في نهاية 2011 تستخدم الغاز الطبيعي كوقود. والجزائر يتزايد فيها إستيراد السيارات، حيث وصلت السياحية منها في 2010 إلى 64،16%، منها 18،80 % تستعمل الديزل[1].

وبما أن الجزائر تتوفر على احتياطي هام من الغز الطبيعي، قدر في نهاية 2010 في حدود 4500 مليار متر مكعب، يمكنها تطبيق هذه التقنية. التي لو طبقت في الجزائر – تفترض الدراسة – ما بين 2009 -2011. يمكن تعويض الديزل المستورد في هذه الفترة، بتوفير 621 مليون دولار بالعملة الصعبة، مقابل استهلاك 2.661 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي[2].

و تشير الدراسة إلى أن المحركات التي تشتغل بوقود GNC سهلة مادام أن معظم دول الأوبك مصدرة للغاز الطبيعي، و بالتالي فيمكن القضاء على مشكلة نقل البنزين و الديزل لمسافات طويلة، كما هو الشأن في الجزائر بنقله من سكيكدة إلى مختلف الولايات مادام أن الشبكة للغاز منصبة بالأساس.

كما يمكن بواسطة تقنية GNC، القضاء على مشكل التهريب بما أن نقل البنزين و الديزل، ممكن عبر الحدود في وقت لا يمكن نقل الغاز الطبيعي المضغوط GNC، لأنه يكون منقول عبر شبكة الغاز الطبيعي.

---

[1]- بوزيان مهماه: الغاز الطبيعي المضغوط: الحل الجذري لأزمة الوقود بالجزائر. مجلة الطاقات المتجددة، العدد 01، مركز تطوير الطاقات المتجددة ، الجزائر، صيف 2012، ص ص 4-7.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 5 – 8.

1- استخراج النفط من الغاز الصخري: Gaz de schiste

انتشرت صناعة النفط الصخري و بسرعة في أمريكا الشمالية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. و الغاز الصخري هو ذلك السائل الموجود في أعماق الأرض، بطول يزيد عن الألف متر داخل الصخور، فيتم كسر هذه الصخور هيدروليكيا بإضافة الماء للحصول على الغاز.

و يعود اكتشاف هذا الغاز الصخري إلى اليوناني جورج ميتشل، عندما هاجر من بلده إلى الو. م. أ فطور تقنية التفتيت الهيدروليكي، بضخ مياه و رمال و كيماويات في آبار جوفية عميقة على نحو يتيح تدفق الغاز الطبيعي المحصور في الصخور. و بعد ذلك توصل إلى الغاز الصخري، الذي يمكن حسب الخبراء أن ينافس الغاز التقليدي عبر الزمن، من حيث السعر أو توفير الإمدادات[1].

إن معظم دول الأوبك يوجد في باطن أراضيها هذا الغاز، سواء في فنزويلا، قطر و الجزائر التي تحتل المرتبة الأولى عربيا و الثالثة عالميا بعد الصين و الأرجنتين، باحتياطي قدرته كتابة الدولة الأمريكية للطاقة في عام 2013، بنحو 49.800 مليار متر مكعب[2].

لكن هذا الغاز بالإضافة إلى تكلفته الباهظة، حيث تزيد عن 75 دولار عند استخراجه مقارنة بالغاز الطبيعي، فهو أيضا مورد طاقة ملوث. فقد أشار فريق بحث أمريكي إلى أن نسبة غاز الميثان، التي تتسرب إلى الجو من آبار التنقيب عن الغاز الصخري في ولاية يوتا الأمريكية بلغت 9%. كما أن حفر بئر واحد لاستخراج هذا الغاز يتطلب 11 مليون لتر من الماء العذب، و قرابة 1000 مواطن لسنة واحدة، مع استعمال حوالي 700 مادة كيميائية سامة و سرطانية[3].

2- الطاقات المتجددة رهان المستقبل:

تعد الطاقات المتجددة أنظف مصادر الطاقة البديلة للنفط، و هي متاحة لدول الأوبك كما لغيرها، و يمكن إشراكها في كل القطاعات لمواكبة التنمية المستدامة، و النشاطات المتعددة لفائدة الأفراد حاليا و مستقبلا.

---

[1]- سعيد. ب: "جدل حول إستغلال الغاز الصخري": مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 56، دار الأبحاث، الجزائر، أوت 2013، ص ص 12 – 13.

[2]- المرجع نفسه، ص 11.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 10 – 12.

فالنشاطات المستدامة تعني تأمين الحاجات الحالية، دون تهديد إمكانيات الأجيال المستقبلية في الحصول على حاجاتها، مع الموازنة بين المتطلبات الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية[1].

إن حاجة دول الأوبك لهذه الطاقات المتجددة، لا تأتي من كونها فقط تعويض لتراجع احتياطيات النفط فيها، و لكن أيضا لتلبية زيادة الطلب المحلي على الطاقة. فحسب توقعات البنك الدولي، فإن زيادة استهلاك الطاقة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بحلول 2040، يتطلب استثمارات بنحو 30 بليون دولار سنوي، و في دراسة أخرى فإن توليد الكهرباء بين 2013 – 2017 في المنطقة، يحتاج لاستثمار 137.5 بليون دولار، منها نحو 63.1 بليون دولار لدول مجلس التعاون الخليجي، و 21.4 بليون دولار لإيران، و 53 بليون لبقية دول المنطقة[2].

لا شك أن هذه الاستثمارات لتوليد الكهرباء ستكون أنجح، لو كانت بهدف تطوير إستخدام الطاقات المتجددة خاصة وأن الأرضية ملائمة. حيث أن معظم دول الأوبك بها صحراء تطل فيها الشمس طوال 3 أشهر أو أكثر في السنة، و يمكن من خلالها توليد الكهرباء عن طريق الألواح الشمسية.

و لهذا فإن دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا حسب تقرير للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، استثمرت نحو 6.86 بليون دولار لتطوير الطاقات المتجددة ما بين 2009 – 2012، منها 923 مليون دولار في مصر و103 ملايين في العراق، و ليبيا نحو 132، السعودية نحو 88، دولة الإمارات نحو 915 مليون و إيران نحو 136 مليون[3].

وبالنسبة للجزائر فقد تبنت الحكومة في 3 فيفري 2011، برنامج لتطوير الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقوية ما بين 2011 – 2030. حيث يتم إنتاج 40% من الكهرباء مطلع 2030 من مصادر الطاقات المتجددة، يتم تصدير منها 10.000 ميغاواط إلى السوق الأوربية[4].

و قد باشرت الجزائر دراسات لأجل صناعة الأجهزة الخاصة بفرع الطاقة الشمسية محليا، إذ يرتقب بلوغ نسبة إدماجها بـ 50% ما بين 2014 – 2020، و 80% ما بين 2021 – 2030[5].

---

[1]- ليور نؤام:" توليد الكهرباء في المستقبل و دور مصادر الطاقات المتجددة." مجلة النفط و التعاون العربي. العدد 121، مجلد 33، منظمة أوابك ،الكويت، 2007، ص 146.

[2]- مجلة الأبحاث الإقتصادية: آفاق الإستثمارات العربية في مصادر الطاقة المتجددة، المرجع السابق، ص 48.

[3]- المرجع نفسه، ص48.

[4] - CREG : programme de développement des énergies Renouvelables et de l'efficacité énergétique, Alger, mars 2011.

[5]- محمد معمر: مجلة الطاقات المتجددة: المرجع السابق، ص 16.

كما تزخر البحرين و السعودية بإمكانيات هائلة للطاقة الشمسية و طاقة الرياح، فالسعودية لوحدها تكفي 3.5% من المساحة غير المستعملة بها لتأمين كامل استهلاكها من الطاقة. و في حالة إستخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، فيكفي فقط 0.032% من المساحة غير المستعملة لإمدادها بحاجات من الطلب الحالي. و في حال استخدام كامل المساحة غير المستعملة، فإن استخدام الطاقة الشمسية سيتيح للمملكة السعودية إمداد 28 ضعفا من عدد سكانها بكامل احتياجاتهم من الطاقة، أي ما يساوي نحو 764مليون نسمة [1].

إن مثل هذه الإمكانيات المتاحة لمعظم دول الأوبك، تسهل عليها مهمة تحقيق الاندماج و التكتل الحقيقي لإنشاء أوبك للغاز، و كذا الطاقات المتجددة ليس فقط للتصدير و بناء اقتصاديات خارج قطاع المحروقات، و لكن أيضا لتلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة. و هذا دائما في إطار فرضية إنشاء المنظمات للحفاظ على مصالح الأطراف المشتركة، من منظور أدبيات الليبرالية الجديدة.

[1]- ليور نؤام: المرجع السابق، ص 172.

المبحث الثاني: التحديات ذات البعد البيئي:

إن مشكل نضوب النفط و وصول احتياطاته ذروة الإنتاج في دول الأوبك، مقابل مناطق إنتاج جديدة له كخليج المكسيك، مع التوجه العالمي لاستغلال مصادر غير تقليدية بديلة للنفط، أو تطوير إستخدام الطاقات المتجددة، ليس هو التهديد الوحيد للنفط ومنظمة الأوبك.

و إذا كانت هذه التحديات التي تنافس الأوبك مطروحة على المدى المتوسط أو الطويل، فإن ثمة تهديد مباشر للأوبك؛ يتعلق بالآثار البيئية التي بات يتسبب فيها النفط باحتراقه في المصانع، السيارات، الطائرات و نحوها.

إن تسربات غاز ثاني أكسيد الكربون إلى الجو، الناجمة عن احتراق النفط ومختلف أنواع الوقود التقليدية، هي أكبر تحدي تواجهه الأوبك حاليا، لما تخلفه على تلوث البيئة و ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض عن معدلها. أي بمقدار تراوح ما بين 0.4 إلى 0.8 درجة مئوية في القرن 20، و يتوقع أن ترتفع ما بين 0.3 إلى 1.3 درجة مئوية مطلع 2020، مقارنة بمستويات 1990[1].

إن هذه التسربات للغازات الدفيئة، قد تتسبب على المدى الطويل في انصهار جزء من الجليد؛ الذي يغطي قطبي الكرة الأرضية مع ارتفاع مستوى مياه البحار و المحيطات، و إغراق كثير من حواف القارات بما عليها من مدن و منشآت، كل ذلك بسبب ظاهرة **"الاحتباس الحراري".**

و ما يزيد هذه التحديات تعقيدا، هو وجود أكثر من 1.5 مليار فرد من الهند، الصين و جنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية وجزء كبير من إفريقيا، لا يزالون يستخدمون أنواع الوقود الأحفوري كما قلنا سابقا، والتي باتت تلوث البيئة و أصبحت لا تلبي حاجياتهم من الطاقة.

فالمجتمع الدولي اليوم يدرك جيدا أن زيادة التطور الصناعي و الكثافة السكانية، مع قلة بدائل النفط من الطاقات النظيفة، هو ما أصبح يشكل اليوم موضوع الفقر الطاقوي الذي اتخذ بعد عالمي، إذ يحتاج لتضافر جهود الجميع لمعالجة هذا الملف لاسيما ظاهرة الاحتباس الحراري.

---

[1]- د. بنيتو مولير: "التغير المناخي". مجلة النفط و التعاون العربي. العدد 120، المرجع السابق، ص 212.

و في إطار دبلوماسية البيئة اتجهت و تتجه جهود الدول، لإبرام اتفاقيات و مؤتمرات حفاظا على البيئة، و هو ما ينعكس على الأوبك، التي عليها البحث و الاستثمار في مصادر طاقة أنظف من النفط. إن هذا التحدي سيكلف دول المنظمة الكثير من الأموال. من هذا المنطلق سنتطرق في هذا المبحث إلى هذه التحديات، و آليات و سبل مواجهة الأوبك لها كما يلي:

المطلب الأول: الجهود الدولية لحماية البيئة و أثرها على مستقبل الأوبك

تعتبر البيئة ذلك المحيط البري، البحري و الجوي الذي نعيش فيع و نتفاعل داخله، مع مختلف القوى لتلبية حاجياتنا في الحياة. و بذلك فإن البيئة مفهوم واسع و شامل يتضمن ذلك المحيط الموجود داخل المنازل، أماكن العمل، الحي ووسائل النقل بأنواعها...، و التي ينبغي الحفاظ على محيطها و نظافته زمن وجودنا و تفاعلنا فيه.

و يعرف الدكتور هاني عبيد البيئة فيقول، " أنها ذلك الغلاف الحيوي الذي يعني الكائنات الحية، و الغلاف الجوي (Atmosphere)، و كذا المائي (Hydrosphere) والقشرة الأرضية (Lithosphere)، و التي تشكل الوسط الطبيعي اللازم لحياة الإنسان و مزاولة نشاطه"[1].

و البيئة تتدهور و تتلوث لعدة عوامل أقواها بإجماع علماء المناخ هو الفعل البشري، و هو ما أكدته الهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ **IPCC** في تقريرها التقييمي الثاني بما يلي: " إن موازنة الأدلة تدل على وجود تأثير بشري واضح في المناخ العالمي[2].

و الحديث عن تلويث الإنسان للبيئة و منه الجو، يقودنا للحديث عن ظاهرة الاحتباس الحراري، باعتبارها أخطر الملفات تعقيدا في المجتمع الدولي و أضحت من صميم اهتمام العالم أجمع.

و ظاهرة الاحتباس الحراري تحدث بسبب زيادة انبعاث الغازات الدفيئة في الجو، و التي يتسبب فيها في المقام الأول حرق الوقود الأحفوري، حيث كان في 2008 وراء انبعاث هذه الغازات بنسبة 22% [3].

كما تجدر الإشارة إلى أن غاز ثاني أكسيد الكربون أحد هذه الغازات ؛ إذ يساعد في الحقيقة على حفظ درجة حرارة الأرض، لكن ينبغي أن يكون عند نسبة ثابتة. فنسبة تركيزه حسب العلماء في منتصف

[1]- د. هاني عبيد: المرجع السابق، ص ص 161 – 162.
[2]- ديفيد هارت: المرجع السابق، ص 79.
[3]- د. بوزيان مهماه: المرجع السابق، ص2.

العصر الجليدي مثلا، نزلت إلى أقل من 200 جزيء بالمليون فتسببت في ارتفاع درجة البرودة، ثم ارتفع تركيزه إلى 280 جزيئ بالمليون، ثم زاد هذا الارتفاع بداية من 1700 (انطلاق الثورة الصناعية)، حتى وصل في نهاية القرن ال20 إلى حوالي 270 جزيئ بالمليون[1].

ولا شك أن هذا ما يفسر اليوم الارتفاع المستمر لدرجة الحرارة، و لمواجهة الظاهرة أثمرت الجهود الدولية لحماية البيئة. عن إبرام اتفاقيات و مؤتمرات، منها بروتوكول مونتريال سنة 1987، ثم المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنة 1992، فبروتوكول كيوتو باليابان، فقمة جوهانسبورغ، ثم كوبنهاغن، مع عزم المهتمين و الدول بعقد قمة باريس في 2015 و التي ينتظر منها الكثير.

و لتوضيح هذه التشريعات و الجهود الدولية وانعكاسها على الوقود الأحفوري و الأوبك. يمكن أن نتناولها في مرحلة ما قبل كيوتو، ثم مرحلة كيوتو و ما بعدها، ثم نتطرق في الأخير إلى مرحلة تقييم هذه الجهود من حيث تنفيذها على أرض الواقع، و انعكاسها على منظمة الأوبك على النحو الآتي:

1- مرحلة ما قبل بروتوكول كيوتو:

نظرا لخطورة ظاهرة الاحتباس الحراري على البيئة و الصحة البشرية و الحيوانية معا، إهتم الباحثون ورؤساء الدول والحكومات ببحث الأسباب الحقيقية للظاهرة. ففي مونتريال سنة 1987 تم تبني أول بروتوكول دولي لحماية البيئة، والذي اختص فقط بمعالجة المواد المؤثرة في طبقة الأوزون وتصنيف هذه المواد[2].

و في عام 1988 أنشأت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ما سمي "**بالهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ " IPCC** *"، و التي عهد إليها مهمة دراسة و تقييم البحوث العلمية و الفنية المتعلقة بتغير المناخ، حيث أصدرت في 1990 تقريرها التقييمي الأول أكدت فيه خطورة الاحتباس الحراري، و تعرض المناخ للتهديد[3].

---

[1]- د. هاني عبيد: المرجع السابق، 172.
[2]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 396.
* **IPCC**: UN inter – govermental Panel on Climate Change
[3]- نصر الدين رولا: "آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو". مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 124، مجلد 33، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، الكويت، 2008، ص 176.

وينبغي الإشارة إلى أن هذه الهيئة في تقريرها التقييمي الأول، لم تشر صراحة إلى وجود علاقة بين الإحترار المناخي و تأثير العامل البشري. حيث ظهر اختلاف بين الباحثين، و هو ما ذهب إليه الخبير ديفيد هارت. لكن هذه الهيئة في تقريرها التقييمي الثاني، أشارت إلى وجود تأثير بشري واضح في المناخ العالمي، الأمر الذي أشرنا إليه سابقا في هذا الجزء من الدراسة.

كما أكدت الهيئة الحكومية للتغير المناخي في تقريرها التقييمي الثالث، خلال يناير 2001 هذا الارتباط، حيث أشار التقرير إلى زيادة الغازات الدفيئة في الجو بفعل النشاط البشري، خاصة لتوسع استهلاك الوقود الأحفوري. فمثلا: ثاني أوكسيد الكربون ارتفع تركيزه من نحو 268 جزءا بالمليون عام 1750إلى نحو 365 جزءا عام 1998[1].

لقد طالبت هذه الهيئة بوضع اتفاقية دولية لمعالجة ظاهرة التغير المناخي غير المتوازن، فاستجابت الجمعية العامة للأمم المتحدة لذلك، و أصدرت في 21 ديسمبر 1990 القرار 212/45. القاضي بإنشاء **لجنة التفاوض الحكومية لوضع اتفاقية إطارية حول المناخ.** هذه الأخيرة اعتمدت مشروع **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ** في 9 ماي 1992، و في يوليو من العام نفسه فتح باب التوقيع عليها، على هامش قمة الأرض المنعقدة بريو دي جانيرو بالبرازيل، ما بين 2 و 13 يونيو 1992[2].

لقد وقع على هذه الاتفاقية رؤساء الدول و الوفود من 155 بلد، و في 21 مارس 1994 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ، بعد أن صادقت عليها 55 دولة، و لغاية 22 أغسطس 2007 بلغت الدول المصادقة على الاتفاقية أو المنظمة إليها 192 دولة* ، من بينها 19 دولة عربية[3].

إن هذه الاتفاقية تهدف إلى تثبيت انبعاث الغازات الدفيئة، عند مستوى عام 1990 بدءا من عام 2000[4]

على أن يشمل تخفيض إنتاج غازات الاحتباس الحراري،الدول الصناعية فقط التي عرفت بدول الملحق الأول (أنظر إلى الملحق رقم 04). و حسب الدكتور هاني عبيد فإن الغازات الدفيئة المنبعثة في الجو

[1]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 397.
[2]- نصر الدين رولا: المرجع السابق، ص 176.
* الدول المصادقة هي التي كانت حاضرة يوم التوقيع. أما الدول المنضمة هي التي لم تكن حاضرة يوم التوقيع.
[3]- نصر الدين رولا: المرجع السابق ، ص 177.
[4]- محمد عبد الباسط الشمنقي و محمد حاجي:" إستشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط". العدد 114، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2006، ص 13.

بعام 1990، تساوي 1633 مليون طن متري منها 1346 مليون طن متري، تعد غازات كربونية منبعثة من استخدام الوقود الأحفوري، أي: ما يعادل 82% من مجموع الغازات المنبعثة في الجو[1].

و قد تضمنت الإتفاقية تشكيل أجهزة و هيئات كما يلي[2]:

-مؤتمر الأطراف: هو الهيئة العليا (المادة 07)، حيث تتابع تنفيذ الاتفاقية و أية صكوك قانونية أخرى ذات صلة.

- الهيئة الفرعية للمشورة العلمية (المادة 09)، تتولى تقديم المشورة العلمية و التكنولوجية لأطراف المؤتمر.

- الهيئة الفرعية للتنفيذ (المادة 10) تتولى النظر في المعلومات التي يقدمها الأطراف و الخطوات المتبعة في ضوء آخر التقييمات العلمية بشأن تغير المناخ.

و في الحقيقة، فإن الاتفاقية أشارت صراحة إلى أن الوقود الأحفوري، هو السبب الرئيس في ارتفاع نسبة الغازات الدفيئة في الجو، كما أن الدول الصناعية التي أوردتها في الملحق الأول، هي أكبر متسبب في تلوث الجو. لكن في تقديري أن إسقاط المسؤولية عن الدول النامية و عدم وضعها في الملحق الأول، هو ما جعل كثير من الدول لا سيما – الصناعية – تتردد في التصديق على هذه الاتفاقية والالتزام بها، و هو ما أفشل في اعتقادي تطبيق هذا المشروع الذي وضعته الهيئة الدولية للتغير المناخي، لأن مسألة الحفاظ على البيئة و المناخ هي ظاهرة تستدعي إشراك جهود الجميع. و لهذا أعدت هذه الهيئة تقرير التقييم الثاني، و قدمت نتائجه عام 1995.

فلهذه الاسباب عقد الأطراف الباحثون في الهيئة مؤتمر في عام 1996 بجونيف، أين تناولوا إنبعاثات GHG خلال الفترة التي تلي 2000، مع التحضير لالتزامات محددة لخفض هذه الإنبعاثات، و مناقشتها خلال المؤتمر الثالث (COP 3)، و الذي انبثق عنه بروتوكول كيوتو باليابان[3].

[1]- د. هاني عبيد: المرجع السابق، ص 183.
[2]- نصر الدين رولا: المرجع السابق، ص 178.
[3]- د.حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 399.

2- مرحلة كيوتو و ما بعدها:

في الفترة ما بين 1 إلى 11 ديسمبر 1997، اجتمع ممثلوا 160 دولة في مدينة كيوتو باليابان، في الجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف المشاركة في نطاق معاهدة تغير المناخ سنة 1992. و حددت الاتفاقية النسب التي تلتزم بها الدول المختلفة، كتخفيض الغازات الدفيئة بالنسبة إلى سنة الأساس وهي 1990. لكن هذه الاتفاقية ركزت على غاز ثاني أوكسيد الكربون، لأنه يمثل 70% من أسباب ارتفاع درجة حرارة الأرض[1].

و تضمن البروتوكول تدابير كفيلة بتحقيق التزامات الدول المتقدمة ، لخفض غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 2008 إلى 2012. كما يلزم الدول المصنفة تحت الملحق الأول (Annex 1) [*]. يخفض الانبعاثات المتسببة في الاحتباس الحراري (GHGs) ، بما يتراوح بين 5.2% إلى 10% تحت مستوى 1990، بحلول الفترة 2008 إلى 2012. على أن تتفاوت التزامات الدول أعضاء الملحق الأول، فيلتزم الإتحاد الأوربي بدوله مجتمعة بخفض 8%. و الو م أ بخفض 7% بينما يسمح لأيسلندا زيادة انبعاثاتها بنحو 10% ، في حين يبلغ متوسط الخفض لمجموعة هذا الملحق بكاملها 5% تحت مستوى 1990[2].

و نجد في الاتفاقية 27 مادة اتفق الأطراف فيها على أن تبدأ الدول بالتوقيع عليها اعتبارا من 16 مارس 1998، و لمدة سنة واحدة. ثم تصبح نافذة المفعول بعد مرور 90 يوم من توقيع 55 % من الدول المشاركة عليها، و من ضمنها الدول الواردة في الملحق 1. حيث تتسبب في انبعاث 55% من غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو لعام 1990. في هذا الإطار نجد أن 84 دولة في 15 مارس 1999، وقعت على هذه الاتفاقية ماعدا دولتين واردتين في الملحق1 و هما المجر و أيسلندا[3].

و بما أن عدد المشاركين أثناء التوقيع هو 160 دولة ، ونسبة التوقيع المشترطة كي تصبح اتفاقية نافذة هي 55 % من عدد المشاركين؛ أي ما يعادل 88 دولة بما فيها الدول الواردة في الملحق1. فتوقيع 84

دولة لا يدخل الاتفاقية حيز النفاذ، لكن السؤال المطروح: لماذا لم توقع أيسلندا؟، بالرغم من أنها غير معنية بخفض نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون؟؟.

[1]- د. هاني عبيد: المرجع السابق، ص 183.
[*] هذه الدول هي أعضاء منظمة OCDE و الإتحاد السوفياتي سابقا و شرق أوربا، أنظر الملحق رقم 05.
[2]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 400.
[3]- هاني عبيد: المرجع السابق، ص 184.

كما أن الرئيس بوش الابن عندما اعتلى كرسي الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية في 2001، ألقى خطاب أعلن فيه رفض بلاده الالتزام بتنفيذ كيوتو رغم توقيعها عليه، و هو ما زاد الغموض و شكوك على عملية نفاذ الاتفاقية.[1]

و هناك من يرى أن الأوضاع الاقتصادية و السياسية للو. م. أ حالت دون اعترافها بالاتفاقية، خاصة وأنها تساهم بنسبة 35% من انبعاث الغازات الدفيئة، لدول الملحق الأول في عام 1990[2]. فقبولها البروتوكول يعني تحملها النتائج والتعويضات المالية لكثير من الدول، والتي كثيرا ما كانت أقاليمها مكان لرمي النفايات النووية، و الفضلات الصناعية الأمريكية.

رغم ذلك فالبروتوكول صار نافذا بداية من فبراير 2005، و ذلك بعد مضي 90 يوم من تصديق روسيا عليه، فاكتمل بذلك النصاب المطلوب لتنفيذه[3].

إن الاختلاف في مقدار خفض نسبة غاز ثاني أوكسيد الكربون بالنسبة إلى سنة الأساس 1990[*]، ليس فقط الدافع بكثير من الدول الصناعية إلى عرقلة العمل بالبروتوكول. بل إن عدم التزام الدول النامية بخفض نسبة الغازات الدفيئة مقارنة بنسبة 1990 ، هو ما أثار حفيظة الدول الصناعية على خطة العمل بالبروتوكول.

فيرى الكاتبان ستيفن فيري و آنيل غابريال أن كيوتو يلزم فقط الدول الصناعية، في حين أن مشكلة الاحتباس الحراري هي مشكلة عالمية، و لابد من مشاركة الدول النامية في حلها وخاصة دول قارة آسيا. لأن نسبة كبيرة من زيادة عدد السكان ستتركز في الدول النامية، فضلا عن النمو الاقتصادي المتسارع لهذه الدول، وهو ما سيمكن ملايين الفقراء من الحصول على الكهرباء من الوقود الأحفوري، وبالتالي ارتفاع الغازات الدفيئة في الجو بهذه الدول[4].

---

[1]- دفيد هارت، المرجع السابق، ص80.
[2]- د. حسين عبد الله، المرجع السابق، ص 400.
[3]- المرجع نفسه، ص 400.
[*] لمعرفة مقدار الخفض لكل دول الملحق 1، أنظر الملحق رقم 05.
[4]- ستيفن فيري و آنيل غابريال: "كسب الحرب على مشكلة الاحتباس الحراري". مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 120، المرجع السابق، ص ص 267 – 268.

إذن ينبغي أن تتحمل الدول النامية مسؤولياتها، خاصة دول مثل الصين، الهند والمكسيك و غيرها، حيث تبين دراسات الدول المعارضة لكيوتو؛ أن 80% من غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث في الجو خلال 10 سنة القادمة ستكون من تلك الدول[1].

فالتزام هذه الدول بخطة التخفيض الواردة في كيوتو، بما فيها دول الأوبك قد يحملها ضرائب مالية. لذلك نقول ان الحل لمشكلة ارتفاع حرارة الأرض هنا، يكمن في تشجيع الدول النامية على استخدام الطاقات البديلة للوقود الأحفوري، قصد توليد الكهرباء[2].

أمام هذا الإشكال في تنفيذ بروتوكول كيوتو، عقد مؤتمر الأعضاء الرابع (COP 4) في الأرجنتين سنة 1998، أين تم تشكيل هيئتين ذكرناهما سابقا هما؛ هيئة المشورة العلمية و التكنولوجية والثانية تختص بالإجراءات التنفيذية لكيوتو. ثم عقد المؤتمر السادس بلاهاي في نوفمبر 2000، بحضور ممثلين لـ 182 دولة و تناولت الدول المشاركة القضايا الآتية :[3]

-قضايا تنفيذ آليات كيوتو و هي: آلية التنمية النظيفة (CDM)، آلية التنفيذ المشترك و آلية الاتجار بالإنبعاثات.

- حسم قضية المصارف.

- التعاون بين الشمال و الجنوب في القضايا المناخية، لكن المؤتمر عرف انقسام بين الدول في اليقين حول دراسات التغير المناخي، و هل سيتحمل الغرب وحده فاتورة تلويث الجو؟. كما أن المؤتمر تزامن مع مجيئ بوش الابن إلى الرئاسة في الو. م. أ كما قلنا، و الذي أعلن رفض بلاده الالتزام بكيوتو.

وفي سبتمبر 2002 انعقدت قمة الأرض الثانية لتنمية المستدامة، في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. و كان ذلك في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا بمشاركة آلاف من جميع المهن و الأجناس، من بينهم رؤساء دول و حكومات. فتم طرح ملف تنمية الألفية للنقاش، و الذي يهدف لخفض نسبة الفقراء والمحرومين من وسائل المعيشة الصحية على كوكب الأرض إلى النصف بحلول 2015 [4].

[1]- د. هاني عبيد : المرجع السابق، ص192.
[2]- ستيفن فيري و آنيل غابريال: المرجع السابق، ص ص 267 – 268.
[3]- صلاح إبراهيم الدسوقي: "إنهيار المؤتمر السادس للأطراف في الإتفاقية الإطارية للتغير المناخي"، أخبار النفط و الصناعة، العدد 364، أبو ظبي، يناير 2001، ص11.
[4]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص ص 401 -402.

و كان من أكثر المحاور نقاشا و جدلا، موضوع الحصول على تعهدات كمية من الدول لنسب استعمال الطاقات المتجددة من الاستعمال الإجمالي للطاقة في مختلف الأنشطة الاستهلاكية، و ذلك حسب مصالحها الخاصة. فالإتحاد الأوربي تعهد بتقليص اعتماد دوله على الطاقة الأحفورية ، خاصة الو. م. أ التي رفضت تمرير أي إتفاق متعدد الأطراف، يطرح التزاما كميا بالاستخدام التدريجي للطاقات المتجددة، و هو ما أدى مرة أخرى إلى فشل الوصول إلى إتفاق في هذه القمة[1].

في ديسمبر 2009 عقدت قمة كوبنهاغن العالمية بالدانمارك، حول التغيرات المناخية بمشاركة ممثلين ل 192 دولة. فكانت أمل كل الدول للخروج باتفاقية عالمية لخلافة بروتوكول كيوتو، الذي كان مقررا انهاء صلاحياته في 2012.

ونص الاتفاق على ضرورة تحديد نسبة الاحتباس الحراري على وجه الأرض، ب 2 درجة مئوية كحد أقصى، على أن تخفض نسبة إنبعاثات الغازات الدفيئة ب 05% بحلول 2050. كما طمح الاتفاق إلى تخصيص غلاف مالي قدره 30 مليار دولار على المدى القصير (2010 – 2012)، لفائدة الدول النامية قبل أن تصل المساعدات إلى 100 مليار دولار في أفق 2020، كي تتكيف هذه الدول مع مواجهة التغيرات المناخية[2].

و قد التزمت الو . م. أ وحدها بدفع 6.7 مليار دولار، كمساعدة للدول الأكثر عرضة للتغيرات المناخية بحلول 2012[3]. لكن نتائج الاتفاق جاءت مخيبة للآمال، فبالنسبة لدول الأوبك فإن قمة كوبنهاغن تركت خلافا كبير بينها و بين الدول المستهلكة للنفط. و ذلك في ملف يتعلق بالضريبة على الكربون (تتحملها الدول الصناعية) أولا، و ثانيا إسهام بلدان الأوبك في جهود نقل التكنولوجيا إلى دول الجنوب. في وقت ترى البلدان النامية و من بينها الجزائر أن الدول الملوثة ينبغي أن تتحمل مسؤولياتها في دفع الضريبة على الكربون، و تمويل التنمية في البلدان النامية[4]. كما أن إتفاق كوبنهاغن الذي صاغته نحو عشرين دولة صناعية، لم تصادق عليه فيما بعد بسبب غياب التوافق[5].

و في تقديري فإن تزامن الاتفاق و الأزمة المالية العالمية، هو الدافع بالدول الصناعية لربط المساعدات المالية الواردة في نص وثيقة الإتفاق بتحمل الدول النامية لمسؤولياتها، و الأعباء بنفس القدر مقارنة مع

---

[1]- محمد عبد الباسط الشمنقي و محمد حاجي: المرجع السابق، ص20.
[2]- ج. إسماعيل: "ماذا بعد كوبنهاغن؟" مجلة الجيش، عدد 558، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجمهورية الجزائرية، جانفي 2010، ص15.
[3]- المرجع نفسه، ص16.
[4]- مقال بعنوان: "ما بعد كوبنهاغن يوصل كيوتو إلى طريق مسدود"، مجلة نور noor، المرجع السابق، ص79.
[5]- المرجع نفسه، ص 79.

نظيراتها المتطورة. لكن ذلك غير عادل فمثلا دول إفريقيا حسب الإحصائيات العالمية، لا تنتج سوى 3.8% من إنبعاثات الغازات الدفيئة من إجمالي ما تنتجه الدول الصناعية[1].

و في 2012 بميكسيكو تم عقد قمة ريو + 20، و هي القمة العالمية للتغير المناخي التي عقدت، بعد 20 سنة مرت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، بريو دي جانيرو بالبرازيل في 1992.

حيث لم تأت بجديد ما عدا التأكيد على بروتوكول كيوتو، و الإجراءات التنظيمية و التنفيذية له، التي جاءت ضمن مؤتمرات القمة للدول الأطراف في اتفاقية ريو. و يرتقب أن تحمل قمة باريس 2015، الجديد من خلال الندوة 21 الدولية حول التغيرات المناخية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي.

3- تقييم اتفاقيات التغير المناخي و انعكاسها على الأوبك:

إن كل الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية التي رأيناها، منذ إنشاء الهيئة الحكومية للتغير المناخي مرورا إلى بروتوكول كيوتو، فاتفاق كوبنهاغن و قمة ميكسيكو جميعها دون استثناء تهدف إلى مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، و الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، بما فيها غاز ثاني أكسيد الكربون.

لكن معالجة هذا الملف ظل يراوح مكانه وذلك لسببين: الأول هو أن هذه الاتفاقيات لم تأخذ بالمسؤولية المشتركة للدول في مواجهة الظاهرة، إذ نجد التزامات بنسب متفاوتة، فكانت دائما ترى أن الدول الصناعية أو ما يسمى بالملحق الأول هي الملوثة للجو.

والسبب الثاني هو أن هذه الاتفاقيات لم تتضمن لحد الآن آليات مرنة، تضمن للدول تحمل أعباء الضرائب المفروضة عليها بسبب إنبعاثات الغازات الدفيئة فيها. كما أن أغلب دول الملحق الأول وحتى بعض الدول النامية كالهند و الصين ... إلخ، تعرف وتيرة متسارعة في النمو الصناعي و الاقتصادي، وبالتالي فهي تحتاج لمزيد من استهلاك الطاقة، و في المقابل فهي تواجه هذه الضرائب على الطاقة دون سلاسة.

فمن الباحثين من يرى أن الخسائر التي تترتب عن ارتفاع حرارة الأرض، تعد قليلة إلى جانب الخسائر التي تلحق بالاقتصاد العالمي نتيجة فرض مزيد من ضرائب الطاقة. فالاحتباس الحراري يسبب خسائر لا

---

[1]- مقال بعنوان: "ما بعد كوبنهاغن يوصل كيوتو إلى طريق مسدود"، مجلة نور noor، المرجع السابق، ص 78.

تتجاوز 20% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم على مدى 100 عام، لكن آثار الضرائب الإضافية على استخدام الطاقة، تنعكس على الاقتصاد العالمي بآثار انكماشية تفوق ذلك بكثير، خاصة في الدول النامية التي تحاول اللحاق بركب الدول المتقدمة[1].

فصحيح أن المادة: 17 من بروتوكول كيوتو تجيز التبادل التجاري في الانبعاثات بين دول الملحق الأول، من خلال إصدار تراخيص كربونية[2]. لكن ذلك غير كاف لعدم إيجاد التوازن لحد الآن بين كلفة خفض الإنبعاثات محليا في الدول الملتزمة بالخفض، والسعر السائد في السوق لتلك التراخيص. و بالتالي من الضروري أن تهتم هذه الاتفاقيات أكثر بالحد من ارتفاع حرارة الجو.

إن الضرائب التي جاءت في هذه الاتفاقيات على انبعاث الغازات الدفيئة، و بما أن غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يمثل نصف هذه الغازات، فإن تطبيق هذه الضرائب سيؤثر سلبا في مستوى إستخدام الطاقات الأحفورية، والتي تعتبر إحدى أهم ركائز اقتصاديات دول الأوبك[3].

و يظهر هذا التأثير بوضوح على دول الأوبك، من خلال إتفاق دول الإتحاد الأوربي في 9 مارس 2007، بهدف خفض الإنبعاثات الكربونية من نصيب القارة بـ 5% في حلول 2020، مع زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة لتوليد 20% من إجمالي احتياجات الطاقة الأوربية بحلول العام نفسه، مع إمكانية زيادة النسبة إلى 30%، في حالة انضمام أمريكا، الصين و الهند إلى الاتفاق[4].

إن الضرائب الواردة في هذه الاتفاقيات، تؤثر على الدول الصناعية المستهلكة للنفط و المنتجة له على حد سواء. فلو نأخذ على سبيل المثال الو. م. أ فإن هذه الضرائب، يمكن أن تعرض2.4 مليون وظيفة في قطاع التعدين و الطاقة، الصناعة و الزراعة إلى خطر الإلغاء. كما سيقل دخل الأسرة الأمريكية بسببها، بمعدل 2700 دولار في السنة بسبب ارتفاع الأسعار[5].

[1]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 399.
[2]- المرجع نفسه، ص 411.
[3]- محمد عبد الباسط الشمنقي و محمد حاجي: المرجع السابق، ص 24.
[4]- يسرا الشرقاوي: "الطاقة النووية و السياسات الخضراء". السياسة الدولية، العدد 168، مطابع الأهرام التجارية قليوب، مصر، أفريل 2007، ص 232.
[5]- د. هاني عبيد: المرجع السابق، ص 194.

لكن الدول الصناعية يمكنها امتصاص الآثار السلبية لهذه الاتفاقيات، لما لها من استثمارات كبيرة و باهضة لوضع تكنولوجيا تتماشى و متطلبات البيئة. كالعمل على تطوير إستخدام الطاقات المتجددة وترشيد استهلاك النفط، بفرض ضرائب على كل أنواع مشتقاته[1].

لقد وضعت الأوبك دراسة سنة 1999 بينت فيها 03 سيناريوهات لتأثير هذه الضرائب - خاصة الواردة في كيوتو - عليها. حيث ترى أن تطبيق الضرائب تدريجيا على دول الملحق 1، سوف لن يؤثر في الأسعار وأن أي انخفاض للطلب على النفط ستمتصه الأوبك. أما في السيناريو الثاني فإن التبادل التجاري في صكوك الكربون و لكن بين دول المجموعة OCDE ، فإنه سيؤدي إلى توحيد الضريبة عند 85 دولار لكل طن CO_2 في جميع أقاليم المجموعة الصناعية الغربية. و هو ما يقلل من الطلب على النفط، و بالتالي خسارة الأوبك بنحو 23 مليار دولار سنويا. أما السيناريو الثالث، فتفترض فيه الأوبك اتساع نطاق التجارة في هذه الصكوك في جميع دول الملحق 1. بما فيها منطقة الإتحاد السوفياتي سابقا و شرق أوربا، و بالتالي تتراجع كلفة الضريبة إلى أقل من 40 دولار لكل طن CO_2، فتنخفض خسائر الأوبك إلى 14 مليار دولار سنويا بدلا من 23 مليار دولار[2].

وعموما فإن الاتفاقيات القادمة إذا ما أدخلت الدول النامية لتحمل هذه الضرائب على التلوث، فإن دول الأوبك ستواجه أعباء مالية لاستخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، لتجهيز محطات الإنتاج للنفط بمصافي لامتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون، و إعادة تخزينه كما هو الحال بالنسبة للجزائر في اعتمادها لمشروع بعين صالح، لاحتجاز الكربون و تخزينه في حقل غاز قديم. حيث ستتكفل شركة بريطانية بالإنجاز[3].

كما أن توجه الدول المستهلكة للنفط، لاستغلال واسع للطاقات المتجددة بسبب هذه الضرائب المفروضة، سيهدد بمستقبل المنظمة في سوق الطاقة لاحقا.

---

[1]- خيدر كريم: جيوسياسية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). (رسالة الماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2004)، ص 182.
[2]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص ص 454 – 457.
[3]- ج- إسماعيل: أثر التغير المناخي. مجلة الجيش، المرجع السابق، ص17.

المطلب الثاني: آليات الأوبك لضمان مواجهة كل التحديات:

قبل التطرق إلى آليات مواجهة الأوبك لكل التحديات التي رأيناها، سواء ذات البعد الإستراتيجي أو البيئي، ينبغي القول أن النفط سيبقى على مدى أربع عشريات قادمة على الأقل؛ المصدر الأكبر من احتياجات العالم من الطاقة. و ذلك لوفرته و قلة تكلفته من حيث الإنتاج و النقل، و كذا فوائده المتعددة.

فمسألة نفاذ النفط أو الغاز و غيرهما من الموارد الطبيعية لدى دول الأوبك، أمر غير وارد حسب الباحثان جان لا هيرير و كولن كامبيل على المدى القصير. ففي دراسة لهما نشرت في 1995، بعنوان " إمدادات النفط العالمية في الفترة 1930 – 2050 "، أشار الباحثان إلى أن منطقة الخليج سوف لن تعرف صعوبات في الإنتاج في بداية القرن 21، مع توقع انخفاض الإنتاج عام 2050 إلى المستوى الذي كان عليه عام 1950، و هو حوالي 18 مليون برميل يومي. وهو ما سيبقي على كميات من النفط بعد عام 2050، تقدر ب 236 مليار برميل[1].

و بما أن منطقة الخليج إضافة إلى إيران، بها نحو 65% من احتياطي الأوبك من النفط. هذا يعني أن المنظمة ستبقى تؤثر في سوق النفط العالمية، على مدى الأربعين سنة القادمة.

وبخصوص التخوف من زيادة الطلب العالمي على النفط، فإن الأوبك بقدراتها يمكنها استيعاب أية زيادة، إذ يتوقع إرتفاع إنتاجها كي يصل إلى 65 مليون برميل يومي عام 2030؛ أي بحوالي 54.1 % من إمدادات النفط العالمي، و ذلك مقارنة بحوالي 38.4% عام 2000[2]. و بالنسبة للدول العربية في الأوبك مع إيران، يمكن أن تزود العالم بنحو 24% من احتياجات العالم من النفط عام 2025[3].

و نشير إلى أن معظم الإحصائيات و التقديرات التي تشير إليها مراكز البحث و الوكالات، حول ذروة احتياطيات النفط أو الوفرة غير دقيقة، فهي تخدم مصالح أطراف معينة فتأتي بهدف التضليل. كتلك التي أشار إليها المعهد الأمريكي للإحصاء الجيولوجي USGS ، حيث تفيد أن مجموع كميات النفط الممكن استخراجها بالو. م. أ حوالي 300 مليار برميل، في حين أن إنتاج النفط في الو. م. أ، قد بلغ حده الأقصى منذ استخراج نحو 100 مليار برميل[4].

---

[1]- روبرت مابرو: مقال بعنوان:"مستقبل النفط". مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. مجلة مستقبل النفط كمصدر للطاقة، ط1، المرجع السابق، ص17.
[2]- د. مغاوري شلبي علي: المرجع السابق، ص 70.
[3]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 311.
[4]- كولن كامبل و آخرون: المرجع السابق، ص 193.

فمسألة الذروة النفطية هي حتمية لا نعرف زمن وقوعها، حيث تخضع لمعطيات و إمكانات الإنتاج، و كذا الظروف الاقتصادية. كزيادة النمو الاقتصادي و السكاني و الظروف البيئية...إلخ.

وعموما فإن منظمة الأوبك لازالت لديها قدرات إنتاج و احتياطيات نفط لا بأس بها، و أن التحديات فعلا موجودة، سواء كانت عبارة عن مناطق جديدة لإنتاج النفط، أو بدائل النفط غير التقليدي والطاقات غير المتجددة. و في نظرنا فإن الأوبك ينبغي أن تواجه هذه التحديات لضمان مكانة لها مستقبلا في سوق النفط العالمية، و ذلك من خلال الآليات الثلاثة الآتية:

1- آلية ضبط الإنتاج و ترشيده، و ذلك لزيادة عمر الوصول إلى الذروة. و زيادة إنتاج المحطات بتجهيزها، و عصرنتها للرفع من قدراتها.
2- آلية ضبط الأسعار للحفاظ على عائدات دول الأوبك، و كذا مصالح الدول المستهلكة بما يساعد على عرقلة تطوير هذه الأخيرة ، لبدائل النفط لاسيما الطاقات المتجددة.
3- آلية تطوير إستخدام الطاقات المتجددة و البديلة، لاسيما الغاز الطبيعي، لمواصلة التنمية في إطار جيوبوليتيك الموارد الطبيعية للمنظمة.

و سنتطرق إلى هذه الآليات كما يلي:

1- ألية ضبط الإنتاج و ترشيده:

إن ذروة النفط مسألة لا يمكن إنكارها، حيث أشار الخبير ماسيو سيمونس Matthew Simmons في إحصائيات؛ يؤكد فيها قلة نسبة النفط الجديد المكتشف، وهو ما ذهب إليه بعض الجيولوجيين في جويلية 2002 من خلال دراسة حول "بقاء الاحتياطات النفطية". كما يرى كولن كامبيل أن العالم سوف يتعلم إستخدام القليل من النفط بسبب نقص احتياطاته، حيث أن حقول النفط الجديدة المكتشفة خلال 20 سنة الماضية، سواء خارج بحر الشمال أو آلاسكا بنحو 1 تريليون دولار، قد أصبحت غير كافية مقارنة بزيادة الطلب العالمي[1].

وقد أصبح مؤكد أن السنوات القادمة ستشهد مزيدا من استهلاك النفط، لتحقيق معدلات نمو إقتصادي كبيرة، كالتي تشهدها مختلف الدول المصنعة خاصة الصين التي قارب معدل نموها 10% [2].

[1] - William Engdahel : op.cit, page 260.

[2]- د. مغاوري شلبي علي: المرجع السابق، ص 70.

إن الوتيرة المتسارعة في النمو في دول آسيا كالهند و اندونيسيا، مع قلة الاحتياطيات من النفط سيزيد من صعوبات وتكلفة إنتاج النفط. فاكتشاف 1 برميل من النفط حسب الخبير كامبيل، يستدعي استهلاك 4 براميل نفط[1].

لقد بات من الواجب إذن على دول الأوبك؛ ترشيد إنتاج النفط وعدم الاستجابة للضغوط الخارجية، وذلك برفع الإنتاج عن منفعته الحدية، خاصة و أن جل اقتصاديات الدول المصدرة للنفط (أوبك)، تعتمد بصفة مطلقة على مداخيلها النفطية لتحقيق التنمية، لدرجة وصلت إلى 97% مثلا من الإعتمادات على المداخيل النفطية في الجزائر[2].

و بالتالي ينبغي وضع خطط إنتاج لا تسمح بنضوب النفط على المدى المتوسط، و أعتقد أن ذلك ممكن من خلال عصرنة حقول الإنتاج. و إدخال التجهيزات الحديثة و التكنولوجيا الجديدة للرفع من قدراتها الإنتاجية، مع إعادة تأهيل الحقول القديمة و تسقيف حصص الإنتاج وفق أوضاع السوق.

كما يمكن الزيادة من مردودية الاكتشافات داخل دول الأوبك و خارجها، بإنشاء شركات نفطية متعددة الجنسية تنافس الشركات الأجنبية في عمليات التنقيب، مثلما قامت به سوناطراك الجزائرية محليا، ومع دول الجوار كما في ليبيا من اكتشاف بعض الحقول، و كذا تكرير النفط في مصانع محلية للاستفادة من الأرباح[3].

وبخصوص الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك، أو الجديدة التي توصلت إلى تطوير النفط غير التقليدي، كالو. م. أ، و كندا و فنزويلا و ألاسكا، فإن من الضروري تعاون الأوبك مع هذه الدول، لما لها من ثقل في إنتاج النفط. قصد تأخير عمر الوصول إلى الذروة النفطية. خاصة مع ظهور دول جديدة لإنتاج النفط التقليدي: كعمان، مصر، دول بحر قزوين، و بعض الدول الإفريقية.

2- آلية ضبط الأسعار:

لقد رأينا في الفصل الثاني من هذه الدراسة، أهمية إستراتيجية ضبط الأسعار التي اتبعتها دول الأوبك بعد قمة كاراكاس في 2000. فالأوبك ينبغي أن تزيد من الإنتاج تارة و تخفض منه تارة أخرى، بما يحافظ على توازن أسعار النفط في السوق فيتعين على دول الأوبك إيجاد توليفة في تسعير النفط،

---

[1] - William Engdahel : op.cit, page 260.

[2]- مقدم عبيرات و محمد كريم خيدر: المرجع السابق، ص 81.

[3]- المرجع نفسه، ص 81.

تستجيب لمصالح المنظمة وحاجيات الدول المستهلكة. بما لا يسمح لهذه الأخيرة تطوير إنتاج النفط في مناطق جديدة، أو اعتماد مصادر بديلة و متجددة للطاقة، و هو ما حذر منه الرئيس الفنزويلي الراحل " هوغو شافيز " في 2006[1].

إن وضع أسعار متوازنة للنفط لن يكون إلا بالقضاء على الخلافات بين دول الأوبك من جهة، و ترقية التعاون الحقيقي وفق الليبرالية الجديدة مع الدول المستهلكة للنفط، دون الدخول في صراع معها كما حدث في السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي.

فوصول الدول المستهلكة إلى بدائل للنفط، ممكن في ظل ارتفاع أسعار النفط. و لكن انخفاض الأسعار أيضا لا يخدم دول الأوبك، فعلى المنظمة رفع الأسعار بالقدر الذي يخفض من زيادة نمو الطلب على النفط، وبالتالي حماية احتياطاتها من التآكل، ولكن ينبغي ألا تؤثر تلك الزيادة على الدول المستهلكة[2].

فكلما زادت الأسعار زادت قابلية البدائل للاستخدام، فيرى خبراء الطاقة أن ارتفاع أسعار النفط بنحو 70 دولار للبرميل، يعني أن تكلفة إنتاج الكيلواط من الكهرباء باستخدام النفط، تقترب من تكلفة الإنتاج باستخدام البدائل[3].

فعلى الأوبك كما يقول الدكتور حسين عبد الله، أن تلعب دور المنتج المكمل Residual Producer [4]، فتزيد إلى حد من الإنتاج في حال الارتفاع الكبير لأسعار النفط، و تخفض من الإنتاج في حال انخفاض الطلب العالمي على النفط.

كما ينبغي أن تبحث الأوبك على التوازن بين أسعار النفط، و أسعار المواد المصنعة التي تأتيها من الدول المتقدمة. و ذلك لتوفير عوامل استقرار دول أوبك النامية، التي تمتلك نحو 80% من احتياطات النفط العالمية، و استثمار مواردها النفطية في نقل التكنولوجيا و السلع إليها[5].

---

[1] - Jeune Afrique, n° 2369, du 4 au 10 juin 2006, pp 22-23.

[2]- د. مغاوري شلبي علي: المرجع السابق، ص 72.

[3]- إبراهيم نوار: المرجع السابق، ص42.

[4]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص ص 138 – 139.

[5]- رضوان الشيخ محمد: "الأوبك و قدرتها على المطالبة بإحداث توازن في النظام الإقتصادي العالمي"، أخبار النفط و الصناعة، عدد 366، المرجع السابق، ص 37.

3- آلية تطوير إستخدام الطاقات البديلة:

رأينا في السابق أن معظم دول الأوبك لها قدرات معتبرة، لاستغلال مصادر بديلة للنفط التقليدي كالغاز الطبيعي. حيث يمكنها إنشاء تكتل لهذا الغرض على شاكلة منظمة الأوبك، كما لديها الأرضية الملائمة لتطوير إستخدام الطاقات المتجددة. فيجب عليها الموازنة بين متطلبات حماية البيئة من جهة، والاستمرار في الاستفادة من ثرواتها الطبيعية من جهة أخرى، و ذلك لن يكون إلا باستخدام التكنولوجيا الحديثة لإنتاج الطاقة.

إن الانتقال من نظام طاقة يعتمد على الوقود الأحفوري إلى نظام طاقة بديل، يحتاج إلى تكييف متعدد القطاعات و لفترة زمنية معينة. وما دام أن الوصول إلى ذروة النفط مازال على بعد نحو 30 سنة على الأقل، فإن ذلك عامل مساعد لدول الأوبك كي تخصص جزء من عائداتها النفطية، لتمويل البحث عن مصادر بديلة للنفط لاسيما الطاقات المتجددة. فمثلا تملك دول المنظمة ثروة مائية لا بأس بها؛ يمكن استغلالها لتوليد كميات هائلة من الكهرباء. كما يمكن استغلال صحاري دول الأوبك؛ كالجزائر، ليبيا، السعودية، قطر، نيجيريا... إلخ. لإنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر الشمسية. ففي الجزائر مثلا تفيد مصلحة الأرصاد الجوية، أن هناك تقريبا 330 يوم تنتشر فيه أشعة الشمس بالصحراء الجزائرية، وهو ما يأهل البلد لاستغلال الطاقة الشمسية كبديل للنفط.

إن نجاح دول الأوبك في الانتقال إلى هذه الطاقات البديلة، مرهون بإنشاء معاهد بحث متخصصة، وسياسات تعنى بتحقيق التنمية المستدامة، باعتماد استغلال الطاقات المتجددة والبديلة للنفط في كافة القطاعات، مع إستخدام التكنولوجيا الحديثة.

في هذا الإطار يرى ألفارو سلفا كلدرون alvaro- silva calderon، الأمين العام السابق للأوبك سنة 2002، أن عصر الطاقة الجديد يطرح تحديات، ويفتح فرص ينبغي على الأوبك أن تأخذها بعين الاعتبار، من خلال تبني[1]:

_ الإبقاء على السيادة تجاه موارد الطاقة ومصادرها.

_ **التكنولوجيا**: بإنشاء البحوث ومراكز دراسات، يمكن استشارتها في مجال التخطيط الطاقوي وتطوير تقنيات الإنتاج.

[1] - Opec bulletin : op.cit, page 77.

_ **حماية البيئة:** فالإنسان ينبغي أن يبحث عن الطرق المثلى لترقية التنمية الصناعية، والتي لا تدمر بيئة الإنسان. فيركز هنا ألفار على ترقية استهلاك واستغلال الطاقات النظيفة، للوقاية من أخطار التلوث بسبب الغازات الدفيئة.

خلاصة و استنتاجات:

من خلال أجزاء الدراسة في فصلها الأخير، يتبين لنا أن النفط لازال وسيظل مصدر الطاقة الأفضل في تلبية حاجيات الدول من الطاقة، وذلك على مدى ثلاثين أو خمسين سنة القادمة.

لكن الظروف الدولية ورهانات القرن 21، تضع الأوبك أمام تحديات حقيقية ينبغي مواجهتها، سواء ما تعلق بظهور منتجين جدد للنفط منافسين لدول الأوبك، أو زيادة التوجه العالمي لتطوير استغلال الطاقات المتجددة كمصدر بديل للنفط.

كما أن زيادة انبعاث الغازات الدفيئة في الجو، بسبب الوقود الأحفوري بنسبة كبيرة، يعتبر هو الآخر تحدي بيئي للأوبك، ولكن أيضا للمجتمع الدولي ككل لما تتسبب فيه من زيادة الاحتباس الحراري.

ومواجهة هذه الظاهرة تستدعي تضافر جهود كل الدول صناعية، أو نامية كل بقدر مسؤولياته للحد من إنبعاثات الغازات الدفيئة لفائدة الجميع.

الفصل الخامس:

سيناريوهات مستقبل الأوبك ضمن سياسات الطاقة العالمية

لقد بات من الواضح أن الطاقة هي المحرك الأساسي للتنمية في مختلف القطاعات ، كما أن الوصول إلى مصادرها أصبح من قبيل اهتمام الدول والشركات متعددة الجنسية على حد سواء.

والحقيقة أن الطاقة بمصادرها المختلفة خاصة الأحفورية منها، واجهت وتواجه اليوم تحديات مفروض على الدول في القرن الواحد والعشرين، أن تكثف جهود التعاون فيما بينها لمواجهتها.

فنقص إمدادات الطاقة لاسيما النفط أحيانا، وزيادة الطلب العالمي على هذا المورد أمام التراجع الملحوظ لاحتياطيات الدول المنتجة، ناهيك عن الحاجة الملحة والمتزايدة للدول النامية لهذه الإمدادات لأجل مواكبة التنمية، والاستجابة لطلبات الساكنة المستمرة بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني، كلها عوامل يرى خبراء وعلى رأسهم ريتشارد هاينبرغ في كتابه : " **غروب الطاقة**"، أنها تهديدات مباشرة للإنسانية جمعاء.

وليس بعيد عن هذا الإطار، هناك في الأفق تهديد لا يقل أهمية عن ما ذكرناه سابقا، وهو ظاهرة الاحتباس الحراري التي باتت تتفاقم من سنة لأخرى، جراء الغازات الدفيئة المنبعثة باستمرار من احتراق الوقود في المصانع، الطائرات والسيارات ....الخ.

إن هذه الغازات وعلى رأسها غاز ثاني أوكسيد الكربون، لا ينبغي بأي حال من الأحوال- حسب الاتفاقيات الدولية والخبراء- أن تسهم في ارتفاع معدل درجة حرارة الأرض، والذي تراوح ما بين 0.4 إلى 0.8 درجة مئوية في القرن الواحد والعشرين.

ذلك لان أي ارتفاع مهما كان مستواه يؤدي لزيادة درجة حرارة الأرض، وهو ما يؤثر على انصهار الجليد وارتفاع منسوب المياه في البحار والمحيطات، وبالتالي تعرض الأراضي المنخفضة للفيضانات ما يلحق ضررا بالإنسان، الحيوانات والنباتات. كما أن أي انخفاض لمعدل درجة حرارة الأرض، يؤدي إلى زيادة الصقيع والجليد و يصعب من ممارسة مختلف الأنشطة الفلاحية، ويدفع بالسكان إلى الهجرة من الأرياف نحو المدن بصورة تعرقل أداء الحكومات لإحدى أهم الوظائف المنوطة بها، وهي الوظيفة الاستخراجية والتوزيعية.

إن مثل هذا الوضع يدفع بالجهود الدولية نحو إيجاد حلول لظاهرة الاحتباس الحراري، وذلك بالتوجه لاستغلال الطاقات المتجددة والنظيفة، وأحيانا بحث تقنيات تطوير مصادر طاقة غير تقليدية بديلة للنفط،

وعلى رأسها الغاز والنفط الصخريين. و هذا حفاظا على الاستهلاك العالمي غير المتناهي للطاقة من جهة، وحماية البيئة والجو من التلوث من جهة أخرى.

إن الفاعلين الدوليين في مجال الطاقة بما فيهم منظمة الأوبك، لا يمكنهم الابتعاد عن هذا الواقع، وأن مستقبل تموقعهم وتأثيرهم في العلاقات الدولية عموما، وسياسات الطاقة العالمية خصوصا مرهونا بمدى تكيفهم واستجابتهم لهذه التحديات.

لذلك يحاول الباحث في هذا الفصل الأخير من الدراسة، التطرق لمستقبل احد هؤلاء الفواعل في مجال الطاقة، بالتركيز على منظمة الأوبك ومكانتها القادمة المحتملة في سياسات الطاقة العالمية، ضمن ثلاثة سيناريوهات هي السيناريو الايجابي للمنظمة، السيناريو السلبي والسيناريو الوسط على النحو الأتي:

المبحث الأول: السيناريو الايجابي:

في الحقيقة يجب التوضيح في البداية أن الحالة الصحية الجيدة لمنظمة الأوبك مستقبلا، مرهونة بمدى قدرتها على الاستجابة للطلب العالمي على النفط من جهة، واستخدام التكنولوجيا والمال لتطوير وضبط الإنتاج من جهة أخرى.

فمسايرة الأوبك لتطورات الطلب العالمي على النفط ، يسمح بتأخير الاهتمام لدى الدول المستهلكة بالتنقيب عن النفط في مناطق خارج دول الأوبك، ويقلل من سرعة توجه الأبحاث والدراسات نحو تطوير استغلال الطاقات البديلة و المتجددة. كما أن تطوير وضبط الإنتاج النفطي من قبل الأوبك، يزيد من الإمدادات العالمية وبالتالي يسهم في تأخير عمر الذروة النفطية، بما يبعث على الارتياح لدى الدول المستهلكة ويستجيب أيضا للطلب المحلي واستقرار الأسعار.

وبالرغم من الدراسات والبحوث التي أعدتها منظمات ومؤسسات، بعضها تابع للشركات الأجنبية والدول المستهلكة الكبرى، حول تحديد مفهوم الاحتياطي وذروة الإنتاج النفطي، إلا أن ذلك يبقى مختلفا باختلاف الظروف ومرجعية العمل بالنسبة للباحثين، بدليل ذلك الاختلاف في إعادة ضبط وتقييم الاحتياطيات الموجودة لدى الأوبك، فمثلا كانت قد وصلت إلى 878 مليار برميل ما بين 1982-1997 كتقييم أول، ثم ظهرت فروقات كبيرة في القراءة الثانية حيث وصلت إلى 1266 مليار برميل. فموضوع ذروة الإنتاج أو مفهوم الاحتياطي - حسب **أوليفييه آبير** مدير معهد البترول الفرنسي- معقد ولا يوجد إجماع لتحديده، وهو يختلف بتغير المعرفة الجيولوجية والتطور التكنولوجي أو الظروف الاقتصادية كالأزمات و التغيرات في الطلب....الخ[1].

كما أن المتشائمين كانوا يرون أن ذروة الإنتاج ستدرك عام 2010، دون مراعاة الظروف السابقة التي ذكرناها سابقا، وعلى العكس من ذلك تجاوز إنتاج الأوبك 30 مليون برميل يومي، ووصلت الأسعار إلى 93 دولار للبرميل في نهاية العام. بسبب موجة البرد في أوروبا وزيادة الطلب العالمي، ما أدى لزيادة في عائدات الأوبك ب 32 % مقارنة ب 2009، فوصلت إلى 750 مليار دولار بفائض إنتاج قارب 5 مليون برميل يومي[2].

---

[1]- أوليفييه أبيير: الاحتياطيات النفطية، وفرة أم ندرة. مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 120، مجلد 33، المرجع السابق، ص 228.
[2]- حفيظ صواليلي: جريدة الخبر، العدد 6200، المرجع السابق، ص8.

ونشير إلى أن تقديرات احتياطي النفط التقليدي التي وضعتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، يمكن توقع معها تأجيل وصول الإنتاج إلى ذروته عام 2020. فزيادة 10 % في معدل معامل الاستخلاص من المكامن المكتشفة حتى الآن، يمكن أن يؤجل بلوغ تلك الذروة حتى عام 2040. كما أن إنتاج كمية 600 مليار برميل من النفط الثقيل جدا، ومن رمال القار يمكن أيضا أن يؤجل الذروة النفطية حتى عام 2050[1].

و ما دام أن الأوبك ليست المنتج الوحيد للنفط في العالم، فهذا يعني أنها تستفيد من التوازنات التي تحدث في السوق من حين لأخر، وذلك بتموين العالم بإمدادات إضافية خارج الأوبك. بمعنى أخر كلما كانت فيها زيادة للاحتياطي ولو خارج دول المنظمة، فان ذلك يخدم أيضا مصالح دول الأوبك التي ستحافظ على قدراتها الإنتاجية تجاه الطلب، وتضمن محدودية المنافسة لبدائل الطاقة الأخرى.

وتشير التقديرات في دراسة لوكالة الطاقة الدولية عام 2000، أن الاحتياطي العالمي للنفط يصل إلى 3000 مليار برميل بحدود 2020. وقد أيد **جون وود** john wood* هذا الطرح، وفي بحث له عام 2000 قدم اثني عشر سيناريو محتمل حول مستقبل الإمدادات النفطية على المدى الطويل، منها سيناريو يشير إلى أن نسبة نمو سنوي في الإمدادات تبلغ 2 % بحدود 2016، ثم تتبعها نسبة تراجع ب 2 % وسيناريو أخر يرى فيه نسبة نمو ب 2 % حتى عام 2037، تتبعها نسبة تراجع في الاحتياطيات المتبقية تبلغ 10 % سنويا[2].

لكن هناك من يرى أن هذا التراجع القوي غير واقعي، سواء طبيعيا أو أخذا بعين الاعتبار الأجيال القادمة التي هي في حاجة إلى هذا المورد. ومن بين هؤلاء نجد المختص **روبرت مابرو**، حيث يتوقع أن يصل البحث لاكتشاف نحو 1900 مليار برميل من النفط عالميا بحدود 2020، و 2000 مليار برميل بحدود عام 2040[3].

فعامل التطور التكنولوجي والتحسن في المعرفة العلمية، من أهم العوامل التي ستساهم خلال السنوات القادمة في إضافة احتياطات جديدة، كما أن أي تغير في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط يمكن أن يعدل من عمر الذروة أيضا.

---

[1] - أوليفييه آبيير: الاحتياطيات النفطية، وفرة أم ندرة. مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 120، مجلد 33، المرجع السابق، ص ص 229-230.

* جون وود هو باحث بإدارة معلومات الطاقة بوزارة الطاقة الأمريكية.

[2] - روبرت مابرو: المرجع السابق، ص 63.

[3] - المرجع نفسه، ص 55.

وبالنظر إلى الزيادة المستمرة في نمو اقتصاديات عديد الدول في العالم لاسيما الأسيوية منها، فان الطلب العالمي على النفط سيعرف حسب بعض الباحثين ارتفاعا ب 2 % سنويا طوال القرن ال21، وهذا نظرا للحاجة إلى استهلاك الوقود في المصانع والسيارات، مع استخدام الوقود لتوليد الكهرباء لأجل الإنارة وانجاز وتسيير المشاريع....الخ[1].

فمنظمة الأوبك يمكنها بفضل التنسيق في سياسات الإنتاج وضبطه، التكيف مع هذه الزيادة في الطلب والتي تعادل 1.7 مليون برميل يومي تقريبا؛ حيث تقوم بتفتيت هذا الطلب بالرفع من الأسعار، أو تنسيق الجهود مع الدول خارج الأوبك لاسيما دول أيبك، وذلك لتموين السوق بإمدادات إضافية. وفي حالة انخفاض للطلب تلجأ إلى التقليل من حصص الإنتاج لأعضائها[2].

إن السيناريو المحتمل لمستقبل الأوبك الايجابي في سياسات الطاقة العالمية، يمكن رصد مضامينه من خلال التطرق إلى قدرة دول الأوبك الإنتاجية من جهة ، وأيضا دراسة توجهات الطلب ونوعية الاستهلاك العالمي للطاقة من جهة أخرى كما يلي:

[1]- سارة امرسون: المرجع السابق، ص 227.
[2]- المرجع نفسه: 229.

المطلب الأول: بالنسبة لقدرة دول الأوبك الإنتاجية:

في بداية الأزمة المالية العالمية سنة 2008، توقع الخبير الدولي **نيكولا ساركيس*** استمرار ارتفاع أسعار النفط. فخلال مشاركة له خلال ندوة " **نادي الامتياز**" بفندق الأوراسي بالجزائر سنة 2008، أشار إلى أن الطلب العالمي الذي وصل إلى 86 مليون برميل يومي في النصف الأول من 2008؛ مرشح للارتفاع إلى 115 مليون برميل يومي بحلول 2030، فارتقت الأسعار من 76 إلى 80 دولار للبرميل خلال 2009، ما أدى إلى رفع عائدات الأوبك إلى 571 مليار دولار بفائض إنتاج قدره 4.3 مليون برميل يومي[1].

كما أعدت الوكالة الدولية للطاقة دراسة في 2005، توقعت فيها زيادة للطلب العالمي على النفط بحدود 2030، إذ ستتجاوز 83.5 إلى 121 مليون برميل يستهلك يوميا[2].

وبالنظر إلى قدرة دول الأوبك الإنتاجية، فان أعضاء المنظمة هم الرابح الأول من هذه الزيادة في الطلب. فسواء من حيث ارتفاع الأسعار التي كان لها التأثير الواضح على الدول المستهلكة خلال سنة واحدة فقط، وذلك في ديسمبر 2010 حيث وصلت الأسعار إلى 93 دولار للبرميل، بعدما كانت 80 دولار للبرميل خلال 2009. أو من حيث تأثير الزيادة في الطلب على ارتفاع الأسعار، وبالتالي زيادة في عائدات الأوبك ب 32 % مقارنة ب 2009، حيث ارتفعت إلى 750 مليار دولار بفائض إنتاج وصل إلى 5 مليون برميل يومي في 2010، بعدما كانت العائدات 571 مليار دولار في 2009 بفائض إنتاج قدره 4.3 مليون برميل يومي[3].

كما أن دول الأوبك بقدرتها الإنتاجية يمكنها أن تساير وتتكيف مع أي زيادة في الطلب، وهذا يعني زيادة في الاعتماد على النفط و تبعية أكثر للدول المستهلكة.

فحسبما ورد في تنبؤات لوزارة الطاقة الأمريكية، فان إنتاج الأوبك من سوائل النفط يمكن أن يصل إلى نحو 56 مليون برميل يومي بحدود 2020. في حين سيصل الإنتاج العالمي من السوائل النفطية إلى

* هو مدير مجلة بترول وغاز العرب بباريس.
[1]- حفيظ صواليلي: جريدة الخبر، عدد 6200، المرجع السابق، ص8.

[2] - mathieu auzanneau et guillaume serina : Op.cit,p4.

[3]- حفيظ صواليلي: جريدة الخبر، عدد 6200، المرجع السابق، ص8.

112 مليون برميل في حدود 2020. ما يعني أن دول الأوبك تمثل نحو 50 % من الإنتاج العالمي، وبالتالي مواصلة هيمنتها على صناعة النفط وتكريره وتسعيره[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن دول الأوبك تملك احتياطيات لا بأس بها، مقارنة بمناطق الإنتاج الأخرى وبالتالي فان أية زيادة تخدم دول الأوبك، لاستغلال العائدات النفطية في انجاز المشاريع ومواصلة التنمية. فنجد مثلا منطقة الخليج وحدها تمثل نحو 57 % من احتياط النفط العالمي[2].

وفي بعض الدراسات لدى الحكومة الأمريكية نجد أن؛ العراق محتمل أن يتربع على نحو 432 مليار برميل من موارد النفط غير المكتشفة، وهي اكبر من ما هو موجود في السعودية. فهذه الأهمية الإستراتيجية للعراق وبعض دول الأوبك في الشرق الأوسط، مقارنة بتراجع احتياطي النفط في دول خارج المنظمة، يعني أن السنوات القادمة سيكون فيها نفط الأوبك عامل مهم في رسم طبيعة معادلة التوازن بين العرض والطلب في سوق النفط[3].

وبالنسبة للسعودية فهي تملك نحو 21 % من الاحتياطيات التقليدية من النفط في العالم، ولها 264 مليار برميل أي ضعف ما هو موجود في إيران. وتنتج كل يوم نحو 9 مليون برميل من ال 85 مليون برميل تستهلك في العالم[4].

لكن الدول خارج الأوبك لا تمتلك هذه القدرات، ما عدا منطقة بحر قزوين إلا أن الوصول لاستغلال نفط المنطقة أمر معقد، لصعوبات تقنية، مالية، أمنية واقتصادية كما قلنا سابقا. وحتى اكتشافات النفط الجديدة في مناطق خارج دول الأوبك، لم تصل إلى كميات يمكنها تلبية احتياجات 30 % من الطلب العالمي، فمثلا يرى كامبل أن هذه الاكتشافات خلال ال 20 سنة الماضية، كلفت 1 تريليون دولار لاكتشاف حقول نفط جديدة خارج بحر الشمال و ألاسكا، لكنها أصبحت غير كافية مقارنة بزيادة الطلب العالمي، لاسيما من قبل الصين والدول الصناعية حديثة التطور كالهند واندونيسيا[5].

---

[1]- روبرت مابرو: المرجع السابق، ص 62.
[2]- د. محمد نعمان جلال: المرجع السابق، ص 100.

[3] - william engdahel : Op.cit, p 261.
[4]- Peter Maass : Op.cit, p17.
[5]- william engdahel : Op.cit, pp 260- 261.

وخلال أبحاث اكتشاف للنفط في محمية للحياة البرية في الشمال من ألاسكا، تم اكتشاف احتياطي يقدر سوى ب 10 مليارات برميل فقط[1].

إن قدرة دول الأوبك الإنتاجية تضعها في أريحية أثناء زيادة الطلب العالمي، فتستفيد من ارتفاع الأسعار نظرا للاختلال في قاعدة العرض والطلب من جهة، ولكن أيضا تحافظ على احتياطياتها لمدة من الزمن، وذلك عند عدم الانصياع لضغط الدول المستهلكة و املاءاتها المطالبة برفع الإنتاج. على العكس من ذلك تكون سياسة الأوبك في هذه الحالة، أكثر تأثير على اقتصاديات الدول المستهلكة.

ففي 2009 مثلا كان لارتفاع الأسعار الأثر الواضح على الدول المستهلكة، فالولايات المتحدة الأمريكية لوحدها أنفقت ما بين 29 إلى 75 مليار دولار في 2009، كي تعزز الحصول على إمدادات النفط من الشرق الأوسط[2].

وقبل ذلك كانت قد سجلت عجزا في الميزانية العامة ب 420 مليار دولار سنة 2006، ونظرا لفشلها في مواجهة ارتفاع الأسعار في 2009 كما قلنا، لجأت إلى استخدام القوة العسكرية لإعلان الحرب على أفغانستان ومن بعدها العراق، فخصصت لذلك نحو 700 مليار دولار سنة 2009 فقط[3].

والسؤال المطروح لماذا لا ترتكز سياسة الولايات المتحدة في بحث إمدادات النفط على مناطق أخرى غير الشرق الأوسط؟، إن الجواب على هذا السؤال نجده في أبحاث كل من كامبل و ماسيو سيمونس. فكلاهما يرى أن نحو 65 % أو أكثر من احتياطيات النفط غير المكتشفة والمتبقية عالميا، موجودة في خمسة دول هي: العراق، إيران، السعودية، الكويت والإمارات والى حد ما قطر. وان أكثر هذه الاحتياطيات النفطية في الشرق الأوسط، غير المكتشفة وغير المستغلة موجودة في العراق[4].

وفي حقيقة الأمر فان اعتماد الدول المستهلكة على إمدادات نفط الأوبك، يكاد يكون أفقيا بالنسبة لمعظم دولها. فانغولا قبل انضمامها للأوبك في 2007، كانت تمثل ثاني ممون للولايات المتحدة الأمريكية بعد

---

[1] - peter maass : op.cit, p17.

[2] - عمرو عبد العاطي: المرجع السابق، ص 184.

[3] - نسيم بوبرطخ: المرجع السابق، ص 24.

[4] - william engdahel : Op.cit, page 260.

السعودية؛ ففي 2003 وصلت صادراتها من النفط باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى 300.000 برميل يومي[1].

وتجدر الإشارة إلى أن انغولا أصبحت حاليا المنتج الثاني في إفريقيا، حيث تأتي مباشرة بعد نيجريا. إذ وصل إنتاجها في 2007، أي خلال الفترة التي انضمت فيها للأوبك إلى 2 مليون برميل في اليوم[2].

لكن هناك دول أخرى افريقية داخل الأوبك تتمتع بقدرات لا باس بها أيضا، فخليج نيجيريا مثلا الذي يتربع على نحو 75 كلم مربع تتصارع فيه 09 قبائل لاستغلال النفط، وهو يمثل نحو 75 % من إنتاج وتصدير نفط نيجيريا، وكذا 80 % من العائدات الرسمية لنيجيريا، و90 % من صادراتها التجارية[3].

وبصفة عامة فان احتياطات النفط في إفريقيا تضاعفت في الفترة بين 1985 إلى 2005، حيث وصلت إلى 114.3 مليار برميل تمثل 10 % من الاحتياطيات العالمية، و يوفر خليج غينيا أكثر من 70% من إنتاج القارة، و75% من احتياطياته. لهذا راحت الدول الكبرى تتسارع في توجيه استثماراتها في المنطقة، حيث تمثل حصة الشركات الأمريكية وحدها 40% منها[4].

فما من شك أن دول افريقية كغينيا، يمكن للأوبك في إطار توسيع العضوية ضمها إلى صفوفها، وهذا للزيادة من احتياطاتها التي باتت تمثل الحصة الأكبر في العالم، ما يؤكد الدور الريادي الذي ستلعبه المنظمة مستقبلا في ظل احتمال مواصلة الطلب العالمي في الارتفاع. حيث وصل الاستهلاك العالمي في 2005 إلى 80.290.000 برميل يومي من النفط، استهلكت منه الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها 20.800.000 برميل في اليوم[5] .

في حين أنفقت الشركات النفطية ما بين 1985 إلى 2005؛ نحو 1 تريليون دولار لاكتشاف حقول جديدة، تحل محل الحقول القديمة في بحر الشمال و ألاسكا، لكنها لم تستطع تلبية احتياجات الاستهلاك العالمي العادي حاليا[6] .

[1] - Jean Pièrre Tuquoi : Op.cit, p 2.
[2] - La Composition de l'OPEC, In : Fr. Wikipedia.org/Wiki/Oragnisation – des-pays-exportateurs-de-pétrol. 15/01/2014. 10H :45.
[3]- Cyril O bi and Siri Aas Rustad : Op.cit, p4.
[4]- عبد المنعم طلعت: ، المرجع السابق، 186.
[5]- ملحق قائمة الدول حسب استهلاك النفط. وارد في:الساعة 15:13،22 ديسمبر 2014: ar.wikipedia.org/wiki/
[6]- وليم انغداهل: المرجع السابق، ص388.

كما أن النفط غير التقليدي الذي يجري الحديث عنه ، لاسيما النفط الثقيل كبديل لتلبية الزيادة في الطلب العالمي مبالغ فيه. فهو عبارة عن صخور تقل نسبة الزيت فيها عن 20%، و تحتاج إلى تكنولوجيا عالية و معدات، بحيث للحصول على طن من النفط الخام الصناعي يجب إزاحة قشرة أرضية يبلغ وزنها نحو 25 طن[1].

وينبغي الإشارة أيضا إلى أن أي حظر دولي مستقبلا على إيران أو أي عضو، لأسباب فنية أو جيوسياسية قد يعزز من مكانة الأوبك مستقبلا في سوق النفط الدولية. فقد كان للحظر الدولي مثلا على عائدات النفط الإيرانية بنسبة 20% اثر بالغ في ارتفاع أسعار النفط، وهذا لنقص في الإمدادات أمام زيادة في معدل نمو الاستهلاك العالمي للطاقة، قدرت ب 2.5 % سنويا ما بين 1965- 2002[2].

ويرى بعض الخبراء أن استهلاك النفط العالمي، سيستقر في الوقت الحالي عند 90 مليون برميل في اليوم، ومن المتوقع أن يرتفع حجم هذا الاستهلاك العالمي إلى 105 مليون برميل يوميا في 2035. بمعنى ستكون زيادة ب 15 مليون برميل يوميا عن حجم الاستهلاك الحالي، على أن تتكفل دول الأوبك بنحو 7.5 مليون برميل يوميا عن حجم الاستهلاك الحالي، وبالتالي توفير دول الأوبك ل 50% من معدلات الزيادة في استهلاك النفط العالمي[3].

و تعتبر الدول المنتجة خارج الأوبك حسب الخبراء ، مسئولة عن التكفل ب 50% المتبقية من معدلات الزيادة في الاستهلاك العالمي للنفط في 2035. وان كانت هذه المهمة حسبهم صعبة أمام هذه الدول، وذلك لتوقع ارتفاع الطلب المحلي فيها على النفط بسبب التصنيع و زيادة التعداد السكاني.

فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية مثلا فهي من اكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، و ظلت تلعب دورا مهما في سوق النفط في الفترة الأخيرة، لكن تزايد معدلات إنتاجها التي وصلت إلى 11.1 مليون برميل يوميا في 2012[4]، خاصة من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة حاليا إلى استيراد نحو 8.4 مليون برميل نفط يوميا، لأنها تستهلك نحو 20 مليون

[1]- كولن كامبيل و آخرون: المرجع السابق، 108.
[2]- د.حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 157.
[3]- شجاع البقمي: حجم استهلاك النفط العالمي يصل إلى 105 مليون برميل يوميا بحلول عام 2035. جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 12513، السعودية، الرياض، 2 مارس 2013. ص1.

[4]- الدول الأكثر استهلاكا للنفط في العالم. وارد في: 12:54، 23/03/2015، aviation-arab.net/howthread.php ?t=2753

برميل يوميا كما قلنا سابقا. ويتوقع الخبراء أن تستورد نحو 6 ملايين برميل من النفط يوميا في عام 2035، وهو الأمر الذي يعني عدم مقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي[1].

بالمقابل فان دول الأوبك عرفت ارتفاعا في حصة احتياطياتها من النفط الخام، حيث وصلت إلى 81 % خلال 2011 نتيجة لزيادة نشاطات الاستكشافات في عدد من الدول الأعضاء، وزاد في ذلك آنذاك ارتفاع الأسعار لأكثر من 100 دولار للبرميل، فزاد إنتاج النفط في دول الأوبك ب 3% خلال سنة واحدة[2].

فحتى ولو توصلت الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك إلى زيادات في الإنتاج، فان الطلب المحلي المتنامي فيها على النفط سيؤدي إلى تآكل تلك الزيادة. في وقت يمكن فيه للأوبك التكيف مع أية زيادة، حيث يمكن مثلا للسعودية الرفع من إنتاجها في أية لحظة، لحدود 12.5 مليون برميل يوميا من النفط، تلبية لما تحتاجه السوق العالمية[3].

---

[1]- شجاع البقمي: جريدة الشرق الأوسط الدولية ، المرجع السابق.ص1.
[2]-عقيل العنزي: توقعات بارتفاع أسعار النفط بالعالم إلى 88 مليون برميل يوميا.وارد:www.alriyadh.com/762573.23/03/2015،12:59
[3]- شجاع البقمي: جريدة الشرق الأوسط الدولية ، المرجع السابق. ص2.

المطلب الثاني: بالنسبة لتوجهات الطلب العالمي على الطاقة:

يرى عديد الباحثين في دراسة توجهات الطلب العالمي على الطاقة مستقبلا، أن الحصة الأكبر لهذا الطلب ستنحصر على الوقود الأحفوري بأنواعه لاسيما النفط. ويرجع ذلك لسهولة إنتاجه ونقله من جهة، ناهيك عن نظافته للبيئة مقارنة بأنواع الوقود الأخرى.

فالنفط يحوي على جزيء واحد من الكربون، مقابل جزيئين من الهيدروجين. في حين يحوي الفحم الحجري على ذرتين من الكربون و ذرة واحدة من الهيدروجين، أما الغاز فيحوي ذرة من الكربون و أربعة ذرات من الهيدروجين، ما يعني أن النفط أقل إنبعاث للكربون في الهواء[1].

وبالرغم من تراجع الطلب على النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، وارتفاع الأسعار و زيادة التوعية بأهمية الطاقات البديلة، حيث انخفض ب 2.6 بالمائة في الاتحاد الأوربي و 0.1 بالمائة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن جميع المؤشرات تدل على أن استهلاك النفط سيزداد بشكل كبير في المستقبل. فرغم الظروف التي ذكرناها سابقا إلا أن استهلاك النفط زاد بنسبة 4% في الدول النامية، نظرا للنمو في اقتصادياتها بشكل أسرع، فقد ازداد الاستهلاك في الصين ب 4.1 بالمائة وفي الهند بنسبة 6.7 بالمائة، ومن المتوقع ازدياد الطلب على الطاقة في هذين البلدين فقط ب 47 % من نسبة الزيادة الإجمالية في الطلب العالمي حتى 2030[2].

ويعد استهلاك النفط هو الأعلى مقارنة بالطاقات الأخرى بما فيها البديلة، وذلك بالنسبة لحجم الطلب العالمي على الطاقة. فمثلا نجد أن الطاقات المتجددة تستهلك بشكل منخفض حتى داخل الدول المتطورة، سواء في أوربا أو أسيا و كذلك أمريكا الشمالية، فقد بلغ المتوسط العالمي بالنسبة لموارد الطاقات المتجددة فقط 3.4 % حاليا[3].

وعلى سبيل المثال ففي 2002 بلغ الاستهلاك العالمي من الطاقة نحو 10055 مليون طن نفط مكافئ، موزعة كما يلي : 38.7 % للنفط و 23.1 % للغاز الطبيعي و23.8 % للفحم و6.5 % للطاقة النووية. فيما بلغت نسبة الطاقة المائية و مصادر الطاقة المتجددة الأخرى 7.8 %، فالنسبة الأكبر

---

[1]- سيث دن: مستقبل النفط كمصدر للطاقة، المرجع السابق، ص 182.
[2]- يزن نعمة: متى ينضب النفط؟ مجلة صانعوا الحدث، دبي، وارد في: www.resourcecrisis.com/index.php/oil/300-133,23/03/2015, a 12 :47.
[3]- عمرو الاشموني: شمس الكويت.طاقتها الأكثر جدوى. وارد في: www.danakw.com/axcmsweblive/miscdetails.cms?articleid=2203. 23/03/2015,13 : 50

لاستهلاك العالم للطاقة نجدها في النفط، ما يعني أن هذا المورد حسب الخبراء سيبقى متربعا على عرش صناعة الطاقة واستهلاكها، وهذا لغاية نهاية القرن ال 21 والأمر ينطبق على الأوبك[1].

و يعتبر الغاز الطبيعي هو المورد الطاقوي الوحيد حاليا الذي يمكن أن ينافس النفط، لكن هذا المورد يصعب نقله إلى مختلف مناطق العالم، لان نقله يحتاج لتحويله إلى سائل ثم يتم نقله في الصهاريج عبر الباخرات، وبعد ذلك يحول من جديد برفع درجات الحرارة عند وصول الكمية إلى الدولة المستوردة، وهذا يكلف الدول مزيد من الأموال.

كما أن استغلال الطاقات المتجددة يواجه صعوبات تقنية وسياسية واقتصادية، خاصة من حيث التكلفة العالية للتجهيزات والوسائل التي يتم استخدامها. فوفقا لتقديرات فريق الأمم المتحدة الحكومي المعني بدراسة تغير المناخ؛ فان تكاليف إشعال ثورة الطاقات المتجددة، قد تتراوح بين 3 تريليونات دولار إلى أكثر من 12 تريليون دولار بين الوقت الحاضر وعام 2030[2].

في هذا الإطار إن أحدث أرقام إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تشير إلى توقع نمو الطلب على النفط بمعدل 2% سنويا، الأمر الذي سيؤدي إلى الرفع من معدل الاستهلاك العالمي للنفط، وذلك من 80 مليون برميل فأكثر حاليا إلى أكثر من 115 مليون برميل يوميا في 2020، ويفترض أن يكون النقل الحافز الأول لازدياد هذا الطلب، وكذا افتراض حدوث انتعاش سريع في اقتصاديات دول شرق وجنوب شرق أسيا[3].

إن هذه الزيادة تجعل الأوبك المستفيد والأكثر تأثير في سياسة الطاقة العالمية مستقبلا، خاصة وان لديها احتياطيات لابأس بها. فدول الأوبك الخليجية لوحدها بما فيها إيران، يمكن أن تصدر حسب الدراسات نحو 41.8 مليون برميل يومي بحلول 2020، و إذا أضفنا لها دول الأوبك في شمال إفريقيا كالجزائر وليبيا، وكذا دول غرب إفريقيا كأنغولا ونيجيريا وأيضا فنزويلا في أمريكا الجنوبية، يمكن أن تصل صادرات الأوبك إلى 51.1 مليون برميل يوميا في 2020، في حين لا تتجاوز صادرات الدول المنتجة خارج الأوبك 3.8 مليون برميل يوميا في 2020[4].

---

[1]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص119.
[2]- عمرو الاشموني: المرجع السابق.
[3]- ويلفرد كول: المرجع السابق، ص184.
[4]- المرجع نفسه، ص 184.

ويمكن متابعة هذه المعطيات وفقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية لعام 2020، كتقديرات قصوى مقارنة ب 1995 من خلال الجدولين الآتيين[1]:

تجارة النفط العالمية (مليون برميل في اليوم)

عام 1995 جدول رقم: 01

الدولة/المنطقة	الصادرات
بحر الشمال	**4.6**
الاتحاد السوفيتي السابق	**2.6**
الدول الأخرى غير الأعضاء في الأوبك	**2.6**
أوبك:	
الخليج العربي	**15.4**
شمال إفريقيا	**2.3**
غرب إفريقيا	**2.1**
أمريكا الجنوبية	**2.6**
منطقة بحر قزوين	**2.3**
(تقديرات وكالة الطاقة الدولية لعام 2010 -التقديرات القصوى)	

[1] - ويلفرد كول: المرجع السابق، ص184. نقلا عن:.international Energy Outlook,1998,36 and IEA, Caspian Oil and Gas,51

التوقعات لعام 2020 جدول رقم: 02

الدولة/المنطقة	الصادرات
بحر الشمال	**4.1**
الاتحاد السوفيتي السابق(تشمل منطقة بحر قزوين)	**5.2**
الدول الأخرى غير الأعضاء في الأويك	**3.8**
أويك:	
الخليج العربي	**41.8**
شمال إفريقيا	**2.7**
غرب إفريقيا	**2.3**
أمريكا الجنوبية	**4.3**
منطقة بحر قزوين	**3.6**
(تقديرات وكالة الطاقة الدولية لعام 2010 -التقديرات القصوى)	

إن مثل هذه المعطيات وأخرى تدل أن النفط الذي يمثل 40% من احتياجات العالم للطاقة، و90 % من وقود النقل بأنواعه سيظل الأكثر طلبا، والأفضل مردودية من حيث منتجاته المتحصل عليها عبر الصناعة البتروكيماوية.

فهذه الميزة غير موجودة في الطاقات المتجددة أثناء الصناعة التحويلية، كما أن الكميات الممكن الوصول إليها اليوم لإنتاج النفط غير التقليدي، والتي من ضمنها الزيت الصخري لا تضاهي نصف ما هو موجود من النفط في باطن الأرض. فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية لم تتعد كميات الزيت الصخري القابلة للاستكشاف 4.3 مليارات برميل، وهي كميات حسب الخبير **روبرت ايريس** تكفي الاستهلاك الأمريكي لمدة ستة أشهر فقط[1].

[1] - عقيل العنزي: خبير عالمي ينتقد المبالغة في إنتاج الغاز والزيت الصخري الأمريكي. جريدة الرياض الاقتصادي،عدد 16392،ماي 2013.

كما يشير الخبير في اقتصاديات الطاقة **روبرت ايريس،** أن معدلات النضوب للنفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، تصل إلى 69 % في السنة الأولى و 39% في السنة الثانية و 26% في السنة الثالثة، وهكذا يضمحل الإنتاج حتى تصبح الحقول غير مجدية اقتصاديا. كما أن إنتاج هذين الموردين مكلف حيث تصل تكلفة البئر الواحد إلى 4 ملايين دولار، ناهيك عن ضرورة الإكثار من حفر الآبار باستخدام التكسير الهيدروليكي وكميات كبيرة من المياه لضخها، ومواد كيماوية سامة تستخدم لفتح مسامات الصخور، وهو ما يلحق أضرارا بالبيئة والمياه الجوفية[1].

إن السيناريو المحتمل لمستقبل إمدادات النفط، وفق توقعات الوكالة الدولية للطاقة هو استمرار ازدياد الطلب إلى حد كبير في 2030. حيث من المتوقع أن يأتي الازدياد في الطلب من الدول النامية كالصين والهند والأسواق الناشئة، في حين من المتوقع أن تأتي معظم الزيادة في الإمدادات من دول الأوبك[2].

إذن يمكن القول حسب ما جاء من معطيات سابقة، أن الأوبك وفق هذا السيناريو سيكون لها دور مستقبلا في سوق النفط العالمية، سواء من حيث الإنتاج أو تسعير النفط، وكذا منافسة موارد الطاقة الأخرى، إلا أن كل الاحتمالات واردة بوجود مستقبل سلبي للمنظمة، وهو ما نتطرق له في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني: السيناريو السلبي:

---

[1]- عقيل العنزي: المرجع السابق.
[2]- د. سعد حقي توفيق: التنافس الدولي وضمان امن النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد43، جامعة بغداد، ص 5.

في مشهد هذا السيناريو تعتبر الأوبك مهددة مستقبلا في سوق الطاقة العالمية، وذلك لان النفط حسب الخبراء في هذا السيناريو لن يكون مصدر الطاقة الوحيد، بل إن استهلاكه يعرف تراجعا نظرا لعدة عوامل نذكر منها:

ظهور الأزمات السياسية والاقتصادية التي حدثت وتحدث في العلاقات الدولية، والتي غالبا ما تلقي بظلالها على سوق النفط سواء بنقص الإمدادات أو ارتفاع الأسعار، خاصة وان ذلك بات ممكنا بالنسبة للدول المنتجة للنفط، التي بإمكانها اتخاذ النفط كسلاح في أي وقت مثلما حدث في ال 70 وال 80 من القرن الماضي.

كما أن تراجع الاحتياطي لدى معظم الدول المنتجة للنفط في إطار ما يسمى بالذروة النفطية، بات يخيف الدول المستهلكة لاسيما الكبرى منها والاقتصادية الناشئة، وهو ما دفعها إلى تكثيف الاستثمارات قصد استغلال النفط خارج دول الأوبك، فراحت تدعم الشركات التابعة إليها ماديا و تبرم اتفاقيات تعاون مع الحكومات المنتجة، كما تلجا حتى إلى استخدام القوة العسكرية لتامين إمدادات النفط إليها.

فقد لاحظنا كيف قامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال أفغانستان في 2001، وذلك قصد التقرب من ثروات منطقة القوقاز و بحر قزوين، ثم احتلالها للعراق في 2003 لذات الغرض، مع إرساء استثمارات في الشرق الأوسط. والأمر نفسه بالنسبة للصين باعتبارها ثاني مستهلك للنفط في العالم، فراحت تبرم عقود شراكة واستثمار في العديد من الدول الإفريقية.

وما يزيد الأمر تعقيدا أمام طريق النفط و الأوبك مستقبلا، هو ظهور مناطق إنتاج نفط يمكن أن تنافس قدرات واحتياطيات دول الأوبك، ونقصد هنا نفط بحر الشمال وخليج المكسيك وكندا، إضافة إلى نفط بحر قزوين و دول إفريقيا الغربية، التي ستهدد الأوبك مستقبلا حسب الخبراء.

ضف إلى ذلك زيادة انبعاث الغازات الدفيئة لاسيما غاز ثاني الكربون، بسبب تزايد احتراق الوقود الأحفوري بأنواعه وعلى رأسه النفط. فكان ذلك عاملا لتشجيع الدول المستهلكة، لدعم الدراسات والأبحاث من اجل مشاريع لتطوير استغلال الطاقات البديلة، كالغاز والزيت الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

كما ساهم الارتفاع الكبير لأسعار النفط في التوجه لاستغلال هذه الطاقات، ثم تبنت الدول المستهلكة أنظمة طاقة متجددة ، ما فتأت تتضاعف نسبة استهلاكها عالميا من سنة إلى أخرى، حيث من المتوقع أن يزيد الطلب على أنواع الطاقة المتجددة بثلاثة أضعاف على مدى 25 سنة القادمة. لينمو من 843 مليون طن من معادل النفط في 2008، إلى ما يزيد قليلا على 2.400 مليون طن من معادل النفط في سنة 2035[1].

ويمكن لنا أن نتابع مستقبل الأوبك الذي سيعرف تدهورا لدور المنظمة، وذلك وفق هذا السيناريو على النحو الآتي:

[1]- عمرو الاشموني: المرجع السابق.

المطلب الأول: منافسة إنتاج النفط خارج دول الأويك:

في الحقيقة قبل الحديث عن احتياطيات النفط الموجودة في عدة مناطق من العالم، ينبغي الإشارة إلى أن أول تهديد لنفط الأوبك محتمل يأتي من الدول المنتجة المستقلة. فبشكل عام يمكن لهذه الدول أن تتكفل بنحو 50 % من الزيادة في الطلب العالمي بحدود 2035، والتي من المتوقع أن تصل إلى 105 مليون برميل يومي، بدلا من 90 مليون برميل حاليا. أي بزيادة قدرها 15 مليون برميل في اليوم، وهو ما يعني أن الدول المنتجة المستقلة يمكن أن توفر 7.5 مليون برميل يوميا من هذه الزيادة في الطلب[1].

و يمكن أيضا هنا القول أن بعض الدول المستهلكة-المنتجة للنفط، هي الأخرى يحتمل تهديدها لنفط الأوبك. فهذه الدول لديها من قدرات الإنتاج ما يضاهي تلك الموجودة في أقوى دول الأوبك، وإذا ما تبنت سياسات لترشيد الاستهلاك أو اعتماد تقنيات إنتاج حديثة للطاقة، كاعتماد الزيت الصخري أو الطاقات المتجددة، يعني توفيرها لإمدادات طاقوية جديدة في السوق و بالتالي تهديد مصالح الأوبك مباشرة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية خفضت من استهلاكها للنفط في 2012، إذ وصل إلى 7.4 مليون برميل يومي بدلا من 12.4 مليون برميل يوميا في 2005. في حين رفعت في الإنتاج ليصل إلى 11.1 مليون برميل يوميا في 2011، بدلا من 8.3 مليون برميل يوميا في 2005، و ذلك بعد الوصول إلى نتائج حسنة لاستغلال النفط والغاز الصخري، ما يعني توفير إمدادات إضافية كان لها تأثير في انخفاض طفيف للأسعار[2].

فالولايات المتحدة الأمريكية لم تكن لها أي انجازات مهمة بخصوص الإنتاج المحلي للنفط، لكن بعد الكميات الهائلة المكتشفة من الغاز الصخري ورواسب النفط غير التقليدي في عدة ولايات، منها شمال داكوتا و مونتانا يحتمل أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية؛ دولة مصدرة للغاز الطبيعي في العام 2035، مع توقعات بانخفاض الواردات النفطية إلى الولايات المتحدة من 60 % إلى 30%[3].

[1]- شجاع البقمي: جريدة الشرق الأوسط الدولية ، المرجع السابق.ص1.
[2].- الدول الأكثر استهلاكا للنفط في العالم. وارد في:aviation-arab.net/showthread.php ?t=2753. 23/03/2015, 12h54
[3]- فهد الثنيان: توقعات بمواصلة نمو قطاع النفط والغاز في المنطقة رغم التطورات العالمية. جريدة الرياض الاقتصادي، العدد 16497، السعودية، 24 أوت 2013،ص2.

إن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت في إنتاج النفط بالشواطئ التي كان التنقيب عن النفط فيها، قد منع بموجي قانون أصدره مجلس الشيوخ الأمريكي في 1981 لسببين؛ الأول وهو تكلفة الإنتاج الباهظة والثاني وهو ترك النفط في باطن الأرض لوقت الحاجة. فبعد إلغاء هذا القانون في سبتمبر 2009 بدأت الولايات المتحدة الإنتاج، ومن ما يدخل في هذه الإستراتيجية التي تبناها مجلس الشيوخ، هو التقليل من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط أي: بنسبة كبيرة دول الأوبك في هذه المنطقة[1].

كذلك فان الأوبك إن لم تنسق مع روسيا حول سياسات إنتاج النفط وتسعيره، يمكن أن تتعرض للتهديد غير المباشر من قبل إمدادات هذه الدولة. فروسيا تصدر إلى القارة الأوربية نحو 80 % من إنتاجها النفطي، خاصة تجاه ألمانيا و هولندا وبولندا فقد ارتفع إنتاجها إلى 10.4 مليون برميل يوميا في 2012، بدلا من 9.8 مليون برميل يوميا في 2008. حيث تعد ثالث اكبر منتج للنفط عالميا بعد أمريكا والسعودية، كما خفضت من استهلاكها للنفط إلى 2.48 مليون برميل يوميا في 1998، بدلا من 4.4 مليون برميل يوميا في 1992. وهو ما يعني أنها تطرح نحو 7.5 مليون برميل يوميا كإمدادات، قد تؤثر إذا زادت وتيرتها مستقبلا على الأوبك[2].

وفي أمريكيا الشمالية نجد كندا كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر سادس اكبر منتج للنفط في العالم ولديها ثالث اكبر احتياطي نفط مؤكد بعد فنزويلا والسعودية. وإنتاج النفط الكندي ارتفع من 3.31 مليون برميل يوميا في 2009، إلى 3.85 مليون برميل من النفط يوميا في 2012[3].

و قد رأينا في السابق أن كندا تعتبر عضو في الوكالة الدولية للطاقة، حيث يمكنها أن تهدد مصالح المنظمة، بترشيد الاستهلاك و زيادة نسبة الإمدادات في السوق نظرا لاحتياطي النفط الهام بها، أو بكسر ارتفاع الأسعار من خلال استخدام ما يسمى بالمخزون الاستراتيجي.

كذلك فان النفط المنتج خارج الأوبك وقد ينافس نفط المنظمة مستقبلا، يمكن أن يأتي من الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها الشركات النفطية عبر العالم، والتي ستسفر مع مرور الزمن عن ضخ كميات لابأس بها من النفط في السوق العالمية.

1- يزن نعمة: متى ينضب النفط؟ المرجع السابق.
2- الدول الأكثر استهلاكا للنفط في العالم. وارد في: aviation-arab.net/showthread.php ?t=2753. 23/03/2015, 12h54
3- المرجع نفسه.

ففي 2008 ضخت شركة شل لوحدها مليون برميل في اليوم من نيجيريا، ولها اكبر رقم أعمال في المنطقة، ونحو 90 حقل نفط في دلتا نيجيريا و 1000 بئر، وكذا أكثر من 3.750 كيلومتر من خطوط الأنابيب والتوزيع إلى مختلف مناطق العالم[1].

وبالنسبة لشركة توتال التي بلغت أرباحها الصافية في 2005 إلى 8 مليار دولار، فقد قامت في العام نفسه بتخصيص 100 مليون أورو في البحث عن حلول لإيجاد النفط، ولها منجم لاستخراج الزيوت الثقيلة في فنزويلا بنسبة استرجاع قدرها 8 %. كما تستغل النفط الموجود في عمق البحر، مثلما هو الشأن بالنسبة لحقل النفط جيراصول GIRASSOUL بأنغولا، حيث توصلت من خلاله شركة توتال لاستخراج النفط على بعد 1350 متر عمقا من سطح البحر[2].

لقد زادت شركة توتال من استثماراتها بنسبة 26 % في 2005، ووصلت في مجموعها إلى 13.9 مليار دولار، وتطمح للرفع من معدل استثماراتها إلى 14 مليار دولار سنويا، لزيادة نسبة الإنتاج في حقولها إلى 4 % سنويا[3].

ونجد بالنسبة لشركة شيفرون قد بلغت فوائدها الصافية خلال 6 أشهر الأولى من 2005 نحو 6.3 مليار دولار، حيث تعتبر هذه الفوائد قليلة إذا ما قورنت بنفقات هذه الشركات في مجال البحث وإنتاج النفط. فتكاليف البحث والتنمية تجاوزت 5.96 مليار دولار سنة 2004، وهذا من خلال دراسة لشركة شرودرز على 19 شركة نفطية[4].

و قامت أيضا شركة شيفرون بتطوير حقل نفط لينزي بالكونغو ب 2.5 مليار دولار عام 2012، والواقع في الحدود البحرية مع أنغولا بإنتاج قدره 105 مليون برميل سنويا خلال 2012[5].

وما يزيد خطورة منافسة نفط هذه الشركات والدول خارج الأوبك، هو محدودية الاحتياطيات النفطية في معظم دول المنظمة، ووصول بعضها إلى ذروة الإنتاج.

[1]- Michael Peel : Op.cit, page 159.
[2] - Annie Kahn : Op.cit, page 4.
[3]- إبراهيم نوار: مجلة السياسة الدولية. عدد 164، المرجع السابق، ص 42.
[4] - Jean Michaeel Bezat : Op.cit, page 3.
[5] - le Maghreb, N 4083, page 7.

يحدث هذا أمام الزيادة في الطلب العالمي على النفط والحاجة لاستهلاك الوقود بأنواعه، في وقت بينت الدراسات التي أعدها ماسيو سيمونس و كامبل حول الذروة النفطية، حيث تؤكد على قلة النفط الجديد المكتشف رغم إنفاق نحو 195 مليار دولار بين 2000 إلى 2002، لرفع الإنتاج من 22.4 إلى 24.1 مليون برميل من النفط في اليوم. علما أن الاكتشافات توصلت إلى 93% من الكمية محل الاكتشاف، مع تراجع في نسب النفط والغاز المؤكد[1].

إن الخوف من ذروة الإنتاج دفع بالشركات النفطية والدول المستهلكة إلى بذل الجهود، و إعداد البحوث والدراسات التي أثمرت عن اكتشاف مناطق جديدة لإنتاج النفط، لطالما أضحت بأهميتها الإستراتيجية تهدد منظمة الأوبك.

ومن بين هذه المناطق نجد منطقة بحر قزوين القريبة من أسواق النفط الأسيوية، كما أنها غنية بالنفط إذ تشير وزارة الطاقة الأمريكية في دراسة لها عام 2006، إلى أن إنتاج النفط في المنطقة؛ يمكن أن يصل إلى 6 ملايين برميل يومي بحلول عام 2015[2].

ومنطقة بحر قزوين تبلغ مساحتها 143.244 ميلا مربع، ومثلما قلنا سابقا فأن احتياطي نفط المنطقة حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة في 2010، يتراوح ما بين 17 إلى 49 مليار برميل، و احتياطي غاز يقدر بنحو 232 تريليون قدم مكعبة، إضافة إلى تنوع بيولوجي بحري هام، حيث يعيش فيها نحو 850 نوع من الكائنات الحية[3].

إن هذه المزايا التي تتمتع بها المنطقة، يدفع بالدول المستهلكة للتفكير بجد حول إنتاج النفط خارج دول الأوبك، وليس أدل على هذه الفكرة إلا التنافس الدولي على نفط المنطقة، لاسيما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وإيران.

فما يعكس مثلا هذه النية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك التصريح الذي ألقاه مارك غروسمان، نائب كاتب الدولة للطاقة في أواخر 1998، أمام إحدى لجان مجلس الشيوخ الأمريكي، جاء فيه: " **إن إيصال المصادر النفطية و الغازية من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، سيساهم في تنويع الأسواق**

[1] - William Engdahel : Op.cit, p260.

[2]- مقدم عبيرات و محمد كريم خيدر: المرجع السابق، ص62.
[3]- أحمد طاهر: المرجع السابق، ص166.

الطاقوية...، أهدافنا هي تنويع العرض الطاقوي العالمي و تدعيم الأمن الطاقوي للولايات المتحدة و حلفائنا الأوربيين..."[1].

وما يزيد من أهمية المنطقة أيضا، هو توفر الدول المحيطة ببحر قزوين باحتياطيات هائلة من النفط، لاسيما بالنسبة لأذربيجان، كازاخستان و تركمنستان. ففي 2009 أشارت التقديرات إلى أن احتياطيات أذربيجان من النفط العام، بلغت 7 مليارات برميل، و بلغت احتياطيات غازها الطبيعي نحو 30 تريليون قدم مكعبة، و بالنسبة لكازاخستان أشارت تقديرات شركة بريتيش بيتروليوم لعام 2008، إلى أن احتياطياتها من النفط القابل للاستخراج في بحر قزوين، تقدر بنحو 39.828 مليار برميل. فيما تعد تركمنستان الأغنى في المنطقة من حيث إنتاج الغاز الطبيعي، حيث بلغ 2.432 مليار قدم مكعبة في عام 2007[2].

ورغم هذه القدرات إلا أن الوصول إلى النفط القزويني، ونقله إلى الأسواق العالمية آمر معقد كما قلنا سابقا، لوجود صعوبات سياسية ، فنية وعقائدية واقتصادية. ومهما كانت هذه الصعوبات، فإن كمية صادرات بحر قزوين يمكن أن تهدد موقع ومكانة الأوبك مستقبلا، لاسيما إذا توصلت الدول الصناعية إلى تحقيق مشاريع الإنتاج في المنطقة، و تم إنشاء تكتل يضم نفط بحر قزوين، بحر الشمال و خليج المكسيك.

فنفط منطقة قزوين سيسهم في خفض الأسعار، و يصعب على دول الأوبك زيادة حصتها في السوق عندما ينخفض الطلب. لأن إنتاج الدول خارج المنظمة سيزيد لاسيما إذا كان يتركز بنحو 20% من الإنتاج في منطقة بحر قزوين[3].

ومن المناطق إنتاجا للنفط والتي يمكن أن تهدد أيضا مصالح الأوبك، نجد بحر الشمال وخليج المكسيك، فاحتياطيات بحر الشمال مثلا من النفط تقدر بنحو 19 مليار برميل، و إذا ما جمعت مع احتياطيات الو. م. أ تصل إلى 49 مليار برميل[4]. وهو ما يجعل هذه المناطق مصدر هام لإنتاج النفط خارج الأوبك.

---

[1]- مقدم عبيرات و محمد كريم خيدر: المرجع السابق، ص 63.
[2]- احمد طاهر: المرجع السابق، ص 167.
[3]- سارة امرسون: المرجع السابق، ص 239.
[4]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص140.

وفي خليج المكسيك تم اكتشاف 3 حقول نفط هي: ألباكورا Albacora، مارليم Marlim و رونكادور Roncador، بكميات تتراوح بين مليار و ثلاثة ملايير برميل في كل حقل من هذه الحقول، كما جرى إكتشاف 14 مليار برميل في المياه الواقعة قبالة الساحل البرازيلي، و البرازيل لوحدها تتوفر على احتياطي يبلغ مجموعه نحو 12 مليار برميل من النفط[1].

كذلك يمكن للنفط القادم مستقبلا من إفريقيا، تهديد دول الأوبك خاصة مع تكثيف الاستثمارات في دول القارة لإنتاج النفط، من قبل الدول الكبرى لاسيما الصين والولايات المتحدة الأمريكية مثلما رأينا سابقا.

و تعد إفريقيا مصدر هام لإنتاج النفط، و باستثناء دول إفريقيا الشمالية ناهز إنتاج النفط في إفريقيا حسبما نشرته شركة BP في المجلة الإحصائية للطاقة نحو 12.4% بين 2007 و 2008، حيث تمثل صحراء جنوب إفريقيا وحدها، نحو 5% من احتياطيات النفط العالمية[2].

[1]- كولن كامبل و آخرون: المرجع السابق، ص118.

[2]- Douglas A. yates : op.cit. p17.

المطلب الثاني: اثر الطاقات البديلة والمتجددة على مستقبل الأويك:

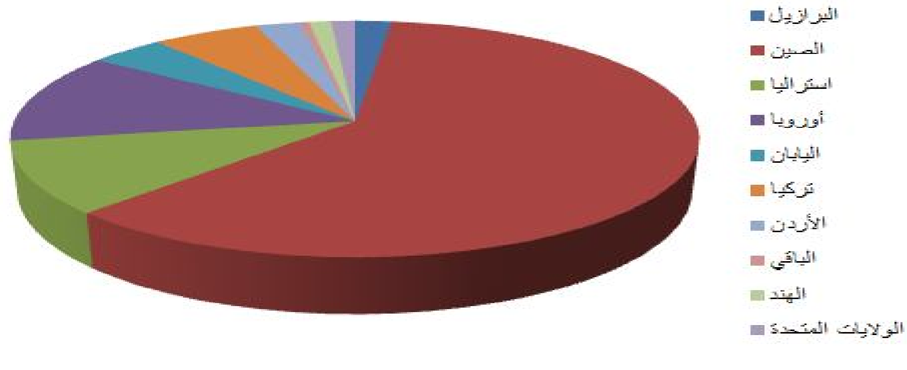
تمثل الطاقة مطلبا حويا ضمن احتياجات الإنسان في الحياة، ويعد توفير وتامين الوصول إلى مصادرها من القضايا الهامة على المستوى العالمي. لكن الطاقة الحالية والمتمثلة بنسبة كبيرة في النفط، كلفت العالم أموالا ضخمة للوصول إليها، إضافة إلى المشاكل السياسية والأمنية(كالتهريب والتعرض للأعمال الإرهابية)، وكذا الصعوبات الاقتصادية والبيئية التي تخلفها، لاسيما عدم ثبات الأسعار بين يوم ويوم آخر بسبب النقص في الإمدادات، ناهيك عن مساهمتها في زيادة انبعاث الغازات الدفيئة في الجو وعلى رأسها الكربون.

أمام هذه التحديات توصلت الأبحاث والدول لاسيما المستهلكة للنفط، إلى مصادر الطاقة البديلة والمتجددة وهي ذات أهمية إستراتيجية كتلك التي يحظى بها النفط أو أكثر، لاسيما و أن هذه الطاقات تتماشى و متطلبات حماية البيئة.

فالطاقة الشمسية مثلا تعد من أكبر مصادر الطاقة المتجددة على سطح الأرض حيث تستقبل الأرض طاقة شمسية تعادل 10 أضعاف الطاقة المنجزة، حيث يقدر الإشعاع الشمسي الساقط على الأرض كل عام بحوالي 178 تيراواط وهو ما يعادل 15 ألف مرة الطلب العالمي على الطاقة الأولية[1].

والمخطط التالي يوضح الإنتاج العالمي من الطاقة الحرارية الشمسية حيث تتصدر الصين العالم بنسبة 66.7% تليها تركيا 5.8% بينما تأتي المملكة الأردنية في المرتبة الحادية عشر بسنة 0.5%[2].

الشكل يوضح إنتاج الطاقة الشمسية في العالم



[1]- سعيدة دالي: الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر واقع وآفاق. مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول العلاقة الجدلية بين الطاقة والتنمية المستدامة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، يومي 25/24 فيفري 2015، ص4.
[2]- المرجع نفسه، ص4.

والطاقات البديلة للنفط والتي يمكن أن تهدد مصالح الأوبك مستقبلا، قد تكون متجددة أو غير متجددة. فبالنسبة للطاقات البديلة غير المتجددة نقصد بها أنواع النفط غير التقليدي، وكذا النفط والغاز الصخري و الطاقة النووية. أما الطاقات المتجددة فهي تتمثل في مصادر الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح والمياه وطاقة الحرارة الجوفية والكتلة الحيوية.

وهناك من يرى أن سوائل الغاز الطبيعي تدخل ضمن تعداد النفط غير التقليدي، وهي سوائل تستخلص أساسا من حقول الغاز التقليدي، و يقدر الاحتياطي العالمي من طفل النفط بنحو 3.5 تريليونات برميل، لكن لا يمكن استخلاص منه بالوسائل المعروفة حاليا سوى 160 مليار برميل، أي ما يعادل 5%، بينما يجري استغلال الزيوت غير التقليدية بشكل أسرع من النفط غير التقليدي فائق الكثافة وكذا البيتومين الطبيعي، بنحو 4.3 تريليون برميل، لكن حتى 2002 لم يكن يوجد من الدول من طور استغلال هذه المصادر سوى كندا و فنزويلا[1].

فبالنسبة لكندا مثلا فقد استخرجت في نهاية 2001 النفط الخام الصناعي، وذلك من مصادر رمال القطران بنحو 340 ألف برميل يومي. وكذا إنتاج 880 ألف برميل من النفط الثقيل و شديد الثقل دون إجراء تحويرات، وهو إنتاج أعلى من إنتاج النفط التقليدي الذي انخفض إلى 810 ألف برميل في اليوم منذ 2001 في كندا[2].

أما بالنسبة لفنزويلا فقد إرتفع إنتاج الخام الصناعي من هذا النفط الثقيل، من 200 ألف برميل / ب عام 2001 إلى نحو 662 ألف برميل / ب في عام 2009[3].

ونظرا لهذه الاحتياطيات الهامة من النفط غير التقليدي، فبالنسبة لدول الأوبك ما عدا الخليجية منها فإنها غير قادرة على منافسة هذا النفط، الذي بات يشكل خطرا عليها خاصة وان الإمدادات الأولى منه في السوق بدت واضحة منذ 2010[4].

كذلك من الطاقات غير التقليدية التي يمكن أن تهدد الأوبك، نجد الطاقة النووية التي أضحت تستخدم في مجالات الصحة والصناعة والزراعة. فاخذ إنتاج الطاقة النووية عالميا يتزايد إذ انتقل من 0.99 مليون

---

[1]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص148.
[2]- كولن كامبيل و آخرون: المرجع السابق، ص ص 105- 108.
[3]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص149.
[4]- جان لاهيرير: المرجع السابق، ص 149.

برميل يومي مكافئ نفط في سنة 1973، إلى 5.64 مليون برميل في اليوم مكافئ نفط في 1985، ثم أصبحت الطاقة النووية تمثل 17% من الاستهلاك العالمي للطاقة في عام 2005، و يتوقع البعض أن هذه الطاقة التي يولدها نحو 45 مفاعل نووي في 30 دولة، يمكن أن تصل إلى أربعة أضعاف على ما هي عليه الآن حتى 2050[1].

لكن نظرا لسلبيات الطاقة النووية والمتمثلة أساسا في صعوبة تسير النفايات ، وكذا الإشعاعات النووية مثلما حدث في فوكوشيما وقبلها حادثة تشرنوبيل، ناهيك عن سرعة تآكل القدرات الإنتاجية للمفاعلات النووية كما قان سابقا، لذلك لا تركز كثيرا الدول المستهلكة في جعل هذه الطاقة مصدرا لمنافسة النفط والأوبك.

لكن بالمقابل هناك مصدر طاقة آخر أكثر نظافة ووفرة يمكن أن ينافس النفط وهو الغاز الطبيعي. بل يرى بعض الخبراء انه سيكون مورد الطاقة الثاني، وفي بعض الأوقات أكثر أهمية مقارنة بالنفط، حيث سيمثل تبعا 90% من النفط غير التقليدي[2].

أما الغاز الصخري فهو أيضا يعد من أنواع النفط غير التقليدي، و يتم حاليا تطويره بشكل واسع في الولايات المتحدة الأمريكية. فمن خلال التقرير السنوي للأوبك في 2013، اعترفت المنظمة بمنافسة هذا النفط لإنتاجها، لاسيما بعد نجاح تطوير حقول هذا النفط في الو م أ و كندا.

وتوقع خبراء المنظمة بانخفاض إنتاج الأوبك بين 2013 و2018، حيث ينتقل من 30.3 مليون برميل يوميا إلى 29.2 مليون برميل يومي، في وقت سيرتفع فيه حسبهم نفط الغاز الصخري بالو. م .أ و كندا، من 1.7 مليون برميل في اليوم إلى 4.9 مليون برميل /ي مطلع 2018، ما يعني تأثير الغاز الصخري و غيره من أنواع النفط غير التقليدي، في تراجع حصص الأوبك في السوق على المدى القصير[3].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطاقات البديلة يمكن أن تهدد مكانة النفط والأوبك، ضمن سوق الطاقة العالمية لكن استخدامها يعرف صعوبات عديدة، فرأينا أن استخراج النفط من رمال القطران يحتاج إلى أموال وتقنيات جد متطورة. كما يواجه استخراج النفط من بحر قزوين أيضا صعوبات فنية واقتصادية

---

[1]- مقدم عبيرات و محمد كريم خيدر: المرجع السابق، ص71.

[2] - Opec Bulletin : op.cit. page 81.

[3] - Liés Sahar : L'OPEP prédit un déclin de la production des schistes en 2018. EL WATAN, N^0 7017,Op.cit , page6.

وسياسية وحتى عقائدية، والأمر ذاته بالنسبة لاستخدام الطاقة النووية والغاز الصخري، ولكن بأقل حدة بالنسبة للغاز الطبيعي.

من هنا جاء اهتمام العالم خاصة الدول الأكثر استهلاكا للنفط، بضرورة تبني أنظمة طاقة من الجيل السادس كما يقال، يمكنها منافسة النفط والأوبك وبتلوث اقل للبيئة باعتبارها مصادر إستراتيجية في إطار ما يسمى بالطاقات المتجددة.

والطاقات المتجددة هي مصادر بديلة للنفط وقابلة للاستخدام الحالي لمرافقة مختلف مشاريع التنمية، كما يمكن للأجيال القادمة الاستفادة منها، لذلك يسميها البعض بالطاقات المستدامة.

و يرجع الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة لعدة عوامل منها ارتفاع أسعار النفط، و نقص الإمدادات من هذا المورد من حين لآخر في السوق العالمية، ناهيك عن تراجع الاكتشافات للاحتياطات النفطية في دول الأوبك، زيادة إلى الفعالية الطاقوية لهذا النوع من مصادر الطاقة(المتجددة).

فمثلا بالنسبة للشمس كمصدر للطاقة؛ واستنادا إلى إحصاءات وكالة الطاقة الدولية (IEA)، ارتفع إجمالي الطاقات الفوتوفولطية التراكمية المركبة في العالم من 69.9 جيغاواط عام 2011 إلى 100 جيغاواط عام 2012، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 43.3 %. وقد تصدرت ألمانيا دول العالم حيث بلغ إجمالي الطاقات الفوتوفولطية التراكمية المركبة فيها عام 2012 أكثر من 32.6 جيغاواط بزيادة تعادل 30 % عن عام 2011، وتلتها إسبانيا بطاقة إجمالية بلغت 16.2 جيغاواط مقارنة بحوالي 12.8 جيغاواط عام 2011[1].

في حين بلغ إجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية المستمدة من الطاقة الشمسية عالميا نحو 55.7 تيراواط/ الساعة عام 2011 مقارنة ب 29.9 تيراواط/الساعة عام 2010[2].

وتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية، ينتج عنه نحو 4000 مليون كيلو واط ساعي في اليوم الواحد، و هي كمية هائلة من الطاقة الكهربائية، تفي باحتياجات كل سكان الكرة الأرضية مرات و مرات، حيث تبلغ نحو 500.000 مرة قدرة الطاقة الكهربائية التي تنتجها دول صناعية كبرى كالو. م. أ[3].

[1]- فريدة كافي: الاستثمار في الطاقة المتجددة كمدخل لدفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر، مع الإشارة إلى مشروع صحراء صولار بريدر. مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول العلاقة الجدلية بين الطاقة والتنمية المستدامة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، يومي 25/24 فيفري 2015، ص3.

[2]- المرجع نفسه، ص 3.

[3]- د. أحمد مدحت إسلام: المرجع السابق، ص 169.

إن الطلب على موارد الطاقات المتجددة حسب الخبراء، سيعرف زيادة توازي الارتفاع الذي سوف تسجله جميع أنواع الوقود حتى سنة 2030. ومن المتوقع أن يزيد الطلب على أنواع الطاقات المتجددة بثلاثة أضعاف على مدى ال 25 سنة القادمة، لينمو من 843 مليون طن من معادل النفط في 2008، إلى ما يزيد قليلا على 2.400 مليون طن من معادل النفط في 2035[1].

ويرى الخبير الاقتصادي علي التواتي أن الطلب العالمي على النفط في تناقص تدريجي مستمر، نتيجة قيام العديد من الدول العالمية المستهلكة للنفط بالبحث عن بدائل حقيقية، عوضا عن اعتمادها بصفة كبيرة على النفط. فالولايات المتحدة الأمريكية تقوم مثلا في الوقت الراهن بالقيام بدراسات لاستغلال الغاز والزيت الصخري، والتوسع في توليد الكهرباء بالطاقة الذرية والطاقة الحرارية، ويتوقع خروجها من مجموعة الدول المستوردة للنفط بحلول 2020[2].

خاصة إذا اعتمدت على توليد الكهرباء من طاقة الحرارة الجوفية، والتي يتوفر عليها باطن الأرض بما يكفي لتشغيل المحطات الكهربائية في العالم لمدة 40 مليون سنة[3]. فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك حاليا 44% من قدرة العالم الكهربائية الحرارية الجوفية المطورة[4]، و بالتالي يمكن لهذه الدولة أن تراهن على هذا النوع من الطاقة لمنافسة الأوبك و تزويد حلفائها من أوربا بالطاقة.

وحسب توقعات مكتب الأبحاث الأمريكي حول السوق، فان الطلب الإجمالي على الطاقة الشمسية الضوئية سيرتفع بنسبة 25 بالمائة في 2015. وذلك بفضل انخفاض التكاليف ونمو طلب التركيب، إذ يبقى المهيمن الأكبر على سوق كل من الصين واليابان والولايات المتحدة. فمثلا في الصين سيرتفع تركيب المحطات الشمسية الضوئية اللامركزية في 2015 ب20 %، مقارنة ب 2004 لتصل إلى 4.7 جيغاواط في العالم، في حين ستنتجز اليابان قرابة 70 % من المحطات، كما ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تركيب أكثر من 2.2 جيغاواط، وذلك من المحطات الشمسية الضوئية اللامركزية في عام 2015[5].

---

[1]- عمرو الاشموني: المرجع السابق.
[2]- الدمام عبد الله الفيفي: اقتصاديون يحذرون من فجوة بين الإنتاج و الاستهلاك العالمي للنفط عام 2020. جريدة الرياض الاقتصادي، العدد 16311، السعودية، 19 فيفري 2013.
[3]- د.هاني عبيد: المرجع السابق، ص211.
[4]- ريتشارد هاينبرغ: المرجع السابق، ص234.
[5],- نور الدين ياسع: توقعات السوق الإجمالية للطاقة الشمسية الضوئية لعام 2015. وارد في: 1485 www.cder.dz/spip.php?article 23/03/2015, 12h00.

من جهة أخرى يتوقع المكتب ذاته تضاعف في نمو محطات الأنظمة الشمسية الضوئية، المتصلة بالشبكة و المترابطة مع تخزين الطاقة في عام 2015، لتصل إلى قدرة 775 ميغاواط كما ستعرف الطاقة الشمسية الضوئية نموا قوي؛ لتصل إلى قدرة 250 ميغاواط في المحطات الجديدة، مع التوسع في السوق بنسبة 37 بالمائة[1].

لقد أكد تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أول عام 2007 هذا التوجه العالمي لاستغلال الطاقات المتجددة، فرغم التقلبات في أسواق المال إلا أن الاستثمارات في هذا المجال حققت مستوى قياسي جديد في 2007، بلغ 148 مليار دولار بزيادة قدرها 60 % مقارنة باستثمارات 2006. ويظهر التقرير أن طاقة الرياح جذبت أكثر من 50 مليار دولار كاستثمارات في 2007، كما أن الطاقة الشمسية استأثرت ب 28.6 مليار دولار من رؤوس الأموال الجديدة. وذهبت معظم الاستثمارات في مجال الطاقات البديلة إلى أوربا تتبعها الولايات المتحدة، ناهيك عن الصين والهند والبرازيل التي أضحت الاستثمارات فيها تعرف تزايدا في المجال، حيث زاد نصيبهم من 12 % عام 2004 إلى 22 % في 2007. أي ما يعادل من 1.8 مليار دولار إلى 26 مليار دولار[2].

كذلك نشير إلى أن بعض الاقتصاديات الناشئة كالمكسيك و ماليزيا، فنزويلا وتايوان اتخذت تدابير للحد من دعم الطاقة الأحفورية، والتي بلغت حوالي 550 مليار دولار في العالم، إذ يمكن أن تستفيد هذه الأخيرة من تطوير الطاقات المتجددة ونشرها في العديد من البلدان الأخرى[3].

و في الواقع إن هذه المصادر وأخرى باتت تراهن عليها الدول المستهلكة للنفط. لاسيما الصناعية منها كدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، وهو ما يمكن معه بعد تطوير استغلال هذه الطاقات، تخفيض الطلب العالمي على النفط، بما ينعكس على اقتصاديات دول الأوبك وتراجع معدلات النمو فيها داخل قطاع المحروقات.

---

[1]- نور الدين ياسع: توقعات السوق الإجمالية للطاقة الشمسية الضوئية لعام 2015. المرجع السابق.

[2]- العقيد الياس ابو جوده: الطاقة المتجددة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية. مجلة الدفاع الوطني اللبناني، وارد في: www.lebarmy.gov.lb 23/03/2015, 14h09.

[3]- نور الدين ياسع: ما هي التأثيرات المحتملة لازمة النفط على تطوير الطاقات المتجددة؟. وارد في: www.cder.dz/spip.php?article1461, 23/03/2015, 12h00.

فمصادر الطاقات المتجددة حسب شركة شل، يمكن أن تغطي حتى 2050 ما يزيد عن نصف الاستهلاك العالمي من الطاقة، ما سيدفع بتراجع إنتاج النفط والغاز في السنوات بعد 2020[1].

[1]- كولن كامبل و آخرون: المرجع السابق، ص259.

المبحث الثالث: السيناريو الوسط:

بعدما رأينا ما هي وضعية سوق الطاقة العالمية لاحقا، سواء من حيث نوعية الموارد أو حجم الطلب على النفط عالميا وتوجهاته، ومدى تأثير ذلك سلبا أو إيجابا على مستقبل الأوبك. سنتطرق في المبحث الأخير من هذا الفصل إلى السيناريو الوسط، والذي سيرهن مستقبل دول الأوبك المنتجة للنفط والمستهلكة لهذا المورد والطاقة بصفة عامة، ضمن لعبة دولية كلا طرفيها رابح على أن الخسارة هي أيضا مسألة محتملة للجميع.

ذلك لان قضية توفير الإمدادات النفطية في السوق العالمية، و الرفع من الأسعار والتحكم في الطلب لم تعد مسألة تعني جهود الدول المنتجة للنفط فقط، حيث بات تأثير الأزمات السياسية والاقتصادية و كذا النمو الديموغرافي والصناعي، ناهيك عن المضاربة والتهديدات الأمنية له من الآثار الواضحة على هذه القضية.

ثم إن سعي الدول المستهلكة للنفط وحتى المنتجة له، لتحقيق استقلال خارجي فيمل يخص تامين إمدادات الطاقة إليها، أصبح أمرا نسبيا ولا يجد طريقه للتجسيد خلافا لما تدعو إليه الواقعية الجديدة.

فإذا كان الطلب على النفط وإنتاجه وتسويقه وتسعيره يخضع للعوامل التي ذكرناها سابقا، فان اللجوء إلى تطوير استخدام الطاقات البديلة للنفط والمتجددة، أمر معقد (في الوقت الحالي) لوجود كما قلنا سابقا صعوبات تقنية، سياسية و مالية وبيئية.

وان كان ذلك التوجه أمر لابد منه، وذلك حفاظا على نظافة البيئة من خلال التقليل من انبعاث الغازات الدفيئة في الجو، لاسيما تلك الواردة في بروتوكول كيوتو والاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا المجال؛ حيث رأينا كيف تؤثر بزيادتها على انخفاض أو ارتفاع درجة حرارة الأرض، وانعكاس ذلك على تعاظم ظاهرة الاحتباس الحراري.

إن تامين الوصول إلى الطاقة ومصادرها المختلفة، أصبحت تتطلب التكيف مع طبيعة السوق الدولية طلبا وإنتاجا و وفرة وديمومة، وذلك لتوفير الطاقة للإنسانية جميعا و تحقيق المصلحة في ذلك للكل بصفة دائمة وفق مبادئ و مضامين الليبرالية الجديدة.

فقضية إنتاج الطاقة وتسويقها لابد أن تأخذ حيزا من الاهتمام و التنسيق لدى قادة الدول، سواء كانوا منتجين لها أو مستهلكين باعتبارها تدخل ضمن ملفات الأمن الجماعي للدول.

وبالنظر إلى هذه التحديات والتغيرات المستمرة واللامتناهية في سوق النفط والطاقة عموما، بات لزاما تكثيف الجهود بين دول الأوبك من جهة وبينها بين الدول المستهلكة من جهة أخرى، لأجل التكيف ومسايرة أنظمة الطاقة التي تكون أفيد للجميع وهو ما نتطرق له في هذا السيناريو كالآتي:

المطلب الأول: مستقبل الأويك والمستهلكين أمام صعوبة تنمية الطاقات البديلة والمتجددة:

لقد ساهم التعاون الدولي إلى حد ما في تبني تكنولوجيات و برامج، لتنمية استخدام الطاقات البديلة و المتجددة خاصة في المناطق النائية والفقيرة. حيث أشارت شركة بلومبرج لتمويل الطاقات الجديدة، إلى أن الاستثمار في طاقة الرياح والطاقة الشمسية قد تصل إلى 500 مليار دولار، متجاوزة بذلك الاستثمارات في الوقود الأحفوري والطاقة النووية بحوالي5 أضعاف بحلول عام 2035[1].

لكن تجدر الإشارة إلى أن الدراسات والأبحاث التي قامت بها الوكالات والمؤسسات المتخصصة، بخصوص ارتفاع الاستثمارات لتنمية الطاقات المتجددة، و كذا زيادة استهلاكها لم تأخذ بعين الاعتبار الانخفاض في أسعار النفط مستقبلا. لان هذا الانخفاض قد يؤثر على مسار الطلب على الطاقات المتجددة، بالنظر إلى وجود معروض لا باس به من النفط و بأسعار منخفضة، فتكون الدول المستهلكة في غنى مؤقت عن الاستثمار لتنمية الطاقات المتجددة.

وقد تلجا إلى تكوين ما يسمى بالمخزون الاستراتيجي الذي يكفيها للاستهلاك لمدة أشهر، بل حتى إمكانية استخدامه للزيادة في إمدادات السوق بالنفط، وهو ما لاحظناه مع دول الوكالة الدولية للطاقة سنة 1991، حيث أفرجت عن 2.5 مليون برميل في السوق، فانخفضت بذلك الأسعار من 25 إلى 19 دولار للبرميل[2].

كما أن انخفاض أسعار النفط قد يؤثر مثلا على مرد ودية مصادر الهيدروكربونات غير التقليدية، أي الآتية من المصادر البديلة و كذا يؤثر على جودة الإنتاج، والتي تزيد نسبتها من 3 إلى 6 مرات تكلفة تشغيل الهيدروكربونات التقليدية[3].

ومن بين الصعوبات التي تواجهها عملية تنمية استخدام الطاقات المتجددة، هي الكلفة الباهظة التي نجدها في التجهيزات المستخدمة لهذا الغرض، فتكاليف الولوج إلى جيل الطاقة المتجددة وفقا لتقديرات فريق الأمم المتحدة الحكومي، والذي عني بدراسة تغير المناخ قد تتراوح بين 3 تريليونات دولار إلى أكثر من 12 تريليون دولار، انطلاقا من الوقت الحالي إلى عام 2030، في حين أن الإعانات المقدمة للوقود

[1]- فريدة كافي: المرجع السابق، ص7.
[2]- د. حسين عبد الله: المرجع السابق، ص 280.
[3]- نور الدين ياسع: ما هي التأثيرات المحتملة لازمة النفط على تطوير الطاقات المتجددة؟. المرجع السابق.

الأحفوري تتجاوز حاليا 600 مليار دولار سنويا، لكنها لا تثير قدرا يذكر من التأثير على اقتصاديات الدول[1].

وبالنسبة للتنقيب عن النفط في بحر قزوين يتطلب هو الأخر معدات ضخمة، وتكنولوجيا حديثة نظرا للطبيعة الجيولوجية والتاريخية في تكوين باطن بحر قزوين[2].

كذلك الأمر بالنسبة لاستخدام الطاقات البديلة كالزيت والغاز الصخري، فهذه الطاقات غير التقليدية لا تفي بالغرض كما أن لديها انعكاسات بيئية، وتكلف أموالا و تجهيزات ومياه بكميات كبيرة. فالزيت الصخري مثلا القابل للاستخراج من أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، لا تتعدى كمياته 4.3 مليارات برميل وهي كميات تكفي الاستهلاك الأمريكي لمدة 6 أشهر فقط[3].

كذلك من حيث تكاليف الإنتاج فهي تصل بالنسبة للبئر الواحدة إلى 4 ملايين دولار، كما تحتاج عمليات التكسير الهيدروليكي إلى كميات كبيرة من المياه لضخها، ومواد كيميائية سامة تستخدم لفتح مسامات الصخور لإطلاق الغاز أو الزيت الصخري[4].

فبالرغم من أن التوجه العالمي لاستخدام هذه الطاقات البديلة والمتجددة، ظل يتقدم من سنة إلى أخرى، إلا أن الخبراء يجمعون على صعوبة أو بطئ اكتساب التكنولوجيا، لتطوير العمل بهذه المصادر و ذلك لصعوبات تقنية وجغرافية، مثلما رأينا تعقيدات توليد الكهرباء من الرياح والمياه، كما في اليابان أو صعوبات مالية و تنظيمية، كما هو الشأن بالنسبة لمشاريع تطوير الطاقة المتجددة للإتحاد الأوربي في المتوسط، و التي لم ترق إلى تطلعات دول الإتحاد، الذي كان ينوي من ورائها زيادة نسبة استخدام الطاقات المتجددة من 6 إلى 12% ما بين 2005– 2010. لكن المشاريع كديزرتيك الألماني ومخطط الطاقة الشمسية PSM قبله، لم تتقدم في وقت ارتفع فيه اعتماد الإتحاد الأوربي على واردات الطاقة من النفط والغاز من 50 إلى 70% في الفترة نفسها[5].

وينبغي الإشارة أيضا إلى أن تنمية الطاقات المتجددة، هي عملية تبنتها أيضا سياسات عديد الدول في الأوبك. فحسب تقرير للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، فان دول الأوبك في الشرق الأوسط

---

[1]- عمرو الاشموني: المرجع السابق.
[2]- أحمد طاهر: المرجع السابق، ص170.
[3]- عقيل العنزي: المرجع السابق.
[4]- المرجع نفسه.
[5]- ديفيد هارت: المرجع السابق، ص 81.

ودول أخرى في شمال إفريقيا، استثمرت نحو 6.86 بليون دولار لتطوير الطاقات المتجددة في الفترة ما بين 2009 – 2012، منها 923 مليون دولار في مصر و103 ملايين في العراق، و ليبيا نحو 132، السعودية نحو 88، دولة الإمارات نحو 915 مليون و إيران نحو 136 مليون[1].

وبالنسبة للجزائر فقد تبنت الحكومة في 3 فيفري 2011، برنامج لتطوير الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقوية ما بين 2011 – 2030. حيث يتم إنتاج 40% من الكهرباء مطلع 2030 من مصادر الطاقات المتجددة، يتم تصدير منها 10.000 ميغاواط إلى السوق الأوربية[2]. كما تزخر البحرين و السعودية بإمكانيات هائلة للطاقة الشمسية و طاقة الرياح، فالسعودية لوحدها تكفي 3.5% من المساحة غير المستعملة بها لتأمين كامل استهلاكها من الطاقة[3].

فهذا يعني انه رغم تراجع الاحتياطي النفطي لدى كثير من الدول في الأوبك، ورغم زيادة نسبة الاستثمارات العالمية في تنمية الطاقات البديلة والمتجددة. إلا أن الأوبك بتبنيها لسياسات تنمية استخدام الطاقات المتجددة التي ذكرناها سابقا، يمكنها تلبية الطلب المحلي على الطاقة من هذه المصادر، وبالتالي توفير كميات لا باس بها من النفط المنتج وتوجيهها إلى السوق العالمية، ما يعني تأخير عمر الذروة النفطية لاحتياطياتها و مواصلة المنافسة في السوق.

ففي هذا الإطار يرى الخبير في شؤون الطاقة الدكتور نعمت أبو الصوف، أن الأوبك يمكنها أن تتكفل بنحو 7.5 مليون برميل من النفط يوميا بالنسبة للطلب العالمي على الطاقة مستقبلا، والذي يتوقع أن يصل إلى 105 مليون برميل يومي في 2035، بمعنى أن الأوبك تتكفل بما نسبته 50 %، في حين تتكفل الدول الأخرى ب ال 50 % بما فيها الدول المستهلكة، سواء بتوفير النفط خارج الأوبك أو تصدير موارد الطاقات البديلة والمتجددة إلى الأسواق العالمية[4].

فالمجتمع الدولي اليوم يدرك جيدا أن زيادة التطور الصناعي و الكثافة السكانية، مع قلة بدائل النفط من الطاقات النظيفة، هو ما أصبح يشكل اليوم موضوع الفقر الطاقوي الذي اتخذ بعد عالمي، إذ يحتاج لتضافر جهود الجميع لمعالجة هذا الملف لاسيما ظاهرة الاحتباس الحراري. ولهذا سنحاول في المطلب الأخير تبيان حتمية التعاون بين الأوبك والدول المستهلكة، من اجل التكيف مع تطورات السوق.

---

[1]- مجلة الأبحاث الاقتصادية: آفاق الاستثمارات العربية في مصادر الطاقة المتجددة، المرجع السابق، ص 48.

[2] - CREG : programme de développement des énergies Renouvelables et de l'efficacité énergétique, Op.cit.

[3]- ليور نؤام: المرجع السابق، ص 172.

[4]- شجاع البقمي: المرجع السابق.

المطلب الثاني: **التكيف مع تطورات السوق و حتمية التعاون بين الأوبك و المستهلكين**:

إن مسالة التكيف مع تطورات سوق الطاقة ومسايرة التكنولوجيا أمر حتمي للوصول إلى مصادرها، و ذلك لا يتحقق إلا بجهود الجميع. فالبشرية لولا تضافر الجهود لما تخطت عتبة النار الحجرية والفحم والخشب، ولما وصلت إلى الجيل الرابع والخامس من مصادر الطاقة الأحفورية، ونقصد بذلك النفط والغاز الطبيعي، ويرجع الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة لعدة عوامل منها ارتفاع أسعار النفط، و نقص الإمدادات من هذا المورد من حين لآخر في السوق العالمية، ناهيك عن تراجع الاكتشافات للاحتياطات النفطية في دول الأوبك و غيرها.

فيرى ماسيو سيمونس أن الشركات العشرة الكبرى الأولى المتخصصة، أنفقت في مجال بحث و استخراج النفط نحو 195 بليون دولار من عام 2000 إلى عام 2002، لتزيد الإنتاج من 22.4 مليون برميل إلى 24.1 مليون برميل في اليوم الواحد، إلا أن ذلك العمل مهدد بخطر نضوب المخزون العالمي من النفط و الغاز خلال 10 إلى 15 سنة المقبلة[1].

كما أن الاهتمام بالطاقات البديلة والمتجددة يرجع إلى فعالية هذه الأخيرة ونظافتها، فتحويل الطاقة الشمسية مثلا إلى طاقة كهربائية، ينتج عنه نحو 4000 مليون كيلو واط ساعي في اليوم الواحد، وهي كمية هائلة من الطاقة الكهربائية، تفي باحتياجات كل سكان الكرة الأرضية مرات و مرات، حيث تبلغ نحو 500.000 مرة قدرة الطاقة الكهربائية التي تنتجها دول صناعية كبرى كالولايات المتحدة[2].

ونظرا لزيادة انبعاث الغازات الدفيئة في الجو بسبب الاستخدام المتواصل، لأنواع الوقود الأحفوري فقد بات من الضروري التعاون بين الدول لاعتماد استخدام الطاقات المتجددة، ذلك لان السوق أصبحت تتطلب نوعية في مصادر الطاقة يمكن معها الحفاظ على الكوكب الأرضي.

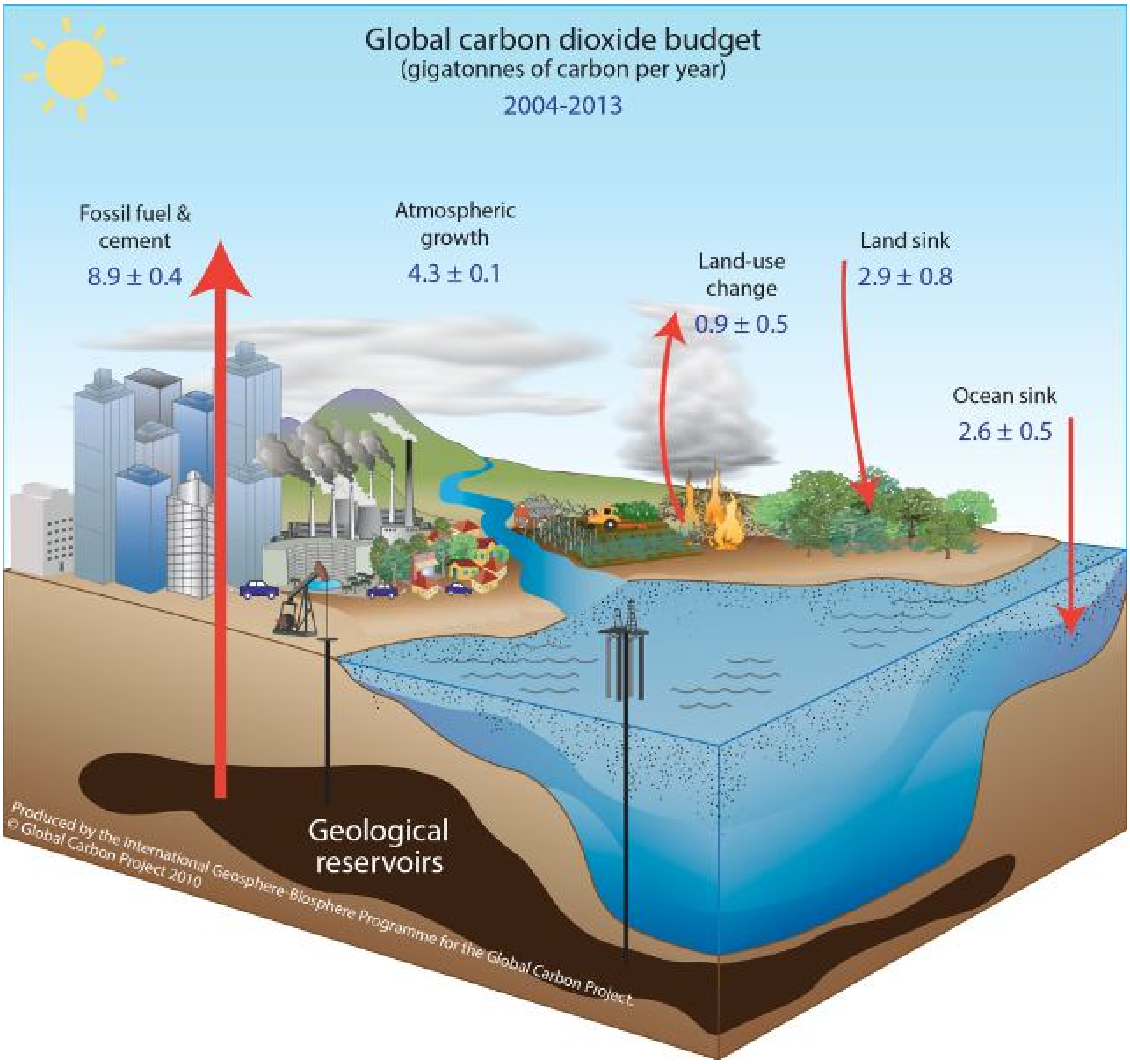
فبالنسبة لسنة 2013 فقد عرفت البشرية زيادة لانبعاث غاز الكربون بنسبة قدرها 2.3 %، أي ما يعادل 36 مليار طن من انبعاث هذا الغاز مقارنة بعام 1990. و يتوقع أن تصل نسبة ثاني أوكسيد الكربون المتراكمة في الجو، إلى مستوى قياسي بتسجيل 2000 مليار طن من غاز الكربون الذي لم تشهده

---

[1]- وليم إنغداهل: المرجع السابق، ص 389.
[2]- د. احمد مدحت إسلام: المرجع السابق، ص 169.

البشرية منذ 1870. حيث يعد احتراق الوقود الأحفوري و إنتاج الاسمنت أول العوامل الرئيسة لهذه الانبعاثات[1].

ويبين الشكل التالي جميع الاضطرابات على دورة الكربون العالمية الناجمة عن الأنشطة البشرية



المصدر: نور الدين ياسع: انبعاثات غاز الكربون ستصل إلى ارتفاع جديد يقدر ب 40 مليار طن في 2014، المرجع السابق.

إن مسالة الوصول إلى الطاقة بنوعية في الفعالية و نظافة بالنسبة للمحيط، تستدعي حقا تضافر جهود الجميع والاهتمام بتوفير الطاقة لفائدة الجميع، في إطار مضامين الليبرالية الجديدة بعيدا عن المصالح

[1] - نور الدين ياسع: انبعاثات غاز الكربون ستصل إلى ارتفاع جديد يقدر ب 40 مليار طن في 2014. وارد في: www.cder.dz/spip.php?article 1269, 23/03/2015, 12h13.

النسبية للدول وفقا للواقعية الجديدة. وهو ما جاء في توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 15/65 في سنة 2012، حيث تبنت بموجبها الأمم المتحدة العمل بمبدأ الطاقة للجميع.

فمستقبل الأوبك والدول المستهلكة للطاقة جميعا مرهون بالاتجاه في هذا المسار، لمواجهة هذه التهديدات وتوفير الطاقة خاصة لأزيد من 1.3 مليار شخص في العالم، لا زالوا يعانون من الافتقار للطاقة وفقا لتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ذكرناها آنفا.

إن التدافع المتزايد على موارد الطاقة المتضائلة من النفط أو الطاقات البديلة، يحتاج حسب ريتشارد هاينبرغ إلى بذل الجهود في سبيل التعاون والتوفير لهذه الموارد، وعلى المجتمعات الصناعية يضيف الامتناع عن إحداث المزيد من النمو الاقتصادي لصالح التحول المكلف إلى موارد الطاقة البديلة، والحد من استهلاك الفرد للطاقة مع تقليص فوارق الثروة فيما بين مواطنيها، أو فيما بينهم وبين الدول الفقيرة[1].

ويعتبر ريتشارد هاينبرغ في كتابه "**غروب الطاقة**"؛ أن الضغط السكاني و نضوب الموارد سببين واضحين للخصومة والتناحر فيما بين المجتمعات، فان تجنب التدافع المهلك سيحتاج إلى خفض مستوى السكان، قياسا إلى مستوى الموارد المتاحة وفق إستراتيجية إطفاء الأضواء"powerdown"، والتي تهدف إلى كبح الذات"self-limitation" على مستوى البشرية جمعاء[2].

من هنا نقول أن التهديدات السابقة ستدفع بالدول إلى وضع الحسابات الضيقة جانبا ، والعمل سويا للوصول إلى الطاقة النظيفة بأقل الأضرار ، مع العمل على توفيرها للجميع. حيث يتوقع أن نشهد مظاهر لهذا التعاون في شكل تبادل للخبرات والتكنولوجيا تمنحها الدول المتقدمة، مقابل منح الدول التي تتوفر على إمكانيات طبيعية ومن بينها الأوبك لهذه الموارد الطاقوية.

---

[1]- ريتشارد هاينبرغ: المرجع السابق، ص ص99- 100.
[2]- المرجع نفسه، ص 100.

الخلاصة والاستنتاجات:

إن مستقبل الأوبك ضمن سياسات الطاقة العالمية ، ومصادر الطاقات البديلة والمتجددة ينحصر ضمن ثلاث سيناريوهات، قد ترسم موقع المنظمة إلى حد ما في سوق الطاقة لاحقا.

فالسيناريو الأول يبين أن المنظمة بقدراتها الاحتياطية، ستبقى تؤثر في سياسات الطاقة العالمية عموما وسوق النفط خصوصا، باعتبار أن المنظمة يمكنها بفضل التنسيق في سياسات الإنتاج وضبطه، التكيف مع أية زيادة في الطلب مستقبلا والتي تعادل حاليا 1.7 مليون برميل يومي تقريبا؛ حيث تقوم بتفتيت هذا الطلب بالرفع من الأسعار، أو تنسيق الجهود مع الدول خارج الأوبك لاسيما دول أيبك، وذلك لتموين السوق بإمدادات إضافية. وفي حالة انخفاض للطلب تلجأ إلى التقليل من حصص الإنتاج لأعضائها.

كما أن ذلك ممكنا باعتبار أن دول الأوبك الخليجية لوحدها، تملك نحو 57% من احتياطي النفط العالمي، وهو ما يعني تكيفها مع الزيادة في الطلب بنسبة 50 % في مطلع 2035 كما قلنا سابقا.

ثم إن ذلك ممكنا بالنظر إلى توجهات الطلب على الطاقة مستقبلا، والتي ستتواصل بنسبة كبيرة على النفط نظرا لسهولة إنتاجه وتسويقه، وكذا وفرته بكميات معتبرة داخل دول الأوبك وخارجها.

فيما يمكن أيضا أن تفقد الأوبك هذه المكانة مستقبلا، وذلك بالنظر إلى وجود مصادر طاقة بديلة وبقدرات إنتاج لا باس بها ، قد تزحزح النفط عن سوق الطاقة كزيت النفط الذي يستخرج من رمال القطران في كندا وفنزويلا، وكذا النفط والغاز الصخري الذي تقدم إنتاجه بنسبة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن أيضا مصادر طاقة متجددة أضحت تهدد الأوبك، وهي تلك المنتجة من مصادر الشمس والرياح، المياه و الحرارة الجوفية والكتلة الحيوية. حيث بدا يرتفع الطلب عليها من سنة لأخرى، نظرا لوفرتها وفعاليتها لفائدة الاستهلاك الحالي و حتى اللاحق بالنسبة للأجيال القادمة.

كما أنها اقل انبعاث للغازات الدفيئة في الجو، وعلى رأسها غاز ثاني أوكسيد الكربون والتي باتت تسهم في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري.

ولكن الصعوبات التي تواجه استخدام هذه البدائل، و بالنظر إلى حتمية تكيف الدول المنتجة للطاقة والمستهلكة على حد سواء، مع متطلبات سوق الطاقة من جهة والنوعية في الطلب من جهة أخرى، فان السيناريو الثالث قد يعطينا مستقبل من التعاون الجماعي بين الدول المنتجة داخل الأوبك أو خارجها، وكذا الدول المستهلكة لأجل توفير الطاقة للجميع، بنسبة تأثير متبادلة ومتكافئة وفق معادلة رابح رابح.

خاتمة

خـــــــــــــاتمة:

في الأخير أصبح يقينا من خلال هذه الدراسة، أن النفط مورد إستراتيجي ليس فقط لقيمته المضافة في مختلف الصناعات التحويلية والاستخدامات اليومية. لكن أيضا محرك مهم لعجلة التنمية، بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة له على حد السواء.

فهو رهان لدى الأوبك لابد من استغلاله لأجل التموقع والتأثير في سياسات الطاقة العالمية، في إطار ما يسمى بجيوبوليتيك العلاقات الدولية. ونظرا لأنه يمثل نحو 40%أو أكثر من الاستهلاك العالمي للطاقة، فقد بات الهدف الرئيس والمتغير الثابت والمستقل، في حركية السياسة الخارجية للدول التي ظلت طوال القرن ال20، ولازالت تتصارع من أجل الوصول إلى متابعة وكسب استثمارات لاستغلاله، بتحريك شركات أجنبية أو خلق حكومات موالية لأجل ذلك.

كما أن النفط كمصدر طاقة استراتيجي كان ولا زال يعد الهدف، الذي تتحرك باتجاهه خطط التنمية الاقتصادية حيث يعد المصدر الهام للمداخيل بالنسبة للدول المنتجة، و المحرك الرئيس لأية عسكرة للجيوش والقواعد العسكرية، التي غالبا ما تدعي توسعها لحماية حقوق الإنسان لكن الواقع يفند دائما تلك التبريرات.

كما ينبغي القول أن التنافس الدولي على الموارد، من بين مؤشراته هو تواجد النفط في الحيز الجغرافي الذي تتناطح حوله، القوى شرقا أو غربا وهو ما رأيناه في منطقة الشرق الأوسط في بداية القرن العشرين، وكذا إفريقيا ومنطقة القوقاز لاسيما بحر قزوين.

وانطلاقا من ظروف نشأة الأوبك، يمكننا القول أن نجاح أي مشروع مرهون بإلتزام مبدأ التدرج في العمل، فالأوبك ما كان يكتب لها النجاح لو أن أعضائها طالبوا بالتملك الفوري والمباشر لثرواتهم، أو أعلنوا الحرب على الشركات والدول الاستعمارية. لكن المنظمة بحنكة دولها لم تطالب بالسيادة الكاملة على ثرواتها في البداية، بل راحت تشارك في عقود الامتياز إلى جانب الشركات بنسبة 25% لغاية 1982، لتصل في النهاية إلى التملك الكامل من خلال سلسلة التأميمات التي قام بها أعضاء المنظمة.

كما أن سياسة التكتلات إستراتيجية لابد منها بالنسبة للدول، لحماية مصالحها والدفاع عن حدودها، والسعي من خلالها إلى تحقيق الأهداف المرجوة تجاريا أو اقتصاديا أو سياسيا وعسكريا. وهو ما لجأت

إليه دول الأوبك سنوات الستينات من القرن الماضي، لوضع حد لاستغلال نفطها واحتكار الشركات والدول الأجنبية لصناعته وإنتاجه.

يستفاد من هذه الدراسة أيضا، أن الإرادة السياسية لأطراف أي تكتل هي وحدها الكفيلة بنجاح هذا الفاعل في العلاقات الدولية. فالاختلاف الذي كان بين أعضاء الأوبك في السنوات الأولى من تأسيسها، كاد أن يعصف بالمنظمة، لولا تنسيق السياسات بين دولها وتوحيد القيادة، وهو ما مكنها من التأثير بقوة في الاقتصاد العالمي عموما، وسياسات الطاقة العالمية خلال سنوات ال70وال80 من القرن الماضي، وعلى حد ما بعد سنة 2000 من خلال تبني المنظمة لآلية ضبط الأسعار.

لقد وقفت الأوبك الند للند تجاه سياسات الشركات متعددة الجنسية أو الدول المستهلكة للنفط، والتي كانت دوما تستهدف استغلال ثروات المنظمة، بضربها من الداخل إلى حد استخدام القوة العسكرية أحيانا _ العراق مثلا_ لإضعاف قوة الأوبك التنافسية.

و لم تكتف الأوبك في مواجهة هذه السياسات بتوحيد صفوفها فقط، بل راحت تتعاون مع الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك، و نذكر هنا دول منظمتي أوابك العربية و أيبك للدول المستقلة المصدرة للنفط. لكن الأوبك لم ترق في علاقاتها مع هذه القوى؛ إلى درجة الاعتماد المتبادل وفق الطرح الليبرالي الجديد، وبالمقابل اكتفت بالتشاور و عقد اجتماعات مع هؤلاء الفواعل.

يمكننا القول أيضا أن هناك علاقة ترابطية بين أسعار النفط من جهة و البيئتين المحلية و الدولية من جهة أخرى، فأي ارتفاع للأسعار أو انخفاض يتأثر بإفرازات البيئة المحلية للدول المنتجة للنفط، أو التحولات على المستوى الدولي كالأزمات السياسية، الأحداث، الكوارث...إلخ.

إن ارتفاع أسعار النفط ليس مسؤولية منظمة الأوبك لوحدها، فهناك في الأفق عمل المضاربة الذي يظهر خاصة أثناء نقص الإمدادات من النفط في السوق، وقد تقوم بذلك حتى الشركات والدول المستهلكة وفق ما يسمى بالمخزون الاستراتيجي.

وتجدر الإشارة إلى أن تنسيق سياسات الإنتاج بين أعضاء الأوبك و تسعيير النفط، ساعد في عودة المنظمة إلى تأثيرها النسبي في سوق النفط العالمية، و هو ما قامت به الأوبك في بداية 2000 من خلال إستراتيجية ضبط أسعار النفط وإنتاجه.

لكن المنظمة ظلت طوال نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، تواجه صعوبات في السيطرة على رسم أسعار النفط، وذلك لوجود اكتشافات لكميات كبيرة من النفط خارج دول الأوبك، لاسيما بالنسبة للنفط المنتج في بحر الشمال والمكسيك و فيما بعد في دول افريقية كخليج نيجيريا، التشاد والغابون...الخ.

فكميات النفط التي ضخت من هذه المناطق، زيادة إلى النفط غير التقليدي المكتشف في كندا وفنزويلا، أو الزيت و الغاز الصخري في الولايات المتحدة قوضت إلى حد ما سياسة الأوبك لضبط أسعار النفط وإنتاجه.

إن القرن 21 هو عصر الطاقة، فقد أصبحت حاجة الدول إلى الطاقة لاسيما النظيفة منها، هدفا استراتيجيا لمساعي صناع القرار بالنسبة للدول. كل ذلك لتقليل إنبعاثات الغازات الدفيئة في الجو، لاسيما تلك الناتجة على وجه الخصوص عن احتراق الوقود الأحفوري بأنواعه. كغاز ثاني اوكسيد الكربون.

فظاهرة الاحتباس الحراري، ووصول احتياطيات النفط بدول الأوبك و غيرها إلى ذروة الإنتاج، ناهيك عن وجود مصادر طاقة بديلة للنفط، خاصة المتجددة منها أصبحت تحديات القرن 21 بالنسبة للأوبك.

لكن الانتقال من نظام طاقة يعتمد على الوقود الأحفوري إلى مصادر طاقة بديلة ومتجددة ، يحتاج إلى التنسيق في سياسات عدة قطاعات و لفترة زمنية قد تطول. وما دام أن الوصول إلى ذروة النفط مازال على بعد نحو 30 سنة على الأقل، فإن ذلك عامل مساعد لدول الأوبك كي تخصص جزء من عائداتها النفطية، لتمويل البحث عن مصادر بديلة للنفط لاسيما الطاقات المتجددة. فمثلا تملك دول المنظمة ثروة مائية لا بأس بها؛ يمكن استغلالها لتوليد كميات هائلة من الكهرباء.

كما يمكن استغلال صحاري دول الأوبك؛ كالجزائر، ليبيا، السعودية، قطر، نيجيريا... إلخ. لإنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر الشمسية. ففي الجزائر مثلا تفيد مصلحة الأرصاد الجوية، أن هناك تقريبا 330 يوم تنتشر فيه أشعة الشمس بالصحراء الجزائرية، وهو ما يأهل البلد لاستغلال الطاقة الشمسية كبديل للنفط.

فينبغي تجديد إرادة التكتل لدى أعضائها لمواجهة هذه التحديات، من خلال تكثيف الأبحاث العلمية للوصول إلى تطوير استخدام مصادر بديلة للنفط، الذي أصبح المتسبب الرئيس بنسبة 70% في إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، باعتباره يزيد في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري.

كما ينبغي على دول الأوبك وضع خطط إنتاج لا تسمح بنضوب النفط على المدى المتوسط، و أعتقد أن ذلك ممكن من خلال عصرنة حقول الإنتاج. و إدخال التجهيزات الحديثة و التكنولوجيا الجديدة للرفع من قدراتها الإنتاجية، مع إعادة تأهيل الحقول القديمة و تسقيف حصص الإنتاج وفق أوضاع السوق.

وبخصوص الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك، أو الجديدة التي توصلت إلى تطوير النفط غير التقليدي، كالو. م. أ، و كندا و فنزويلا و ألاسكا، فإن من الضروري تعاون الأوبك مع هذه الدول، لما لها من ثقل في إنتاج النفط. قصد تأخير عمر الوصول إلى الذروة النفطية. خاصة مع ظهور دول جديدة لإنتاج النفط التقليدي: كعمان، مصر، دول بحر قزوين، و بعض الدول الإفريقية.

وبخصوص آليات مواجهة الأوبك لكل التحديات التي رأيناها، سواء ذات البعد الإستراتيجي أو البيئي، ينبغي القول أن النفط سيبقى على مدى أربع عشريات قادمة على الأقل؛ المصدر الأكبر من احتياجات العالم من الطاقة. و ذلك لوفرته و قلة تكلفته من حيث الإنتاج و النقل، و كذا فوائده المتعددة.

نستنتج أن ظاهرة الاحتباس الحراري تستدعي تضافر جهود الدول جميعها، بمسؤوليات مشتركة و أعباء متفاوتة للحد منها. فالطاقة في بعض مصادرها تتسبب في هذه الظاهرة بزيادة من سنة لأخرى، و هو ما يشكل خطرا على الجميع. و بما أنها أيضا مهمة لتلبية حاجيات الساكنة في الكرة الأرضية، فأعتقد أن الوقت قد حان للدخول في تعاون مشترك حقيقي بين الأوبك والدول المستهلكة لحل هذه المعضلة، بتبادل التكنولوجيا والخبرات للوصول إلى طاقات نظيفة لفائدة الجميع.

إن كل الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية التي رأيناها، منذ إنشاء الهيئة الحكومية للتغير المناخي مرورا إلى بروتوكول كيوتو، فاتفاق كوبنهاغن و قمة ميكسيكو جميعها دون استثناء تهدف إلى مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، و الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، بما فيها غاز ثاني أكسيد الكربون.

لكن معالجة هذا الملف ظل يراوح مكانه وذلك لسببين: الأول هو أن هذه الاتفاقيات لم تأخذ بالمسؤولية المشتركة للدول في مواجهة الظاهرة، إذ نجد التزامات بنسب متفاوتة، فكانت دائما ترى أن الدول الصناعية أو ما يسمى بالملحق الأول هي الملوثة للجو.

والسبب الثاني هو أن هذه الاتفاقيات لم تتضمن لحد الآن آليات مرنة، تضمن للدول تحمل أعباء الضرائب المفروضة عليها بسبب إنبعاثات الغازات الدفيئة فيها. كما أن أغلب دول الملحق الأول وحتى

بعض الدول النامية كالهند و الصين ... إلخ، تعرف وتيرة متسارعة في النمو الصناعي و الاقتصادي، وبالتالي فهي تحتاج لمزيد من استهلاك الطاقة، و في المقابل فهي تواجه هذه الضرائب على الطاقة دون سلاسة.

فمن الباحثين من يرى أن الخسائر التي تترتب عن ارتفاع حرارة الأرض، تعد قليلة إلى جانب الخسائر التي تلحق بالاقتصاد العالمي نتيجة فرض مزيد من ضرائب الطاقة. فالاحتباس الحراري يسبب خسائر لا من الناتج المحلي الإجمالي في العالم على مدى 100 عام، لكن آثار الضرائب الإضافية %تتجاوز 20 على استخدام الطاقة، تنعكس على الاقتصاد العالمي بآثار انكماشية تفوق ذلك بكثير، خاصة في الدول النامية التي تحاول اللحاق بركب الدول المتقدمة.

في الأخير إن مستقبل الأوبك ضمن سياسات الطاقة العالمية ، ومصادر الطاقات البديلة والمتجددة ينحصر ضمن ثلاث سيناريوهات، قد ترسم موقع المنظمة إلى حد ما في سوق الطاقة لاحقا.

فالسيناريو الأول يبين أن المنظمة بقدراتها الاحتياطية، ستبقى تؤثر في سياسات الطاقة العالمية عموما وسوق النفط خصوصا، باعتبار أن المنظمة يمكنها بفضل التنسيق في سياسات الإنتاج وضبطه، التكيف مع أية زيادة في الطلب مستقبلا والتي تعادل حاليا 1.7 مليون برميل يومي تقريبا؛ حيث تقوم بتفتيت هذا الطلب بالرفع من الأسعار، أو تنسيق الجهود مع الدول خارج الأوبك لاسيما دول أيبك، وذلك لتموين السوق بإمدادات إضافية. وفي حالة انخفاض للطلب تلجأ إلى التقليل من حصص الإنتاج لأعضائها.

كما أن ذلك ممكنا باعتبار أن دول الأوبك الخليجية لوحدها، تملك نحو 57% من احتياطي النفط العالمي، وهو ما يعني تكيفها مع الزيادة في الطلب بنسبة 50 % في مطلع 2035 كما قلنا سابقا.

ثم إن ذلك ممكنا بالنظر إلى توجهات الطلب على الطاقة مستقبلا، والتي ستتواصل بنسبة كبيرة على النفط نظرا لسهولة إنتاجه وتسويقه، وكذا وفرته بكميات معتبرة داخل دول الأوبك وخارجها.

فيما يمكن أيضا أن تفقد الأوبك هذه المكانة مستقبلا، وذلك بالنظر إلى وجود مصادر طاقة بديلة وبقدرات إنتاج لا باس بها ، قد تزحزح النفط عن سوق الطاقة كزيت النفط الذي يستخرج من رمال القطران في كندا وفنزويلا، وكذا النفط والغاز الصخري الذي تقدم إنتاجه بنسبة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

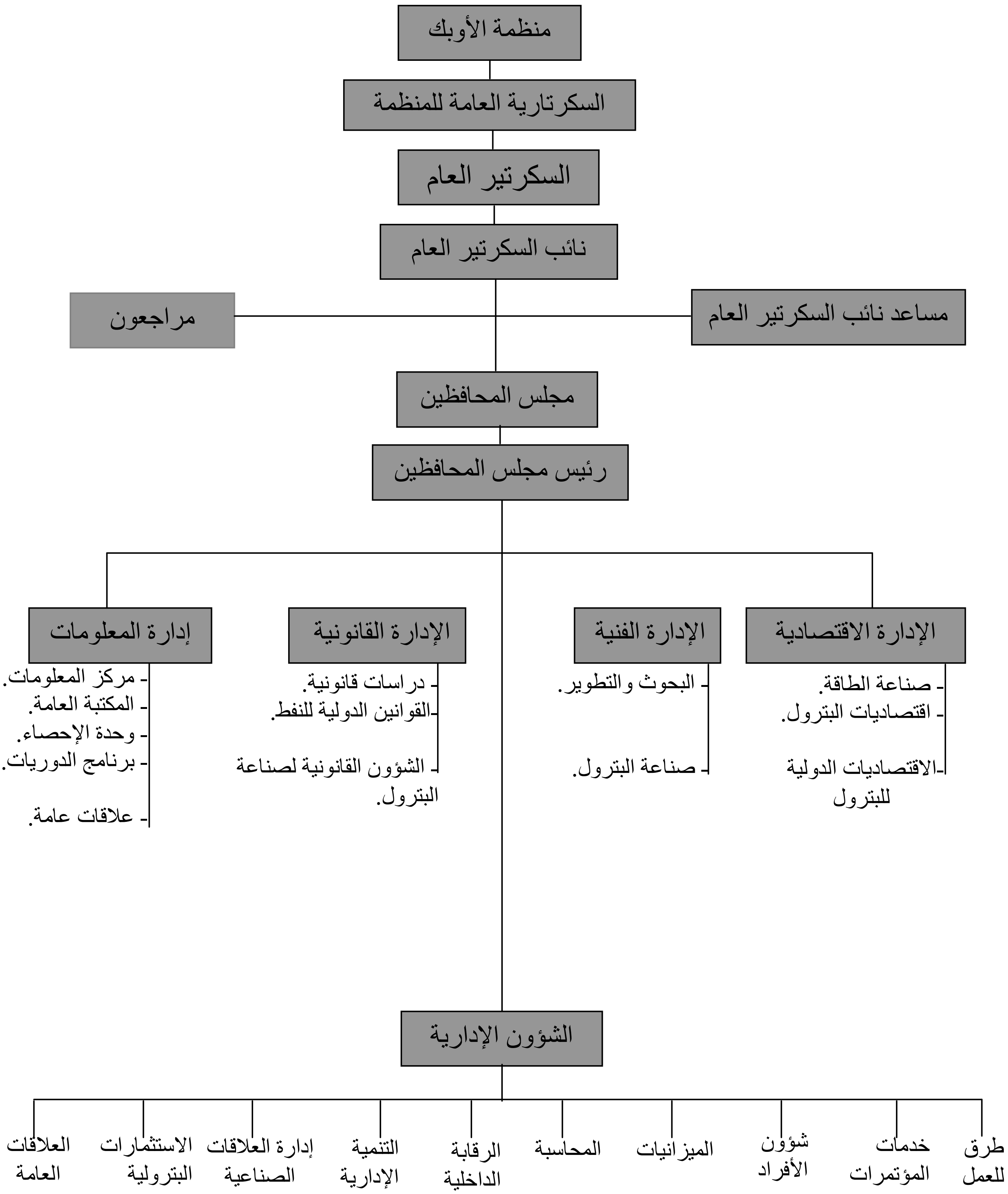
ولكن أيضا مصادر طاقة متجددة أضحت تهدد الأوبك، وهي تلك المنتجة من مصادر الشمس والرياح، المياه و الحرارة الجوفية والكتلة الحيوية. حيث بدا يرتفع الطلب عليها من سنة لأخرى، نظرا لوفرتها وفعاليتها لفائدة الاستهلاك الحالي و حتى اللاحق بالنسبة للأجيال القادمة.

كما أنها اقل انبعاث للغازات الدفيئة في الجو، وعلى رأسها غاز ثاني أوكسيد الكربون والتي باتت تسهم في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري.

الملاحق

الملحق رقم :01

الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك



المصدر:فريد النجار:ادارة شركات البترول وبدائل الطاقة،قراءات استراتيجية.الدار الجامعية،الاسكندرية،2006،ص210.

الملحق رقم 02: بيان بمختلف أنواع أسعار النفط

أولا: السعر المعلن prix affiches :

يمثل السعر المعلن من الناحية النظرية السعر الذي يجب أن يدفعه أي مشتر لأي خام في مكان البيع. ولكن الواقع هو أن هذا السعر ظل سعرا نظريا لا يتفق مع الحقيقة، وكان يتم على أساسه احتساب عوائد الدول المنتجة للنفط من إتاوات وضرائب على الأرباح، وذلك قبل سيطرة الدول المنتجة على صناعة النفط مثلما رأينا في هذه الدراسة.

: سعر السوق أو السعر الحقيقي ثانياPrix de marché :

هو السعر التجاري الذي يتفق عليه بين وكيلين اقتصاديين كل منهما مستقل عن الآخر، أو هو السعر الذي يكون حصيلة صفقات تجري بين أطراف تتمتع باستقلال تام فيما تتخذه من قرارات بشان انجاز صفقة معينة وبسعر معين. وقد طبق نظام سعر السوق في كل من ليبيا وفنزويلا، حيث كانت كل منهما ترغب في زيادة تصدير النفط، مما اضطرهما إلى قبول أسعار تقل عن الأسعار المعلنة.

ثالثا : سعر التحويل:

وهو السعر الذي يتفق عليه حين بيع الخام من شركة إلى شركة أخرى في نفس المجموعة، أو هو السعر الذي يتفق عليه لبيع وشراء الخام بين الشركة الفرع والشركة الأم أو بين الشركتين الفرع. كان تبيع أسو ليبيا الخام لأسو للنقل التي تبيعه بدورها إلى أسو فرنسا.

رابعا : سعر فوب وسعر سيف :

سعر فوب Free On Board(FOB) وهو سعر التصدير الذي لا يدخل فيه سعر النقل.

أما سعر سيف Cost of insurance and Freight(CIF) فهو السعر الذي يدفع وقت الاستيراد.

ويشمل تكاليف النقل والتامين.

خامسا : سعر بترول الامتياز وسعر بترول المشاركة :

السعر الأول هو الذي يعمل به لاحتساب عوائد الدولة من إتاوات وضرائب بالنسبة لشركات النفط التي تستمر في العمل وفق نظام الامتياز. أما سعر بترول المشاركة فهو السعر الذي تقبل فيه الدولة المصدرة أن تبيع فيه للشركة النفطية جزءا من النفط العائد لها بموجب المشاركة.

سادسا : السعر الأدنى للحماية أو الأسعار الأرضية :Flour Price

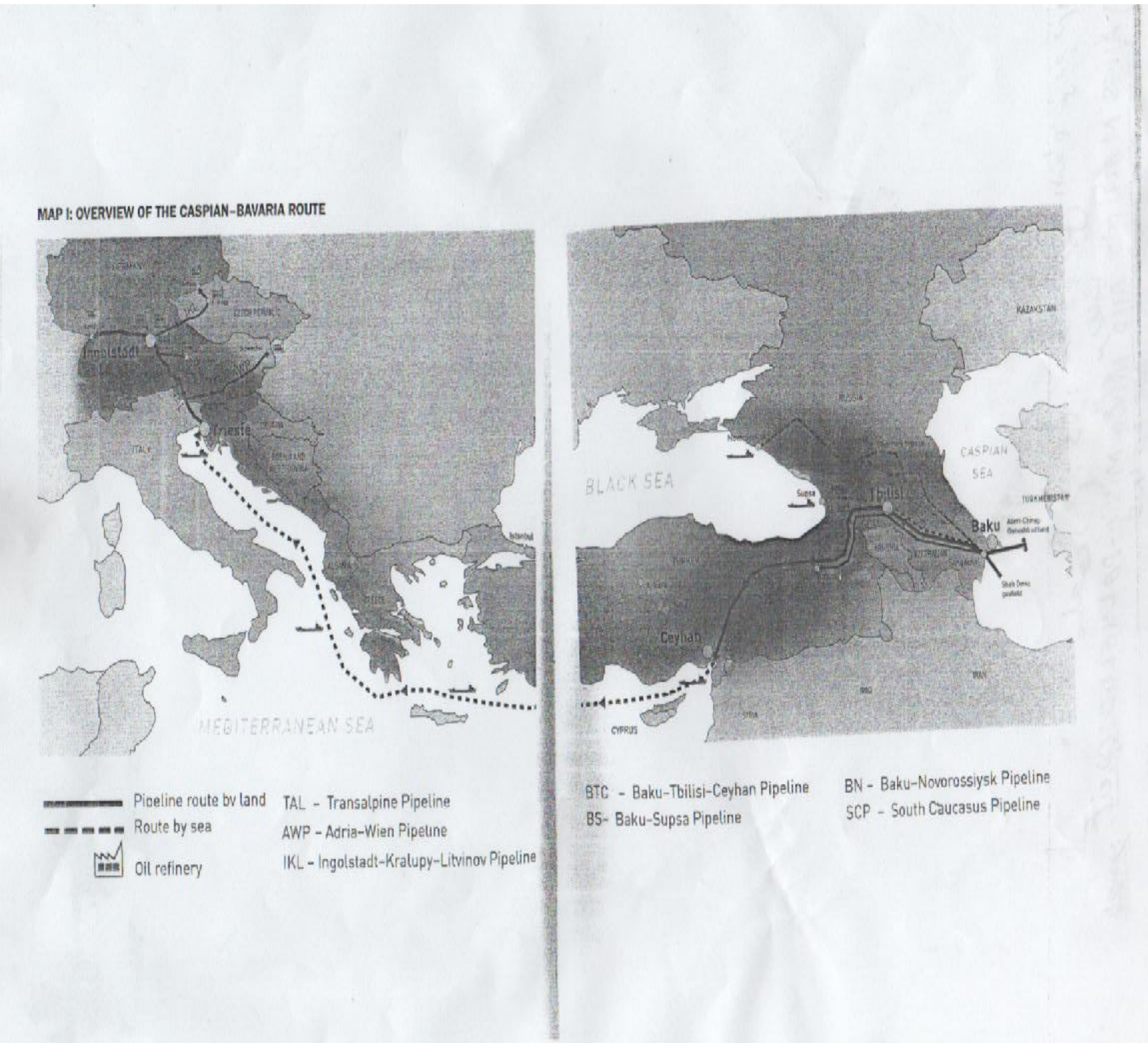
هو السعر الذي تلتزم الدول التي تقبله بعدم إدخال نفط في أراضيها دونه أو يقل عنه.

سابعا : سعر النفط القياسي أو نفط الإشارة أو نفط الأساس : Marker Crude

هو سعر النفط الذي يشكل الآن مرجعا للأوبك في تحديد أسعار النفط ، والذي على ضوء سعره تتحدد أسعار النفط الأخرى.

<u>المصدر</u> : د. محمد يوسف علوان: المرجع السابق، ص ص 165-170.

الملحق رقم 03: مخطط نقل النفط من بحر قزوين إلى بريطانيا



<u>Source</u> : James Marriott and Mika Minio-Paluello : <u>Op.cit</u>, pp 4-5.

الملحق رقم 04:

نسب إنتاج الغازات الدفيئة في دول الملحق الأول من مجموع إنتاج هذه الدول وفق بروتوكول كيوتو.

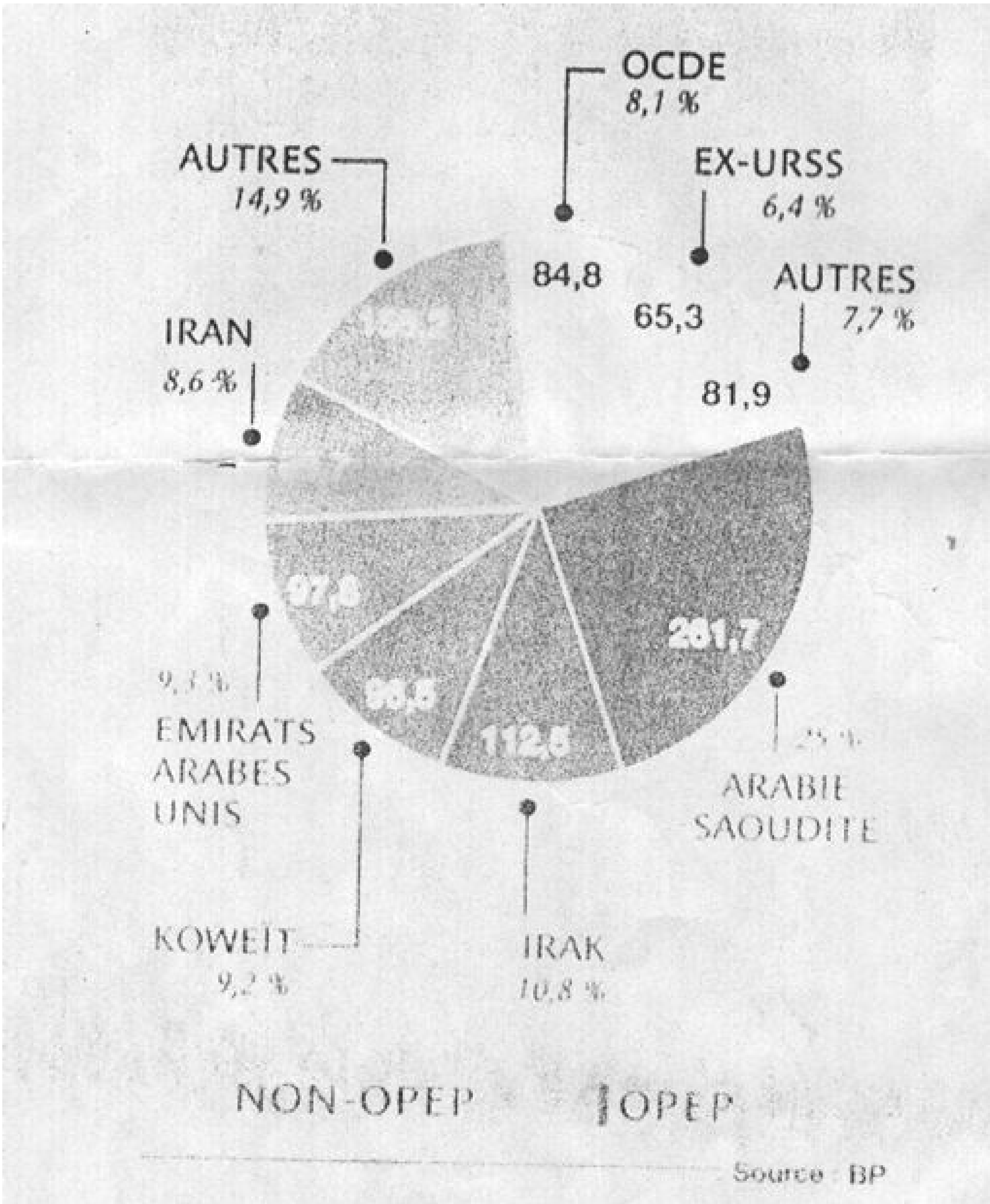
الدولة	نسبة إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون من مجموع ما تنتجه دول الملحق الاول من بروتوكول كيوتو (%)	الدولة	نسبة إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون من مجموع ما تنتجه دول الملحق الاول من بروتوكول كيوتو (%)
استراليا	2.1	لختنشتاين	0.0
النمسا	0.4	لوكسمبورغ	0.1
بلجيكا	0.8	موناكو	0.0
بلغاريا	0.6	هولندا	1.2
كندا	3.3	نيوزيلندا	0.2
جمهورية التشيك	1.2	النرويج	0.3
الدنمارك	0.4	بولندا	3.0
استونيا	0.3	البرتغال	0.3
فنلندا	0.4	رومانيا	1.2
فرنسا	2.7	روسيا	17.4
ألمانيا	7.4	سلوفاكيا	0.4
اليونان	0.6	اسبانيا	1.9
المجر	0.5	السويد	0.4
أيسلندا	0.0	سويسرا	0.3
ايطاليا	3.1	المملكة المتحدة	4.3
اليابان	8.5	الولايات المتحدة	36.1
لاتفيا	0.2		
المجموع			% 100

<u>المصدر</u>: محمد عبد الباسط الشمنقي ومحمد حاجي ، المرجع السابق، ص 15.

الملحق رقم 05: مقدار خفض نسبة ثاني أكسيد الكربون بالنسبة إلى سنة الأساس 1990 حسب بروتوكول كيوتو.

الدولة	النسبة المئوية لغاز ثاني أكسيد الكربون من سنة الأساس 1990	الدولة	النسبة المئوية لغاز ثاني أكسيد الكربون من سنة الأساس 1990
استراليا	108	لاتفيا	92
النمسا	92	لختنشتاين	92
بلجيكا	92	ليتوانيا	92
بلغاريا	92	لوكسمبورغ	92
كندا	94	موناكو	92
كرواتيا	95	هولندا	92
جمهورية التشيك	92	نيوزيلندا	100
الدنمارك	92	النرويج	101
استونيا	92	بولندا	94
المجموعة الاروبية	92	البرتغال	92
فنلندا	92	رومانيا	92
فرنسا	92	الفيدرالية الروسية	100
ألمانيا	92	سلوفاكيا	92
اليونان	92	سلوفينيا	92
المجر	94	اسبانيا	92
أيسلندا	110	السويد	92
ايرلندا	92	أوكرانيا	100
ايطاليا	92	بريطانيا وايرلندا الشمالية	92
اليابان	94	الولايات المتحدة الأمريكية	93

المصدر: د.هاني عبيد: الإنسان والبيئة، منظومات الطاقة والبيئة والسكان. المرجع السابق، ص 185.


OCDE
8,1 %
AUTRES
14,9 %
EX-URSS
6,4 %
84,8
65,3
AUTRES
7,7 %
IRAN
8,6 %
81,9
97,8
261,7
112,5
9,3 %
EMIRATS ARABES UNIS
ARABIE SAOUDITE
KOWEIT
9,2 %
IRAK
10,8 %
NON-OPEP
OPEP
Source : BP

الملحق رقم 07:

ملحق يبين إنتاج الأوبك للنفط بين سنوات 2004 إلى نهاية 2006

1000 برميل/اليوم.

السنوات / الدول	2004	2005	بداية 2006	جوان 2006	جويلية 2006	أوت 2006
الجزائر	1.228	1.349	1.368	1.357	1.352	1.359
اندونيسا	968	942	914	906	894	880
ايران	3.920	3.924	3.800	3.835	3.918	3.904
العراق	2.015	1.830	2.001	2.120	2.065	2.054
الكويت	2.344	2.504	2.513	2.517	2.507	2.513
ليبيا	1.537	1.642	1.699	1.702	1.708	1.712
نيجيريا	2.322	2.412	2.212	2.277	2.213	2.219
قطر	771	796	820	823	826	840
العربية السعودية	8.957	9.390	9.133	9.129	9.183	9.226
الامارت العربية	2.360	2.447	2.535	2.540	2.571	2.558
فنزويلا	2.588	2.633	2.574	2.555	2.461	2.521
المجموع	29.004	29.868	29.570	29.759	29.699	29.786

Source : OPEC Bulletin : OP.CIT,Page 93

الملحق رقم 08:

جدول يبين أسعار النفط الخام للأوبك بين 2005-2006.

دولار/برميل.

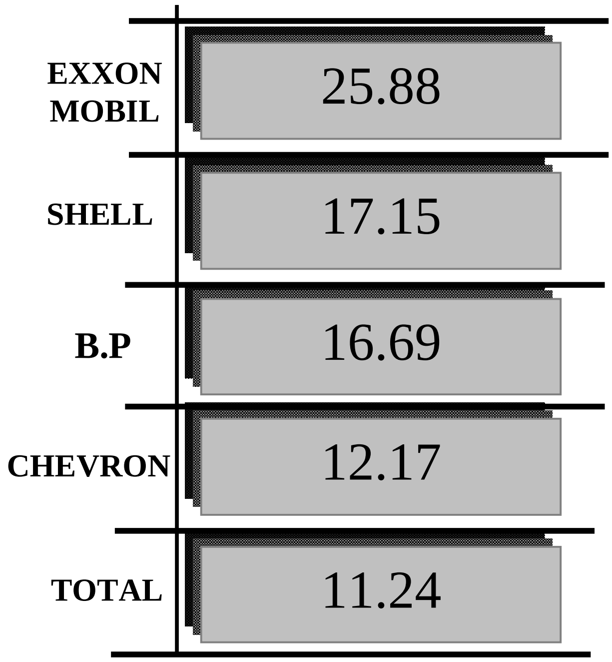
Crude/Member Country	2005 Aug	Sept	Oct	Nov	Dec	2006 Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Sep 1
Arab Light – Saudi Arabia	58.24	57.63	54.65	51.55	52.84	58.43	56.56	57.54	63.85	64.83	65.03	69.06	65.72
Basrah Light – Iraq	57.10	55.68	51.39	48.07	49.15	55.59	52.32	54.01	61.18	62.32	62.38	66.49	61.93
BCF-17 – Venezuela	46.15	50.79	47.51	41.33	42.34	47.90	45.90	49.52	56.01	56.62	55.01	58.72	56.62
Bonny Light – Nigeria	65.49	65.60	60.74	57.18	57.91	64.04	62.12	63.80	71.80	71.75	70.22	75.49	70.34
Es Sider – SP Libyan AJ	60.27	60.39	58.25	54.92	57.14	61.77	59.12	60.22	67.03	67.25	66.62	71.42	66.66
Iran Heavy – IR Iran	55.69	55.10	51.73	49.28	50.88	57.10	55.43	56.56	63.09	63.27	62.24	66.59	63.26
Kuwait Export – Kuwait	55.18	54.60	51.76	49.19	50.83	56.52	55.01	55.80	62.20	62.80	62.37	66.35	63.05
Marine – Qatar	57.49	58.37	55.80	53.17	54.72	59.85	59.06	59.39	65.62	66.29	66.16	70.21	67.22
Minas – Indonesia	61.07	60.27	58.64	53.87	54.43	63.35	61.35	62.30	69.17	70.47	68.49	74.13	71.26
Murban – UAE	61.78	62.68	59.30	56.13	57.47	62.72	61.77	62.33	68.46	69.84	69.66	73.70	71.02
Saharan Blend – Algeria	63.67	63.30	59.48	56.15	57.65	64.06	61.59	62.98	70.21	70.31	69.15	74.37	69.50
OPEC Reference Basket	**57.82**	**57.88**	**54.63**	**51.29**	**52.65**	58.48	56.62	57.87	64.44	65.11	64.60	68.89	65.39

Source : OPEC Bulletin : OP.CIT, Page 102

الملحـق رقـم 09:

مخطط يبين أرباح الشركات الخمس الكبرى النفطية في العالم لسنة 2004 .

ب: مليار/دولار.

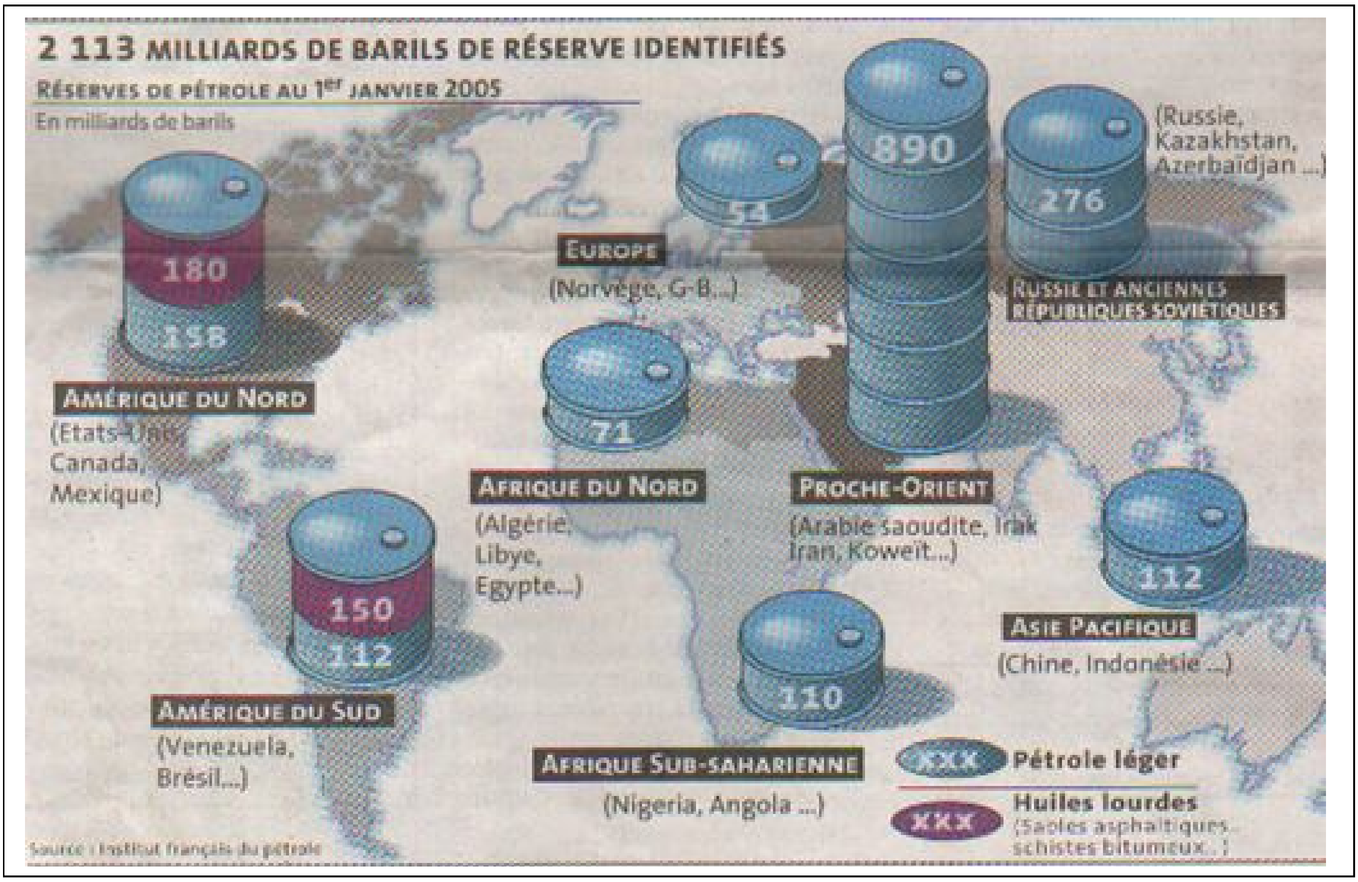


<u>Source</u> : Jean- Michael Bezat :" Pétrole sans retour". <u>Le monde</u> ; N° 347, Novembre 2005, Page03.

الملحق رقم 10 :

شكل يبين احتياطات النفط العالمية في 01جانفي 2005.

ب:مليار/برميل.



<u>Source :</u> Institut Français Du Pétrole.

الملحق رقم 11 :

شكل يوضح حالة الاحتياطات العالمية في المستقبل لمختلف أنواع الطاقة.



Source : Le Figaro Magazine, Samedi 24 septembre 2005 P 28.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ/: باللغة العربية

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 1993.
2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي السابع لعام 1980، الكويت، 1981.
3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الأمين العام السنوي 25 ، الكويت ، 1998.
4- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 26، الكويت، 1999.
5- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 32، الكويت، 2005.

1/ الكتب:

6- أحمد مدحت (إسلام): الطاقة و مصادرها المختلفة . ط2، (د.د.ن)، القاهرة، 1996.
7- السماك (محمد أزهر) و باشا (زكرياء عبد الحميد): دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية. ط1 ، الموصل ، 1979.
8- الشرع (حسين علي) : منظمة الأوبك (1960-1985)، التحولات الكبرى والتحدي المستمر، ط1، دمشق، دار طلاس، 1987.
9- الطريقي (عبد الله): الأعمال الكاملة . تحرير د. وليد خدوري، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.
10- الغنيمي(محمد طلعت): البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط . مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،1974.
11- الكيالي (عبد الوهاب): موسوعة السياسة . ط2، جزء3، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لبنان ، 1990.
12- النجار(فريد) :إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة،قراءات إستراتيجية.الدار الجامعية،الإسكندرية، 2006.
13- إمرسون (سارة): أهمية نفط بحر قزوين للسوق العالمية. ط1، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، 2001.
14- أنطوني (سمبسون): الشقيقات السبع، شركات النفط الكبرى و العالم الذي صنعته. (ترجمة: سامي هاشمي)، لبنان. معهد الإنماء العربي، 1976.

15- إنغداهل (وليم): قرن من الحروب. (ترجمة: د. محمد زكرياء إسماعيل)، سوريا، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2007.
16- أيان (سيمور): الأوبك – أداة تغيير. (ترجمة: عبد الوهاب الأمين)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1983.
17- بوعشة (محمد): التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة ، دراسة المفاهيم والنظريات . ط1 ، بيروت ، دار الجيل ، 1999.

18- حسين (عبد الله): مستقبل النفط العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.
19- دالي (سعيدة): الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر واقع وآفاق. مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول العلاقة الجدلية بين الطاقة والتنمية المستدامة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، يومي 25/24 فيفري 2015.
20- رشدي (محمود): دور منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في دعم التعاون الإقليمي بين أعضائها. مؤتمر البترول العربي العاشر، طرابلس ، (د.ت.ن).
21- ريتشارد (هاينبرغ): غروب الطاقة. الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول، (ترجمة: مازن جندلي)، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.
22- شلبي (محمد): المنهجية في التحليل السياسي. المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات...،.الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1997.

23- صارم (سمير): قراءة في أزمة دول النمور، دمشق، دار الفكر، سوريا، 1998.
24- عبد الخالق (فاروق): النفط والأموال العربية في الخارج . دار الرفاعي للطباعة، القاهرة، 2002.
25- عبيد (هاني): الإنسان والبيئة منظومات الطاقة والبيئة والسكان، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، 2000.
26- علوان (محمد) : القانون الدولي العام وثائق ومعاهدات دولية . عمان، مطبعة دار الشعب، 1978.
27- عودة (جهاد): النظام الدولي – نظريات وإشكاليات : (د.م.ن) دار الهدى للنشر و التوزيع ، 2005.

28- فريد (عبد الحفيظ) : عرب بلا نفط نظرة مستقبلية في آثار هبوط الفوائد النفطية . ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1968.
29- كافي (فريدة): الاستثمار في الطاقة المتجددة كمدخل لدفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر، مع الإشارة إلى مشروع صحراء صولار بريدر. مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول العلاقة الجدلية

بين الطاقة والتنمية المستدامة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، يومي 25/24 فيفري 2015.

30- محمد نعمان (جلال): الإستراتيجية و الدبلوماسية و البروتوكول بين الإسلام و المجتمع الحديث . ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2004.

31- مغربي (محمد): السيادة الدائمة على مصادر النفط . ط1، بيروت، دار الطليعة، 1973.

32- مقدمة (إبن خلدون)، المجلد الأول، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1971.

33- منير (شفيق): "قراءة للوضع الدولي من أجل إدارة الصراع إدارة صحيحة". الجزائر، دار الخلدونية، 2003.

34- هرميه (غي) و آخرون : معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية. ط1، لبنان ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2005.

2/: الدراسات غير المنشورة

35- خيدر (كريم): جيوسياسية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). (رسالة الماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2004)

36- شلبي (محمد): "النفط العربي والعلاقات العربية الدولية". (رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 1984) .

37- كاظم (عادل محمد): الآفاق المستقبلية لأسعار النفط الخام لدول الأوبك وانعكاساتها على الإقتصاد العراقي . رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999.

3/: المجلات و الدوريات

38- إبراهيمي (عبد الحميد): أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 1980.

39- "أخبار النفط والصناعة": العدد 364، الإمارات العربية المتحدة، يناير 2001.

40- الحلفي (عبد الجبار عبود): "الأوبك في مواجهة الأوضاع المتغيرة في الأسواق"، أخبار النفط و الصناعة، عدد 366، أبو ظبي، مارس 2001.

41- الخياط (محمد مصطفى): "الطاقة المتجددة ... تجارب أوربية". مجلة السياسة الدولية، المجلد 42، عدد 168، مطابع الأهرام المصرية، مصر، أفريل 2007.

42- الخياط (محمود): "الو.م.أ و الطاقة البديلة". السياسة الدولية، المجلد 42، عدد 168، مطابع الأهرام المصرية، مصر، أفريل 2007.
43- الدسوقي (صلاح إبراهيم): "إنهيار المؤتمر السادس للأطراف في الإتفاقية الإطارية للتغير المناخي"، أخبار النفط و الصناعة، العدد 364، أبو ظبي، يناير 2001.
44- الدمام الفيفي (عبد الله): اقتصاديون يحذرون من فجوة بين الإنتاج و الاستهلاك العالمي للنفط عام 2020. جريدة الرياض الاقتصادي، العدد 16311، السعودية، 19 فيفري 2013.
45- الرميحي (محمد): النفط والعلاقات الدولية. عالم المعرفة، عدد 52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.
46- العقيد أبو جوده (الياس): الطاقة المتجددة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية. مجلة الدفاع الوطني اللبناني، وارد في: www.le barmy.gov.lb 23/03/2015, 14h09
47- الشرقاوي (يسرا): "الطاقة النووية و السياسات الخضراء". السياسة الدولية، العدد 168، مطابع الأهرام التجارية قليوب، مصر، أفريل 2007 .
48- الشمنقي (محمد عبد الباسط) و حاجي (محمد): " إستشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط". العدد 114، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي،2006.
49- المهدي (محمد صادق): تسعير النفط الخام في السوق الدولية، البحث عن معايير عادلة، مؤتمر النفط العربي الثامن، الجزائر، 1972.
50- برعي (إبراهيم خليل): " الشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية العاملة في المجال المصرفي في الوطن العربي". مجلة المنار، العدد 14/13 باريس 1986.
51- بريكارد (برغمان): "الغاز الطبيعي إلى أوربا". مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 120، مجلد 33، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 2007.
52- ب. (سعيد): "جدل حول إستغلال الغاز الصخري": مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد 56، دار الأبحاث، الجزائر، أوت 2013.
53- بنيتو (مولير): "التغير المناخي". مجلة النفط و التعاون العربي. العدد 120، مجلد 33، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 2007.
54- بوبرطخ (نسيم): الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على النفقات العسكرية، مجلة الجيش، عدد 559، الجزائر، فيفري 2010.

55- حسين (عبد الله): أزمة النفط الحالية تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، مصر، مطابع الأهرام التجارية، أفريل 2006.
56- حمدي صالح (عبد الله): السعر الحقيقي للنفط الخام وتطوير مصادر الطاقة البديلة، وارد في: النفط والتعاون العربي، المجلد 5، العدد 3، 1979.
57- حويش (عصام رشيد): السياسة السعرية وآلية تكوين السعر في السوق العراقية، سلسلة الدراسات والبحوث، رقم 2، المعهد القومي، بغداد، كانون الأول، 1980.
58- جامد (عز الدين): الأوبك في خطر، مجلة المنار، العدد 8، باريس، أوت 1985.
59- ج (إسماعيل): "ماذا بعد كوبنهاغن؟" مجلة الجيش، عدد 558، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجمهورية الجزائرية، جانفي 2010.
60- ذيب (عبد الحفيظ) : ملامح النظام الدولي الجديد ودور النفط في تبلوره، مجلة الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام بعنوان: " الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، جامعة الجزائر 2004.
61- رضوان الشيخ (محمد): "الأوبك و قدرتها على المطالبة بإحداث توازن في النظام الإقتصادي العالمي"، أخبار النفط و الصناعة، عدد 366، أبوظبي، مارس 2001.
62- رولا (نصر الدين): "آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو". مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 124، مجلد 33، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، الكويت،2008.
63- د. سعد حقي (توفيق): التنافس الدولي وضمان امن النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد43، جامعة بغداد.
64- سيث (دن): "أثر المخاوف البيئية في مستقبل النفط". وارد في: مستقبل النفط كمصدر للطاقة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2005.
65- طاهر (أحمد): استغلال ثروات بحر قزوين...الفرص والمعوقات، مجلة السياسة الدولية، عدد 180، مجلد 45 ، مصر ، مطابع الأهرام التجارية، أفريل 2010.
66- طلعت (عبد المنعم): لجنة خليج غينيا نواة لبدائل " الأوبك". مجلة السياسة الدولية، عدد 82، مصر، مطابع الأهرام المصرية، أكتوبر 2010.
67- فاروق (ياسمين): "أية إستراتيجية أوربية للطاقة". مجلة السياسة الدولية، عدد 164، مجلد 41 ، مطابع الأهرام التجارية ، قليب ، مصر ، أفريل 2006.
68- فيري (ستيفن) و غابريال (أنيل): "كسب الحرب على مشكلة الإحتباس الحراري". مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 120، مجلد 33، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 2007.

69- كامبيل (كولن) وآخرون: نهاية عصر النفط. عالم المعرفة، (ترجمة: د. عدنان عباس علي)، عدد 307، مطابع السياسة، الكويت، سبتمبر 2004.

70- لاهيرير (جان): النفط كمصدر للطاقة حقائق الحاضر واحتمالات المستقبل، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

71- لينش (مايكل): ندرة النفط والأزمات النفطية ومصادر الطاقة البديلة. مجلة النفط والتعاون العربي، الصادرة عن الأمانة العامة لمنظمة الأوبك ، م 25 ، العدد 88 ، (د.م.ن) ، 1998.

72- لينش (مايكل): البحث عن الإستقرار في سوق النفط. وارد في: مستقبل النفط كمصدر للطاقة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2005.

73- ليور (نؤام):" توليد الكهرباء في المستقبل و دور مصادر الطاقات المتجددة." مجلة النفط والتعاون العربي. العدد 121، مجلد 33، منظمة أوبك الكويت، 2007.

74- مابرو (روبرت): "مستقبل النفط". وارد في: مستقبل النفط كمصدر للطاقة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2005.

75- مجلة النفط والغاز العربي. العدد 1، أوت- سبتمبر 1965.

76- مجلة النفط والغاز العربي. عدد 3، نوفمبر 1965.

77- مجلة النفط والغاز العربي: العدد 36، أكتوبر، 2000.

78- مجلة نور noor، عدد 10، مجمع سونلغاز بالجزائر، جويلية 2010.

79- مرسي (فؤاد): " أزمة التنمية والتكامل في العالم العربي". مجلة المنار، العدد 67، باريس، 1990.

80- معمر (محمد): مجلة الطاقات المتجددة، العدد 01، مركز تطوير الطاقات المتجددة ، الجزائر، صيف 2012.

81- مغاوري شلبي (علي) : أوبك ومستقبل أمن الطاقة. السياسة الدولية ، عدد 164 ، مجلد 41 ، مطابع الأهرام التجارية ، قليب ، مصر ، أفريل 2006.

82- مهماه (بوزيان): الغاز الطبيعي المضغوط: الحل الجذري لأزمة الوقود بالجزائر. مجلة الطاقات المتجددة، العدد 01، مركز تطوير الطاقات المتجددة ، الجزائر، صيف 2012.

83- هارت (ديفيد): تقويم مصادر الطاقة البديلة. ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

84- هيثم عبد الله (سليمان) و أحمد صدام (عبد الصاحب): إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية مع إشارة خاصة إلى النفط العراقي. المستقبل العربي ، عدد 358 ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008.

4/: مقالات الجرائد و الأنترنت:

85- الثنيان (فهد): توقعات بمواصلة نمو قطاع النفط والغاز في المنطقة رغم التطورات العالمية. جريدة الرياض الاقتصادي، العدد 16497، السعودية، 24 أوت 2013.

86- الاشموني (عمرو): شمس الكويت.طاقتها الأكثر جدوى. وارد في:www.danakw.com /axcmsweblive/miscdetails.cms?articleid=2203. 23/03/2015,13 : 50

87- الحكومة اليابانية تعتزم إبقاء الإمارات ركنا رئيسا في سياسة الطاقة، وارد في:
www :Hattport.com/ ?p=14149. 07/09/2014 à

88- العنزي (عقيل): خبير عالمي ينتقد المبالغة في إنتاج الغاز والزيت الصخري الأمريكي. جريدة الرياض الاقتصادي،عدد 16392،ماي 2013.

89- العنزي (عقيل): توقعات بارتفاع أسعار النفط بالعالم إلى 88 مليون برميل يوميا.وارد في: www.alriyadh.com/76257323 /03/12:59،2015

90- الدول الأكثر استهلاكا للنفط في العالم. وارد في: aviation- arab.net/howthread.php ? t=2753،23/03/12:54،2015

91- بوتفليقة يوافق على دراسة مشروع " ديزارتيك"، الخبر الجزائرية، عدد 6200، 9سبتمبر 2010.

92- جريدة الأحداث: "ارتفاع إنتاج الأوبك"، 04 نوفمبر 2007.

93- جريدة الخبر الأسبوعي، الصدمات البترولية ، انعكاسات على المستهلك والمنتج، العدد 82، الجزائر، 09/27 إلى 2000/10/03.

94- جريدة الشاهد: 20 أكتوبر 2013 وارد في: ?www.alshahedkw.com/index.php .option.com_content and view :19/07/14 00h :37

95- جريدة النهار الجزائرية، العدد 994، 18 جانفي 2011.

96- روابحية (سلوى): ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. جريدة الشعب، العدد 15901، 15 سبتمبر 2012.

97- صواليلي (حفيظ): "أسعار النفط تقترب من 70 دولار للبرميل" جريدة الخبر، الجزائر، 17 أفريل 2007

98- صواليلي (حفيظ): البترول سيبقى سلعة غالية. جريدة الخبر، 5 جانفي 2008.

99- صواليلي (حفيظ): عائدات دول "الأوبك" تزداد بأكثر من 32٪. جريدة الخبر، العدد 6200، 9 ديسمبر 2010.

100- صواليلي (حفيظ): دول الأوبك تتفق على زيادة الإنتاج. جريدة الخبر، العدد 6289، 9 مارس 2011.

101- شجاع (البقمي): حجم استهلاك النفط العالمي يصل إلى 105 مليون برميل يوميا بحلول عام 2035. جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 12513، السعودية، الرياض، 2 مارس 2013.
102- عباد (محمد) : الأوبك معركة للسيادة وأخرى للبقاء. جريدة الخبر الأسبوعي ، العدد 82 ، 27 سبتمبر إلى 03 أكتوبر 2000.
103- لحياني (عثمان): جريدة الخبر الجزائرية، عدد 6211، 20 ديسمبر 2010.
الأوبك معركة للسيادة وأخرى للبقاء، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 82، الجزائر، 27 سبتمبر -3 لأكتوبر، 2000.
104- ملحق قائمة الدول حسب استهلاك النفط. وارد في:ar.wikipedia.org/wiki/ الساعة: 22،15:13 ديسمبر 2014.
105- هامر (جون): أبرز المشاكل التي تعاني منها اليابان. وارد في: www. Nippon. Com/ ar/ in – depth/ a 01603/ 07/09/2014 à 13h :55.
106- وكالة الأنباء الجزائرية: مقال رقم: 500/159/53241، الخميس 16 جانفي 2014.
107- ياسع (نور الدين): انبعاثات غاز الكربون ستصل إلى ارتفاع جديد يقدر ب 40 مليار طن في 2014. وارد في www.cder.dz/spip.php?article 1269, 23/03/2015, 12h13
108- ياسع (نور الدين): ما هي التأثيرات المحتملة لازمة النفط على تطوير الطاقات المتجددة؟. وارد في: www.cder.dz/spip.php?article 1461, 23/03/2015, 12h00
109- ياسع (نور الدين): توقعات السوق الإجمالية للطاقة الشمسية الضوئية لعام 2015. وارد في: www.cder.dz/spip.php?article 1485.
110- يزن (نعمة): متى ينضب النفط؟ مجلة صانعوا الحدث، دبي، وارد في: www.resourcecrisis.com/index.php/oil/300-133,23/03/2015, a 12 :47.

ب/: باللغة الأجنبية

111- CREG : programme de développement des énergies Renouvelables et de l'efficacité énergétique, Alger, mars 2011.

112- Division exploration: direction administration générale, "Pétrole OPEP,1999".pétro-gaz info,Sonatrach,1999.

113- « Britain 1986 » An official hand book, London.

114- OPEC Bulletin :09/10/2006.

115- The White house : « a national security Strategy for a new century » Washington, October, 1998.

1/ les livres :

116- Adam (Smith) : Wealth of Nation. The Modern library, New York, 1937.
117- Adelmon : The world of pétroleum Market. Baltimone and London, The John Hopking Unir press, 1972.
118- André (Giraud) et (Xavier) boy : Géopolitique du pétrole et du gaz .édition Technip, Paris, 1987.
119- Alain (PERRODON) : Quel Pétrole Demain ? France, édition TECHNIP ? Paris, 1998.
120- Chitour (Chems Eddine): Pétrole et politique ou va le monde ?. Alger, les belles impressions , 16 avril 2002 , pp 111-142.

121- Chitour (Chems Eddine) :La politique et le nouvel ordre pétrolier international. Edition Dahleb, 1995.

122- Douglas (A.Yates) : The scramble for African Oil. London, published by pluto press, 2012.

123- Engdahel (William) : A Century of War-Anglo- American oil politics and new World order. London, published by pluto press, 2004.
124- Igor deKanic and others : A contury of oil, Zagreb ; Naklade Zadno publishen, 2005.
125- MAASS (Peter) : Crude Word the violent Twilight of oil. penguin Books, London, 2009.

126- Marriott (James) and Minio – paluello (Mika) : the oil Road journeys from the Caspian sea to the city of London. published by verso. London, 2012.
127- Mitchell (Timothy) : Carbon Democracy, political power in the age of oil. verso books, London, New York, 2011.
128- (Obi)Cyril and Aasrustad (Siri): Oil and Insurgency in the Niger Delta. Zed books, London,, New York, 2011.
129- Paul (French) and San (Chambers): Oil on water tankers, pirates and the rise of china. London, published by zed books, 2010.
130- Paul (Roberts) : the End of oil. Blooms bury publishing, london, 2005.
131- peel (Michael) : A Swamp full of dollars pipelines and Para Militaries at Nigeria's oil frontier. London, published by I.B.Tauris, 2011.

132- Ricardo Soares (dé oli veira) : oil and politics In the Gulf of Guinea. London, published by Hurst and Company, 2007.
133- Tanzer (Michael) : The energy crisis ; World struggle for power and wealth. Monthly review press, New York, 1974.

2/ les périodiques et les revues :

134- Aichiou (Hakim): Projet Désertec tous les regards sur l'Algérie. Le carrefour d'Algérie. N° 3311, 30 Juillet 2012.
135- Evolution de l'effort demande mondiale du pétrole entre 1971 et 1993 « BIP » Vol 31N°, 7654, 08/10/1994.
136- Jeune Afrique, n° 2369, du 4 au 10 juin 2006.

137- Kahn (Annie): les tentatives de totale. Le monde, N° 347, novembre 2005.
138- le Figaro Magazine : édition international du samedi, 24 Septembre 2005.

139- pierre pouxet (Jean) et launvers (Philipe) : le marché pétrolier dans les années 1990 le retour de l'opep ?. revue de l'énergie, N°420, avril –mai 1990.

140- pierre tuquoi (Jean): « Washington renforce Son intérêt pour le brut angolais ». le monde économie. Mercredi, 23/04/2003.

141- Revue pétrole et Gaz Arab ,N°330 Décembre, 1982.

142- Revue Petroleum Economiste, Vol N°32, 1975.

143- roche (Marc): Katrina a provoqué le retour des spéculateurs, Le monde, N° 347, novembre 2005.

144- ségnert (Jean): Un troisième choc pétrolier. Bulletin de l'industrie pétrolier, N°6550, 7 Mars 1991.

145-The économiste, Janvier 11/1991.

3/ les journaux et les articles électroniques :

146- Michael Bezat (Jean):" Pétrole sans retour". Le monde ; N° 347, Novembre 2005.

147- Le Figaro Magazine : édition international, Samedi 24 septembre 2005.

148- Le Maghreb : le Qatar contre une nouvelle réduction de la production. du 7 Février 2007, Alger.

149- Le Maghreb, N^0 4083,30 Juillet 2012.

150- Sellès (Mina) : Journal EL WATAN. Alger,.26-11-10.

151- Sahar (Lies): La demande mondiale revue à la hausse pour 2011, El Watan , N°6153, 19 Janvier 2011.

152- Sahar (Lies): Les pays du Golfe doivent réduire leur production.... ; ElWatan , N°6431,alger, 14 Décembre 2011.

153- Sahar (Liés): L'Opep prédit un déclin de la production des schistes en 2018. EL WATAN, N° 7017, Alger, 9 novembre 2013.

154- Frédéric Ichay : le plan Solaire Méditerranéen est – il au point mort ? In : www.blog. Le figaro.fr/ green – business/ 2013/04/ le – plan- solaire – méditerranéen – est – il au point. Mort. Html. 27/08/2014. 13h : 05.

155- wikipedia.org/wiki/organisation_des_pays_exportateurs_de_pétrole. 15/01/2014.10h:45.

156- La Composition de l'Opec, In : Fr. Wikipedia.org/Wiki/Oragnisation – des-pays-exportateurs-de-pétrol. 15/01/2014. 10H :45.

157- World Bank Commodity price Data (pink sheet), july 2014/ in : Knoema.fr/yxptpab/crude-oil-price-forcast- long- term- fo-2025-data-and charty.19/07/14.

158- U.S.Energy Information Administration, July 8, 2014 /In : www.eia.gov/ Forecarts/ steo/ report / prices.cfm. 19/07/2014. 00h :55.

159- projet Desertec : In://fr.wikipedia. org/wiki/ projet – desertec.28/08/2014 à 13h :00.p1.

160- Project desertec : In:// Fr.wikipedea.org/ wiki/ project – desertec. 28/08/2014. A 13h :00, p2.

161- Derestec abandonne ses projets d'exportation d'énergie solaire du sahara : In://www.euractive.Fr/ energie/ desertec – abandonne – ses – progets– news. 528166, 28/08/2014, p1, 13h :05.

162- Message de Mr Hirochi Hira bayashi. Ambassadeur du japon en France, paris, le 31 Mars 2006, In : http:/ www.les amis du japon.com. 20/08/2007. 13h :40.

فهرس

الموضوعات

الفهـــرس

مقدمة :...01

الفصل الأول : الإطار المفهومي والنظري للدراسة..13

المبحث الأول : النظريات الموظفة في تحليل موضوع البحث.................................14

المطلب الأول : المدرسة الليبرالية الجديدة..16

المطلب الثاني : الواقعية الجديدة..19

المبحث الثاني : الأهمية الإستراتيجية للنفط في العلاقات الدولية.............................21

المطلب الأول : الأوبك و الميزات الإستراتيجية لنفطها.......................................22

المطلب الثاني : استخدامات النفط في مجال الصناعة التحويلية..............................26

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للنفط وانعكاساته على ميزان القوى الدولي................29

المبحث الثالث: نشأة الأوبك وصلاحيات هيئاتها الإدارية.....................................33

المطلب الأول: ظروف وعوامل نشأة الأوبك...34

المطلب الثاني: هيئات الأوبك وصلاحياتها..40

الخلاصة والاستنتاجات..42

الفصل الثاني : سياسات الأوبك النفطية وأثرها في الاقتصاد العالمي 1973-2014..........43

المبحث الأول : الصناعة النفطية للشركات الأجنبية قبل تأسيس الأوبك.........................44

المطلب الأول : شركات النفط أداة للاستعمار..45

المطلب الثاني : التنافس بين شركات النفط الأجنبية...53

المبحث الثاني : إستراتيجية الأوبك لتسعير النفط 58

المطلب الأول : نظرة عامة حول السعر والقيمة 59

المطلب الثاني : سياسات الأوبك في تسعير نفط أعضائها 61

المبحث الثالث : تأثير الأوبك في الاقتصاد العالمي ما بين 1973-2014 66

المطلب الأول : مرحلة القوة والبروز 1973-1984..71

المطلب الثاني : مرحلة التراجع والانقسام 1985-1999...91
المطلب الثالث : إعادة البناء ومواصلة المنافسة 2000-2014..................................99
الخلاصة والاستنتاجات..117
الفصل الثالث : الأوبك وعلاقات التفاعل مع سياسات الطاقة العالمية.......................118
المبحث الأول : الأوبك و سياسات شركات و منظمات الطاقة...................................119
المطلب الأول : منافسة الشركات النفطية لمنظمة الأوبك..120
المطلب الثاني : موقع الأوبك ضمن منظمات الطاقة الدولية.....................................127
المبحث الثاني : سياسات الاتحاد الأوربي والدول الكبرى تجاه الأوبك..........................136
المطلب الأول : الأوبك وسياسات الاتحاد الاوربي في ميدان الطاقات المتجددة................137
المطلب الثاني : الأوبك وسياسات الدول الكبرى (الو.م.ا , الصين واليابان).....................146
الخلاصة والاستنتاجات...163
الفصل الرابع : الأوبك ومواجهة التحديات الإستراتيجية والبيئية.................................164
المبحث الأول : الأوبك والتحديات ذات البعد الاستراتيجي..165
المطلب الأول : التوجه العالمي لاستغلال الطاقات المتجددة وانعكاساته على الأوبك..........174
المطلب الثاني : الأوبك و رهان التوجه لاستخدام الطاقات البديلة للنفط 179
المبحث الثاني : التحديات ذات البعد البيئي...186
المطلب الأول : الجهود الدولية لحماية البيئة و أثرها على مستقبل الأوبك 187
المطلب الثاني :آليات الأوبك لضمان مواجهة كل التحديات......................................198
الخلاصة والاستنتاجات...204
الفصل الخامس: سيناريوهات مستقبل الأوبك ضمن سياسات الطاقة العالمية.................205
المبحث الأول: السيناريو الايجابي...207
المطلب الأول: بالنسبة لقدرة دول الأوبك الإنتاجية..210

المطلب الثاني: بالنسبة لتوجهات الطلب العالمي على الطاقة................................216
المبحث الثاني: السيناريو السلبي..221
المطلب الأول: منافسة إنتاج النفط خارج دول الأوبك....................................223
المطلب الثاني: اثر الطاقات البديلة والمتجددة على مستقبل الأوبك..........................229
المبحث الثالث: السيناريو الوسط..236
المطلب الأول: مستقبل الأوبك والمستهلكين أمام صعوبة تنمية الطاقات البديلة والمتجددة.....238
المطلب الثاني: التكيف مع تطورات السوق و حتمية التعاون بين الأوبك و المستهلكين........241
الخلاصة والاستنتاجات...244
الخاتمة...246
الملاحق...252
المراجع المعتمدة..264

Abstract :

Au début de notre recherche, nous avons classé le contenu de l'étude en cinq chapitres principaux peuvent être résumés comme suit:

Chapitre N° 01: Est un cadre conceptuel et théorique de l'étude, où nous abordons les théories qui ont eu pour analyser le sujet en question, à savoir: les deux écoles du libéralisme et de réalisme nouveau, avec mention des caractéristiques de pétrole de l'OPEP en particulier, l'importance stratégique du pétrole dans les relations internationales globales, ainsi que l'émergence de l'OPEP et de l'adhésion et les organes directeurs de cette organisation.

Chapitre N° 02: dans cette partie nous étudions la stratégie de l'OPEP pour tirer les prix du pétrole , après avoir touché la politique du monopole des entreprises étrangères pour la production du pétrole et du prix avant la date de création de l'OPEP, alors nous sommes exposés à l'influence de l'organisation dans l'économie mondiale depuis 1973-2014.

Chapitre N° 03: Nous allons étudier les différentes interactions entre l'OPEP et d'autres acteurs internationaux, cependant, l'organisation de coopération et de développement économiques OCDE, les politiques énergétiques des grands pays, comme les États-Unis d'Amérique, la Chine et le Japon. Ainsi que les politiques internationales de vol vers l'exploitation des énergies renouvelables et leur impact sur l'OPEP, où ici pointé du projet de plan de l'énergie solaire pour le PSM Méditerranée, ainsi que le projet allemand « Désertec » et l'Agence internationale des énergies renouvelables IRENA .

Chapitre N° 04: Et nous abordons les défis de l'OPEP si l'environnement ou stratégique après telles que: l'émergence de nouvelles zones pour la production de pétrole, comme la mer Caspienne, la direction de l'exploitation mondiale vers les énergies renouvelables et quels mécanismes l'OPEP de relever ces défis à l'avenir, compte tenu des perspectives et des capacités.

Chapitre N° 05: a la fin Nous allons étudier l'avenir de l'OPEP dans les politiques énergétiques mondiales, à travers trois scénarios sont: positif, scénario négatif et le Just milieu « centre ». Comme nous allons renforcer toutes les parties de cette étude par des tableaux et statistiques nécessaires et des annexes suppléments.

Les mots clés : politique pétrolière, Les politiques énergétiques mondiales, pétrole, Cartel, Crise, Crise de l'énergie,